عملية المصالحة الوطنية في بوروندي منذ عام 2000

إعداد- عمرو سليم

عملية المصالحة الوطنية في بوروندي منذ عام 2000

(من الصراع إلى السلام)

إعداد

عمرو سليم

2023

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}

سورة المجادلة: الآية 11

صدق الله العظيم

شكر خاص إلى أساتذتي الأفاضل الذين لولا الله أولاً ثم هما ثانياً ما خرج ذلك الكتاب إلى النور:

أ.د. صبحي علي قنصوه، أستاذ العلوم السياسية، بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة.

و

د. رانيا حسين خفاجة، مدرس العلوم السياسية، بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة.

أهدي ذلك الكتاب إلى:

- الأسر التي دمرتها الصراعات والحروب في قارة إفريقيا والعالم.
- الأمهات والآباء الذين فقدوا أطفالهم وأحبائهم جراء الحروب الأهلية والصراعات المُسلحة.
- ملايين اللاجئين والنازحين الذين شردتهم الحروب وضيعت مستقبل عائلاتهم.
- كل طفل تسببت الحروب والصراعات في ضياع حاضره وتدمير مستقبله قبل أن يبدأ.

مُستخلص:

يتضح أنه على الرغم من مرور ما يزيد عن عشرين عاماً من التوقيع على اتفاق اروشا للسلام والمصالحة الذي وقع عام 2000، إلا ان بوروندي لم تحقق نتائج واضحة يُمكن قياسها فيما يخص تطبيق المصالحة الوطنية في البلاد، حيث إن غياب تقاسم السلطة بين جميع أطراف المجتمع، فضلاً عن تدهور الأحوال الاقتصادية، وعدم تفعيل عمل أنشطة لجنة الحقيقة والمصاحلة الوطنية – التي تعتبر الأساس الذي بُني عليه اتفاق أروشا لتحقيق مصالحة وطنية– بشكل كامل، أدى لتحول المصالحة لنوع من الدعاية السياسية أكثر منها عملية مجتمعية هدفها الأساسي طي صفحة الماضي الأليم بما يتضمنه من أعمال عنف وانتهاكات، ليحل محلها التسامح والحوار البناء بين جميع أطراف المجتمع.

الكلمات الدالة: بوروندي، اتفاق أروشا، المصالحة الوطنية، الصراع، السلام.

مُلخص

ذلك الكتاب نتاج رسالة الماجستير التي ناقشها الباحث – مؤلف الكتاب– بكلية الدراسات الإفريقية العليا– بجامعة القاهرة، بتاريخ 20 نوفمبر 2022، وحملت عنوان "عملية المصالحة الوطنية فى بوروندي منذ عام 2000"، وتم إعدادها تحت إشراف أ.د. صبحي علي قنصوه، أستاذ العلوم السياسية، بكلية الدراسات الإفريقية العليا، ود. رانيا حسين خفاجة، مدرس العلوم السياسية، بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

المنهج الذي اعتمد عليه الكتاب:

تعتمد الدراسة التي يحويها الكتاب على منهج "اقتراب حل الصراع" من خلال الوصول إلى الأسباب الجذرية للصراع وإعادة تعريفها وما يرتبط بها من عملية "تحويل للصراع"، وإشكالية الوصول إلى تسويات لا تعالج جذور الأزمة الرئيسية، بل تعتبر كتسويات مؤقتة لوضع قابل للانفجار من جديد خلال أي مرحلة قادمة.

تقسيم الكتاب:

ينقسم الكتاب إلى مبحث تمهيدي و4 فصول رئيسية، بالإضافة إلى خاتمة وقائمة المراجع.

يتناول المبحث التمهيدي بمطلبيه مفهوم ونشأة المصالحة الوطنية، كذلك يلقي الضوء على المصالحة الوطنية وعلاقتها بالعدالة الانتقالية والآليات التي تربطهما معاً، عرض الفصل الأول الأسباب المختلفة للصراع بين الهوتو والتوتسي في بوروندي والتي تنوعت بين الإرث الاستعماري والأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للصراع، ومراحل تطوره منذ فترة الاستقلال عام 1962 حتى التوقيع على اتقا أروشا عام 2000.، أما الفصل الثاني تناول خلفيات ومضامين اتفاق أروشا، وبنود الاتفاق المتعلقة بالمصالحة الوطنية، بالإضافة لعرض الجهود الإقليمية والدولية للمصالحة، أما الفصل الثالث فقد عرض التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في بوروندي بعد عام 2000، وتداعيات الصراع السياسي والعنف على عملية المصالحة الوطنية في بوروندي، وتطرق الفصل الرابع إلى نشأة وأنشطة لجنة الحقيقة والمصالحة، وابرز

التحديات التي واجهتها في بوروندي، كذلك تم تناول دور الإعلام في بناء السلام من خلال نموذج "ستوديو إيجامبو" في بوروندي.

النتائج التي تم التوصل إليها:

يُمكن القول بأن المصالحة الوطنية عملية طويلة ولا ترتبط بوضع أهداف قصيرة الأجل لتحقيقها، وتعتمد بشكل أساسي على رغبة شعبية وإرادة النظام السياسي ومؤسسات الدولة لتفعيلها على أرض الواقع، كما أنها عملية لا يقتصر تطبيقها على الجانب السياسي فقط بل تمتد للعديد من الجوانب الأخرى مثل التنمية الاقتصادية وما تتضمنه من توزيع عادل للثروات القومية والدخل وتوفير فرص العمل، فضلاً عن تحقيق حرية سياسية تضمن إقامة انتخابات نزيهة ومكافحة الفساد وتقاسم عادل للسلطة بين جميع أطراف المجتمع بلا تمييز، وذلك بالتوازي مع توفير إعلام مهني محايد، واستخدام الرياضة والفن والثقافة كجزء رئيسي من أدوات المصالحة، بالإضافة إلى أن مجرد التوقيع على اتفاق لصنع السلام في دولة تعاني من الصراعات دون وضع ضوابط وخطط واقعية يسير عليها الاتفاق مع جدول زمني محدد ومتابعة دورية لن يحقق مصالحة وطنية بالمجتمع يمكن رؤية نتائجها الملموسة على أرض الواقع.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني وأعانني على إتمام كتابي على خير وجه، لعلها تكون في ميزان حسناتي يوم لقائه بإذن الله.

يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "إبراهيم نصر الدين" أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة، الذي أتذكر أولى محاضراته جيداً، والتي مازلت أحتفظ بها حتى الآن، وكانت خير مُعين لي خلال العديد من المواقف المهنية التي مررت بها، فضلاً عن الأستاذ الدكتور "جمال ضلع" الذي ربما بطريقة غير مباشرة كان سبب في أن أسلك طريق "المصالحة الوطنية" خلال ذلك الكتاب، وأيضا أوجه بالغ شكري لكلا من الدكتورة شيماء محيي الدين؛ أستاذ العلوم السياسية المساعد بالكلية، والأستاذ الدكتور أحمد خميس؛ أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة حلوان، لملاحظاتهما المؤثرة التي كان لها بالغ الأثر في ظهور الكتاب بصورة أتمنى من الله أن تنال اهتمام القراء، كذلك الدكتورة "سماح المرسي" أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة، والدكتورة "هويدا عبدالعظيم" أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة، حيث كانت محاضراتهما الأكاديمية ذات منفعة كبيرة خلال إعدادي للجانب الاقتصادي في الكتاب، وشكري موصول لكافة أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وفريق عمل المكتبة.

قائمة المحتويات

مقدمة **14**

مبحث تمهيدي: الإطار المفاهيمي والنظري 21

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصالحة الوطنية 23

المطلب الثاني: عملية المصالحة وعلاقتها بآليات العدالة الانتقالية 30

الفصل الأول الصراع في بوروندي: الأسباب ومراحل التطور 37

المبحث الأول: أسباب الصراع 39

المطلب الأول: الميراث الاستعماري 40

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية 49

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية 58

المطلب الرابع: سياسات حكومات ما بعد الاستقلال 66

المبحث الثاني: مراحل تطور الصراع 77

المطلب الأول: تطور الصراع منذ الاستقلال (1962) حتى نشوب الحرب الأهلية (1993) 78

المطلب الثاني: تطور الصراع منذ عام (1993) حتى عام (2000) 84

الفصل الثاني: اتفاق أروشا للسلام والمصالحة عام (2000) ودور الجهود الإقليمية والدولية 92

المبحث الأول: خلفيات ومضامين اتفاق أروشا 94

المطلب الأول: خلفيات اتفاق أروشا 96

المطلب الثاني: مضامين اتفاق أروشا 102

المطلب الثالث: اتفاق أروشا والمصالحة الوطنية..... 109

المبحث الثاني: دور الجهود الإقليمية والدولية للمصالحة..... 121

المطلب الأول: دور الجهود الإقليمية في المصالحة 122

المطلب الثاني: دور الجهود الدولية في المصالحة 132

الفصل الثالث: الممارسة السياسية في بوروندي في إطار عملية المصالحة الوطنية 144

المبحث الأول: العملية السياسية عقب التوقيع على اتفاق أروشا..... 147

المطلب الأول: مدى تأثر الوضع السياسي في بالتوقيع على اتفاق أروشا 148

المطلب الثاني: تأثر الظروف الاقتصادية والأمنية بالتوقيع على اتفاق أروشا..... 153

المبحث الثاني: تجدد الصراع خلال عام 2015 166

المطلب الأول: التحول النوعي في صراع عام 2015..... 167

المطلب الثاني: أسباب تجدد الصراع في عام 2015 171

المبحث الثالث: تأثير الوضع السياسي على المصالحة الوطنية..... 185

المطلب الأول: تداعيات الصراع السياسي على المصالحة 186

المطلب الثاني: تأثير العنف وحالة حقوق الإنسان على المصالحة..... 196

الفصل الرابع: دور لجنة الحقيقة والمصالحة والإعلام في المصالحة الوطنية في بوروندي..... 211

المبحث الأول: دور لجنة الحقيقة والمصالحة 214

المطلب الأول: النشأة والأنشطة..... 216

المطلب الثاني: التحديات التي واجهت اللجنة..... 226

المبحث الثاني: دور الإعلام في المصالحة..... 237

المطلب الأول: دور الإعلام فى عملية بناء السلام 238

المطلب الثاني: نموذج ستوديو إيجامبو 246

خاتمة..... 255

قائمة المراجع: 269

قائمة الجداول والأشكال والرسومات البيانية

أولاً- الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	الأبعاد الاقتصادية للصراع في بوروندي	62
2	موجز لعدد القتلى من الهوتو والتوتسي في الأحداث الرئيسية للعنف العرقي في بوروندي	85
3	الوضع الاقتصادي في بوروندي بعد تطبيق اتفاق أروشا	154

ثانياً– الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي من 1987 إلى المُحتمل في 2027	74
2	تطور مراحل الصراع في بوروندي في القترة من 1993 إلى 2005	88
3	الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا	104
4	مقارنة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بوروندي ورواندا (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي)	155
5	الحالة الاقتصادية لبوروندي في الفترة من عام2020 إلى المتوقع في 2023	161
6	معدلات التضخم في بوروندي من عام 1966 إلى 2021	172
7	دائرة المصالحة الوطنية	261

مقدمة

مقدمة

شهدت القارة الإفريقية منذ بداية فترة الستينيات وحتى نهاية القرن الماضي اندلاع أكثر من خمس وعشرين حرباً أهلية، انتشر على وقعها العنف والصراعات، نتيجة جذور السياسة الاستعمارية التي تركت أثرها على الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية لسكان القارة، لتعود مرة أخرى عقب الاستقلال من خلال اتباع بعض قادة القارة ونخبها سياسة "فرق تسد"، تزامن ذلك مع ضعف وتراجع الدور الحقيقي للدولة، وانشغال بعض من زعمائها بالسيطرة على السلطة ومقاليد الحكم مما تسبب في تصاعد أوجه الخلل الهيكلي في أدائها لوظائفها، وهو ما أدى لانحيازها لصالح أحد الفرقاء، وغابت المساواة بين مواطني الوطن الواحد في توزيع الدخل والممتلكات، والحصول على فرص العمل والمشاركة السياسية، وتولي المناصب والحصول على الخدمات، مما أدى لتزايد الولاءات التحتية دون الوطنية وغاب الولاء الأعلى للوطن، ونتج عن ذلك انتشار أعمال العنف الصراعات والحروب الأهلية بعدد من الدول الإفريقية، هنا ظهرت الحاجة المُلحة لمعالجة تلك الحروب والصراعات بطريقة سلمية تتضمن الحكمة والعقلانية – بعيداً عن دوامة العنف والفوضي العارمة التى تدور فيها إفريقيا منذ عشرات العقود – ووفقًا لمعايير حقوق الإنسان الدولية، ومبادىء التفاوض والوساطة، لتبدأ القارة في الدخول إلى عصر جديد تعمل فيه الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لإحلال السلم وتسوية الصراعات والنزاعات المختلفة، وذلك عن طريق تطبيقها لعملية المصالحة الوطنية فى معالجة صراعاتها وحروبها الأهلية بما يحقق تقاسم السلطة وإحلال الاستقرار طويل الأمد بالمجتمعات الإفريقية.

زادت أهمية المصالحة خلال السنوات الأخيرة بعد أن أصبحت الشعوب تعيش كأنها داخل قرية صغيرة مترابطة الحدود، وأصبح من الصعب إتخاذ توجه أحادي الجانب لتسوية الصراعات أو فرضها باستعمال القوة خاصة مع انتشار ثقافة حقوق الإنسان والمنظمات الدولية التى تعدى نشاطها الحدود الوطنية، كما زاد الاستقطاب وانتشار الأسلحة وهو ما جعل أيضا حسم الصراعات المسلحة من جانب واحد أمر صعب الحدوث، لذلك أصبحت معظم الصراعات تسوى بالمصالحة والوساطة والتفاوض، فضلاً عن أن المصالحة تعتبر أساس بناء مجتمع ديمقراطي سليم، يشارك فيه جميع أفراد المجتمع بحرية، مما يمكنهم من التعاون الفعال لتحقيق نمو اقتصادي ونهضة تشغيلية حقيقية بالبلاد.

تعتبر بوروندي من أبرز الدول الإفريقية التي شهدت أشد وأبشع الحروب الأهلية بين أفراد الوطن الواحد من الهوتو والتوتسي، التي نتج عنها أكثر من 300 ألف قتيل، وما يزيد عن مليون لاجئ ونازح، فضلاً عن

مئات الآلاف من حالات الاغتصاب والاعتداءات المختلفة على المواطنين خلال فترة تسعينيات القرن الماضي فقط.

لم تعرف بوروندي الحروب الأهلية والصراعات المسلحة قبل بداية الفترة الاستعمارية التي بدأت في عام 1889 بفرض الاستعمار الألماني على البلاد، أعقبها الاحتلال البلجيكي في 1916، إذ اتسم المجتمع قبل الاستعمار بالتماسك والترابط نتيجة السمات المشتركة المتمثلة في اللغة والعادات والتقاليد والخصائص الثقافية، فضلاً عن التقارب الاجتماعي نوعاً ما بين الهوتو والتوتسي، إلا أنه مع دخول الاستعمار الألماني وتبنيه لسياسة "فرق تسد" أسس لصراع بين الجماعتين الرئيسيتين بالدولة الهوتو والتوتسي، حيث مهد لإشغال المجتمع بالصراعات والاقتتال في سبيل استمراره في السيطرة على الحكم عن طريق تحويل الطاقات، والأفكار الموجهة لمقاومة القوات الألمانية بصفتها محتلاً دخيلاً إلى الاقتتال الداخلي بين الهوتو والتوتسي، فقاموا بمنح التوتسي الأقلية– 14 % من عدد السكان– المزايا والسلطات والنفوذ السياسي والفرص التعليمية المتميزة، فضلاً عن المناصب العليا في مختلف المؤسسات الحكومية، وقيادة الجيش والأجهزة الأمنية، بالإضافة لتمليكهم لعدد كبير من الأراضي المميزة، والثروات الاقتصادية، على عكس الهوتو الأغلبية – يبلغون 85 % من مجموع سكان الدولة– الذين تم تجريدهم من أغلب تلك المميزات، وأصبحوا تحت سيطرة حكم التوتسي وعمل معظمهم كخدم وعمال ومزارعين بأملاك التوتسي، بل كان ينظر إليهم ويعاملون بعض الأحيان كعبيد للسيد التوتسي الأبيض، مما أوجد حالة من الحقد والكراهية بين الجماعتين بسبب تلك السياسات التمييزية المباشرة المتعمدة، التي انعكست في أعمال عنف وحرب أهلية بينهما.

كان هناك العديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بجانب الإرث الاستعماري خلف نشأة جذور ذلك الصراع المسلح– الذي استمر ما يقارب القرن– مثل استئثار التوتسي بالمميزات وثروات الدولة والحكم وحدها على حساب الفئات الأخرى، وغياب تقاسم وتداول السلطة، مما تسبب في تدني الظروف الاقتصادية، وسوء الأحول المعيشية لأغلب السكان الهوتو، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية والخدمات التي تقدمها الدولة وغياب الرقابة والمؤسسات الرسمية، مما أفقد الكثير منهم الأمل بتغيير ذلك الوضع أو إصلاحه مستقبلاً، ويعتبر ذلك السبب الرئيسي في إذكاء الصراع بين جماعتي الهوتو والتوتسي بالبلاد وتحوله لحرب أهلية.

استمرت تلك الظروف بعد انتهاء الفترة الاستعمارية وبداية مرحلة الاستقلال عام 1962، حيث إنه منذ أوائل الستينيات، كان لنظام الحكم الذي انتشر فيه الفساد وسوء الإدارة تأثيرًا كبيرًا في صميم الأداء الاقتصادي المتردي للغاية لبوروندي، مما ساعد في إفقار المواطنين وجعلهم في وضع يسهل استقطابهم في أعمال

العنف المختلفة، حيث تم وضع النخبة الحاكمة الدولة في مركز النشاط الاقتصادي، وتأكدوا من أن سيطرتهم على السلطة السياسية تضمن لهم تحكم تام في الاقتصاد وإيراداته المختلفة، لذلك كان نادرًا ما دامت الحكومات بين 1962 وأوائل السبعينيات لأكثر من عام.

كانت تلك الظروف بمثابة شرارة للتمهيد لبداية الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 1993، فالوضع السياسي المتأزم ورفض الجيش المسيطر عليه التوتسي ونخبته المتركزة في المناطق الجنوبية قبول التحول في تركيز السلطة بعيداً عن الجنوب، بعد تولى الحكم الرئيس "ندادای" أول رئيس من الهوتو وغير جنوبي ومدني، أثارت حفيظة وغضب التوتسي بشكل موسع وجعلهم يشعرون أن مصالحهم ومكاسبهم المختلفة ستنهار لو استمر ذلك الوضع وسيطر الهوتو على حكم بوروندي، وكان ذلك واضحاً في عام 1993، بعد اغتيال الرئيس "ندادای" والعديد من الشخصيات البارزة الأخرى خلال محاولة انقلاب، مما ترك بوروندي في مأزق سياسي ومؤسسي ومهد لمجازر قُتل على أثرها عشرات الآلاف من المدنيين التوتسي والهوتو وكانت بداية الحرب الأهلية بالبلاد.

بالتوازي مع فترات الصراع المختلفة التي مرت على بوروندي منذ فترة الاستعمار مروراً بفترة الاستقلال حتى وصول الأمر لذروته خلال تسعينيات القرن الماضي في صورة حرب أهلية بين الهوتو والتوتسي، فقد تعددت الجهود الإقليمية والدولية الرامية لإجراء مصالحة وطنية ووقف العنف المنتشر في بوروندي بين الهوتو والتوتسي، ولعل من أبرز تلك المحاولات اتفاق أروشا الذي سمي بذلك الاسم نسبة لمدينة "أروشا" التنزانية التي وقع فيها الاتفاق رسمياً في أغسطس عام 2000 من قبل الحكومة والجمعية الوطنية و19 حزباً سياسياً، تحت وساطة ورعاية الرئيس التنزاني السابق "يوليوس نيريري"، حيث يعتبر أول اتفاق يضم صيغة لتقاسم السلطة، تستند إلى إعطاء الجماعات الاثنية حصصا في المناصب والسلطات، مع تضمن تمثيل جميع الأحزاب في بيروقراطية الدولة، في محاولة لمنع حدوث صراع جديد في المستقبل بين الأطراف الموقعة على الاتفاق.

وضع اتفاق أروشا – الذي وقع في أغسطس 2000 وجاء بعد ضغوط دولية وإقليمية متعددة على بوروندي لإنهاء حالة الحرب الأهلية التي أثرت سلبياً على منطقة البحيرات العظمى- أسس لبداية إنهاء الحرب الأهلية في بوروندي، فهو بمثابة الأساس الذي يمكن من خلاله تحقيق مصالحة وطنية ومستقبل سلمي وديمقراطي للبلاد، وإنهاء فترة من العنف التي دامت أكثر من نصف قرناً، عن طريق مجموعة من البنود والبروتوكولات التي تضمنها الاتفاق تعمل على تقاسم السلطة وإعادة توزيع المناصب القيادية بين الهوتو

والتوتسي، على أثر ذلك كان هناك جهود دولية وإقليمية للتهدئة ووقف الصراع بالبلاد، مثل بعثة الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الاتحاد الإفريقي، كذلك دخل الويالت المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالضغط على أطراف الصراع لقبول التفاوض ووقف العنف، بالإضافة لدور تنزانيا من خلال رئيسها الأسبق "جوليوس نيريري" الذي كان نائب رئيس مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، وجهود " نيلسون مانديلا "كوسيط موثوق به بين مختلف الأطراف.

توقع البعض أن يكون لتوقيع اتفاق أروشا تأثير إيجابي بعيد المدى على عملية المصالحة الوطنية في بوروندي ولكن... الأمر لم يكن ليسير على ذلك النحو بشكل كامل، حيث استمرت أعمال العنف بين الطرفين حتى عام 2005، لتُقام أول انتخابات رئاسية ديمقراطية بالبلاد كتطبيق على اتفاق أروشا، ليتولي "نكرونزيرا" – المنتمي للهوتو– الرئاسة بعد فوز ساحق بها، وحاول خلال فترة رئاسته الاولى مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسة في بوروندي، وعلى الرغم من فوز "نكرونزيرا" في انتخابات 2010، شهدت الأمور تدهور خاصة فى الجانب الاقتصادي وازدادت حدة المواجهات وأعمال العنف بين الجيش والمتمردين التوتسي، ثم جاء عام 2015، ليعدل "نكرونزيرا" الدستور ويسمح لنفسه بالترشح لولاية ثالثة وهنا بدأت صراع جديد وموجة من أعمال العنف في البلاد ولكن... تلك المرة كانت بين الهوتو والتوتسي من جانب والنظام السياسي وأجهزته الأمنية من جانب أخر.

توفى الرئيس البوروندي السابق نكورونزيزا في 10 يونيو 2020 بعد أسبوعين فقط من الانتخابات التي اتسمت بالعنف والترهيب والقتل خارج نطاق القضاء تحت ظل التعتيم الإعلامي، ليتولى السلطة "إيفاريست نداييشيمي"، وهو أيضا عضو بنفس الحزب الحاكم الذي جاء منه الرئيس الأسبق "نكورونزيزا" المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية– قوات الدفاع عن الديمقراطية، الذي تعهد في أول خطاباته الرئاسية بالاستماع إلى جميع المواطنين، وتطرق بشكل خاص إلى وعد حملته الانتخابية بالسماح لجميع اللاجئين بالعودة لوطنهم من مرة أخرى، وهو ربما يجعل هناك بعض الآمال بتحريك عملية المصالحة الوطنية في البلاد ودفعها للأمام خلال المستقبل.

مبحث تمهيدي

الإطار المفاهيمي والنظري

مبحث تمهيدي
الإطار المفاهيمي والنظري

توفر المصالحة الوطنية إطاراً تنظيمياً سلمياً يُمكن الحكومات والمجتمعات من تحقيق سلم مستدام وإنهاء الصراعات بعيدًا عن العنف والحروب الأهلية، وهو ما تحتاجه القارة الإفريقية خاصة أن معظم الصراعات داخل دولها تأخذ الإطار الداخلي لتكون بين الجماعات المختلفة في المجتمع وبعضها البعض، وجاء ذلك المفهوم ليعمل على تحقيق تعايش فعال داخل المجتمع مع بداية التأسيس لحوار حقيقي بين أفراده يمثل بداية التعافي من جروح الماضي الأليم لبناء مستقبل خال من العنف خلال مرحلة انتقالية محددة.

سنلقي الضوء في ذلك المبحث التمهيدي من خلال مطلبيه على مفهوم المصالحة الوطنية، ونشأتها فضلاً عن أبعاد المصالحة المختلفة وآليات العدالة الانتقالية وعلاقاتها بعملية المصالحة الوطنية التي تتمثل في المحاكمات، لجان الحقيقة والمصالحة، العفو، والعدالة المحلية.

المطلب الأول

مفهوم ونشأة المصالحة الوطنية

تعتبر الصراعات والحروب الأهلية من أبرز السمات المشتركة التي شهدتها القارة الإفريقية خلال الخمسة عقود الماضية، فانتشر العنف وتراجع الانتماء والولاء للوطن وحلت محله الولاءات التحتية، وتغيرت طبيعة الصراعات لتكون حوالي 93%[1] منها داخل الدولة في شكل حروب أهلية وعمليات إبادة جماعية وأعمال عنف واسعة النطاق، لتتغير طريقة التعامل مع تلك الصراعات فبدلًا من الطرق المعتادة التي قد تتمثل في التدخل العسكري وفرض العقوبات وغيرها من الأمور السياسية والعسكرية، أصبحت المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد هي السبيل الأمثل لتسوية تلك النزاعات وبناء السلام وتعزيز الحوار الوطني من أجل العودة لحالة السلم المجتمعي طويل الأجل، على الرغم من تأثيرها الواسع في بناء مجتمع خال من عنف الماضي وذكرياته الأليمة، إلا إنه لا تعتبر المصالحة الوطنية عملية ضرورية في كل صراع بل تطبق على الصراعات التي تستمر لفترات طويلة (لا تقل عن عشرين عام)، وتشهد تلك الفترة أعمال عنف واسعة النطاق مع تراكم للكراهية والحقد الدفين بين الأطراف المتصارعة، حيث تتعلق الذكريات المؤلمة بالذاكرة[2].

أولاً– مفهوم المصالحة الوطنية:

لا يوجد تعريف[3] معياري محدد للمصالحة الوطنية، حيث اختلف الكثير من الباحثين حول وضع مفهوم محدد لها، بل يمكن القول إن معظم المفاهيم التي ارتبطت بها تهدف بشكل رئيسي لإعتبارها جزء أساسي من عملية تحقيق السلم المستدام والتعايش ونقطة بداية الحوار والندم والاعتذار والتسامح والشفاء من جروح الماضي، حيث إن تلك العملية تبدأ في المرحلة الانتقالية وترتبط بها بداية من فترة ما بعد الصراع في مختلف مراحلها مثل إجراء المفاوضات أو محاكمة الجناة أو اعتماد دستور جديد بالبلاد أو غيرها من المراحل المستقبلية.

إلا أن هناك من يُعرف المصالحة الوطنية بأنها "إعادة بناء المجتمع وعلاقات الجوار والأسر وما إلى ذلك، والتي تحطمت بسبب الألم وإنعدام الثقة والخوف، كما يعتبرها البعض بأنها عملية لبناء أيديولوجية

---

[1] د.رضوان زيادة، **العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية**، منشورات دار العالم العربي، دمشق، 2010

[2] حنان عز العرب، دور البرلمان فى المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الأفريقية (رسالة دكتوراة، سياسة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2012)

[3] Anderlini, Sanam Naragui, Camille Pampell Conaway, and Lisa Kays, "Transitional Justice and Reconciliation", in **The International Alert organization** (London: International Alert, 2004), Accessed date 10 April, 2020. https://tavaana.org/sites/default/files/49_transitional_justice.pdf .

غير عنصرية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز، مثل تحقيق عقد اجتماعي جديد من منطلق احترام حقوق الإنسان، الذي يتم التعبير عنه عن طريق التغييرات السياسية السلمية، كذلك "تعزيز التفاهم بين جماعات المجتمع التي عانت من تدهور تعايشها معًا، مما يعزز التفاهم والاحترام المتبادل والتنمية"، كما أن هناك عددًا من التعريفات المختلفة للمصالحة الوطنية – على سبيل المثال لا الحصر–:

• التحول الأخلاقي، الذي يتمثل في التغيير الشخصي، وقبول الآخرين، والاعتراف بأخطاء الفرد، وجرائمه التي ارتكبها في الماضي، وما إلى ذلك.

• الطريق إلى إعادة البناء النفسي والاجتماعي لتجارب المعاناة السابقة.

• طريقة للتصالح مع الماضي من قبل الضحايا والمسؤولين عن الفظائع التي حدثت خلال فترة ما ماضية.

كما أن للمصالحة الوطنية تعريفاً آخر وهو إنشاء علاقات طبيعية، وإذا أمكن، علاقات جيدة بعد حوادث العنف الخطيرة، كما تلعب دوراً فعالاً في تسوية النزاعات لتسليط الضوء على التدابير الاستباقية التي يمكن أن تُتخذ للحيلولة من تفاقم النزاع، وتتمثل في الإنذار المبكر للإسراع بالتدخل السلمي من جانب الدولة وقوى المجتمع قبل تحول النزاع لصراع مسلح، وهو ما يمكن أن يعمل على تغيير ثقافة العداء والكراهية إلى تدابير تهدف لتحقيق التعاون[1] والصداقة.

أو هي النهج الشامل للنزاعات التي تركز على عمليات إعادة بناء العلاقات، وهدفها هو إنشاء علاقات "طبيعية" و"موثوقة" وإذا أمكن علاقات "جيدة" و"سلمية".

وَتُعَرِّف "كارين برونيوس" المصالحة على نطاق واسع بأنها: "إيجاد طريقة لموازنة قضايا مثل الحقيقة والعدالة بحيث يمكن أن يحدث التغيير البطيء في السلوكيات والمواقف والعواطف بين الأعداء السابقين، كما أنه يمكن أن تُفهم على أنها "عملية مجتمعية تنطوي على اعتراف متبادل بمعاناة الماضي وتغيير

[1] Leiner, Martin, "Conclusion: From Conflict Resolution to Reconciliation", in Alternative Approaches in **Conflict Resolution. Rethinking Peace and Conflict Studies** (UK: Palgrave Macmillan, October 2017) PP. 175-185 https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-58359-4

المواقف والسلوكيات المدمرة إلى علاقات بناءة نحو السلام المستدام سواء على المستوى الفردي أو الجماعي[1]."

ويتبنى المؤلف في هذا الكتاب تعريفًا لعملية المصالحة الوطنية باعتبارها "الآليات التي تُستخدم لتحقيق حالة من السلم المستدام على مستوى المجتمع بأكمله، مع مداواة جروح الماضي بإجراءات فعالة يمكن قياسها، تساهم في تحقيق العدالة الجزائية وتضمد جروح الماضي النفسية، وتضمن حدوث حوار مجتمعي وتوافق طويل الامد."

ثانياً– نشأة المصالحة الوطنية:

ظهرت فكرة "المصالحة الوطنية" بعد بعض المحاولات في عدة أجزاء من العالم لمعالجة[2] الصراعات الداخلية بالدول بطرق سلمية لتعمل على التئام الجروح ونقل البلاد من مرحلة الاقتتال الداخلي إلى السلم والاستقرار مثلما حدث في الأرجنتين عند التحول من الحكم الاستبدادي والصراع الشعبي للمدنية الديمقراطية وقتها خلال عام 1983، حتى الصراع العرقي بين السود والبيض في جنوب إفريقيا في 1994، لتُنقل بعد ذلك إلى أمريكا اللاتينية ودول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية. هنا كانت هناك تساؤلات حول كيفية تعويض الضحايا ومعاقبة الجناة ومعالجة الانتهاكات الجسيمة التي حدثت من قبل، وكيفية نسيان ذكرى الماضي الأليم وبناء مستقبل جديد قائم على السلام المستدام، مع الحرص على تجنب حدوث مواجهات أو أعمال عنف وعودة للأنظمة الديكتاتورية من جديد.

لم تقم المصالحة الوطنية هنا على أساس تحقيق تصالح بين الأفراد بعضهم البعض أو الأطرف المتصارعة فقط داخل تلك البلدان بل تم إنشاء لجان المصالحة والحقيقة على أن تعمل على مستوى مؤسسات الدولة ككل وليس بين الأطياف أو الطبقات أو الفئات المتصارعة فحسب، فالهدف هنا أعلى بكثير من مجرد تصالح بعض الأشخاص، فالدولة بمختلف مؤسساتها والتي كان بينها صراعات سياسية قديمة أو قائمة على أساس تمييزي – حيث أنه خلال فترة الصراعات يقوم بعض القادة بتمكين مؤسسات على حساب أخرى وهو

[1] Skaar, Elin, "Reconciliation in a Transitional Justice Perspective", in **The Transitional Justice Review** (Western Ontario: University, Vol. 1, Issue 1, January 2013)
https://ir.lib.uwo.ca/cgi/viewcontent.cgi?article=1009&context=tjreview

[2] Ashby Wilson, Richard, "Anthropological studies of national reconciliation processes", in **The Anthropological Theory journal**, (Bern: SAGE Publishing, Vol. 3, issue 3, Sep 2003) PP. 367-387

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/14634996030033007

ما قد يخلق نزاعاً داخلياً بين مؤسسات الدولة لرغبة كل منها في إعلاء قراراته وفرض سيطرته – يجب أن تتصالح مع بعضها البعض أولًا قبل أي شيء أخر، وتبدأ في إعلاء القيم العليا للمجتمع بدلا من تغليب المصالح الخاصة بكل مؤسسة على حدة.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

ثالثاً– أسباب الاهتمام الدولي والإقليمي بعملية المصالحة الوطنية:

1– توفر المصالحة إطاراً تنظيمياً فعالاً لبناء دولة مؤسسات، تتمتع بسيادة القانون تُمكنها من بسط نفوذها وفرض سيطرتها على كامل أجزاء الدولة، مما يحد من الأزمات العابرة للحدود وما ينتج عنها من أعمال عنف وإرهاب وتهريب للبشر وغيرها من الجرائم الدولية التي تؤثر على الدول المجاورة لمناطق الصراع.

2- تؤثر الصراعات وأعمال العنف على مصالح الدول الكبرى مثل عمليات نقل النفط والتجارة الدولية وهو ما يتسبب بخسائر اقتصادية لتلك الدول، وأيضا على الشركات متعددة الجنسيات التابعة لها بشكل غير مباشر.

3- لعبت منظمات حقوق الإنسان دوراً حيوياً خلال العقد الأخير في تشكيل الرأي العام العالمي، والضغط على الحكومات للتحرك من أجل إنقاذ المدنيين بمناطق الصراعات، وأيضا تطبيق مبادىء حقوق الإنسان، ومواجهة الانتهاكات التي تحدث بمناطق النزاعات، وهو ما أدى لوضع القوى الدولية والإقليمية في حرج، اضطرها للتحرك نحو الضغط على دول الصراع للتوجه نحو تسوية سلمية، وإجراء مصالحة وطينة.

4- لم يعد التدخل العسكري من أجل فرض السلم أمر ذو جدوى، حيث وجد أنه يزيد من الصراعات ويفاقم أعمال العنف، وهو ما جعل الضغوط الخارجية على الحكومات الوطنية لإجراء تسوية سلمية للصراعات الداخلية الخيار الأفضل لتسوية النزاعات داخل الدولة.

5- أصبحت موجات اللاجئين والنازحين من مناطق الصراع تمثل عبء اقتصادي وأمني على القوى الإقليمية والدول المضيفة لها، نظراً لما تسببه من تأثيرات سلبية على تلك الدول، لذلك من مصلحتها الأساسية وقف أعمال العنف والصراعات للقضاء على تلك الأفواج البشرية القادمة إلى حدودها.

رابعاً- أنواع المصالحة الوطنية:

أ- تبعا لمصادرها:

1-المصالحة من أعلى لأسفل:

تتم عبر لجان تقصي الحقائق، تدابير قانونية، وبرامج التعويضات، حيث تلعب هنا الحاكم الوطنية والدولية دور ئريسي في المصالحة.

2-المصالحة من اسفل لأعلى:

تقوم على مستوى المجتمع، بغرض بناء علاقات جديدة إيجابية بين أفراده، ويمكن أن تتم في ظل غياب شرعية الدولة.

3-المصالحة من الوسط للخارج:

يؤثر ذلك النوع من المصالحة على سلوكيات متخذي القرار في المستوى ال'لى بالدولة وأيضاً القاعدة الشعبية من المواطنين، حيث يقوم على إحداث نوع من التعاطف والسلوك البناء بين جميع أفراد المجتمع، وتقوم هنا منظمات المجتمع المدني، الجماعات الدينية والفنية والثقافية، ووسائل الإعلام بدور رئيسي من أجل المصالحة.

ب- تبعاً للعمق:

1-المصالحة السطحية:

تحدث بعد مرور وقت قصير من انتهاء الصراع، ويكون هدفها الرئيسي عودة الأمن للبلاد ومؤسسات القانون.

2-المصالحة العميقة:

تُبنى على المغفرة، الرحمة، والعفو مع العمل على عوة العلاقات الطيبة بين أفراد المجتمع، وهدفها بناء أسس مصالحة طويلة الأجل[1].

خامساً-الجوانب المختلفة للمصالحة:

أ- الجانب الديني:

أثرت العديد من الجذور الدينية سواء (اليهودية- المسيحية – الإسلامية) في نشر فكرة المصالحة بين المجتمعات من خلال أفكار العفو والمغفرة والغفران والتسامح والتوبة عن أخطاء الماضي.

ب- جانب ثقافي واجتماعي:

يختار كل مجتمع نموذج المصالحة الذي يناسبه بناء على عاداته تقاليده وثقافته وسلوكه وأفكاره وأيضا مستواه التعليمي والمعيش، لذلك تتأثر عملية المصالحة بشكل مباشر بأفكار المجتمع وتركيبته[2].

ج- جانب اقتصادي:

[1] حنان عز العرب، **دور البرلمان فى المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الأفريقية** (رسالة دكتوراة، سياسة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2012)

[2] حنان عز العرب، **دور البرلمان فى المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الأفريقية** (رسالة دكتوراة، سياسة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2012)

يلعب العامل الاقتصادي دوراً مؤثراً في عملية المصالحة من خلال تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص العمل وتخفيض العوامل المُسببة للعنف والصراع في المجتمع.

د- جانب سياسي:

لوحظ أنه أغلب الدول التي طبقت عملية المصالحة لم تعود للصراع من جديد، على العكس من الدول التي أهملت تطبيقها.

هـ- جانب نفسي:

ينتشر في المجتمع الذي يشهد صراعات عنيفة روح من التكيف على الصراع وما يتضمنه من عنف وأضرار مختلفة، حيث تظهر ثقافة سلبية صراعية بالمجتمع، لذلك فإن نشر التسامح والرحمة والمغفرة والحوار وقبول الآخر يساهم في بناء علاقات مستقبلية سليمة بين المواطنين.

و- جانب قانوني:

هناك ثلاث أبعاد يجب أخذها في الاعتبار عند تطبيق مصالحة وطنية بالمجتمع:

1-العدالة التصالحية، وهي تهدف لمواجهة الظلم والانتهاكات التي تعرض لها الضحايا أثناء فترة الصراع، وتتم عبر العفو عن الجناة وتعويض المجني عليهم.

2-العدالة التوزيعية: هدفها الرئيسي مواجهة أسباب الصراع الكامنة مثل القضاء على التهميش الاقتصادي والسياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية، إعادة توزيع مواد الدولة بين مختلف المواطنين.

3-العدالة الجزائية أو يطلق عليها أيضاً (القانونية): تقوم على مواجهة الجرائم وانتهاك القانون، وهي تنحصر بين مركتب الجريمة ومؤسسات تنفيذ العقاب بالدولة.

تعتبر المصالحة الوطنية شرطاً أساسياً لتحقيق سلم مجتمعي حقيقي تعمل على إعادة النظام لمؤسسات الدولة التي أنهكتها الديكتاتورية والنظم السلطوية، والصراعات والحروب الأهلية التي نتجت عنها، وإعلاء سيادة القانون من جديد داخل البلاد، لذلك يعتبر الفشل في تحقيقها بمثابة استمرار للعنف والصراع وحدوث انتكاسة سياسية وأمنية تتسبب في العودة بالمجتمع للخلف من جديد.

المطلب الثاني

عملية المصالحة وعلاقتها بآليات العدالة الانتقالية

لن تستطيع المصالحة أن ترجع بالزمن للخلف، أي أنها لا تعيد الأمور للفترة التي كانت عليها قبل الصراع، بل هي تحاول إعادة بناء المجتمع من جديد بعد أن تم تدميره بفعل الصراعات وأعمال العنف والتمييز والحقد المجتمعي، وهو ما يترتب عليه تدهور كامل في جميع مؤسسات الدولة وانعدام سيادة القانون، وتردي أوضاع الشأن العام، لذلك وجد أن المصالحة لا تقف عند نتيجة نهائية مثل تعويض الضحايا أو محاكمة الجناة أو وقف أعمال العنف أو حتى عودة الاستقرار للمجتمع، بل هي سلسلة من العمليات المتواصلة المستمرة التي[1] تحدث لمدة زمنية طويلة لتعمل على تخفيف الاحتقان وخلق رؤية مشتركة تسمح ببناء حوار مجتمعي فعال.

وحتى تحقق المصالحة أهدافها يجب أن تتوافر بها بعض العناصر الأساسية، تتمثل في تطبيق كامل للعدالة بين جميع الأطراف التي كانت متصارعة أو تورطت في النزاع وأعمال العنف، العمل على بناء الثقة المفقودة بين عناصر ومكونات المجتمع، تنفيذ استراتيجيات واقعية للتعامل مع الأطراف التي تحاول العودة للصراع من جديد، من الضروري أن تقوم المصالحة على حرية المجتمع في تقرير رغبته بها أم لا، فهي تحدث بإرادة حرة نابعة من الاقتناع بغلق صفحات الماضي والمضي قدمًا نحو المستقبل السلمي، ولا تُفرض بقرارات سياسة أو دون رغبة الشعوب، فهي عملية مجتمعية بالأساس نابعة من رغبة الشعب، كما أنها تنشأ على أساس الاعتراف المتبادل والمصالح المشتركة للجميع جراء تحقيقها، فضلاً عن احتياج كل طرف للآخر من أجل استمرار الحياة المجتمعية الطبيعية.

[1] Anderlini, Sanam Naragui, Camille Pampell Conaway, and Lisa Kays, "Transitional Justice and Reconciliation", in **The International Alert organization** (London: International Alert, 2004) https://tavaana.org/sites/default/files/49_transitional_justice.pdf

أولاً– المصالحة والعدالة الانتقالية:

تعتبر المصالحة مكوناً أساسياً من مكونات العدالة الانتقالية بل إنه ينظر إليهما على أنهما متضاربان ومكملان لبعضهما البعض في نفس الوقت، فالكشف العلني عن انتهاكات وجرائم الماضي يعتبر عقبة أمام المصالحة، وأيضا شرط أساسي لحدوثها[1].

عَرَفْت العدالة الانتقالية بأنها "العدالة المرتبطة بفترات التغيير السياسي، والتي تتميز بردود قانونية لمواجهة أخطاء الأنظمة القمعية السابقة". وفقًا للأمين العام للأمم المتحدة، فإن العدالة الانتقالية "تشمل مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع للتصالح مع إرث الانتهاكات الماضية واسعة النطاق."

هناك تعريف آخر لها على أنها "مجموعة من الآليات[2] القضائية وغير القضائية التي تهدف إلى التعامل مع إرث من الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان و / أو انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وهي بالتالي تشترك مع المصالحة الوطنية في معالجة انتهاكات الماضي من أجل بناء مستقبل خال من العنف.

يشدد المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) على أن العدالة الانتقالية تسعى إلى الاعتراف بالضحايا وتعزيز إمكانيات السلام والمصالحة والديمقراطية، كما أنها ترتبط بشكل كبير بالجانب الاقتصادي، حيث وجد في المجتمعات المحلية في موزمبيق وجنوب إفريقيا ورواندا، أن معظم الناس "يتحدثون عن قضية العدالة الاقتصادية بصورة رئيسية قبل أن يقولوا أي شيء عن السعي إلى ملاحقات قضائية أو محاكمات أو معاقبة المذنبين".

لذلك يمكن إن نقول أن تحقيق عدالة انتقالية تتضمن وضع أسس ومعايير فعالة لتحقيق سلم مستدام بالمجتمع قائم على آليات محددة بفترات زمنية معينة، سيكون بداية حقيقية لتحقيق عملية مصالحة وطنية على أرض الواقع بين الأطراف المتصارعة.

---

[1] Skaar, Elin, "Reconciliation in a Transitional Justice Perspective", in **The Transitional Justice Review** (Western Ontario: University, Vol. 1, Issue 1, January 2013)
https://ir.lib.uwo.ca/cgi/viewcontent.cgi?article=1009&context=tjreview

[2] تعريف "راشيل كير وإيرين موبك" للعدالة الانتقالية

ثانياً– آليات العدالة الانتقالية وعلاقتها بالمصالحة:

ترتبط المصالحة مع العدالة الانتقالية من خلال أربع آليات مركزية: "المحاكمات، ولجان الحقيقة، والعفو، ومبادرات العدالة المحلية."

أ– المحاكمات:

خالف "لوريل إي فليتشر"، و"هارفي إم وينشتاين" الافتراض الذي يوضح أن محاسبة الجناة على جرائم الماضي يمكن أن تساعد على تعزيز ديمقراطية المستقبل وإنشاء مؤسسات قوية وتعيد بناء المجتمع، وتضمن الصفاء النفسي والسلم المجتمعي لأنه يجب أولا فهم أسباب الصراع ومعالجته لتحقيق الإصلاح المجتمعي، ثم بعد ذلك يمكن الاتجاه لتلك المحاكمات لأن غير ذلك سيؤدي لاستخدام مجموعة معينة من الأفراد ككبش فداء أو ضحايا لأسباسب سياسية معينة مما سيقلل من هدف معاقبة الجناة والمزايا التي من الممكن أن تتحقق من خلال ذلك الأمر، ويتفق باحثون آخرون على ذلك العنصر مثل "جاك سنايدر" و "ليزلي فينجاموري"، اللذان يؤكدان أن محاكمة الجناة يمكن أن تزيد العنف وتخلق صراع جديدة بالمجتمع من خلال البحث عن انتهاكات الماضي وإعادة الذكريات الأليمة من جديد للضحايا وهو ما يخلق رغبة في الانتقام أو الشعور بعدم الاستقرار، خاصة وأن الأبحاث الحديثة حول المحكمة الجنائية الدولية السابقة ليوغوسلافيا، تقترح أن "الارتباط بين المحاكمات الجنائية والمصالحة ضعيف بشكل خاص في قضايا الإبادة الجماعية".

هناك أيضا من خالفهم ذلك الرأي تحت فرضية أن المحاكمات تعاقب الجناة، وبالتالي تمنع حدوث أي انتهاكات في المستقبل، وتعمل على تحقيق العدالة وسيادة القانون، وهو ما أوضحه "كيم وسيكينك"، الذي أشار إلى أن شعور الضحية بقوة القانون ومعاقبة الجناة يعتبر عامل هام للمصالحة.

يتبنى الكتاب وجهة النظر إلى تدعم أن معاقبة الجناة ضرورية وحتمية لتحقيق مصالحة وطنية فعالة تداوي جراح الماضي وتُشعر الضحايا وذويهم بأن هناك من يثأر لهم وأن هناك سيادة للقانون ولن يفلت الجاني بجريمته أو انتهاكه، وهو ما يدعم سيادة مؤسسات الدولة ويخلق لها قوة قانونية ومجتمعية تحد من محاولة أي جماعة أو فصيل تكرار تلك الانتهاكات أو الدعوة لها بأي صورة خوفاً من العقاب القانوني المنتظر، إلا أنه في ذات الوقت يجب أن نفرق بين من يقود أعمال العنف والصراع ويدعو ويخطط لها، وبين من يتورط

بها لا إرادياً أو انتقاماً لما حدث معه أو مع أفراد جماعته، فعقاب الأول يجب أن يختلف عن الثاني، وأيضا إجراءات دمجه بالمجتمع.

صورة توضيحية من موقع Freepik

ب- لجان الحقيقة والمصالحة:

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الكشف عن الحقيقة وتعزيز المصالحة فإن ثمة اتجاهان، يرى أحدهما أن الحقيقة تعزز المصالحة وتقود إليها، بينما يرى الآخر أن الكشف عن الحقيقة لا سيما الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من شأنه أن يعرقل المصالحة ويقوضها.

يؤكد البروفسيور "بايام أكهافان" على أن "قول الحقيقة يعزز المصالحة بين الأعراق من خلال إضفاء الطابع الفردي على الشعور بالذنب بين القادة الذين يثيرون الكراهية، يُعتقد أن قول الحقيقة يسهم في الشفاء النفسي للضحايا، وهو ما يعمل على تعزيز التعافي الاجتماعي والمصالحة الجماعية، على عكس "ديفيد ميندلوف"، الذي يؤكد أن الإفراط في قول الحقيقة يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية وبدلاً من معالجة الانقسامات الاجتماعية يمكن أن يولد المزيد من العنف، وهو ما يوضح تضارب الآراء حول مدى جدوى قول الحقيقة ولكن ... الثابت من الأمر أن الكشف عن الحقيقة وانتهاكات الماضي جزء لا يتجزأ من العدالة الانتقالية،

وبالتالي عامل رئيسي في حدوث المصالحة الوطنية، فإذا لم تتم بشكل واضح وفعال ربما وقتها ستتحول المصالحة لتهدئة قصيرة الأمد ليعاود الصراع بعدها من جديد، وعلى سبيل المثال تعتبر لجان الحقيقة والمصالحة[1]، التي تم إنشاؤها في بوروندي هيئة غير قضائية، لا يمكنها التدخل في عمل المحكمة، التي تتشكل عندما تنتهي اللجان من عملها، وهو أيضا ما جعلها تفتقد بعض من مصداقيتها، وتشكيك البعض في قدرتها على معالجة انتهاكات الماضي.

ج- العفو:

يُعتبر العفو واحدًا من آليات العدالة الانتقالية وأحد أضلعها الرئيسية، وهو في بعض الحالات أحد الطرق الرئيسية للمصالحة، قبل عام 1990، كان يفترض أن قرارات العفو عن الجناة مرتكبو الانتهاكات قد ساهمت في إفلاتهم من العقاب، إلا أنه بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام 2002 وانتشار الولاية القضائية العالمية، كان هناك اتجاهاً قانونياً دولياً متزايداً ضد استخدام العفو في معظم الحالات ليتم محاكمة الجناة طبقا للقانون بخاصة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، لأنها تشكل تهديداً للإنسانية والقيم البشرية والسلم الدولي.

يُستخدم العفو عندما تكون السلطة في الدولة غير قادرة على الوصول إلى مرتكبي جرائم الانتهاك أو محاسبتهم أو الاقتصاص منهم، والتي من الممكن أن تأتي في صور مثل العفو الذاتي، والعفو الجزئي، والعفو الشامل، فالحجة الرئيسية لقرارات العفو هي أنها تستطيع الحد من الصراع السياسي، وتقليل فرص تكرار العنف، وبالتالي تعزيز السلام والمصالحة في المجتمع.

[1] Vandeginste, Stef, "Burundi's Truth and Reconciliation Commission: How to Shed Light on the Past while Standing in the Dark Shadow of Politics?", in **The International Journal of Transitional Justice**, (Oxford: University of Oxford, Vol. 6, Issue 2, April 2012) PP. 355–365

https://academic.oup.com/ijtj/article/6/2/355/2357078

وكما كان هناك رأيان معارضان لتطبيق الكشف عن الحقيقة، هناك أيضا ادعاءات تشير إلى أن العفو يعتبر صورة من صور فقدان ذاكرة الماضي والمساعدة على إفلات الجناة من العقاب وهو ما يعد عدواً أساسياً للمصالحة، على عكس الباحث الأمريكي "مارك فريمان" الذي أكد أنه لكي تندمج المجتمعات بعد العنف الجماعي أو الإبادة الجماعية، قد يكون العفو هو الخيار الوحيد لذلك، حيث يتم اعتبار العفو القانوني أداة لضمان الاستقرار السياسي، وبالتالي إجراء ضروري لتسهيل المصالحة.

يُعتقد بأنه من بين مزايا العفو أنه يصنع تجربة تاريخية تتأسس عليها ثقافة الأجيال القادمة، وهو ما يؤدي لزيادة مساحة التعايش مع الآخر والقبول بالاختلاف وتتعمق ثقافة تقديم المصلحة العامة على الخاصة، ليكون على الأطراف المتصارعة أن يتنازل أحدهما عن حقه أو جزء من حقه لتقريب وجهة النظر والوصول لحلول وسط ترضي كلا الطرفين، ليكون ذلك تمهيداً لحوار مستقبلي خالي من ذكرى آلام الماضي وبداية لتحقيق مصالحة وطنية بين خصوم الأمس في المجتمع، فقد يكون في بعض الأحيان النظر إلى المستقبل والتعامل معه بواقعية أهم بكثير من الوقوف عند أخطاء وانتهاكات الماضي[1].

في دراستنا نقترح عدم الإفراط في تطبيق مبدأ العفو عن الجناة لأنه يخلق مناخاً لا يساعد على تطبيق العدالة بل يمكن اللجوء إليه في حالات خاصة أو لتهدئة المجتمع في حال إذا كانت المحاكمات ستؤدي لصراع جديد، وهنا يمكن تطبيق العفو مع فرض عقوبات مالية ومجتمعية حاسمة مثل مصادرة جزء من الممتلكات أو إلزام الجاني بتقديم تعويض مناسب للضحايا وعائلاتهم، مع إلزام المعفو عنه بالقيام بخدمات عامة لصالح المجتمع.

د- العدالة المحلية:

تعتبر ممارسات العدالة المحلية جزءاً أَسَاسِيًّا من أدبيات المصالحة، وتنبع أهمية هذه الممارسات من مراعاتها لخصوصية كل دولة، والتي تنفرد بها عن غيرها بحسب الطبيعة الجغرافية والظروف المعيشية، وأيضا شكل الصراع الدائر هناك، لذلك من الصعوبة إجراء مقارنات أو تعميمات بناء على تجارب محلية مختلفة، فكل منها حالة خاصة وظروف مجتمعية مختلفة تنفرد بها عن غيرها من الحالات. هناك دول استطاعت مثلاً أن

[1] د. علي محمد الصَّلاَّبي، **العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية** (ليبيا: دار ابن كثير، نوفمبر 2015) ص 15
https://bit.ly/3BzpWv7

تستخدم النهج المختلط للمصالحة، القائم على الجمع بين آليتين أو أكثر من آليات العدالة الانتقالية مثل رواندا (محكمة جرائم الحرب الدولية ، المحاكمات الوطنية) أو أوغندا (المحكمة الجنائية الدولية وآليات المصالحة المحلية) ؛ سيراليون (لجنة الحقيقة ، المحاكمات) أو موزامبيق التي لجأت للعفو كعنصر أساسي لتحقيق المصالحة، ولذلك من الصعوبة تقديم صورة موحدة معيارية يمكن اللجوء إليها لتحقيق مصالحة وطنية بمجتمع ما، فهي تختلف من مجتمع لآخر، بحسب ظروفه السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، بالإضافة لتاريخه وعاداته وتقاليده، وجذور الصراع به.

يمكن القول إن المصالحة عملية طويلة وممتدة لها عدة جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وإنسانية[1] وإعلامية وليست هدف بحد ذاته يمكن أن نسعى لتحقيقه بغض النظر عن العملية الشاملة في إطارها العام ومعالجة كافة الجوانب التي تتصل بها، لكي تتحقق المصالحة بشكل دائم يجب أن تتوافر الظروف المعيشية المهيئة لذلك بداية من توفير مسكن للعائدين لأراضيهم والمواطنين، والطعام، ومصدر مناسب، للدخل وفرص عمل لضمان عدم عودتهم للصراع من جديد أو استغلالهم من جانب أي من أطراف الصراع، فضلاً عن تهيئة ظروف تعليمية وثقافية تمكن من تغيير نظر كل طرف للأخر، وتقديم مناهج دراسية وحلقات نقاشية لمنع العنف، مع دور إعلامي يحفز على السلام، ويبين جوانبه البناءة والإيجابية للمجتمع، وهو ما يجعلنا نقول إنه من الصعب الوصول لمعيار يؤكد أن مجتمعاً ما قد تصالح أو لن يعاود الصراع من جديد، فالمصالحة يمكن اعتبارها سلسلة متصلة من الحلقات تتراوح من "رفيعة" إلى "سميكة"، تتمثل في "التعايش البسيط" (أي المستويات المنخفضة من المصالحة)، ثم تنتقل إلى "تطبيق الديمقراطية" (أي المستويات المتوسطة للمصالحة)، ثم إعادة البناء الشامل للروابط الاجتماعية بين الضحايا، وهو المستوى الأشمل والأعم للمصالحة في المجتمع.

[1] Skaar, Elin, "Reconciliation in a Transitional Justice Perspective", in **The Transitional Justice Review** (Western Ontario: University, Vol. 1, Issue 1, January 2013)
https://ir.lib.uwo.ca/cgi/viewcontent.cgi?article=1009&context=tjreview

الفصل الأول

الصراع في بوروندي: الأسباب ومراحل التطور

الفصل الأول

الصراع في بوروندي: الأسباب ومراحل التطور

لم تعرف بوروندي الحروب الأهلية والصراعات أو حتى أعمال العنف قبل فترة الاستعمار التي بدأت في عام 1885 بفرض الوصاية والاستعمار الألماني على البلاد، إذ اتسم المجتمع قبل الاستعمار بالتماسك والترابط نتيجة السمات المشتركة المتمثلة في اللغة والعادات والتقاليد والخصائص الثقافية، فضلًا عن التقارب الاجتماعي نوعًا ما بين الهوتو والتوتسي فكان المجتمع البوروندي يتسم بالتجانس والانسجام بشكل مرن دون أي تعقيدات من أي نوع، إلا أنه مع دخول الاستعمار الألماني وتبينه لسياسة "فرق تسد" أسس لصراع بين الجماعتين مهد لإشغال المجتمع بالصراعات والاقتتال في سبيل استمراره في السيطرة على الحكم عن طريق تحويل الطاقات، والأفكار الموجهة لمقاومة القوات الألمانية بصفتها مستعمراً دخيلاً إلى الاقتتال الداخلي بين الهوتو والتوتسي، فقاموا بمنح التوتسي الأقلية المزايا والسلطات والنفوذ السياسي باللإضافة إلى الفرص التعليمية المميزة والمناصب العالية في مختلف المؤسسات الحكومية، وقيادة الجيش والأجهزة الأمنية فضلًا عن تمليكهم لعدد كبير من الأراضي المميزة، والثروات الاقتصادية، على عكس الهوتو الأغلبية الذين تم تجريدهم من أغلب تلك المميزات، وأصبحوا تحت سيطرة حكم التوتسي وعمل معظمهم كخدم وعمال ومزارعين بأملاك التوتسي، مما أوجد حالة من الحقد والكراهية بين الجماعتين بسبب تلك السياسات التمييزية المباشرة المتعمدة، التي انعكست صورتها في أعمال عنف وحرب أهلية بين الجماعتين.

أصبح العداء والخوف جزءاً من الحياة الاجتماعية في بوروندي خلال الفترة الاستعمارية وحتى بعد الاستقلال، وتحوول الأمر لنزاعات جماعية واضطرابات بين كلا المجموعتين وأصبح الجميع في حالة استعداد دائم للرد العدواني، والانتقام وتحول لشعار "أفعل قبل أن يفعل بي الأخرين"، ليدور المجتمع في حلقة مفرغة من الفعل العنيف ورد الفعل الأعنف.

يتناول المبحث الأول بمطالبه الاربعة بذلك الفصل الأسباب التي أدت لنشأة جذور الصراع في بوروندي، والتي تتمثل في الإرث الاستعماري فضلا عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أما المبحث الثاني بمطلبيه يلقي الضوء على مراحل تطور الصراع ببوروندي منذ فترة الاستقلال التي شهدت ذروة أعمال العنف مروراً بتسعينيات القرن الماضي التي حدثت بها الحرب الأهلية، حتى التوقيع على اتفاق أروشا وإجراء الانتخابات الرئاسية في عام 2005.

المبحث الأول

أسباب الصراع في بوروندي

كان للتغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع البوروندي دور حيوي في الصراع بين الهوتو والتوتسي، حيث حكم البلاد مجموعة من الأمراء والإقطاعيين[1] الذين يمتلكون المواشي والثروة والأراضي، فتسبب ذلك في تأثيراً كبيراً بالعلاقة بين المجتمع البوروندي وبعضه البعض، حيث كانت العلاقة عشائرية وليست عرقية مثل ما حدث من تطورات بعد تلك المرحلة، ونتيجة الغزوات العسكرية التي تعرضت لها البلاد أصبح الجيش ذا سلطة كبرى وأداة لتعزيز هيمنة القادة على الحكم، وهو ما ظهر خلال إدارة الجيش للبلاد منذ عام 1966 وتحكمه في كافة مقاليد السلطة، ومع مرور الوقت تم إدخال إصلاحات إدارية أضعفت القوى السياسية وخلقت ظلماً سياسياً وَضُغُوطًا اجتماعية، وتم استبدال النظام العشائرى البسيط لنظام أشد تعقيداً قائم على علاقة في جانبها الاقتصادي والإداري وحتي الاجتماعي.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

[1] OCAF, "Burundi: A Political Crisis or a Crisis in Politics?", African Arguments, 5 August 2011 /https://africanarguments.org/2011/08/burundi-a-political-crisis-or-a-crisis-in-politics

لعب لإرث الاستعماري وسياساته التمييزية ضد الهوتو لصالح التوتسي دوراً حيويً قيس زيادة حدة الصارا بين الطرفان، كما كان للجانب الاقتصادي دور هام في إذكاء ذلك الصراع، حيث كان هناك دائماً أنعدام متعمد للملكية في التنمية الوطنية من جانب البوروندیين، وكان هناك تركيز أكبر على المصالح الشخصية على حساب تطوير البنية التحتية العامة وصيانتها، حيث تم إدخال الإصلاحات الاقتصادية البلجيكية لتعزيز النمو بالقوة ليخلق أيضا كرهاً لما هو عام، لتُستبدل المصلحة العامة بالمصالح الشخصية والمنافع الخاصة، فضلا عن تغير العلاقات بالمجتمع البوروندي نتيجة التأثير المتعمد من جانب الاستعمار على حياة المواطنين وطبيعة علاقتهم ببعضهم البعض، بالإضافة للظروف السياسية كتركز السلطة بجانب واحد وتهميش الأخر.

ويتناول هذا المبحث من خلال مطالبه الأربعة الأسباب التي أدت لنشأة جذور الصراع والتي تتلخص في الإرث الاستعماري، فضلاً عن الأسباب الاجتماعية، الاقتصادية، وأيضاً السياسية التي تسببت في حدوث ذلك الصراع.

المطلب الأول
الميراث الاستعماري

تميز الصراع العنيف في بوروندي عن العديد من الصراعات الأخرى بالمدى الذي تداخلت فيه المنافسات السياسية–العرقية مع قيادة النخبة خلال عمليات القتل الجماعي والمخاوف من الإبادة الجماعية، حيث كان الاستعمار حريصاً على زرع جذوراً قوية للكراهية والحقد بين الجانبين، حيث لم تقتصر المواجهة العرقية التي تشمل الجميع في بوروندي على القيادة السياسية[1] أو العسكرية، بل كانت تتخلل كل طبقة من طبقات المجتمع، وكانت هذه المواجهة أقوى في المعسكرات، وفي تلال المرتفعات الوسطى والشمالية، حيث فقدت كل أسرة من الهوتو والتوتسي من الناحية العملية أحد أفرادها نتيجة العنف العرقي، ولم يستطع أحد أن يفلت من ذلك العنف حتى أفقر المزارعين في كلا الطرفين، وكان التوتسيون في المعسكرات مقتنعين بأنه في حال خسرت المجموعة العرقية احتكارهم للقوة المسلحة، فإنهم سيواجهون الإبادة على أيدي الهوتو، في حين أن مزارعي الهوتو في التلال خلال ذلك الوقت كانوا مقتنعين، طالما أنهم سوف يستمرون في العيش تحت خطر

[1] "Burundi – Politics", Global Security, Jan 2019, Acceeesd date 15 Oct, 2020.
https://www.globalsecurity.org/military/world/war/burundi5.htm

دائم من الانتقام العشوائي، فلن يكون لديهم أي أمل في التمكين السياسي أو الاقتصادي الفعال. كان كل مواطن تقريباً مقتنعاً بأن مجموعته العرقية تتعرض للهجوم من قبل المجموعة الأخرى، لذلك كان هناك مبرراً للعنف المتبادل، وما زاد الصرع حدة ورغبة في الانتقام أنه كان من بين السكان البالغين في بوروندي العشرات، إن لم يكن المئات وآلالاف من الأفراد من كلتا المجموعتين الإثنيتين قد ارتكبوا في وقت أو أخر جريمة قتل أو تورطوا في أعمال عنف، وهو ما زاد الرغبة في مزيد من الانتقام العشوائي واستمرار لدوامة العنف دون مساءلة.

أولاً– دور الاستعمار:

يعتبر الاستعمار من أبرز الأسباب التي تسببت في خلق جذور الصراع والحروب الأهلية بالقارة الإفريقية، فقد زرع التدخل الأجنبي بذور الفتنة بين أبناء الوطن الواحد في القارة ليسهل عليه تفتيت شوكتها ووحدتها والتحكم بها، واستقطاب كل فئة على حدة وإغراقها بالأموال والمزايا، وتوسيع سلطاته الاستعمارية، لتدخل في صراع مع باقي فئات المجتمع ينتهي بحروب أهلية تدمر المجتمع، ويبقي المستعمر هو المستفيد الوحيد المتحكم في السلطة لأقصى فترة ممكنة لينهب ثرواتها ويسلبها استقرارها مثلما حدث فى دولة بوروندي.

ترجع جذور الصراع فى بوروندي إلى استئثار جماعة التوتسي التي تُشكل 14% من عدد السكان بالنفوذ والسلطة والمال ومعظم الوظائف القيادية بالدولة على حساب الهوتو التي تشكل 85% من السكان، وهم يشكلون السكان الأصليين في البلاد، مما أوجد حالة من سوء توزيع السلطة بين كلا الجماعتين، والتي لعب الاستعمار البلجيكي والألماني دور أساسياً في إشعال الصراع، وازدياد حدة الكراهية بين الطرفين، ففي عام 1926 قام المستعمر البلجيكي بوضع أولى سياسات التمييز العنصري بين الهوتو والتوتسي على أساس الثروة فكان كل من يمتلك 10 بقرات يصنف بأنه توتسي، والأقل من ذلك يدخل ضمن تصنيف الهوتو، مما أوجد أولى بذور التفرقة بين الجماعتين تبعه ذلك محاباة التوتسي على الهوتو ومنحهم السلطة والمزايا والوظائف الاقتصادية الكبرى وفرص للتعليم والتميز على حساب الهوتو، حتى أنه فيما بين عامي 1925 إلى 1933 قام البلجيك بإقصاء كافة عناصر الهوتو الموجودين بإدارة البلدية ليقضوا بذلك على أي منصب قيادي للهوتو بالبلاد.

أصبح الصراع[1] في بوروندي بمثابة عملية يومية، مؤسسية، مستمرة، ليصبح جزء طبيعي من الواقع الاجتماعي للبلاد، إلا أنه تطور خلال فترة التسعينيات ليتحول للعنف العرقي والقتل الجماعي والمجازر البشرية[2] والإبادة الجماعية والحرب الأهلية، التي كانت نتيجة الهيكل الإداري والأنظمة السياسية الفاسدة، التي أنشأتها وحركتها الدول الاستعمارية التي تعمدت أن تتسبب في انقسام المجتمع البوروندي وتنشر الفتنة بين الهوتو والتوتسي لتتمكن من الحكم والسيطرة لأطول فترة ممكنة، ورفعت شعاراً "فرق تسد" لتتمكن من إلهاء الشعب عن قضاياه وأزماته الرئيسية مثل الفقر، والبطالة، وتدني مستوى النظام الصحي والتعليمي، ليتحول للصراع الداخلي، وتستمر تلك الأنظمة على رأس الحكم وسط نزاع على السلطة بين النخب السياسية العرقية، حيث أثرت ستون عامًا من الحكم الاستعماري بشكل كبير على العلاقات بين المجموعات. تم استعمار بوروندي واستيعابها من قبل القوات الألمانية في عام 1889، وذلك بعد أن سيطر عليها البلجيكيون تحت تفويض منظمة الأمم المتحدة في عام 1918.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

[1] يعرف "ماكس ويبر" الصراع بأنه فعل عن قصد تنفيذ إرادة الفاعل ضد مقاومة الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى

[2] Berchmans Ndayizigiye, Jean, "Humiliation and violent conflicts in Burundi", in **The Paper prepared for Round Table 1 of the 2005 Workshop on Humiliation and Violent Conflict** (New York: Columbia University, December 2005)
https://docs.igihe.com/IMG/pdf/ndayizigiyeny05meetingrt1.pdf

الفترتان الاستعماريتان

إجمالًا يمكن تقسيم الفترة الاستعمارية لبوروندي إلى فترتين فرعيتين:

أ- فترة الاستعمار[1] الألماني من 1889 إلى 1916:

وقع فيها معاهدة كيجاندا التي أكدت فقدان السيادة الوطنية لبوروندي وتكريس الهيمنة الألمانية عليها.

حكم الألمان بوروندي بعدد يقل عن 100 مسؤول ألماني[2] في دليل على أنهم سوف يعتمدون بشكل أكبر على الزعماء المحليين للقيام بذلك الأمر، لذلك قاموا بإزالة الضوابط والتوازنات المجتمعية، واستبدلوا المؤسسات المرنة التي كانت قائمة على العلاقات البدائية البسيطة بيت أفراد المجتمع بهيكل سلطة مركزي متدرج، ليبدأ معها التلاعب التدريجي في تكوين المجتمع وطريقة تعامل أفراده مع بعضهم البعض.

ويمكن تقسيم الحقبة الاستعمارية[3] الألمانية في بوروندي إلى ثلاث مراحل: الأولى من 1899 إلى 1903 باعتبارها فترة "عدم التدخل" والاكتفاء بالتخطيط للمرحلة القادمة، الفترة الثانية 1903-1908 بدأ الألمان في مواجهة الحركات المتمردة على حكمهم بعمليات عسكرية سريعة وقوية ليقوموا بترسيخ سلطتهم بالبلاد مع تقليص سلطاتهم المحلية، ووضع قواعد جديدة لتنظيم العلاقات المجتمعية بالبلاد؛ أما المرحلة الثالثة 1908 إلى 1916 كانت حقبة "فرق تسد" وبدأ المستعمر في وضع معايير مجتمعية للتمييز بين الهوتو والتوتسي.

ب- فترة الاستعمار البلجيكي 1916 الى 1962:

في عام 1916 إلى 1923 خضعت بروندي للسيطرة العسكرية البلجيكية لتحل محل السيطرة الألمانية، وفي الفترة من 1926 إلى 1946خضعت للانتداب البلجيكي، وفي 1964 وقع اتفاقاً تحت رعاية الأمم المتحدة أصبحت فيه بوروندي تحت وصاية بلجيكا.

ثانياً- إجراءات استعمارية تعزز الانقسام العرقي:

---

[1] الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف، الصكوك الدولية لحقوق الانسان، ، 19 مارس 1998

[2] Engilbertsdóttir, Hildigunnur, "Colonial Legacy in the Great Lakes Region", **The Department of Ecoomics School of Social Sciences** (BA thesis, University of Iceland, June 2011)
https://bit.ly/3f9r11K

[3] B. Isabirye, Stephen and Kooros M. Mahmoudi, "Rwanda, Burundi, and Their "Ethnic" Conflicts", in **The Ethnic Studies Review** (California: University of California, Vol. 23, Issue 1, 2000)
https://scholarscompass.vcu.edu/esr/vol23/iss1/7/

لم يركز الاستعمار الألماني على استعمال القوة فقط خلال فترة احتلاله لبوروندي، حيث كانت قواته محدودة للغاية، وكان يعاني من نقص القدرات البشرية والإدارية مما جعله غير قادر على السيطرة الكاملة على البلاد لذلك قام بغيير العلاقة بين التوتسي والهوتو، ليضمن ولاء التوتسي له ومن ثم سيطرته بشكل غير مباشر على الدولة، ولتحقيق ذلك قام بتقسيم المجتمع إلى طبقات متصارعة من أجل إخضاعهم بشكل أفضل وتسهيل الاختراق الألماني في نسيج المجتمع البوروندي حيث قام بتقسم المجتمع وفق اعتبارات مورفولوجية متحيزة تهدف إلى خلق فصائل متعارضة داخل هذه البلدان على أساس السمات الجسدية السطحية والسمات الشخصية، مثل أنه كان يُطلق على أعضاء المجتمع طويل القامة وذات البشرة الفاتحة اسم التوتسي، وكان يُطلق على الأشخاص ذوي البشرة القصيرة والداكنة اسم الهوتو، كما أطلق المستعمر عدة إجراءات لتعميق التمييز العرقي مثل إجبار المواطنين على حمل انتمائهم العرقي مطبوعًا بوضوح على الوجهين العكسيين للوثائق الثبوتية ليرسخ التقسيم العرقي لأبناء الوطن الواحد وأسرهم في معظم شئون حياتهم اليومية، كما فرض التزام على السكان تحت مسمى "السخرة" حيث كان على كل ذكر قادر جسديًا أن يؤدي عملاً بدنيًا معينًا في خدمة الإدارة الاستعمارية لعدد معين من الأيام في كل شهر، سواء كان ذلك في المساعدة ببناء الطرق والأعمال الحرفية أو تنفيذ الأعمال التي يطلبها المستعمر، إلا أنه في ذات الوقت ان هناك محاباة للتوتسي في فرض تلك الالتزامات التي حمل معظمها على الهوتو.

عدل الاستعمار طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية[1] وحتى الاقتصادية لتصبح أكثر صرامة وعدم تكافؤ وتحيزاً ضد الهوتو، بينما زادت قوة العديد من الأشخاص من الأصل التوتسي بشكل كبير، حيث تغيرت طبيعة الدولة ونظامها الحاكم، حيث أصبحت أداة لحكم المستعمر، وفرضت تشريعات مرهقة على المواطنين رغم شدة فقرهم، وضرائب، ومحاصيل نقدية إلزامية، وعمل إجباري، في كثير من الأحيان كانت تتم عمليات إساءة مُنظمة ضد الهوتو من قبل زعماء التوتسي المحليين، الذين آمنوا بدعم الرجل الأبيض، وتصرفوا كأمراء حرب جشعين، وتحول الوضع لأن يكون التوتسي رمزاً للاستعمار والكراهية من قبل الهوتو ليتحولوا لمستعمر آخر ولكن من أبناء نفس الوطن.

[1] Uvin, Peter, "Ethnicity and Power in Burundi and Rwanda: Different Paths to Mass Violence", in **The Comparative Politics** (New York: University of New York, Vol. 31, No. 3, April 1999), pp. 253-271 https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/DPP%20Burundi/Ethnicit%C3%A9/Uvin_Ethnicity_and_power_RwaBur.pdf

حصل التوتسي على التعليم والسلطة والجيش والاقتصاد والأراضي والثروات بينما حُرم الهوتو من كل تلك المميزات، وأصبحت احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب بعيدة المنال عن العديد منهم، لتتحول العلاقة التي كانت قبل الاستعمار عشائرية بسيطة مرنة إلى حقد وكراهية ورغبة في الانتقام وضعها الاستعمار عن عمد ليضمن انشغال الهوتو والتوتسي في عنف متبادل واستئثاره بالسيطرة على عقول المواطنين وحكم البلاد لأطول مدى ممكناً.

ظهر تلك السياسات التمييزية بوضوح خلال قيام الاستعمار البلجيكي بعمل تعداد سكاني للمواطنين في بوروندي أظهر أن 85٪ من الهوتو، و14٪ من التوتسي، ولكنها كانت غير موثقة وظهر حولها العديد من الاختلافات نظرًا لعدم وجود سجلات للتعداد العرقي، حيث أطاح البلجيكيون بزعماء الهوتو التقليديين وحكموا البلاد من خلال مجموعة من التوتسي وأعطوهم صلاحيات أعلى من الهوتو، ومزايا في التعليم والمناصب، مما جعل الهوتو يخضعون بالإكراه للتوتسي وجعلهم في مرتبة أدنى منهم، وتحول معظمهم لفقراء يعملون كخدم في أراضي التوتسي بمقابل زهيد، وأصبحت السلطة السياسية والأمنية والاقتصادية في يد التوتسي، وتم إقصاء الهوتو تماماً من الصورة، ليحدث تفاوتاً واسعاً بين الهوتو والتوتسي لصالح الأخيرة في الدخل، والإسكان، والتوظيف، والصحة العامة، والحقوق السياسية والتمثيل، ظهر بشكل واضح بسبب زيادة عدد السكان وتدهور البيئة وضآلة الأراضي. استمرت تلك الأحوال خلال الاستعمار البلجيكي والألماني على حد سواء حتى استقلال البلاد في بداية فترة الستينيات من القرن العشرين عام 1962، وخلال تلك الفترة لم تخلو البلاد من صراعات وأعمال عنف متقطعة بين كلا الطرفين.

كرر المستعمر البلجيكي نفس سياسات سابقه الألماني في بوروندي فضلاً عن أنه قام بتغيير الطبقة الحاكمة ، التي كان يهيمن عليها التوتسي سابقًا ولكنها لا تزال تحتوي على عناصر من الهوتو والتوا ، إلى طبقة واحدة تقريبًا مكونة بالكامل من التوتسي الذين كانوا على استعداد للتصرف بالكامل وفقًا لرغبات المستعمرين، اعتمدوا في ذلك على النظرية التخمينية وغير الدقيقة القائلة بأن التوتسي كانوا متفوقون عرقياً على الهوتو، حتى أنه قد نص أحد الأمثلة على الخطاب المناهض للتوتسي على قتها كما يلي: "لقد خلق

التوتسي من القماش الكامل[1]"، وصلت الأمور لحدتها بين الطرفين عندما قام البلجيك باستبدال زعماء الهوتو برؤساء التوتسي، وهو ما يعني تركيزاً واضحاً للسلطة والهيمنة في يد التوتسي على حساب الهوتو مع اقصائهم بشكل كامل من إدارة شئون الحياة اليومية.

ثم جاءت الخطوات المتسارعة لنشر الصراع في البلاد سوءاً بعد قيام المستعمر البلجيكي بعمل الإحصاء السكاني للبلاد فى عام 1934 بصورة تمييزية مقصودة غير واضحة المعالم أو الأسس، حيث صنفوا الأشخاص الذين يملكون أكثر من 10 بقرات على أنهم من التوتسي، ومن يمتلك أقل من ذلك العدد يصبح من الهوتو، وبذلك يكون الغني الذي يمتلك الثروات من التوتسي والفقير الذي لا يمتلك من الهوتو، مما أبرز عدم المساواة الاقتصاية والاجتماعية والسياسية بين الجماعاتين، فالتوتسي يسيطرون على كل شيء، والهوتو حرموا من كل شيء، زاد الاستعمار عن قصد وعمد من الهوة بين الجماعاتين ومنع أي فرصة للتوحد بينهما، وهنا زالت أمام الهوتو أي فرصة للمساواة أو المطالبة بذلك، وبات الخيار القريب هو اللجوء للعنف واستعمال القوة للحصول على الحقوق الضائعة.

بالرغم من ولاء بعض الحكام المحليين[2] للمستعمر البلجيكي إلا أنه قام بتقديم رواتب متدنية لبعضهم وعمل على التفرقة بينهم وبين البيض وحرموهم من الدخول للعديد من الأماكن العامة والترفيهية التي كان يسمح بدخولها للبيض فقط، حتى أن المستعمر البلجيكي قام بإنشاء بطاقة الجدارة المدنية التي كان يتم إعطاؤها لمن خدم المستعمر الأبيض بصورة جيدة، في سبيل تشجيعهم على ذلك، ونشر فكرة تفوق العرق الأبيض على السكان المحليين، كما قام البلجيك بوضع سياسات " إقطاعية جديدة[3]" تقوم على أساس تمليك اللوردات التوتسي مساحات واسعة من الأراضي على عكس الهوتو الذي جعل معظمهم يعملون كمزارعين مأجورين لديهم.

---

[1] Yinkfu, Jini Ralph" The Hutu -Tutsi problem in Burundi and Rwanda: An analysis of A lingering problem of the 21 St century", **Faculty of Social Sciences, Department of Political science** (Master thesis, University of Nigeria, Nov 2011) PP. 49- 59
http://www.unn.edu.ng/publications/files/images/JINI%20RALPH%20YINKFU.pdf

[2] Office of the president of the republic of Rwanda, **The unity of Rwandans –before the colonial period and under the colonial role- under the first republic**, Kigali, August 1999.
https://bit.ly/3bOkXtv

[3] B. Isabirye, Stephen and Kooros M. Mahmoudi, "Rwanda, Burundi, and Their "Ethnic" Conflicts", in **The Ethnic Studies Review** (California: University of California, Vol. 23, Issue 1, 2000)
https://scholarscompass.vcu.edu/esr/vol23/iss1/7/

وما يؤكد الوعي الشعبي للمجتمع البوروندي للدور الذي لعبه الاستعمار في إذكاء الصارع بين الجانبين، أنه في أحد استطلاعات[1] الرأي كان هناك اتفاقاً عاماً بين المشاركين من الهوتو والتوتسي على أن الاثنية وبطاقات الهوية التي قدمها السادة الاستعماريون في بوروندي مثيرة للانقسام والمصدر الرئيسي للقوالب النمطية العرقية والتحيز بين الهوتو والتوتسي، كما رأي المشاركون أن الاستعمار قد لعب دورًا رئيسيًا في التأثير على الحياة الاجتماعية للبوروندييين، حيث اعترف جميع المشاركين بأن الخلافات بين الجماعتين أكد عليها المستعمرون بشكل كبير كأداة للحكم الاستعماري.

ثالثاً– مسؤولية المُستعمر:

العنف الجسدي والمعنوي الذي ارتكبته القوات الاستعمارية الألمانية والبلجيكية غير المباشرة من عام 1895 إلى عام 1962، تجاوز الإطار المادي إلى صوره السياسية، العاطفية، الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية، ولم تنجح بوروندي بشكل كامل في معالجة أثار ذلك العنف الاستعماري، حتي أنه عندما نصت مسودة اتفاق أروشا على أن بلجيكا كانت مسؤولة عن مقتل الأمير "لويس رواجاسور" عام 1961، زعيم حركة إنهاء الاستعمار ورئيس وزراء بوروندي، طالب رئيس وزراء بلجيكا "لويس ميشيل" بإزالة هذا البند من المسودة، وبدوره قدم "نيلسون مانديلا"، الوسيط الرئيسي لمفاوضات السلام وقتها، الطلب إلى الأحزاب البوروندية التي رفضت، إلا أنه تم حذفها بعد ذلك من الاتفاق، بغرض الحصول على مساعدات بلجيكية، مما كان له تأثير سلبي على عملية السلام نفسها حيث أعادت فتح المناقشات حول النقاط الرئيسية للخلافات بين الأطراف، كما أن تجاهل عن عمد أو غير مسؤولية الاستعمار عن العنف[2] والتمييز المتعمد وآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية تحت مزاعم "الحصول على مساعدات" أو"إنهاء ذكريات الماضي الأليمة" يرسخ إفلات المُستعمر من جرائمه خلال الفترات الاستعمارية.

[1] Mwiza, Tania and Emmanuel Okinedo, "A case study of Ethnic Identity and Ethnic Conflicts in Burundi", **Faculty of culture and society** (Bachelor Thesis, Malmö University, April 2018)
http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1481449/FULLTEXT01.pdf

[2] Jamar, Astrid "Accounting for which violent past? Transitional justice, epistemic violence, and colonial durabilities in Burundi" in The Critical African Studies Journal (London: Taylor & Francis, Vol. 14, Issue No. 1, 29 Mar 2022) PP.73–95
https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/21681392.2022.2039733

يمكن أن نلخص عدد من الأسباب التي ساعدت الاستعمار في النجاح بسياسة "فرق تسد" في بوروندي:

1- نجاح المستعمر في السيطرة على القادة السياسيين، وزعماء الجماعات، وبعض رجال الدين بإعطائهم مميزات ومكافأت عينية لضمان ولائهم له، وإفشال أي اتحاد من أي نوع يمكن أن يظهر ضد مصالحه.

2- المركزية[1] في إدارة الدولة حيث أصبحت السيطرة ومقاليد الحكم والسلطة فى يد جماعة واحدة وهي التوتسي مع إقصاء تام للهوتو.

3- نجاح المُستعمر في فرض سيطرة التوتسي على الإمكانيات الاقتصادية، والتعليمية، والسياسية، والعسكرية مع حرمان الطرف الآخر من تلك الإمكانيات، مما يجعله يشعر بالحقد والكراهية نحو باقي المجتمع، ولذلك أصبح التوتسي من أبرز الداعمين والمؤيدين للاستعمار، فالمحتل هنا هو من قدم لهم الأمان والسلطة والمنافع الاقتصادية.

4- حرص الاستعمار على عدم إقامة حياة حزبية[2] حقيقية بالبلاد منعاً للمطالبة بالاستقلال أو القيام بأي شكل من أشكال الاتحاد الشعبي ضده، حيث كان هناك ما يقارب من 26 حزباً سياسياً قبل الاستقلال ولكنهم لم يناضلوا من أجل الاستقلال، إلا أن هناك مثلاً حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني "أوبرونا" كان يعمل على التخلص من الاستعمار ونيل الاستقلال، أمام باقي الأحزاب السياسية الأخرى لم تشترك معه فى نفس الهدف ولم تكن متعجلة لتحقيق ذلك.

5- اشتركت الخلفية التاريخية للصراع فى منطقة البحريات العظمي في عامل واحد تسبب في معظم الصراعات بتلك المنطقة وهو "الميراث الاستعماري" الذى لعب الدور الرئيسي في تخطيط حدود المنطقة، مع عدم مراعاة الأبعاد الجغرافية والعرقية عند التقسيم، بالعكس تم العمل عمداً على جمع عدد من القوميات[3] المختلفة داخل حدود ومناطق مشتركة داخل الدولة الواحدة أو بالقرب من حدود الدولة ليمتد الصراع والإقتتال

---

[1] شعيب قماز ومحمد حفاف، **حوكمة عمليات بناء السلام في منطقة البحيرات الكبري: دراسة حالتي روندا وبوروندي**، في مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، (الجزائر: مركز جيل البحث العلمي، العدد(5)، مارس 2016)
https://platform.almanhal.com/details/article/84560

[2] لوك هويسه ومارك سولتر، **العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلم من التجارب الأفريقية** (السويد: المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات، 2017)
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/traditional-justice-and-reconciliation-after-violent-conflict-learning-from-african-experiences-AR.pdf

[3] د. الشفيع محمد المكي، **الصراع ... في منطقة البحيرات العظمي أسبابه وتداعياته**، في **مجلة دراسات افريقية**، (السودان: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية العدد (24)، ديسمبر 2000) ص 16
http://dspace.iua.edu.sd/handle/123456789/2422

للدول المجاورة، وبذلك تتفتت المنطقة وتشتعل بالصراع وأعمال العنف، ويخرج القتال من الإطار الداخلي ليشمل الحيز الإقليمي.

من هنا، يتضح أن الاستعمار ساهم بطريقة غير مباشرة في ترسيخ سياسة عدم الاستقرار بتمييزه جماعات بالدولة عن الأخرى، ليصبح هو المانح والمانع الذي يحاول الجميع التقرب إليه، ويتقاتلون في سبيل تحقيق ذلك، لينهار الهدف الأساسي وهو الاتحاد من أجل مكافحة الاستعمار ويستمر الإقتتال والتناحر لاقتسام السلطة والحصول على المزايا التي يمنحها المُستعمر.

المطلب الثاني
الأسباب الاجتماعية

المجتمع البوروندي بصفة عامة مسالم لم يعرف القتال أو أعمال العنف الواسعة، فهو بالأساس مجتمع زراعي يعرف الاستقرار وحب البقاء بجانب الارض وزراعتها حيث يعمل بذلك القطاع حوالي90% من إجمالى القوى العاملة، ما كان له بالغ الاثر في نمط وحياة المواطن البوروندي البسيطة الهادئة قبل الفترة الاستعمارية وحتى روابطه المجتمعية كانت تخلو من التعقيدات بل تميزت بالمرونة الكافية التي كانت تسمح بالزواج من بين الجماعات المختلفة والتنقل بين الطبقات المجتمعية بسهولة نوعا ما.

المجتمع البوروندي:

كانت بوروندي قبل الاستعمار مملكة قوية ومنظمة، واعُتبرت من أقوى الممالك في منطقة البحيرات العظمى، ولم يكن هناك أي نزاع[1] على السلطة، ولم تشهد حتى تجارة واسعة النطاق للرقيق عكس باقي القارة الإفريقية مما ساهم في استقرارها، تألف المجتمع وقتها من أربع مجموعات تضم الصيادين والمثقفين، والأرستقراطية[2i] الحاكمة، والتوتسي الذين كان معظمهم من رعاة البقر والهوتو المزارعين، فكان المجتمع وقتها مثل الشبكة

[1] D. Nkurunziza, Janvier, "The origin and persistence of state fragility in Burundi", in **The LSE-Oxford Commission on State Fragility, Growth and Development** (London: international growth center, Mach 2018) https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2018/04/Burundi-report-v2.pdf

[2] Berchmans Ndayizigiye, Jean, "Humiliation and violent conflicts in Burundi", in **The Paper prepared for Round Table 1 of the 2005 Workshop on Humiliation and Violent Conflict** (New York: Columbia University, December 2005)
https://docs.igihe.com/IMG/pdf/ndayizigiyeny05meetingrt1.pdf

الهرمية المتجانسة التكوين وتعيش في سلام وتفاهم كبير، وكانت العلاقة بين تلك الفئات مرنة شيء ما حيث يوجد بها مساحة ضيقة للتنقل من فئة لأخرى، كانت الدولة متماسكة اجتماعياً إلى حد كبير، حيث كانت أشبه بالمملكة الراسخة واللامركزية، يتحدث المواطنون نفس اللغة، ويشتركون في نفس الثقافة، ويعتنقون نفس الدين، وكان المجتمع يتمتع بهدوء واستقرار ولم يكن هناك أي أثر لصراعات أو أعمال عنف طائفية بالبلاد.

وعلى الرغم من أنه كان للمجتمع ترتيب سياسي هرمي[1] حيث كان التوتسي على رأس المناصب القيادية يليهم الهوتو والتوا، إلا أنهم كانوا يعيشون معًا كمجتمع واحد، علاوة على ذلك، يمكننا أن نلاحظ أنه على الرغم من حقيقة أن الهوتو كانوا الأغلبية من حيث عدد السكان، وجدنا أن الهوتو قبلوا أن تحكمهم أقلية التوتسي، وكان الانتماء الأعلى[2] للوطن وليس للجماعة أو الحيز الضيق، فكان الفرد يعرف نفسه بأنه "بوروندي" في دليل على التعايش السلمي الخالي من أي صراعات أو تمييز عرقي قبل الاستعمار الألماني والبلجيكي للبلاد.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

[1] Mwiza, Tania and Emmanuel Okinedo, "A case study of Ethnic Identity and Ethnic Conflicts in Burundi", **Faculty of culture and society** (Bachelor Thesis, Malmö University, April 2018)
http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1481449/FULLTEXT01.pdf

[2] Mwiza, Tania and Emmanuel Okinedo, "A case study of Ethnic Identity and Ethnic Conflicts in Burundi", **Faculty of culture and society** (Bachelor Thesis, Malmö University, April 2018)
http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1481449/FULLTEXT01.pdf

كان المجتمع البورندي يتمتع بالهدوء النسبي والاستقرار، إلى أن تم التدخل الأجنبي بالبلاد، حيث إنه عام 1889 تدخلت ألمانيا لتحتل ببوروندي، يليها بلجيكا 1916، حتى أنه من شدة أعمال العنف والاقتتال بالدولة، صُنف الصراع في بوروندي ضمن أكثر عمليات الإبادة الجماعية وحشية عبر مر التاريخ، حيث تصنف عمليات القتل التي حدثت في بوروندي منذ أكتوبر 1993 بـ 1000 جريمة في الشهر أي "إبادة جماعية رسمية[1]"، على الرغم من ذلك لم يكن المجتمع البوروندي قائم على الفروق الطبقية الاجتماعية والاقتصادية[2] بل كان الاقتصاد هو عنصر تكامل بين افراد المجتمع من مختلف المهن التي كانت قائمة على العلاقات الشخصيى والعائلية في المقام الاول، ولذلك كانت العلاقت تكافلية قائمة على المنفعة المتبادلة وتتسم بالبساطة والمرونة حتى انه لم يكن يتردد وقتها اى تمييز للافراد بحسب جماعته فالكل كان يعمل ويعيش في دائرة واحدة، حيث عاش المجتمع في وئام لأكثر من 500 عام وتقاسمت تراثًا اجتماعيًا ثقافيًا ولغويًا مشتركًا قبل فترة الاستعمار.

وعلى الرغم من أنه لم يكن للملك سلطة عليا على زعماء التوتسي كما كان الحال مع رواندا. لم يكن الطابع الاستبدادي للنظام الملكي في رواندا واضحًا في أي مكان أكثر من بيروقراطية الأدوار السياسية الثانوية والإشراف على حيازة الأراضي والاقطاعيات، حيث كان النظام السياسي هو النظام الذي يتم فيه تجنيد جميع هرمية ثلاثية من قادة الجيش ورؤساء الأراضي، حيث عُهد بكل مقاطعة إلى قائد الجيش وكل منطقة إلى رئيس الأراضي (الذي كان أيضًا رئيس الماشية) الذي كان مسؤولاً عن جمع العشائر في الإنتاج والماشية. كانت سلطات الرؤساء تعتمد على بركات الملك، فلم يحصلوا على مناصبهم عن طريق الحق أو الميراث أو بحكم أي صلة سابقة بالمنطقة التي تم تعيينهم فيها، حيث كان الجميع يقبل ويعيش في الترتيب الهرمي[3].

أطراف الصراع

تنقسم الأطراف المشاركة في الصراع إلى ثلاث فئات رئيسية:

[1] P. Herisse, Rockfeler, "Development on a theater: Democracy, governance, and the socio-political conflict in Burundi", in **The Journal of the Agriculture, Food, and Human Values Society** (Berlin: Springer, Vol. 18, issue 3, Sep 2001) PP. 295–304
https://link.springer.com/article/10.1023%2FA%3A1011913530246

[2] B. Isabirye, Stephen and Kooros M. Mahmoudi, "Rwanda, Burundi, and Their "Ethnic" Conflicts", in The Ethnic Studies Review (California: University of California, Vol. 23, Issue 1, 2000)
https://scholarscompass.vcu.edu/esr/vol23/iss1/7/

[3] Mwiza, Tania and Emmanuel Okinedo, "A case study of Ethnic Identity and Ethnic Conflicts in Burundi", Faculty of culture and society (Bachelor Thesis, Malmö University, April 2018(
http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1481449/FULLTEXT01.pdf

أولا– التوتسي: وهم الأقلية المنخرطة بشكل مباشر في الصراع، ويشكلون حوالي 14% من سكان البلاد، يتكون من فئات في الجيش والإدارة والمجتمع المدني وأحزاب التوتسي السياسية وميليشياتهم، يرون أن من مصالحهم الرئيسية والمصيرية الاستمرار في السيطرة على السلطة السياسية والموارد الاقتصادية والطبيعية، والحفاظ على العلاقات الدولية لكسب تأييد حكم بوروندي، والحفاظ على الإفلات من العقاب على جرائم الماضي.

ثانيا– الهوتو: وهم الأغلبية المتورطة بشكل مباشر في الصراع، يشكلون 85% من سكان الدولة، وهم مضطهدين من قبل الأنظمة السياسية التوتسية، ولذلك كانوا ينادون بالحصول على إحتياجاتهم الأساسية مثل الأمن، وتقاسم الموارد الطبيعية، الاقتصادية، التمثيل السياسي، وسيادة القانون.

ثالثا– المجتمع الدولي: اعتبره منخرطاً بشكل غير مباشر في الصراع ببوروندي، سواء كان مشارك في التحفيز على الحل السلمي أو متهم من جانب النظام البوروندي – خلال بعض الأحيان – بالعمل على زيادة حدة الصراع مثل روندا، ولكن في نفس الوقت فوجوده يمكن أن يؤدي للتخفيف من حدة العنف والصراع فهناك القوى العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وألمانيا) والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والمنظمات غير الحكومية والكنائس، فضلاً عن جيران بوروندي مثل اوغندا، تنزانيا، وجنوب افريقيا، الذين لعبوا دور وساطة بناء في التهميد للتوقيع على اتفاق أروشا.

الانقسامات العرقية

كان لحكم بوروندي من قبل الامراء و الاقطاعيين[1] الذين يمتلكون المواشي، الثروة، والأراضي تأثير كبير فى العلاقة بين المجتمع البوروندي وبعضه البعض فكانت العلاقة عشائرية وليست عرقية مثلما حدث بعدها، ونتيجة الغزوات العسكرية التى تعرضت لها البلاد أصبح الجيش ذو سلطة كبري وأداة لتعزيز سلطة القادة على الحكم، وهوهو ما ظهر خلال إدارة الجيش للبلاد منذ عام 1966 مع ظهور نظام الكابتن ميكومبيرو العسكري حتى الآن.

ومع مرور الوقت تم إدخال إصلاحات إدارية أضعفت القوى السياسية وخلقت ظلمًا سياسيًا وضغوطًا اجتماعية، حيث تم استبدال الوصي، المكون من الأميران الأقوياء Ntarugera و Karabona مع الملكة

[1] OCAF, “Burundi: A Political Crisis or a Crisis in Politics?”, African Arguments, 5 August, 2011 /https://africanarguments.org/2011/08/burundi-a-political-crisis-or-a-crisis-in-politics

الأم من قبل مجلس ملكية عشرة أشخاص؛ أدى استبدال رؤساء الهوتو (33٪) من قبل زعماء التوتسي في فترة قصيرة إلى خلق توترات عرقية مرتبطة بالقيادة ؛ إنشاء مناطق إدارية جديدة يديرها بشكل رئيسي التوتسي الذين لم يكونوا من ذوي الملكية خلق طبقة جديدة من النخب التي لم يكن لها مكان في الإطار الاجتماعي الحالي، وفقد الملك العمود الفقري لسلطته الاجتماعية والاقتصادية، وفقد الهوتو دورهم المجتمعي، إن استبدال المؤسسة المقدسة لأباشينغانتا (قضاة تقليديين) من قبل قضاة متعلمين حديثين جعل النظام القضائي يفقد الجانب المقدس الذي كان يقوم على الشخصية بدلاً من المؤهلات التي يفقدها في الغالب التوتسي المتعلم.

لم تقتصر المواجهة العرقية التي تشمل الجميع في بوروندي على القيادة السياسية[1] أو العسكرية، بل كانت تتخلل كل طبقة من طبقات المجتمع. وكانت هذه المواجهة أقوى في المعسكرات وفي تلال المرتفعات الوسطى والشمالية ، حيث فقدت كل أسرة من الهوتو والتوتسي من الناحية العملية أحد أفرادها نتيجة العنف العرقي. حتى أفقر المزارعين في كلا الطرفان، وكان التوتسيون في المعسكرات مقتنعين بأنه في حال خسرت المجموعة العرقية احتكارهم للقوة المسلحة، فإنهم سيواجهون الإبادة على أيدي الهوتو، في حين أن مزارعي الهوتو في التلال، من جانبهم، كانوا مقتنعين، طالما أنهم سوف يستمرون في العيش تحت خطر دائم من الانتقام العشوائي لن يكون لديهم أمل في التمكين السياسي أو الاقتصادي الفعال. كان كل مواطن تقريباً مقتنعاً بأن مجموعته العرقية تتعرض للهجوم من قبل المجموعة الاخري، لذلك كان كل طرف يرى أن هناك مبرر لذلك العنف المتبادل.

"بوروندي" هي أبرز النماذج التي لعبت فيها الظروف الاجتماعية الناتجة عن تدهور العلاقة بين مكونات المجتمع وانهيارها وتحولها لصراع مسلح، ظهرت نتائجه في استئثار فئة بالحكم على حساب الفئات الأخرى، وتسبب غياب تقاسم وتداول السلطة، في تدني الظروف الاقتصادية، وسوء الأحول المعيشية لأغلب السكان، وانهيار البنية التحتية وغياب مؤسسات الدولة، الدور الرئيسي في إذكاء الحرب الأهلية بين جماعتي الهوتو والتوتسي بالبلاد، مما تسبب في حدوث عمليات إبادة جماعية واسعة النطاق راح ضحيتها مئات ألالاف من المواطنين، وظهرت اتجاهات مجتمعية تتحكم فيها "الأيديولوجية العنصرية"، ويمكن أن نكتشف ذلك من خلال القول المأثور في الكيروندي: "من يأخذ الطعام من فمك هو الذي يقتلك"، بناءً على هذا الفهم، فإن أي

[1] "Burundi – Politics", Global Security, Jan 2019
https://www.globalsecurity.org/military/world/war/burundi5.htm

تسريح جماعي أو فصل للعمال يحدث بعد فوز حزب سياسي في الانتخابات يعد بمثابة إبادة جماعية ليتحول الأمر لأعمال عنف بمجرد تأثير الحدث على مستوى معيشة العمال وحياتهم، لذلك يجب ان يتم تحليل التغيرات التي تحدث بعد أي صراع من خلال فحص العلاقات الاجتماعية الخاصة والموروثات التاريخية مُستمداً من مجموعة متنوعة من وجهات النظر التاريخية والأنثروبولوجية والاجتماعية[1]، فمن خلال تاريخ المجتمع وعلاقات جماعاته بين بعضهم البعض تستطيع أن تفهم طبيعة الصراع وأسبابه وسياقة التاريخي وأيضا دوافعه، ومن ثم تضع الحلول المناسبة لتسوية ذلك الصراع وإجراء مصالحة وطنية وسلام طويل الأمد.

مظاهر العنف المتبادل

كانت أعمال العنف والقتل متبادلة بين كلا الطرفين رغم محاولة كل طرف منهما تبرير تلك الأعمال الدموية بالدفاع عن النفس أو حتى كرد فعل نظير ما قام به الطرف الآخر.ناقشت البروفسير"ليزا ملكيكي" تلك الماسأة الدموية في كتابها حول "التاريخ الفكري للوحشية"، استناداً إلى مقابلات مفتوحة مع اللاجئين الهوتو في تنزانيا، حيث تبين كيف تحورت ذكريات الفظائع في تصوير مقزّ، كاذب للتعذيب الذي ألحقه التوتسي بالهوتو، حيث كانوا يقومون ببتر معدة المرأة الحامل، حتى أنه تم العثور على جثث لامهات وأجنة دون حتى دفنهم، ووصل الأمر ليقال أن إحدى الأمهات اضطرت لأكل أصابع طفلها حتي تعيش من شدة التعذيب والحرمان من المأكل والمشرب ومتطلبات الحياة، وذُكر أنه قد أعطيت الفتيات التوتسي الخيزران الذى صنعوه للقتل عن طريق دفع الخيزران من أسفل (أي من منطقة المهبل) إلى الفم، وكان الهدف من تلك الحكايات هو شيطنة جميع التوتسي؛ في أذهان الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، يعود شيطنة الجماعات إلى قديم الزمن، من تاريخ تغلغل التوتسي في البلاد إلى الوقت الحاضر، وكان الهدف الأساسي من ذلك هو محو أي محاولة للتسامح أو التهدئة السلمية من قبل المجموعتين فإذكاء روح الانتقام والعنف كان هو العامل الرئيسي لاستمرار الصراع لأكثر من عقد كامل دون توقف.

[1] Brown, Amy Benson, and Karen M. Poremski, “Roads to Reconciliation: Conflict and Dialogue in the Twenty-First Century”, in **The Journal of Conflict Studies** (Texas: University of North Texas, Vol. 26, No. 1, 2006(https://id.erudit.org/iderudit/jcs26_1br03

جسدت المقابلات التي أجريت موضوعاً متكرراً في خطاب المتطرفين الهوتو، حيث صوروا أن التوتسي بفطرتهم يتسمون بالشر دون الإشارة إلى ما قام به الهوتو أيضا من أعمال عنف وسفك دماء، ولا حتى ذكر ما قام به بعض التوتسي من حماية جيرانهم الهوتو من القتل على أيدي المتطرفين، بل صوروا القصة كأنها الحرب بين الأخيار مقابل الأشرار، حيث تم تضخيم كل الحقائق المأساوية بشكل فاضح، لذلك جلبت ذكريات الهوتو التأثير النفسي المؤلم لتجربة العنف الجماعي، والتي ساهمت بجورها في إطالة أمد الصراع وإيجاد مبرر نفسي يرضي المتطرفون بكلا الجانبين لتغذية أعمال العنف بالمجتمع.

وعلى الجانب الأخر فأن التوتسي تعمدوا التهويل من التهديد الذي يُشكله الهوتو ضدهم بغرض تبرير عمليات الإبادة الجماعية وتضخيم عدد ضحاياهم، وكذلك أعداد المتمردين الهوتو تم تضخيمها للتهويل من قوتهم وتأكيد مخاوفهم من احتمالية قيامهم بعمليات إبادة جماعية جديدة ضدهم، فكان الجميع خلال تلك المرحلة يعمل على الحشد والحشد المضاد.

ومع ذلك، فإن الديناميات التي أدت إلى عنف هائل في بوروندي ليست مجرد أقاويل بل حالات دراسية متعمقة لكلا الطرفين، حيث قدمت بوروندي مثالاً نموذجياً على الكيفية التي يؤدي بها التمييز وعدم المساواة في الحصول على الموارد النادرة وغياب تقاسم السلطة إلى العنف والصراع، كما كان التمييز يحدث إلى حد كبير على أسس عرقية، وأصبح العنف والتمرد عرقيين أيضاً. تعد بوروندي حالة من التراكم للانشقاقات الاجتماعية، مع خطوط الصدع في السلطة السياسية، والثروة الاقتصادية، والحالة الاجتماعية والعرقية .

العنف المجتمعي واسع النطاق

كان هناك خمسة دوافع[1] أساسية لأعمال العنف المتبادلة في البلاد:

أولاً– كان الدافع الأكثر سبباً لانتشار العنف هو "الهجوم الوقائي". يخشى الناس في كلتا المجموعتين العرقيتين بشدة من التعرض للهجوم لذلك يقومون بالهجوم أولاً أو ما يسمى بـ "الهجوم الدفاعي" لتجنب المصير الذين يعتقدون أنه ينتظرهم، لذلك نجد أن معظم أعمال العنف الأخيرة ترجع لمجرد إشاعات ترددت

[1] Uvin, Peter, "Ethnicity and Power in Burundi and Rwanda: Different Paths to Mass Violence", in **The Comparative Politics** (New York: University of New York, Vol. 31, No. 3, April 1999), pp. 253-271. https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/DPP%20Burundi/Ethnicit%C3%A9/Uvin_Ethnicity_and_power_RwaBur.pdf

بين البعض تتضمن هجمات وشيكة أو استعدادات لأعمال عنف دفعت الطرف الأخر للمبادرة بتوجيه الضربة استباقية قبل أن يفعل الجانب الأخر ذلك، كان الهوتو يخشون الوقوع ضحية (مرة أخرى) بعد أن أصيبوا بصدمة من موجات عنف[1] سابقة في السبعينيات، لذلك بادروا بشن هجمات وقائية على ثكنات جيش التوتسي أو المدنيين التوتسي، وهو ما جعل الجيش الذي يهيمن عليه التوتسيون للرد بقتل الهوتو دون تمييز، وأصبحت الهجمات التي شنتها ميليشيات الهوتو "وحشية وعشوائية" على نحو متزايد، حيث أثرت على جميع أنحاء البلاد وتسببت في خوف عميق بين التوتسي، وكذلك المارة من الهوتو"، مما تسبب باندلاع الفوضى وجعل الخوف والقلق لغة وانطباع سائدين بمعظم أنحاء البلاد.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

ثانياً– الرغبة في الانتقام والتي ترتبط ارتباطًا وثيقاً بقضية الإفلات من العقاب، وهي سمة أساسية للحياة في بوروندي، حيث يُسمح للأشخاص ذوي العلاقات المتشعبة بسرقة الأموال العامة دون عقوبة؛ ويُسمح للجيش والشرطة والجماهير بالقتل دون خوف، كان لذلك بالغ التاثير السلبي على المجتمع، فهو يشوه سمعة مؤسسات القانون والنظام ويشجع على جميع أشكال الانتهاكات لأنه لا يوجد خوفاً من العقاب أو

[1] J. Voors, Maarten, Eleonora E. M. Nillesen, Philip Verwimp, Erwin H. Bulte, Robert Lensink and Daan P. Van Soest, "Violent conflict and behavior: A field experiment in Burundi", in **The American Economic Review** (Nashville: American Economic Association, Vol. 102, No. 2 April 2012(https://doi.org/10.1257/aer.102.2.941

الاستجواب، لذلك يصبح من اليسير هنا القيام بأعمال عنف وقتل خارج إطار القانون بسبب عدم وجود قوانين وسلطات تقوم بعملية المساءلة أو المحاسبة.

الدافع الثالث هو تحقيق مكاسب شخصية التي كانت دافعاً لأعضاء الميليشيات للقيام بعمليات سرقة وقتل، حيث تشكلت الميليشيا الرئيسية العاملة في بوروندي في عام 1995 من عصابات وقطاع الطرق في المناطق الحضرية التي كانت ثنائية الاثنية فكان الهدف الدافع الرئيسي هنا هو المنفعة والحصول على مكاسب خلال ذلك الوقت بغض النظر عن الأحداث السياسية والصراع العرقي.

الدافع الرابع الذي غالبًا ما يتم استدعاؤه لتفسير المشاركة الجماهيرية في العنف، هو الطاعة، حيث يُمكن أن يعني ميلاً عاماً إلى طاعة السلطات، أو الرغبة في الانضمام إلى المجموعة المهيمنة، أو عدم التخلف عن الركب، أو إظهار التضامن، أو الخوف الأكثر تحديدًا الناتج عن الابتزاز أو التهديد، فمن لن يشارك في عمليات القتل قد يفسره البعض على أنه انضمام للطرف الأخر، وربما يتسبب ذلك في موته أو مقتل عائلته، لذلك هناك بعض الحالات التي شاركت في أعمال العنف كنوع من الخوف من أن عدم المشاركة قد يكون نوع من الاعتراض، وهو ما قد يكون صعباً أن يجد الفرد مقاومة من الخضوع للفكر والرغبة الجماعية المُسيطرة على الحشود في ذلك الوقت، خاصة في الأوقات التي تشهد أعمال عنف جماعية في ظل غياب السلطة القانونية أو مؤسسات الدولة، حيث أنه في بعض أحث العنف الجماعية قد تغيب إرادة الفرد – خاصة بالمجتمعات التي لا تنتشر بها الديمقراطية – وينخرط مع التوجه الجماعي في أعمال عنف وقتل وسرقة، نتيجة غياب فكره وإرادته الحرة التي كانت نتيجة نشأته على مبدأ السمع والطاعة والخوف من تبعات التفكير والخروج عن توجهات الجماعة، والتي ربما تتسبب في نبذه وإبعاده عن البيئة المحيطة به أو قد تؤدي لأضرار تلحق به، ويضاف إلى ذلك أيضا البعد الاستعماري، الذي رسخ التفرقة العرقية وما تتبعه من إقصاء للهوتو وتمييز للتوتسي، وهو أشار[1] إليه "ليمارشاند" في (1995) عن تاريخ الصراع في بوروندي، وأوضح أن هناك "مفارقة" مهمة في تاريخ البلاد، حيث من غير المعتاد بالنسبة لبلد إفريقي جنوب الصحراء، تتمتع الجماعات العرقية في بوروندي بتاريخ طويل من التعايش السلمي، وتتحدث نفس اللغة، وتتشارك في ذات

[1] Ndikumana, Léonce, "Distributional conflict, the state and peace building in Burundi", round table, in **The Commonwealth Journal of International Affairs** (London: Taylor & Francis, Vol. 94, Issue 381, 24 Jan 2007(https://doi.org/10.1080/00358530500243526

الثقافة، وتخضع لنفس النظام الملكي التقليدي، ومع ذلك، في خلال الحقبة الاستعمارية وطوال فترة ما بعد الاستقلال، شهدت البلاد صراعات عرقية وأعمال عنف غير مبررة أو معتادة على المجتمع البوروندي تتحول لحرب أهلية واسعة النطاق.

المطلب الثالث
الأسباب الاقتصادية

كان للتوزيع غير متكافىء للثروات الاقتصادية والسلطة السياسية عامل كبير في إذكاء الصراع بين جماعتي الهوتو المهمشة والتوتسي المميزة فى بوروندي، حيث لعب كلا العاملين دوراً حيوياً في سيطرة نخبة سياسية على الموارد الاقتصادية للدولة وحرمان عامة الشعب منها، وهو ما تسبب بدوره في انتشار الفقر وحرمان غالبية أفراد الشعب من الحصول على احتياجاتهم الضرورية، ليخلق حالة من الكراهية والحقد المجتمعي، ليلعب ما سبق دور رئيسي في تفشي العنف والمنافسة الدموية للحصول على موارد الدولة الاقتصادية وسلطاتها المختلفة.

أولاً– الأبعاد الاقتصادية كعامل مؤثر في الصراع:

بداية من الفترة الاستعمارية عمل الاستعمار على تأسيس قواعد اقتصادية تسمح بجعل الثروات الطبيعية والاقتصادية تحت سيطرته، واستبدال المحاصيل الأساسية بأخرى تجارية تسمح بدخول السوق البوروندي بالاقتصاد الدولي وتغيره من اقتصاد بسيط قائم على العلاقات بين الأفراد لمُصدر لموارده الطبيعية ومستورد للمحاصيل الثانوية التجارية الغير أساسية، وهو ما سهل السيطرة على السكان وتنظيم أمورهم المعيشية والحياتية بناء على قواعد جديدة لم يمارسوها من قبل، حيث عملوا على إنشاء الدولة الاستعمارية لفصل الحكام عن المحكومين[1]، وذلك لتشجيع الحكم التعسفي بدلاً من الحكم الخاضع للمساءلة، حيث ترى العديد

[1] Summit Oketch, Johnstone and Tara Polzer, "Conflict and Coffee in Burundi" in Jeremy Lind and Kathryn Sturman (ed), **Scarcity and surfeit: the ecology of Africa's conflicts** (Pretoria: African Centre for Technology Studies.; Institute for Security Studies, 2002), P.P 85- 102
http://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/SCARCITYCHAPTER3.PDF

من النظريات أن الصراع على الندرة والتوزيع غير المتكافئ للموارد هو الذي يخلق منبرًا لاندلاع الحروب الأهلية[1].

منذ أوائل الستينيات "فترة الاستقلال"، كان لنظام الحكم الذي انتشر فيه الفساد وسوء الإدارة تأثيرًا كبيرًا في صميم الأداء الاقتصادي المتردي للغاية لبوروندي، حيث تم وضع النخبة الحاكمة الدولة في مركز النشاط الاقتصادي، وتأكدوا من أن سيطرتهم على السلطة السياسية تضمن لهم سيطرة تامة على الاقتصاد وإيراداته المختلفة ومصادر الدخل بكافة أنواعها، وعلى الرغم من أن البلد فقير، فكان هناك سيطرة قوية من جانب بعض القادة والزعماء على معظم أساسيات الاقتصاد المحلي وتسخيرها لمنفعتهم الخاصة بدلًا من الاهتمام بالمصلحة العامة، حتى أنه قد خصص القادة الاستثمارات العامة والتوظيف لمنفعة أعضاء مجموعتهم، وحتى الضرائب المفروضة على الاقتصاد المحلي وتنظيم الأسواق قد تشكلت ليس لتشجيع الإنتاج والنمو ولكن لتوليد الأموال التي يتمتع بها من هم في السلطة.

ونتيجة لذلك، فإن المحددات الاقتصادية التقليدية للنمو مثل الاستثمار، ورأس المال البشري، والموارد الطبيعية وثروات الدولة كانت تستعمل لخدمة النظام السياسي والمقربين منه، بالتوازي مع أتباع الحكومات المتعاقبة لسياسات اقتصادية عشوائية غير مُخططة أو مُنظمة، وهو بدوره تسبب في تراجع مستوى معيشة الأسر لحد الكفاف، ليستمر القطاع الخاص بدائياً دون أي تطور يُذكر، وينتشر الفساد بالقطاع العام ومؤسساته.

هناك عدد من المؤشرات التي توضح تدهور مستوى الاقتصادي الوطني البوروندي وتسببه ليكون عامل مؤثر في الصراع، وتعدد تلك الطفرات التي كان للأسباب الاقتصادية عامل مؤثر في الصراع بداية من فترة الاستعمار حتي الاستقلال في الستينات، والتي تتمثل في:

أ- سوء إدارة الموارد:

[1] S. Manchester, Chloe, "A Critical Analysis of the Rwanda-Burundi Genocide and the Sociopolitical Implications of Colonial Rule in Africa", in **The Inquiries Journal** (Boston: Journal Student Pulse, VOL. 2, N. 07, July 2010(https://bit.ly/3vgLk38

تسببت السياسات الاقتصادية غير المخططة التي اتبعتها الحكومات البوروندية في أن يصبح الأداء الاقتصادي للدولة على مدى العقود الأربعة الماضية كارثياً، حتى بالمعايير الإفريقية، من حيث القيمة المطلقة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد من حوالي 620 دولار إلى 370 دولار بين عامي 1960 و 1998. خلال معظم فترة الستينيات وأوائل السبعينيات، كان السياسيون مشغولين بالتخطيط لأعمال العنف وتسوية المنازعات السياسية والتصارع على المناصب والمنافع الخاصة، ولم يهتموا بتخصيص سوى القليل من الوقت للنمو الاقتصادي[1] واحتياجات المواطنين الأساسية. نادرًا ما دامت الحكومات بين 1962 وأوائل السبعينيات لأكثر من عام، لذلك كان في خضم هذه الفوضى، من الأسهل على النخبة السياسية أن تسعى للحصول على مكسب فوري من المضاربة على بعض المنافع الاقتصادية غير المؤكدة طويلة أو حتى متوسطة الأجل التي يمكن أن تحصل عليها من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الذي يعود في النهاية لصالحهم الشخصي، وكان الهدف الرئيسي للحكومة البوروندية والنظم المختلفة المتعاقبة هو الرغبة في السيطرة على المصادر المختلفة للإيجارات السيادية الاقتصادية.

ب- الفقر

كان للعامل الاقتصادي دوراً كبيراً بل أساسياً في الأزمة الداخلية بالبلاد، فانتشر الفقر[2] وساءت طريقة إدارة الموارد الاقتصادية وتعاظم حجم الديون، حيث وصلت نسبة خدمتها 6.9% بسبب أعتماد الدولة على سياسة صندوق النقد الدولي التي تركزت على القروض والمنح الخارجية، ووصل النمو الاقتصادي إلى 4% فى عام 2011 بسبب ارتفاع معدلات الزيادة السكانية التى أثرت فى النمو الاقتصادي بشدة، في الوقت الذي كان من المفترض أن يبلغ نحو 8%.

ج- التضخم

[1] Janvier and Floribert Ngaruko, "Why has Burundi grown so slowly?", in **The Cambridge Country case studies**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2008) PP. 51-85
https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.598.6994&rep=rep1&type=pdf

[2] رشا السيد عشري، **الصراع في بوروندي: الصراع في بوروندي: الأبعاد والتداعيات**، المعهد المصري للدراسات، 8 يونيو 2018
https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA/

أزدادت مستويات التضخم بنسبة عالية وصلت إلى 14%، وكان ذلك سبب رئيسي في الارتفاع الشديد بأسعار السلع الأساسية والنفط، مما زاد من فقر المواطنين وأثر بشدة على مستويات المعيشة والرفاهية، وفشلت محاولات الحكومة في إعادة تأهيل القطاع الزراعي الذي يعتبر مصدر الدخل الأول بالدولة، وكان لذلك الأثر الرئيسي في انخفاض حصة مساهمة القطاع فى دخل البلاد حتى أنها لم تتجاوز 1.4%، بين الفترة من 1993 إلى 2003، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 45% ووصل إلى 109 دولار بعد أن كان 200 دولار أي أقل من المتوسط العام لمنطقة إفريقيا بحوالي 4 مرات بحسب تقديرات البنك الدولي، ووصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ببوروندي إلى 68% من عدد السكان وهي نسبة كبيرة للغاية، كما وصلت معدلات البطالة لنسب عالية خاصة بين الشباب الذين يشكلون حوالي 60% من سكان الدولة.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

د- الاستثمار الأجنبي

انعكس تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية على تصريحات المسؤولين، وظهر ذلك حينما صرح وزير المالية البوروندي السابق، "شارل نيهانجازا" قائلاً : "الاستثمار الأجنبي المباشر كان يقدّر بـ 7 مليون دولار ببوروندي في 2013، مقابل 111 مليون دولار في رواندا، وحوالي 2 مليار دولار في تنزانيا، وهي نسبة لا تذكر باي حال من الأحوال، وكان للظروف السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية دوراً كبيراً في ابتعاد الاستثمارات الاجنبية عن البلاد بسبب عدم الاستقرار وتفشي أعمال العنف والقتال وعدم وجود سياسة اقتصادية أو مؤسسات قوية تبعث الطمأنينة فى قلوب المستثمرين"، كما تصدرت بوروندي المركز 20 فى التقرير السنوي التاسع لمؤشر الدول الفاشلة[1] لعام 2013 الصادر عن مؤسسة The Fund for Peace الأمريكية، والذي استندت فيه لاثني عشر مؤشراً تتوزع على ثلاث مجموعات، هي المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والعسكرية، كما أنه يعيش أكثر من ثلثي سكان بوروندي تحت خطر الفقر، مما كان له أثر شديد فى تدنى مستوي المعيشة وانتشار الحرمان بين مختلف فئات الشعب، مما تسبب في عدم الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وانتشار الفساد وضعف التنمية[2] الثقافية والبنية التحتية وتأثر الخدمات المختلفة التي تقدم للمواطنين كل ما سبق أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة نسب الفقر والبطالة وانخفاض قيمة العملة المحلية وأرتفاع الأسعار بشكل كبير، وكذلك ضعف مؤسسات الدولة وتدهور قطاع الزراعة الذي يعتمد عليه معظم السكان، وكذلك اقتصاد البلاد مما كان له بالغ الأثر فى زيادة نسبة الديون الخارجية، وهو ما انعكس على ظهور التفرقة والتمييز بين طبقات المجتمع، وحرمان العديد من الفئات من ممارسة حقهم فى المشاركة المجتمعية والسياسية وهو ما كان له أثر رئيسي فى توليد الصراع والحروب الأهلية ببوروندي. أصبحت الدولة رهينة فى يد الضغوط الخارجية مما أدى لشعور المواطن البوروندي بالتهميش وعدم بالتهميش وفقدان الشعور بالأمان الاقتصادي والاجتماعي، في نفس الوقت كانت هناك رغبة شديدة من صعوبة شعر بها المواطنين للحصول على احتياجاتهم الأساسية ومتطلبات أسرهم المعيشية، التي لم تكن متوفرة بشكل يسير معظم الأحيان.

---

[1] السيد علي أبو فرحة، **تشوّهات الواقع الإفريقي.. تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة**، في **قراءات إفريقية**، (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد (20)، أبريل – يونيه 2014)

[2] آلاء محمد معوض، **الأبعاد الجغرافية لمشكلة الفقر في إفريقيا**، في **قراءات أفريقية** (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد (17)، يوليو – سبتمبر 2013)

كان ما يقرب من 60٪ من البوروندیین یعیشون تحت خط الفقر[1] في عام 1990، مما كان بالغ الأثر في عدم قدرة البعض على تحمل تكاليف التعليم، لذلك بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين 65٪ في عام 1995، وهو ما جعل المتمردون يستطيعون تجنيد الشباب الريفيين غير المتعلمين ذوي الآفاق الاقتصادية البسيطة بسهولة، فالفقر والبطالة وقلة الدخل جعلت الغضب بين الشباب ومعظم فئات المجتمع خاصة الهوتو المهمشين كبيرة للغاية وواسعة النطاق بالبلاد، وذلك كان أحد الأسباب الاقتصادية التي كان لها تأثير سياسي وأمني على الدولة، وكان سبب حيوي في الدفع نحو الحرب الأهلية والإبادة الجماعية في فترة تسعينيات القرن العشرين.

مازال البوروندیون يتنازعون على الوصول إلى الأراضي والموارد الاقتصادية والطبيعية والسيطرة عليها. هناك تفاوتات هيكلية واسعة بين "البرجوازية" و"غير الرأسماليين"، بما في ذلك التوزيع غير المتكافئ للأراضي، والدخل، والإسكان، والتوظيف، والخدمات الصحية، والحقوق السياسية والتمثيل بمؤسسات الدولة، وازدادت تلك الأمور تدني بعد زيادة عدد السكان، وتدهور البيئة، وتناقص الأراضي التي أصبحت مثاراً جديداً للصراع وأعمال العنف السياسي الذي يدور حول الحصول على السلطة ليتم استخدام كافة الوسائل المتاحة وفي مقدمتها القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، ويتخذ مساري أحدهما موجهاً إلى رموز السلطة والآخر يقوم به من في السلطة[2] تجاه من يرغبون في السيطرة عليها.

[1] Nkurunziza and Ngaruko F, “An Economic Interpretation of Conflict in Burundi”, in **The Journal of African Economies** (Oxford: Oxford University, Vol. 9, No. 3, Oct 2000) pp. 370-409
https://doi.org/10.1093/jae/9.3.370

[2] رمضاني مفتاح، "**آلية المصالحة الوطنية ودورها في معالجة العنف السياسي في الجزائر**"، في **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات** (الجزائر: كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية، والإجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد (4)، مايو 2012) ص60
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/83150

جدول رقم (1) يوضح الابعاد الاقتصادية للصراع في بوروندي

سوء إدارة الموارد	انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد من حوالي 620 دولار إلى 370 دولار بين عامي 1960 و 1998
الديون والفقر	وصلت نسبة خدمة الديون 6.9%، وبلغ معدل النمو الاقتصادي 4% فى عام 2011، كما بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ببوروندي إلى 68% من عدد السكان.
التضخم	في الفترة بين 1993 ألى 2003 أرتفعت مستويات التضخم بنسبة عالية وصلت الى 14%، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 45% ووصل إلى 109 دولار بعد أن كان 200 دولار.
الاستثمارات الأجنبية	بلغت الاستثمارات الأجنبية في 2013 حوالي 7 مليون دولار فقط، تصدرت بوروندي المركز 20 فى التقرير السنوي التاسع لمؤشر الدول الفاشلة لعام 2013 الصادر عن مؤسسة The Fund for peace

المصدر: Journal of African Economies

https://doi.org/10.1093/jae/9.3.370

ثانياً- تأخر الإصلاحات الاقتصادية ودورها في استمرار الصراع:

لم تستطع بوروندي تحقيق إصلاحات اقتصادية مؤثرة في فترة ما بعد الصراع، أو حتى توفير متطلبات المعيشة الأساسية وخدماتها لمعظم قطاعات المجتمع، وكان لذلك دور هام في استمرار الصراع حتى بعد توقيع اتفاق اروشا للسلام في عام 2000، حيث كان ينظر إلى تلك الإصلاحات على أنها لا تدخل ضمن أولويات الدولة لإنهاء الصراع بشكل جدي بل تم الاهتمام والتركيز بصورة رئيسية على الجوانب السياسية وتقاسم مؤسسات الدولة ونظام الحكم، ويتضح ذلك من أن الحكومة البوروندية وضعت لنفسها هدف لتحقيق نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 6% إلى 7% بعد انتهاء الحرب الأهلية في الوقت الذي لم تقم فيه بأي إصلاحات اقتصادية مطلوبة، وهو ما يشير إلى اعتقاد البعض في النظام الحاكم أن التغييرات السياسية ربما تزيد من قوة الاقتصاد الوطني من تلقاء نفسه، بدون القيام بإصلاحات اقتصادية مخططة، إلا أنه قد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 3% على أرض الواقع، أي نصف المخطط له، وزادت نسبة الفقر

بالبلاد لتصل أكثر من 67% من السكان، في عام 2005 ، احتلت بوروندي المرتبة 130 من أصل 159 دولة من حيث خطورة الفساد، وبعد ثماني سنوات، في عام 2013 ، ارتفع الترتيب إلى 159 دولة من أصل 174، وكان أحد أهم الأسباب الاقتصادية للصراع هو "الإنفاق العام غير الفعال" للدولة بسبب "الفساد المنتشر" بمعظم مؤسساتها وسيطرة نخبة على المؤسسات الوطنية الاقتصادية بالبلاد، التي لم يكن لديها رغبة في الإصلاح الاقتصادي الحقيقي لأنها تستطيع الحصول على منافعها ومكاسبها المالية دون القيام بإصلاحات اقتصادية أو تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي الوطني، فهي كما شُبهت مثل "اللصوص المتجولين" الذين لا يمتلكون حافزاً للاستثمار على قدر اهتمامهم بالمكسب السريع الضخم، ويمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال استيضاح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الثابت لعام 2005 كان كما هو عليه في عام 1968، وهو انحدار كبير بعد أن وصل إلى أعلى مستوى بلغ 223 دولارًا في عام 1991، أي قبل الحرب الأهلية، وذلك على العكس من جارتها رواندا التي بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 401 دولارًا في عام 2013 ، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف المستوى في عام 1994 ، عام الإبادة الجماعية، وذلك لاهتمامها بتنمية الموارد الاقتصادية والتنمية المجتمعية والتوزيع العادل للدخل القومي على المواطنين منعاً لعودتهم للصراع من جديد، ولذلك نؤكد على أن إهمال التنمية الاقتصادية في بوروندي تسبب في استمرار الصراع لما بعد توقيع اتفاق أروشا لعدة سنوات.[1]

يوجد رابط بين مستويات العنف ومدى نجاح المصالحة الوطنية من جانب والتنمية الاقتصادية في المجتمع من جانب آخر، مصالحة أطراف الصراع وتحركهم نحو التنمية الاقتصادية هو العامل المؤثر في تحقيق المصالحة وإنهاء العنف بشكل واقعي ليبدأ بعدها الجانب السياسي في العمل المتوازي ليحقق نتائجه، فإذا تتبعنا مسار الوضع الاقتصادي في بوروندي سنجد أن الاقتصاد القومي الهش وارتفاع البطالة وندرة الموارد الطبيعية وزيادة عدد السكان ساهموا في قيام الحرب الأهلية، وكان لسيطرة التوتسي على ثروات البلاد عامل أساسي لنشر العنف والكراهية التي أدت للإبادة الجماعية في فترة تسعينيات القرن العشرين، حتى قبلها استغل الاستعمار قلة الموارد الاقتصادية مع ارتفاع النمو السكاني وقام بتسليم تلك الموارد للتوتسي الأقلية لجعلهم

[1] Nkurunziza and Ngaruko F, "An Economic Interpretation of Conflict in Burundi", in **The Journal of African Economies** (Oxford: Oxford University, Vol. 9, No. 3, Oct 2000) pp. 370-409 https://doi.org/10.1093/jae/9.3.370

يتحكمون في معظم ثروات البلاد، أي أن الاستعمار استخدم الاقتصاد كسلاح لنشر الكراهية والحقد بين الجماعتين وهو ما أدى في النهاية للحرب الأهلية والاقتتال.

المطلب الرابع
سياسات حكومات ما بعد الاستقلال (1962)

تُصنف الأحزاب السياسية في بوروندي بحسب الانتماء الإقليمي للقادة أو قدرتهم على الوصول للسلطة، ويشير البعض إلى أنهم متورطون سياسياً بشكل مباشر أو غير مباشر في الصراع، فنادرًا ما يظهر بعض من زعماء الأحزاب السياسية الذين يمكن أن يدعون في الوقت الراهن أنهم أبرياء سياسيون، بعضهم لم يقوموا بأي تحرك من أي نوع لمنع أعمال العنف أو عمليات القتل المختلفة فى البلاد، لدرجة أنه قد أثيرت بعض الشكوك حول تورطهم فى دعم عدد من عمليات الاغتيالات أو حتى اشتراكهم فى عمليات التطهير العرقي في أحياء بوجمبورا عموما، ولذلك من المستحيل افتراض أن الأحزاب السياسية البوروندية والقادة لديهم أهداف إما سلمية أو ديمقراطية[1]، ولذلك يمكن أن نقول أن العملية السياسية في بوروندي قد تأثرت بعدد من العوامل، نوجزها فيما يلي:

أولاً– الشكوك حول نزاهة العمليات السياسية:

الأطراف هنا سواء كانت فردية أو مؤسسات جماعية تسعى للوصول إلى السلطة السياسية، فأهدافها وأساليبها ودوافعها تختلف باختلاف حجم الأموال التى تتلقاها وخطتها السياسية للوصول لأهداف معينة، لذلك أصبحت الحالة السياسية فى بوروندي مرتبكة للغاية، فهناك تراكم لأحداث سياسية سلبية مضت، بالإضافة إلى عدم اليقين بشأن الطريقة المشروعة للوصول للسلطة فأصبحت قواعد العملية السياسية غير واضحة

[1] "Burundi: The Issues at Stake. Political Parties", Freedom of the Press and Political Prisoners, in **The ICG Africa Report** (Brussels: International Crisis Group, No.23, 12 July 2000)
https://www.files.ethz.ch/isn/28687/023_burundi.pdf

المعالم بشكل رئيسي أمام الجميع سواء الجمهور أو السياسيين أنفسهم، وأصبح هناك تساؤلات هل هي تستند لعنف الشارع ام نتائج الانتخابات أم ضمان السيادة الوطنية؟!.

كان هناك أثر على النظام السياسي في بوروندي خلال فترة ما بعد الاستقلال لما دبره المستعمرون البلجيكيون من إصلاحاً شاملاً للإدارة أدى إلى هيمنة التوتسي على النظام السياسي، حيث في عام 1929، كان 20% من الرؤساء من الهوتو، ولكن بحلول عام 1945 لم يكن هناك رؤساء من الهوتو في الإدارة، حيث شكل هذا الإصلاح الإداري بداية تهميش الهوتو في العمل السياسي، استمرت هيمنة التوتسي على النظام السياسي منذ ذلك الحين وتوطدت بشكل خاص بعد مذابح عام 1972.

تميزت الدولة خلال فترة التسعينات بسمتين رئيسيتين وهما "المركزية[1] والتغلغل"، حيث سهلت المركزية السيطرة على الاقتصاد والنظام السياسي، وامتد اختراق النظام السياسي إلى أدنى طبقات الهيكل الاجتماعي. كانت الإدارة وقيادة الحزب الحاكم الاتحاد من أجل التقدم الوطني "UPRONA" وقتها من أدنى المستويات إلى القمة تحت سيطرة "رجال الدولة" من التوتسي الذين كانوا مسؤولين أمام السلطة المركزية فقط، سمحت هذه الهندسة المؤسسية للسلطة المركزية بالتحكم في الدولة بجميع مستوياتها، كما ساعد ذلك على تقويض نظام المساءلة العامة من جانب المسؤولين الحكوميين، وسمحت لهم بالتصرف مثل سلطة الملك قديمًا، بصفتهم أفراد أًفوق المحاسبة، وسلطتهم تعلو على سلطة الشعب.

هيمنت الدولة على منظمات المجتمع المدني من خلال السيطرة على جمعيات الشباب والنساء والنقابات العمالية لتكون أداة دعائية للحزب الحاكم لنشر أفكاره وأيدلوجياته، وتضمن شعبية له على الأرض وسيطرة عقلية وذهنية على الجماهير، لم يقتصر الاختراق العقلي على تلك النقطة فقط بل حاولت الدولة السيطرة على الكنيسة بصفتها الممثل الروحي للسلطة المجتمعية وأيضا التعليمية في البلاد، بصفتها تضم عدداً كبيراً من رجل الدين المؤثرين مجتمعياً والقادرين على التحكم الروحي والنفسي في عقول المواطنين، وحاولت شيطنة المعارضة وإثارة الشعب ضدها واستخدموها كأسلحة ذهنية لمصلحتهم الخاصة لضمان السيطرة على البلاد لأطول فترة ممكنة، كما حرص النظام على نشر الفساد بين حكام البلاد وكبار موظفيها لضمان

[1] Ndikumana, Léonce, "Distributional conflict, the state and peace building in Burundi", round table, in **The Commonwealth Journal of International Affairs**, (London: Taylor & Francis, Vol. 94, Issue 381, 24 Jan 2007(https://doi.org/10.1080/00358530500243526

استمرار ولائهم له، وذلك من خلال ربط مصالحهم ببقائه في السلطة، وهو ما جعل هناك شبكة من المصالح قائمة على المنافع الشخصية من خلال الاستفادة من تلك المناصب العامة في الربح الشخصي، وهو ما جعل الفساد هنا أيضا يرتبط بصورة مباشرة بالعرق، ليتهم الهوتو المهمشون التوتسي بإفساد مؤسسات الإدارة العامة بالبلاد عن عمد ونشر الفقر بها، وهو ما زاد من العداء والكراهية بين الطرفين.

امتدت السيطرة الاقتصادية لتكون جزءاً من السياسية حيث أصبح أصحاب معظم الشركات الخاصة في بوروندي هم من كبار المسؤولين الحكوميين السابقين أو أقاربهم، في عام 1996 كانت أصول 37 شركة تسيطر عليها الدولة بالكامل، تمثل 48٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. بالنسبة لجميع الهيئات شبه الحكومية مجتمعة شكل القطاع شبه الحكومي قناة لتوزيع الثروة على أفراد أقلية التوتسي الجنوبية، علاوة على ذلك خلق سياسة التوسع في القطاع العام نظرًا لأن قلة مختارة فقط من الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الوظائف والمناصب القيادية في القطاع شبه الحكومي، زادت هذه السياسة من عدم المساواة المجتمعية والاقتصادية والسياسية من خلال تركيز السلطة في يد طرف واحد فقط.

ثانياً- تأثير إعادة هيكلة الجيش البوروندي على العملية السياسية:

حتى يضمن التوتسي السيطرة على الحكم والحياة الاقتصادية والسياسية بشكل كامل كان يجب عليهم التحكم في كافة أركان الجيش المسيطر على كافة قطاعات الدولة، لذلك قاموا بتغيير في هيكل القوات المسلحة البوروندية بشكل كبير، وفي عام 1965 بعد الانقلاب الفاشل من قبل أعضاء النخبة الهوتو، نظمت الحكومة تطهيراً منهجياً للهوتو في الجيش والنخبة المدنية، ليبدأ نظام ميكومبيرو (1966-1976) تمييزاً منهجياً ضد التوتسي غير الجنوبيين، وأصبح الجيش احتكاراً تحت سيطرة نخبة التوتسي الجنوبية، وبسبب ذلك، ولدوره كضامن للسلطة السياسية، انحرف الإنفاق العام بشكل منهجي لصالح الأمن على حساب الاستثمارات المُنتجة اجتماعياً مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، وتحول الجيش لمسيطر على معظم سلطات الدولة ومُتحكم في معظم شئونها، وظلت الحكومة رهينة مشلولة، الأمر الذي منعها من تنفيذ أي سياسات قد تضر بمصالح الجيش وحلفائه المدنيين حتى لو كانت على حساب باقي قطاعات الدولة، افتقرت مؤسسات الدولة ونظامها الحاكم إلى الشرعية مما زاد من مخاوفها من الانقلاب عليها، وهو ما جعلها تستثمر في الأمن لقمع مطالب الانفتاح السياسي والعدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية

بالبلاد، وهو ما يفسر زيادة حدة العنف في الفترة من أغسطس 1988 – التي شهدت البلاد حربًا أهلية في مقاطعتي نغوزي وكيروندو الشمالية حتى 1993 وبداية أعمال الإبادة الجماعية في بوروندي.

ثالثاً– العملية السياسية التي أوردت تغييراً في السلطة:

كان أحد أسباب اندلاع الحرب الأهلية في عام 1993 هو أن الجيش ونخبة التوتسي الجنوبية لم يكونوا مستعدين لقبول التحول في تركيز السلطة بعيدًا عن الجنوب. كان الرئيس السابق "نداداي" أول رئيس من الهوتو وغير جنوبي ومدني، وهو ما أثار حفيظة وغضب التوتسي، وجعلهم يشعرون أن مصالحهم ومكاسبهم المختلفة ستنهار لو استمر الوضع كذلك وسيطر الهوتو على حكم بوروندي، وذلك كان واضحاً في عام 1993، بعد اغتيال الرئيس "نداداي" والعديد من الشخصيات البارزة الأخرى خلال محاولة انقلاب، مما ترك بوروندي في مأزق سياسي ومؤسسي ومهد لمجازر قتل على أثرها عشرات الآلاف من المدنيين التوتسي والهوتو وكانت بداية الحرب الأهلية بالبلاد، أن الفراغ السياسي والحزبي الذي عاشته بوروندي خلال تلك الفترة وما قبلها قد ساهم بشكل جذري في الإبادة الجماعية وما اتصل بها من أعمال عنف واسعة النطاق، فتداول السلطة بين الجماعتين كان شيء غير متحقق أو حتى قابل للنقاش وهو ما جعل التوتسي يرفضون مناقشة تلك الفكرة من الأساس خوفًا من ضياع السلطة أو حتى تقليصها، وعلى العكس كان الهوتو يطالبون دائماً بتمثيل سياسي وسلطوي بعد إقصائهم بشكل كامل من المشاركة في حكم البلاد.

رابعاً– التعديلات الدستورية التي بدأت في عام 1992:

كان الرئيس السابق "بيير بويويا"، قد قام بعمل دستور 13 مارس 1992، الذي أدخل نظاماً متعدداً الأحزاب – وهو ربما الأمر الذي كان من الممكن أن يخلق توازناً سياسياً بالبلاد بين الجماعتين – مما خلق خوف التوتسي من فقدان الحكم والسيطرة على الحياة السياسية[1] والاقتصادية لصالح الهوتو، وهو ما أدى لاغتياله بعدها بما يقارب من عام على تلك التعديلات الدستورية، فقد كان يسعى للتحرر السياسي الذي يعني بالضرورة معالجة مظالم الهوتو بما في ذلك افتقارهم إلى التمثيل السياسي والاختلالات التمثيلية، فمحاولاته

[1] Vandeginste, Stef, "Power-Sharing, Conflict and Transition in Burundi: Twenty Years of Trial and Error", in **The Africa Spectrum, Institute of African Affairs** (Hamburg :GIGA German Institute of Global and Area Studies, Vol. 44, issue 3, 1 Dec 2000) PP. 63-86
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000203970904400304

المتعددة لاشراك الهوتو المحرومين من المشاركة في الحياة العامة كانت سبباً رئيسياً في تأجيج الصراع بين الجانبين، حيث حاول "بويويا" القيام بتقاسم السلطة بين الطرفين في أكتوبر 1988، من خلال إنشاء لجنة وطنية مكلفة بدراسة مسألة الوحدة الوطنية، تتألف من اثني عشر عضوًا من الهوتو واثني عشر من التوتسي، كما أسس حكومة وحدة وطنية تتألف من عدد متساوٍ من الهوتو والتوتسي ويقودها رئيس وزراء من الهوتو، حيث كانت تلك المبادرة تهدف لعلاج مظالم الماضي، أي تركة الإقصاء على أسس عرقية من هياكل السلطة، وذلك بهدف بناء سلام دائم في بوروندي، وبتعبير بويويا نفسه، فإن هذه المبادرة التاريخية "افتتحت سياسة تقاسم السلطة"، في رأيه كانت سياسة تقاسم السلطة هذه ضرورية لعلاج أزمات الماضي.

كان تعرض بوروندي لأول مرة لتجربة تقاسم السلطة مع جماعات التي لأسباب عرقية وإقليمية وعشائرية تم استبعادها من السلطة السياسية لعدة عقود، من قبيل التجربة الديمقراطية التوافقية الدستورية متعددة الأحزاب، وإجراء تسوية تفاوضية بين المعارضين المسلحين، لخلق نوع من الحوار السياسي البناء في المجتمع مع محاولة وضع مبادىء للفصل بين السلطات، وأحكام تسمح بحماية حقوق الإنسان وخلق نظام يقوم على التعددية الحزبية[1].

كانت درجة التوافقية في عام 1992 أقل شمولاً من المفترض أن تكون عليه لتقاسم السلطة، وتحقيق مشاركة سياسية فعلية للهوتو والتوتسي بالبلاد، حيث لم يتم وقتها تضمين أحكام تقاسم السلطة فيما يتعلق بالقضاء والجيش والإدارة الإقليمية والتمثيل الدبلوماسي والشركات المملوكة للدولة وما إلى ذلك علاوة على ذلك، فإن الانتصار الانتخابي الكاسح لحزب الجبهة الديموقراطية لبوروندي "فروديبو" المعارض بالاقتران مع التفسير العرقي للانتخابات كان يُنظر إليه إلى حد كبير على أنه استبدال حكم "أوبرونا" بحكم حزب "فروديبو" الذي يتمتع بأغلبية من الهوتو، مما كان له بالغ الأثر في تغيير حكام المقاطعات، ومديري البلديات، وكبار موظفي الخدمة المدنية، ومديرو المدارس، والدبلوماسيين وكثير منهم من التوتسي تابعين لحزب الاتحاد التقدم الوطني "أوبرونا" واستبدالهم في الغالب بالهوتو، وذلك في أعقاب الانتخابات التي جاءت بالهوتو

[1] Vandeginste, Stef, "Power-Sharing, Conflict and Transition in Burundi: Twenty Years of Trial and Error", in **The Africa Spectrum, Institute of African Affairs** (Hamburg :GIGA German Institute of Global and Area Studies, Vol. 44, issue 3, 1 Dec 2000) PP. 63-86
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000203970904400304

ليتحكموا بأغلبية السلطة، وهو ما أثار التوتسي وجعلهم يشعرون ببداية فقدان السلطة، وربما نهاية فترة حكمهم وشعورهم بالخوف من التهديد بإمكانية محاكمتهم على إنتهاكات حدثت في الماضي، وهو ما أدى لبداية الحرب الأهلية وأعمال العنف الواسعة هناك.

كانت انتخابات يونيو 1993 تتويجاً لعملية التحول الديمقراطي، وفي نفس الوقت بداية لحرب أهلية بين الهوتو والتوتسي، لكن مع عدم وجود خبرة أو تجارب سياسية سابقة فكانت المنافسة الانتخابية تعني أيضًا التنافس العرقي، كان الانتصار الانتخابي الساحق لحزب الهوتو (**حزب** الجبهة الديموقراطية لبوروندي "فروديبو") ومرشحه الرئاسي "ميلشيور نداداي" يهدد بشكل كبير المصالح الراسخة للنخبة الحالية. في نهاية عام 1993، أدى اغتيال "نداداي"، رئيساً ونائب رئيس الجمعية الوطنية، إلى فراغ في السلطة وتشويش مؤسسي، وبدأ صراع وأعمال عنف بين الهوتو والتوتسي تسببت في مقتل حوالي 50000 مدني ونزح مئات الآلاف أو أجبروا على النزوح، وتركوا منازلهم خوفا من القتل، مما جعل تنظيم انتخابات جديدة أمرًا مستحيلًا في ظل ذلك الوقت المضطرب.

إذا تحدثنا عن واقع محاولة اجراء انتخابات حرة نزيهة وترتيبات لتقاسم السلطة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة فأن ذلك يكون محاولة ناجحة لانهاء الصراع في المجتمع وتحقيق تقاسم سلمي للسلطة إلا أن ما حدث ببوروندي عكس ذلك تماماً، فالانتخابات التي جرت في يونيو 1993 والتي جاءت بالرئيس نداداي للحكم هي التي تسببت بشكل غير مباشر بالحرب الأهلية وأعمال الإبادة الجماعية بالتوازي مع بقايا الماضي الاستعماري والثقافة القديمة التي ظل سائدة في البلاد لأكثر من مائة عام بعد دخول الاستعمار الألماني وأعقبه البلجيكي للبلاد، أي أن الديمقراطية تسببت بنتيجة عكسية هنا فبدلاً من حدوث تقدم إيجابي لإنهاء العنف والبدء بإجراء عملية تقاسم حقيقي للسلطة زادت الصراع وتسببت بأعمال عنف متعددة في بوروندي. بشكل مباشر قد يرجع ذلك الى رغبة التوتسي في الهيمنة[1] والاستئثار وحدهم بالحكم، ولكن بنظرة أوسع وأعمق سنجد أن الثقافة البوروندية منذ الفترة الاستعمارية رسخت مبدأ أن المتحكم في السلطة ومن

[1] Vandeginste, Stef, "Power-Sharing, Conflict and Transition in Burundi: Twenty Years of Trial and Error", in **The Africa Spectrum, Institute of African Affairs** (Hamburg :GIGA German Institute of Global and Area Studies, Vol. 44, issue 3, 1 Dec 2000) PP. 63-86
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000203970904400304

على رأسها هو من يمتلك جميع الامتيازات والمزايا والمحكوم أو الطرف الأضعف في الحلقة هو من يدفع ثمن ذلك ويُحرم من المشاركة الفعلية في السلطة ويمنع من تولي الوظائف القيادة وتملك الثروات والمصادر الاقتصادية وجميع الامتيازات الأخرى، وبالتالي فالطرف الذي سيفقد السلطة هنا وهو التوتسي سيخسر معها كل شيء، وهو جعلهم يبادرون إلى الانقلاب على نتيجة الانتخابات واغتيال الرئيس "نداداي" خوفًا من إجراءاته السياسية الإصلاحية التي ستقود في النهاية لفقدانهم لتلك المزايا والوقوع تحت سيطرة الهوتو.

بشكل عام، عند قياسه مقابل هدف إنهاء الحرب، يمكن اعتبار استخدام تقاسم السلطة – حتى الآن – قصة نجاح في حالة بوروندي، في الوقت نفسه، عند القياس على أساس أغراض بناء الدولة الأكثر طموحًا (سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الفعال والخاضع للمساءلة) سيكون من الواضح أن بوروندي أمامها طريق طويل للغاية، ولم يكن تقاسم السلطة التوافقي قادراً على إحداث فارق ولو حتى بسيط. يشير هذا – بشكل متناقضاً إلى حد ما – إلى أن مجموعة أدوات التوافق التي تتكون على أساس المحاولات الناجحة لتنظيم الديمقراطيات المستقرة لتقاسم السلطة في المجتمعات المنقسمة كانت مفيدة في بعض الحالات ولا يمكن أن نعتبرها وسيلة فعالة للجميع بنفس الصورة والأسلوب، ربما قد تتقبل بعض المجتمعات الديمقراطية المفاجئة وتستطيع التعامل معها، وإلا أنه في ذات الوقت هناك مجتمعات أخرى قد تسبب لها انتكاسة عكسية وتزيد من حدة الصراع والاقتتال بالبلاد، لذلك بالتأكيد ليس هناك "روشتة ديمقراطية" محددة يمكن أن تناسب جميع المجتمعات.

كانت الظروف السياسية وإنشاء الأحزاب لتكون قائمة على طابع اثني دوراً كبيراً في انقسام المجتمع البوروندي ولذلك حرص الاستعمار على ذلك الأمر، ولم يحرص على إقامة حياة سياسية سليمة بل قام بتشجيع الاثنية السياسية، وحرص على إضعاف الأحزاب وتعمد العمل على فرض سيطرة التوتسي على العديد من الفرص بالسلطة والحكم وحرم منها الهوتو ليضمن الصراع بين الطرفين ليخرج من الإطار السياسي السلمي ليدخل مرحة العنف، لأن الطرف الغير قادر على الوصول بشكل سلمي للمشاركة في الحكم سيضطر لاستخدام العنف والقوة لتحقيق ذلك الهدف، فالمشاركة هنا ليست من أجل الصالح العام أو تطوير المجتمع بل هي ينظر إليها بمبدأ "أكون أو لا أكون"، حيث أن فقدان السلطة هنا قد يعني الهلاك والانهيار.

خامساً– تسييس الاثنية:

كان التأكيد على العرقية بين الهوتو والتوتسي وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في السياسة العامة عنصران أساسيان في استراتيجية النخبة الحاكمة في إضفاء الشرعية للسيطرة على الدولة. كلما تعرضت مصالح هذه النخبة للتهديد، أدت إلى تفاقم الانقسامات العرقية وإحباط الديمقراطية وتقاسم السلطة، في بوروندي، كانت النخبة الحاكمة تمثل قاعدة اجتماعية ضيقة للغاية، وبالتالي كان لابد لها أن تجد طريق للسيطرة على السلطة وإضفاء الشرعية على مواقفها عن طريق خلق تمييز[1] وقمع فى المجتمع، حيث قام النظام التوتسي بعمليات تطهير واسعة النطاق ضد الهوتو في عام 1965، حين قامت قوات الجيش لوضع حد لتمرد الهوتو بالمقاطعة الجنوبية ادى لقتله بين 100 ألف الى 150 ألف شخص من الهوتو المتعلمين وفر حوالي 150 ألف من محل إقامتهم نتيجة خشيتهم من القتل على أيدى قوات التوتسي.

كانت تلك الممارسات كافية بخلق هذا الهلع والخوف المترسخ فى النفوس واضطرابات نفسية واجتماعية، لعقدين من الزمان خشي الآباء الهوتو ان يرسلوا أطفالهم إلى المدرسة خوفاً من جعلهم أهدافاً للمذبحة في المستقبل، وهو ما أدي لخلق مناخ من الخوف المتبادل بين الطرفين، وأصبح كل طرف يستعد لقتال الطرف الآخر قبل أن ينقض هو عليه، وتولد نتيجة ذلك مناخ دموي يستعد للانفجار فى أي لحظة من قبل كلا الجانبين.

وهنا نصل إلى نقطة الصلة الرئيسية بين الديمقراطية والعنف، فكلما أرادت النخبة السيطرة على مفاصل الدولة والتحكم فى السلطة وإسكات الرأي العام وخشيتهم من أي محاولة لاتحاده للمطالبة بالتغيير أو حتى القضاء على المطالب الشعبية المختلفة يمكن أن يظهر مزيد من اللجوء لاستخدام العنف من قبل النخب الحاكمة وأصحاب المصالح الذين سوف يشعرون بأن مواقفهم وأعمالهم مهددة فكان لدى الجماعات التي استفادت من الوضع الراهن، بما في ذلك المستويات العليا للجيش، سبب وجيه للخوف من مصيرهم في حال نجاح التحول الديمقراطي، لذلك لجؤوا للعنف للدفاع عن امتيازاتهم، حيث إنه إذا وجدت الديمقراطية فسيتم مساءلتهم ومحاسبتهم عن الفساد الذي ارتكبوه والمنافع التي حصلوا عليها بغير وجه حق، وهو ما يشكل مصدر خطر عليهم.

[1] Uvin, Peter, “Ethnicity and Power in Burundi and Rwanda: Different Paths to Mass Violence”, in **The Comparative Politics** (New York: University of New York, Vol. 31, No. 3, April 1999), pp. 253-271
https://bit.ly/3oIKx9b

هنا يتضح أن النخبة البوروندية كان لها مصلحة في إذكاء الوضع بين الهوتو والتوتسي بل ربما المساهمة فى استمراره وتزكيته لأطول فترة ممكنة لتحقيق مصالحهم الخاصة.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

سادساً- دور النخب في التحريض على العنف:

كان الجو العام مليئاً بالرغبة في الانتقام كانت النخب تغذي ذلك العنف بالخطب التحريضية العرقية لإبقاء الوضع مشتعلاً وإلهاء كلا الجانبين في الاستعداد الدائم للانتقام وقتل الطرف الآخر، ورفع الجميع شعار "اقتله قبل أن يقتلك"، مما جعل كل طرف يستعد للهجوم على الأخر، ويتهيأ الفرصة للانقضاض عليه قبل أن يفعل الجانب الأخر، فمثلًا في عام 1988 اندلعت أعمال العنف مرة أخرى، استنادًا إلى إشاعات كاذبة شهدت انتشار واسع النطاق أطلقها فاسدين محليين من التوتسي، قتل مزارعو الهوتو في قريتي نتيغا ومارانجارا الشماليتين ما يصل إلى 3000 من التوتسي، وتم إرسال الجيش المسيطر عليه التوتسي لما قيل عنه إنه لاستعادة النظام ولكن اتضح الوضع بعدها أن الانتقام من الهوتو كان مسيطراً على العمليات الأمنية والعسكرية هناك، حيث قُتل بشكل ما يصل إلى 20.000 من الهوتو وخلق ذلك عشرات الآلاف من اللاجئين، وفي عامي 1991 و 1992 بأحداث مماثلة، قُتل مئات الأشخاص الآخرين، بينما فر الآلاف من

البلاد، وهو ما يوضح أن التوتسي استخدموا القوة العسكرية وقتها لإبادة الهوتو خوفًا من انقلابهم عليهم أو القيام بهجوم مضاد واسع النطاق، بخاصة أن الهوتو يمتلكون الأغلبية العددية[1] التي تقارب ما يماثل 6 أمثال عدد التوتسي.

في بداية فترة التسعينيات قبل الإبادة الجماعية مباشرة انزلقت بوروندي بصورة حادة نحو العنف الكامل، وأصبح غالبية الهوتو يعيشون في خوف دائم من الانتقام العشوائي من قبل الجيش الذي يتبع النظام وميليشيا التوتسي المسلحة التي ترهب السكان الهوتو وتقتلهم بمنأى عن العقاب، فضلاً عن انتشار الإعلام المحرض على الكراهية والدوريات تدعو للعنف التي تنشر قوائم للهوتو بصفة مستمرة وتحرض على قتلهم وطردهم خارج البلاد.

يُمكن القول أن هناك رابطاً أساسياً وعلاقة طردية بين الظروف الاقتصادية[2] والعنف والصراع في المجتمع، فكلما زادت الأحوال لاقتصادية سوءاً زادت مستويات الفقر والجهل والتسرب من التعليم وتدني المستوي الثقافي للمواطنين مما يسهل نشر خطاب الكراهية و التحريض، وبلتالي يؤدي لزيادة نسبة العنف فى المجتمع، وانقسامه نتيجة شعور بعض الجماعات بالتفاوت والتمييز الطبقي وعدم حصولهم على حقوقهم الأساسية المختلفة كغيرهم من الجماعات، وبالتالي يسهل استقطاب الفئات المحرومة والمهمشة للقيام بأعمال عنف والتورط في صراعات داخلية.

شكل رقم (1): يوضح الناتج المحلي الإجمالي لبوروندي من عام 1987 إلى المحتمل في عام 2027

[1] Uvin, Peter, "Ethnicity and Power in Burundi and Rwanda: Different Paths to Mass Violence", in **The Comparative Politics** (New York: University of New York, Vol. 31, No. 3, April 1999), pp. 253-271
https://bit.ly/3oIKx9b

[2] عمرو سليم، **هل تنقذ "المصافحة الخضراء" إفريقيا من دائرة الصراعات والحروب الأهلية؟!**، المركز الديمقراطي العربي، 13 مارس 2019.
https://democraticac.de/?p=59665

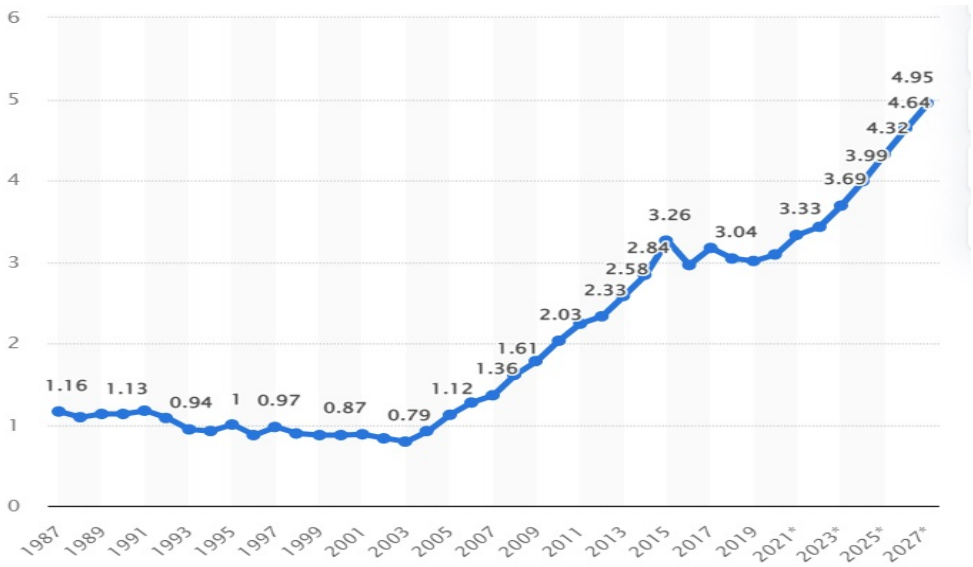

المصدر : موقع شركة Statista الألمانية لبيانات السوق والمستهلكين

https://www.statista.com/statistics/451356/gross-domestic-product-gdp-in-burundi/

الرسم السابق يوضح مدى ارتباط التنمية الاقتصادية بفترات العنف والصراع، حيث نلاحظ انخفاض معدل الناتج المحل الإجمالي أوقات الاضطرابات السياسية مثل خلال فترة التسعينيات التي شهدت الحرب الأهلية وأيضاً فترة صراع 2015، ثم ارتفاعها خلال أوقات الهدوء كالفترة التي تلت عام 2005 وبداية انتهاء الحرب الأهلية في بوروندي وما تبعها من ارتفاع للناتج المحلي الإجمالي.

من المهم التأكيد على أن التنمية[1] الاقتصادية يجب أن تسير في ذات الوقت بجانب تحسين الظروف السياسية من أجل تحقيق عملية مصالحة وطنية مستدامة وفعالة، بل كلما زاد التدهور الاقتصادي انخفض مستوى المعيشة وهو ما يزيد العنف والجرائم ويسهل من استقطاب المواطنين نحو الصراع، والعكس صحيح، فتوفير فرص العمل يجعل من السهولة دمج المواطنين والمحاربين السابقين في الحياة اليومية وجعلهم جزء من الحياة السياسية بكل متطلباتها، بل أنه من الضروري توفير سبل المعيشة المناسبة للمواطنين وأسرهم وجعلهم يسيرون في دائرة الحياة الطبيعية، فتوفير الاحتياجات الأساسية للأسرة وتفريغ الطاقات الداخلية بصورة سياسية بعيدة عن العنف، يجعل من الصعب اللجوء للصراع المسلح أو أعمال العنف، بل بالعكس قد

[1] D. Nkurunziza, Janvier, "Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding in Burundi", in **The CRPD Working Paper** (Belgium: Centre for Research on Peace and Development. No. 34, 2015(https://soc.kuleuven.be/crpd/files/working-papers/working-paper-nkurunziza.pdf

يساهم الاهتمام بالجانب الاقتصادي في تمكين الدولة من خلق أدوات سياسية تجتذب بها المعارضة للحوار السياسي وتعطي بعض الأمل للرأي العام في قدرة النظام الحاكم على المناورة السياسية والاستماع لجميع الأراء والمشاركة في حوار مجتمعي، لذلك تحتاج الدولة إلى توليد موارد محلية تنشط اقتصادها وتقلل اعتمادها على التمويل الخارجي، وهو ما يجعل التنمية الاقتصادية الوطنية ركناً أساسياً من متطلبات نجاح المصالحة الوطنية، وهو ما يُطلق عليه المؤلف "المصافحة الخضراء[1]"، ليبرهن على وجود علاقة طردية بين التنمية الاقتصادية والقدرة على تحقيق المصالحة الوطنية في المجتمع محل الصراع.

المبحث الثاني
مراحل تطور الصراع

تميز الصراع في بوروندي بتطور سريع في مراحله، بداية من نشأة جذوره مع دخول الاستعمار الألماني يعقبه البلجيكي للبلاد، الذي كان حريصاً على تقسيم المجتمع المتماسك إلى فئات متناحرة ليستطيع السيطرة على الدولة لأطول فترة ممكنة بدون وجود مقاومة شعبية من أي نوع، وكانت تلك النقطة بداية لظهور جذور الصراع بين الطرفين، استمرت حتى بداية الحرب[2] الأهلية بين متمردي الهوتو العرقيين في بوروندي والجيش الذي يهيمن عليه التوتسي، حيث شهدت تلك الفترة عدد من المحاولات الانقلابية الفاشلة من جانب الهوتو مثل التي حدثت في عام 1962، ليرد التوتسي بعنف متبادلاً وصولاً لنهاية الثمانينيات حيث بداية الضغوط الدولية على الحكومة لإجراء إصلاحات سياسية أدت إلى قيام بويويا بتعديل الدستور في 1992 ليسمح بإجراء انتخابات متعددة الأحزاب، وحقق الحزب السياسي الذي يهيمن عليه الهوتو، "فورديبو"، نجاحًا انتخابيًا وقتها، إلا أن تلك الأوضاع لم تستمر، في أكتوبر 1993 اغتال جنود التوتسي الرئيس الهوتو المدني الجديد، رغبة منهم في إنهاء حكم الهوتو، ورداً على ذلك قام مسلحين من الهوتو بأعمال انتقامية عنيفة ضد التوتسي وبدأت سلسلة من أعمال العنف المتبادلة بين قوات الجيش المسيطر عليه التوتسي والهوتو المتمردين، وفي

---

[1] عمرو سليم، **هل تنقذ "المصافحة الخضراء" إفريقيا من دائرة الصراعات والحروب الأهلية؟!**، المركز الديمقراطي العربي، 13 مارس 2019.
https://democraticac.de/?p=59665

[2] Modern conflicts: conflict profile", in **The political economy research institute** (Amherst: University of Massachusetts, 2 Oct 2021)
https://peri.umass.edu/fileadmin/pdf/dpe/modern_conflicts/burundi.pdf

عام 1994، قُتل الرئيس المعين حديثًا للحزب الجبهة الديمقراطية في بوروندي (فورديبو) "سيبريان نتاريراميرا"، مع الرئيس الرواندي "هابياريمانا"، عندما أسقطت طائرتهما، وهو ما تسبب في أعمال عنف واسعة بين الهوتو والتوتسي في بوروندي ورواندا معاً، ليكون ذلك بداية لذروة الحرب الأهلية.

استمر العنف والصراع حتى نجحت الفصائل المتمردة بمساندة دولية في 28 أغسطس عام 2000 بالتوقيع على اتفاق أروشا، لتنتهي الحرب الأهلية في عام 2005، عندما وافقت آخر الجماعات المتمردة على الانضمام إلى الحكومة ودمج قواتها في الجيش الوطني، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من الهدوء النسبي بين الطرفين تُنهي 10 سنوات من الحرب الأهلية العنيفة بين الهوتو والتوتسي.

يتناول المبحث بمطلبيه مراحل تطور الصراع منذ نشأته خلال الاستعمار الألماني والبلجيكي حتى ما بعد الاستقلال.

المطلب الأول

تطور الصراع منذ الاستقلال (1962) حتى نشوب الحرب الأهلية (1993)

حصلت بوروندي على استقلالها من الاستعمار البلجيكي في عام 1962، ومنذ ذلك الوقت سيطرت الأقلية التوتسي على معظم سلطات الدولة وأجهزتها المختلفة الأمنية والاقتصادية والسياسية والتعليمية وحتى القضاء ووسائل الإعلام، مما أفقد الأغلبية الهوتو أي أمل في الحصول على حقوقهم السياسية والاقتصادية والتعليمية وغيرها من الحقوق فضلاً عن عدم مقدرتهم على توصيل صوتهم بأي صورة سلمية في الداخل أو الخارج أو ضمان الحصول على قضاء عادل مستقل، إلا أن التوتسي كان لديهم الهاجس الأكبر من أنهم أقلية والهوتو أغلبية وهو ما أدى لقيام قوات الأمن الحكومية التي يسيطر عليها التوتسي بهجمات دموية ضد المدنيين الهوتو لضمان السيطرة الكاملة عليهم ومنع أي تهديد يمكن أن ينشأ من جانبهم، وهو ما حدث خلال هجمات عنيفة للأمن البوروندي خلال أعوام 1965 و 1969 و 1972 و 1988 و 1991 وما زاد الأمر خطورة هو عدم تقديم أي من القائمين على تلك الهجمات إلى العدالة يكون الإفلات من العقاب هو العنوان المُسيطر على المرحلة الجديدة الجديدة للصراع ببوروندي، ولم تستطع الآليات المؤسسية القائمة الاستجابة بشكل بناء للصراع بين الطرفين، واستمر العداء بين الهوتو والتوتسي ليستخدنم الجانبان خطابات تدعو للعنف والتنكيل بالطرف الأخر، حتى أنه تم استخدام الصحافة كسلاح لنشر خطاب العنف والتحريض بين كلا الطرفين،

وازدادت حدة الأمور عقب ثورة الهوتو في رواندا عام 1959، ليبدأ معها صوت الهوتو يطالب بالتمثيل العادل والحق في الحكم والثروة والأمان ولكن التوتسي تجاهلوا تلك المطالبات تمامًا.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

أولاً– نتائج السياسات الاستعمارية:

منذ استقلالها في عام 1962 وصف "نغاروكو" و"نكورونزيزا"، بوروندي بـ "الفخ" لأن كل حلقة جديدة من العنف لها جذورها المرتبطة بالحلقة السابقة، حيث يشرحون هيكل وطبيعة الصراع في بوروندي باستخدام نموذج الافتراس، الذي يقوم على ثلاثة عناصر. أولاً ، تعمل البيروقراطية كمفترس على ريع جهاز الدولة، اشغال ضحايا النهب، ثانياً الضحايا من المجتمع الذين يتعرضون للنهب ثالثًا ، يعمل الجيش كجزء من بيروقراطية النخبة لحماية مصالحهم وبسط سيطرتها على الدولة، وهو ما تم ممارسته من جانب التوتسي ضد الهوتو.

منذ استقلالها في عام 1962، واجهت بوروندي العديد من الصعوبات[1]، حيث عانت البلاد من الصراع والفساد وسوء الوصول إلى التعليم، واستنزاف الكفاءات، غادر العديد من الشباب الموهوبين الذين ساهموا في تنمية البلد بحثًا عن فرص أفضل في أماكن أخرى، وعلى وجه الخصوص، ساهمت التوترات العرقية بين الهوتو والتوتسي بالفترة الاستعمارية في تفشي العنف العرقي الذي كلف مئات الآلاف من الأرواح. ومع ذلك، في حين أن الإبادة الجماعية في رواندا (1994) لم تدم إلا حوالي 100 يوم، استمرت الحرب الأهلية البوروندية في الفترة من (1993–2005)، لأكثر من عشر سنوات، وهو ما جعل وضع بوروندي السياسي والأمني والاقتصادي وايضا الاجتماعي أكثر صعوبة من غيرها.

على الرغم من حصول بوروندي على استقلالها في عام 1962 إلا أن أثار السياسات الاستعمارية لم ترحل مع القوات الاستعمارية الألمانية والبلجيكية على حد سواء، فاستمرت سيطرة التوتسي وازدادت معها الرغبة في السيطرة على سلطات الدولة والتحكم في مؤسساتها خاصة الأمنية والعسكرية منها لضمان حكم البلاد ومواجهة أي مطالب أو تحركات يقوم بها التوتسي للمطالبة بحقوقهم والحصول على معاملة عادلة، مما أدى لنشوب أعمال عنف بين الجانبين تدخلت في أعقابها القوات الأمنية التي تخضع لسيطرة التوتسي للقيام بأعمال عنف وقتل خارج إطار القانون وسلسلة من الاعتقالات والاغتيالات ضد الهوتو وقياداته المطالبين بوقف السيطرة التوتسية على مؤسسات الدولة، اتسمت الفترة التي تلت مرحلة الاستقلال حتى 1966 بصفة عامة بين الأمل في تحقيق السلام والتخوف من استمرار الصراع، حيث اجتمع العديد من البوروندييين خلف حزب الوحدة الوطنية، الذي ضم كلاً من التوتسي والهوتو في قيادت، وكان الملك خلال تلك الفترة مازال يتمتع ببعض من صلاحياته الرسمية فكان دائم المساندة للتوتسي لأنه كان يتم النظر إليهم باعتبارهم إمتداد للسلالة الملكية ضد الهوتو، فاستمر حرمانهم من حقوقهم الأساسية المختلفة، ورفض توليهم المناصب العامة والقيادية بالدولة، وبلغ الأمر قمته عندما رفض الموامي "الملك" السماح لساسة الهوتو بتشكيل حكومة على الرغم من فوزهم بالأغلبية في انتخابات مايو 1965، وهو ما جعل بعض الهوتو يردون بمحاولة القيام بانقلاب على السلطة، ليتم إعدامهم، ليرد الهوتو بذبح حوالي 500 مدني من التوتسي في مقاطعة مورامفيا، وهو ما تسبب في قيام الجيش التابع للتوتسي بعمليات قمع دموية ضد الهوتو بمعظم أنحاء بوروندي.

ثانياً– سيطرة نظام عسكري:

[1] Bugnacki, John, "Why Burundi's Election Crisis Matters to the United States and the World", in **The Center FOR strategic communications** (Arizona: Arizona state university, 28 May 2015)
https://csc.asu.edu/2015/05/28/why-burundis-election-crisis-matters-to-the-united-states-and-the-world/

ظهر الصراع والعنف بشكل أوضح خلال فترة حكم العقيد "جان بابتيست باغازا"، الجمهورية الثانية في عام 1976، وخلال السنوات الإحدى عشرة من حكمه، شهدت الأمة نمواً اقتصادياً ملحوظاً لسوء الحظ تسيطر عليها الأوليغارشية، وهي تعتبر بمثابة حكم الأقليةِ، وهي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع التي هي على مقربة من عشيرة الرئيس والخلفية الإقليمية التي ينتمي لها، وأصبحت قضية الهوتو – التوتسي من المحرمات التحدث عنها، وقد تم قبول التفاوت السياسي والاقتصادي والاجتماعي المفروض على السكان الذين لا إرادة أو صوت أو قوة لهم، يُمكن ملاحظة ثمار سياسات نظام "باغازا" العسكري في النزاعات الإقليمية بين المجموعات العرقية وداخلها، حيث شهدت ثقافة اختلاس الأموال العامة من قبل عدد قليل من القادة السياسيين ذوي الامتيازات ذروتها خلال نفس الحقبة، غير أن حلوله للمشاكل الوطنية اقتصرت على رموزها، متجاهلة بتعمد جوهر تلك الأزمات التي تعمقت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبوروندديين، فكانت تلك الفترة بمثابة العامل الذي ساهم في زيادة الصراع العرقي عن عمد، في سبيل بقاء الأمر على ما هو عليه واحتفاظ النخب السياسية بمصالحهم الخاصة بغض النظر عن الصالح العام للبلاد.

هيمن الجيش على المشهد السياسي[1] في بوروندي منذ فترة الاستقلال، حيث حكمت الأنظمة العسكرية البلاد لفترات متتالية، وساعدت تلك الأنظمة على اشعال الصراعات والفتن الطائفية بتحيزهم لفئة على حساب الآخري، لضمان بقاء سيطرتهم على الحكم والانتفاع من المصالح الاقتصادية بالبلاد.

كان الاستخدام المفرط للقوة من جانب التوتسي ضد الهوتو بمثابة البداية التي تسببت فى اندلاع أول محاولة انقلابية[2] ضد التوتسي في عام 1965 إلا أن رد فعلهم كان بذبح آلاف من الهوتو وتشريد العديد منهم، ولم يستسلموا عند ذلك الحد بل قام الهوتو بتمرد عام 1972 إلا أن التوتسي قاموا بقتل حوالي 200 ألف شخص من الهوتو فى مذابح جماعية كبرى خلال 4 شهور، وما حدث تكرر مرة أخرى عام 1988 وقام التوتسي بقتل آلاف أخرين من الهوتو، وتكررت موجة العنف العرقي مرة اخري فى 1993 عندما قام الجنود التوتسي بقتل "ملكيور نداداي" رئيس نادي الهوتو المنتخب مما كان له بالغ الأثر فى بداية حرباً أهلية

[1] LA Ndimurwimo and MLM Mbao, “Rethinking violence reconciliation and reconstruction in Burundi”, in **The Electronic Law Journal** (Potchefstroom: African Journals online (AJOL), VOL. 18, No. 4, 2015(https://www.ajol.info/index.php/pelj/article/view/128748

[2] J. Kuperman, Alan, "Burundi's Balancing Act", Foreign Affairs, 28 August 2015 https://www.foreignaffairs.com/articles/burundi/2015-08-28/burundis-balancing-act

بين الطرفين استمرت 10 سنوات كاملة تسببت فى واحدة من أشرس الحروب الأهلية على مر التاريخ أدت لمقتل حوالي 300 ألف شخص من كلا الطرفين.

استمر الانقسام والصراع[1] السياسي والقتال خلال السنوات الأولى من فترة استقلال بوروندي في يوليو 1962، فظهرت نتائج السياسة الاستعمارية بشكل أوضح عنما أُتيحت الفرصة للهوتو والتوتسي تولي المناصب القيادية بالبلاد، وهنا بدأ الاقتتال بين الطرفان طمعاً في السلطة والثروات الاقتصادية بالدولة، خاصة في ظل هشاشة المجتمع البوروندي وغياب سيادة القانون وانتشار العنف والجرائم المختلفة، وانتشار ظاهرة الاغتيالات السياسية، لدرجة أن الحكومات كانت غير مستقرة إلى حد كبير، فكان من الصعب بقاء الحكومة لأكثر من عام واحد خلال تلك الفترة . بين الاستقلال ونهاية عام 1966، لم تكن هناك حكومة قائمة لأكثر من عام واحد، أدى عدم الاستقرار هذا في النهاية إلى أول عنف سياسي واسع النطاق ظهر في أكتوبر عام 1965 عندما حاولت مجموعة من قادة الهوتو الإطاحة بالحكومة بسبب تهميشهم ولكنهم فشلوا في تلك المحاولة، وكان قد قتل على أثرها الفلاحون الهوتو عدة مئات من التوتسي في مقاطعة مورامفيا، ورداً على ذلك، استخدم الجيش الذي يقوده التوتسي القوة وقاموا بعملية تطهير واسعة تسببت في مقتل حوالي 5000 من الهوتو في ذات المقاطعة للانتقام من مقتل التوتسي، وفي نوفمبر 1966، قادت مجموعة من الضباط التوتسي معظمهم من مقاطعة بوروري الجنوبية انقلابًا أطاح بالنظام الملكي[2] الذي دام قروناً، وهو ما تسبب في ظهور نظام جديد يسيطر عليه بصورة شبه كاملة التوتسي، مما دفع لمزيد من التهميش والاستقطاب بالبلاد.

ثالثاً– عنف متبادل:

تميزت تلك الفترة باستخدام العنف الشديد من جانب التوتسي المسيطرين على الدولة بمؤسساتها المختلفة مثل الجيش والشرطة والمخابرات ضد الهوتو المهمشين، حيث أعقبت الحلقة الأولى من الحرب الأهلية في

[1] D. Nkurunziza, Janvier, "The origin and persistence of state fragility in Burundi", in **The LSE-Oxford Commission on State Fragility, Growth and Development** (London: international growth center, Mach 2018) https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2018/04/Burundi-report-v2.pdf

[2] Maguire, Linda, "Power Ethnicized: The Pursuit of Protection and Participation in Rwanda and Burundi", in **Buffalo Journal of International Law** (Buffalo: school of law, Buffalo university, Vol. 2, No. 1 , Article 2, 1995) PP. 50-87
https://digitalcommons.law.buffalo.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1013&context=bjil

عام 1965 حلقات أخرى من العنف بدأت في 1972 بتمرد الهوتو في الجنوب، بمساندة من أقرانهم في مناطق الجنوب وكذلك ميليشيات الهوتو في تنزانيا ثم زائير، وهو ما تسبب في مقتل ما بين 2000 و 3000 مدني من التوتسي خلال التمرد، ليشن الجيش وقوات الأمن هجمات مضادة ضد الهوتو استهدفت جميع الهوتو المتعلمين والمؤثرين تقريباً في الأعمال التجارية والخدمة المدنية والجيش والدين والتعليم، مما تسبب في قتل ما بين 80000 إلى 100000 شخص، وفرار أثر من 300 ألف من الهوتو خارج البلاد، لتصف الأمم المتحدة تلك الأحداث العنيفة بـ "الإبادة الجماعية"، وخلال السنوات التي أعقبت مذابح عام 1972، استمر الصراع في المجتمع البوروندي خلال فترتي حكم النظامين العسكريين لـ "ميكومبيرو"، و"باغازا" في ترسيخ المكاسب السياسية للتوتسي على حساب الهوتو، ولكن بالرغم من ذلك بدأت بعضاً من مجموعات الهوتو تنظيم صفوفها بشكل أكثر نظامًا، بالتوازي مع ذلك زادت الأعباء الاقتصادية على الحكومة البوروندية مثل تداعيات ارتفاع أسعار البن العالمية بمنتصف الثمانينيات، كما أدى الاهتمام الدولي المتزايد بانتهاكات حقوق الإنسان في نظام باغازا إلى تهديد المانحين الدوليين بوقف مساعدات التنمية[1]، وهو ما تسبب بزيادة السخط الشعبي وارتفاع وتيرة الضغوط الاقتصادية وهو أدى لانقلاب عسكري في عام 1987 بقيادة الرائد بيير بويويا، ليتكرر الصراع من جديد عام 1988، حيث كان يحاول الهوتو بصفة مستمرة الاستيلاء على السلطة بالقوة من التوتسي، وهو ما كان يدفع بالطرف الأخير بالرد عن طريق قوات الجيش والشرطة بمجاز بشرية وعمليات قمع ضدهم بغض النظر عن القائمين بتلك المحاولات فتتحول من محاولة فردية لعملية انتقام جماعي يدفع ثمنها الهوتو بأكملهم، وهو ما كان يزيد من حجم الخسائر البشرية ويرفع من الاحتقان المجتمعي والحقد والكراهية، التي بدورها يتولد عنها عمليات انتقامية بين الطرفين، وذلك باستثناء الفترة بين عامي 1993–2003، التي كانت مختلفة عما سبقها حيث شهدت عمليات إبادة جماعية من قبل كلا الجانبين بالمجتمع.

[1] E. Mayanja, Namakula, "Burundi's Enduring Legacy of Ethnic Violence and Political Conflict", in **The Rosa Luxemburg Foundation** (Berlin: Rosa Luxemburg Foundation, February 2019)
https://www.rosalux.de/en/publication/id/39987/burundis-enduring-legacy-of-ethnic-violence-and-political-conflict/

المطلب الثاني

تطور الصراع منذ عام (1993) حتى عام (2000)

استمر الوضع حتى منتصف عام 1993، حيث أجرت البلاد أول انتخابات رئاسية وتشريعية، وللمرة الأولى أصبح أحد أعضاء مجموعة الهوتو الرئيس "نداداي ملكيور" – وهو لاجئ سابق من الهوتو – رئيسًا للبلاد، الذي حاول وقتها القيام بإصلاحات ديمقراطية والعمل على سيادة القانون فضلاً عن محاربة الفساد واعادة هيكلة الاجهزة الأمنية في بوروندي، مما دعا التوتسي للشعور بالخوف من تولي الهوتو مقاليد الحكم بالبلاد، حيث إنهم قاموا بتفسير تلك الإصلاحات التي قام بها الرئيس المنتمي للهوتو كأنها تمثل تهديد مباشر لمصالحهم السبياسية والاقتصادية، ومن الممكن أن تجعلهم تحت سيطرة الهوتو، مما اثر حفيظة التوتسي بشكل خطير ومتفاقم، فكان يُمكن أن تسمع كلام يتردد بين التوتسي مثل "يجب أن يسود النبل، لن يحكم الهوتو أبداً"، مما كان مؤشر هام أن هناك شيء ما سيحدث لقلب تلك الموازين أو على الاقل منع الهوتو من حكم بوروندي، لتقوم في 21 أكتوبر 1993، مجموعة عسكرية باغتيال الرئيس الجديد وحكومته، أعقب ذلك مذابح عرقية بلغت ذروتها لتمثل أول بداية للحرب الأهلية بين الهوتو والتوتسي، تسببت بسلسلة جديدة من عمليات العنف المتبادلة التي بدأها الهوتو ردا على اغتيال "نداداي" ليرد الجيش المهمين عليه التوتسي بعنف مضاد، وصلت الأمور إلى أن حوالي 17٪ من السكان إما قتلوا أو فروا ليصبحوا لاجئين، استمر الصراع المسلح بين الطرفين حتى توقيع اتفاق أروشا في عام 2000.

في سبتمبر 1994 توصل الاتحاد من أجل التقدم الوطني UPRONA التابع للتوتسي و جبهة الديمقراطية في بوروندي FRODEBU الذي يتبع الهوتو، إلى اتفاق[1] لتقاسم السلطة إلا أن المتطرفين التوتسي رفضوا ذلك الامر وانهوا الاتفاق، مما جعل وزير الداخلية البوروندي السابق "ليونارد نيانجوما"، يقوم بتأسيس حزبًا سياسيًا للهوتو هو المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (CNDD)، مع جناح مسلح يُعرف باسم قوات الدفاع الديمقراطية (FDD)، التي قامت ببداية حرب أهلية بشمال البلاد ضد التوتسي، إلا أن جنود التوتسي رفضوا هيمنة الهوتو على السلطة أو تولى أحد من أفرادها لحكم البلاد، وهو ما جعل الجيش التوتسي بالتعاون مع شباب جماعته يقوم بانقلاب جديد في 25 يوليو 1996 وأطاحوا بالرئيس المنتخب ديمقراطياً "سيلفستر نتيباتونغانيا"، وأعاد التوتسي بيير بويويا" للحكم مرة آخرى، وحتى يستطيعوا الحفاظ على مكتسباتهم

[1] E. Mayanja, Namakula, "Burundi's Enduring Legacy of Ethnic Violence and Political Conflict", in **The Rosa Luxemburg Foundation** (Berlin: Rosa Luxemburg Foundation, February 2019) https://www.rosalux.de/en/publication/id/39987/burundis-enduring-legacy-of-ethnic-violence-and-political-conflict/

السياسية قاموا بتجميع الآلاف من الهوتو ووضعهم بمعسكرات اعتقال بالمناطق الريفية الشمالية ليسهل السيطرة عليهم، تعرضوا هناك للقتل المتعمد والتعذيب والاغتصاب وانتهاك أبسط مبادىء حقوق الإنسان، بدورها كثفت قوات الدفاع عن الديمقراطية، وجبهة التحرير الوطنية (FROLINA)، والجناح المسلح لحزب تحرير شعب الهوتو، وجبهة التحرير الوطنية (FNL) هجماتها ضد المؤسسات الحكومية وقوات الجيش والشرطة المسيطر عليهم التوتسي، انتقاماً مما حدث لأبناء جماعتهم، استمر ذلك الوضع حتى توقيع اتفاق أروشا لتقاسم السلطة، قام الاتفاق على مبدأ تقاسم السلطة بين الفصائل المتقاتلة، حيث نص على تشكيل حكومة تضم مختلف الأحزاب السياسية والجماعات المتمردة دون إقصاء أي طرف، لتلافي محاولة أي طرف للسيطرة على الحكم بطريقة أو بأخرى، بالتوازي مع إعادة تشكيل قوات الجيش والشرطة ليضموا مختلف الجماعات وبتمثيل عادل، جنباً إلى جنب مع ضمان عم سيطرة اي فصيل على مؤسسات الدولة المختلفة وسلطلتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، لتبدأ في 2005 مرحلة جديدة من الهدوء النسبي بين الطرفين تُنهي 10 سنوات من الحرب الأهلية العنيفة بين الهوتو والتوتسي، لتنتقل السلطة وقتها إلى الهوتو المنتخبين ديمقراطياً.

أولاً– الصراع على السلطة:

يلاحظ في الصراع ببوروندي أن السكان الذين ولدوا بعد 1962 أي فترة الاستقلال وبداية الاقتتال العنيف للاستيلاء على السلطة لم يعرفوا الأمن أو الاستقرار أو السلام ولم يسمعوا بمصطلحات مثل المصالحة الوطنية أو التفاوض، فالمشهد كان مليئاً بالانقسامات العرقية والاقتتال والانتقام بين كلا الطرفين، وأنظمة التعليم التي من مهمتها التثقيف ونشر فكر التسامح والسلمية كانت غائبة أو حتى غير فعالة لأن المجتمع كان منشغلاً وكل جماعة موجهة مواردها لشراء السلاح والاقتتال، وذلك بالتوازي مع انهيار مؤسسات الدولة وانشغال نخبتها بالبحث عن المنافع والمكاسب الشخصية والسيطرة على الحكم بأي وسيلة، وبالرغم من أنه كان هناك وقتها 17 حزباً سياسياً إلا أن تلك الأحزاب[1] الصغيرة كانت مجرد "صورة سياسية" ليس أكثر، وحتى لم تكن قوية بالشكل الذي يمكن أن تؤثر به في الحياة السياسية أو يكون لها دور يُذكر في وقف العنف أو الحد منه، بل كان كل ما يهم قادة تلك الأحزاب هو الدفاع عن مصالحهم الخاصة وضمان إدراجهم في ترتيبات تقاسم السلطة، بل أن البعض منهم حولوا أي فرصة للتفاوض بين الجماعات المتقاتلة

[1] D. Nkurunziza, Janvier, "Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding in Burundi", in **The CRPD Working Paper** (Belgium: Centre for Research on Peace and Development. No. 34, 2015) https://soc.kuleuven.be/crpd/files/working-papers/working-paper-nkurunziza.pdf

إلى ساحة للصراع حول مسائل هامشية لا تخدم سوى أهدافهم الخاصة، ومصالحهم الشخصية، التي كانت بعيدة كل البعد عن الصالح العام أو وقف العنف وإنقاذ البلاد من الانهيار السياسي والاقتصادي والأمني الذي كان قد سيطر عليها بالفعل .

صورة تعبيرية من موقع Freepik

ثانياً– دوافع انتشار العنف خلال فترة التسعينيات:

ويمكن ملاحظة أنه قد انتشر العنف خلال فترة التسعينيات – التي شهدت ذروة الحرب الأهلية بين الهوتو والتوتسي– بسبب الدوافع التالية:

أ– أكثر دوافع العنف انتشاراً في بوروندي هو الخوف: الناس في كلا المجموعتين العرقيتين يخافون بشدة من التعرض للهجوم، لذلك كانوا يندفعون بل يتسابقون نحو تنفيذ الهجمات الاستباقية أو ما يطلق عليه "الهجوم الدفاعي"، أي اضرب أولًا قبل أن يضربك الطرف الآخر.

ب– هناك دافع بديل للمشاركة في العنف الجماعي، هو الرغبة في الانتقام: فكلا الطرفان يرغب كل منهما فى تصفية حسابات سابقة لدى الطرف الآخر، فهي رغبة نفسية دفينة للاندفاع نحو العنف تنتظر الظهور في الوقت المناسب لذلك.

ج- بينما يستند هذا السبب السابق إلى كراهية جماعية، يأتي الانتقام من كراهية محددة لشخص أو أكثر يُنظر إليهم على أنهم ارتكبوا جرائم: أي أشخاص محددين تورطوا فى أعمال عنف، فهنا نتحدث عن انتقام بين أشخاص بعضهم البعض بصورة فردية بعيداً عن الطابع العام.

د- كان يسمح للجيش والشرطة وبعض أفراد العصابات المسلحة بالقتل دون خوف من المحاسبة القانونية أو العقاب: كان أثر ذلك على المجتمع قوي للغاية، فقد أساء إلى مؤسسات القانون والنظام، وشجع جميع أعمال العنف والفوضى، لأنه لا يوجد محاسبة من أي نوع. من خلال كل هذه الآليات، أصبح الإفلات من العقاب سمة أساسية فى المجتمع، وتحولت البلاد لحكم الأقوى الذي يفرض سيطرته على الأخرين، وأصبح الأمر من حكم مؤسسات القانون لسيطرة القوة والسلاح.

هـ- الانتهازية ومصالح النخبة وبعض الفئات من أصحاب السلطة كان لها دور هام فى تزكية شعور كلا الطرفين بالقمع الوحشي والعنف العرقي والحرمان من الحصول على الحقوق السياسية والاقتصادية، وذلك من أجل إستدامة سيطرتهم على السلطة.

جدول رقم (2): يوضح موجز لعدد القتلى من الهوتو والتوتسي في الأحداث الرئيسية للعنف العرقي في بوروندي

التاريخ	القتلى من التوتسي	القتلى من الهوتو	ملاحظات
1965	500 خلال ذلك العام	5000 خلال ذلك العام	مقتل رئيس الوزراء بيير نغيندوموي (الهوتو)
1972	3000 خلال ذلك العام	200.000 خلال ذلك العام	قدرت بعض المصادر عدد القتلى التوتسي 2000 أما الهوتو 150.000
1988	500 خلال ذلك العام	20.000 خلال ذلك العام	وصل عدد اللائجين من الهوتو إلى 60.000
1993-2005	300 ألف من القتلى من الجانبين خلال تلك الفترة	300 ألف من القتلى من الجانبين خلال تلك الفترة	عدد القتلى من الهوتو والتوتسي وصل إلى 300.000

المصدر: Nkurunziza, Janvier, "Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding in Burundi", in **The CRPD Working Paper** (Belgium: Centre for Research on Peace and Development. No. 34, 2015)

https://soc.kuleuven.be/crpd/files/working-papers/working-paper-nkurunziza.pdf

يتضح في النهاية أن الأشخاص الذين وقعوا ضحايا للعنف أو الشهود عن كثب، خاصةً صغار السن منهم، يميلون إلى ارتكاب نفس السلوك العنيف في وقت لاحق من حياتهم، فأعمال العنف لها أيضا آثار نفسية على المواطنين والجماعات التي ارتكبت ضدهم. كلما كانت المجموعة أكثر عنفاً ضد مجموعة أخرى، كلما احتاجت إلى تبرير العنف لنفسها، سعياً للاعتقاد بأن أفعالها أخلاقية وعادلة أو كانت بغرض الدفاع عن النفس والأسرة، فضلا على أن مرتكبي أعمال العنف أيضاً يخافون من الانتقام، وقد يضطرون بالتالي إلى الانخراط في جميع أنواع السلوكيات العدوانية، بما في ذلك ما يسمى بـ "الهجوم الوقائي"، للدفاع عن أنفسهم قبل هجوم الآخرين، وهو ما يؤدي لدائرة من العنف والعنف المضاد تولد صراع لا ينتهي، وهو ما حدث في بوروندي منذ الفترة الاستعمارية حتى بعد توقيع اتفاق اروشا للسلام بسنوات قليلة، خاصة ي الفترة من 1993 حتى عام 2005.

ثالثاً– نموذج زمني لتطور مراحل الصراع في بوروندي:

الفترة من 1993 إلى 2005

الحرب الأهلية

في 21 أكتوبر 1993، أطاح جيش التوتسي بالحكومة وأعدم الرئيس "ملكيور نداداي" وستة من وزرائه، وبعد ذلك بوقت قصير، قُتل العديد من التوتسي في وسط وشمال وشرق البلاد، وشن الجيش حملة انتقامية ضد الهوتو وانزلقت البلاد في حرب أهلية[1]، استهدفت القوات المسلحة ومجموعات مختلفة من متمردي الهوتو السكان المدنيين وقتل قرابة 300 ألف شخص بسبب انتمائهم العرقي.

[1] Kaka, Kalou, "Burundi conflict: A timeline of how the country reached crisis point", in **The international federation for human rights (FIDH) Report** (Geneva: International federation for human rights, 22 April 2016) https://www.fidh.org/en/region/Africa/burundi/burundi-conflict-a-timeline-of-how-the-country-reached-crisis-point

أبريل – يوليو 1994

إبادة رواندا

في 6 أبريل 1994 ، قُتل الرئيس الرواندي "جوفينال هابياريمانا" – وهو من الهوتو – عندما تم إسقاط طائرته أثناء هبوطها في كيغالي، وقعت عقبها مذبحة استمرت ثلاثة أشهر وشهدت مقتل أكثر من 800 ألف من التوتسي والهوتو المعتدلين، وكان معظم الضحايا من التوتسي. تسببت تلك الإبادة الجماعية في حرب أهلية حرضت فيها القوات المسلحة الرواندية (FAR) ضد متمردي التوتسي بقيادة "بول كاغامي" التابعين للجبهة الوطنية الرواندية (Front patriotique rwandais، FPR)، والتي أثرت بدورها في زيادة حدة الحرب الأهلية داخل جارتها بوروندي.

28 أغسطس 2000

توقيع اتفاقية أروشا

بعد شهور من المفاوضات، التي أجراها بشكل خاص رئيس جنوب أفريقيا "نيلسون مانديلا"، لتجنب المزيد من الإبادة الجماعية في بوروندي، وقُع أخيرًا على اتفاق أروشا للسلام، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 2001، ونص الاتفاق على فترة انتقالية مدتها 3 سنوات واعتمادها من دستور مؤقت صدر في 28 أكتوبر 2001، حيث نص الدستور على تناوب "عرقي" للسلطة بين زعماء التوتسي والهوتو.

18 مارس 2005

نشر دستور جديد في بوروندي يشرح مبادىء تقاسم السلطة ويحدد في مادته 96 على ضوابط إُنتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

19 أغسطس 2005 – انتخاب بيير نكورونزيزا

انتخبت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ "بيير نكورونزيزا" رئيساً للجمهورية، وهو كان زعيم ميليشيا متمردة من الهوتو، تحولت بعدها إلى حزب سياسي يسمي "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوى الدفاع

عن الديمقراطية" ومازال ذلك الحزب يحكم بوروندي حتى الآن عن طريق رئيسه الجديد " إيفاريست ندايشيميي".

شكل توضيحي رقم (2): لتطور مراحل الصراع في بوروندي في الفترة من 1993 إلى 2005

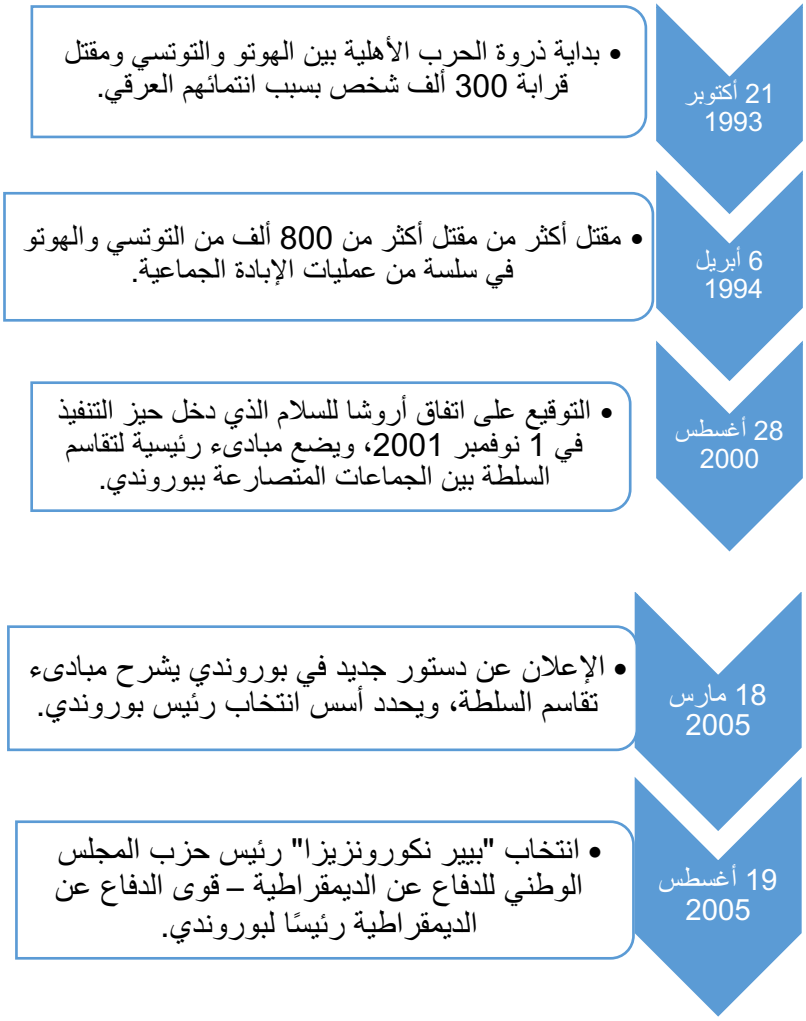

المصدر: Kaka, Kalou, “Burundi conflict: A timeline of how the country reached crisis point”, in **The international federation for human rights (FIDH) Report** (Geneva: International federation for human rights, 22 April 2016)

https://www.fidh.org/en/region/Africa/burundi/burundi-conflict-a-timeline-of-how-the-country-reached-crisis-point

الخلاصة: أثر الاستعمار الألماني والبلجيكي بشكل مباشر على عملية الصراع العنيف في بوروندي، حيث كان للأدوات التمييزية الاستعمارية المختلفة دوراً كبيراً في التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد على أساس عرقي، ليتمكن من تفتيتؤ الكتلة المجتمعية الواحدة إلى أجزاء متعددة، وهو ما يضمن له فرض سيطرته على البلاد، لم يكن حصول بوروندي على استقلالها عام 1963 يمثل نهاية لتلك الفترة بل استمرت تلك السياسات بعد ذلك، لتشهد البلاد سلسلة من الهجمات العنيفة التي أسفرت على ألاف القتلى والنازحين، ليصل الأمر لذروته مع بداية الحرب الأهلية عام 1993، وما تبعها من عميات إبادة جماعية وأنتهاكات ضد الإنسانية، ساعد على حدوثها تردي الأحوال الاقتصادية وانتشار الفقر وغياب الأمن ومنظومة العدالة فضلاً انهيار الخدمات الأساسية، وتفشى ظاهرة الإفلات من العقاب، والتي ساهمت في اتساع نطاق العنف بجميع أنحاء بوروندي.

الفصل الثانـي

اتفاق أروشا للسلام والمصالحة عام (2000) ودور الجهود الإقليمية والدولية

الفصل الثاني

اتفاق أروشا للسلام والمصالحة عام (2000) ودور الجهود الإقليمية والدولية

يُعد اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي المُوقع في عام 2000 بمثابة النواة الأولى لمحاولة إجراء عملية مصالحة وطنية في الدولة التي أرهقتها الحرب الأهلية لما يقرب من نصف قرن منذ الاستقلال عام 1962 حتى التوقيع على اتفاق أروشا، قام الاتفاق على عدد من البروتكولات الرئيسية والبنود الفرعية التي وضعت لتضمن تقاسم للسلطة وإرجاء مصالحة وطنية توزيع الموارد الاقتصادية للدولة بشكل عادل، وهو كان يرجى منه وقتها أن يكون بداية لإجراء عملية مصالحة وطنية ناجحة بالبلاد.

قامت عدد من الدول المجاورة لبوروندي بمحاولات متعددة لحث الأطراف المتقاتلة على التوقيع على وقف إطلاق النار والجلوس على مائدة التفاوض تمهيداً للتوقيع على اتفاق أروشا، كما لعب الاتحاد الإفريقي دور حيوي من خلال بعثته في بوروندي التي عملت على نزع سلاح المليشيات المتصارعة وتقديم المساعدات الإنسانية واللوجيستية وحماية المدنيين في بوروندي، وفي 21 مايو 2004 قرر مجلس الأمن التصرف بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتخويل نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي (ONUB) لفترة أولية هي ستة أشهر، لتبدأ بعثة الأمم المتحدة فى بوروندي خلال ذلك الوقت فى مارسة مهامها المختلفة لدعم والمساعدة على تنفيذ الجهود التي يقوم بها البوروندیون لاستعادة السلام الدائم وإحلال المصالحة الوطنية في البلاد.

يلقي ذلك الفصل في مبحثه الأول الضوء على خلفيات اتفاق أروشا وبروتكولاته الرئيسية والبنود ذات الصلة الوثيقة بعملية المصالحة الوطنية، كذلك يتحدث المبحث الثاني عن الجهود الإقليمية والدولية المختلفة التي قامت بها مختلف الأطراف لحث الأطراف المتصارعة على التوقيع على اتفاق أروشا وتشكيل بعثات دولية في بوروندي ذات مهام محددة عقب ذلك، وذلك للتأكد من ضمان وقف إطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة.

المبحث الأول
خلفيات ومضامين اتفاق أروشا عام 2000

يعتبر اتفاق أروشا للسلام والمصالحة والذي أنهى الحرب الأهلية في بوروندي في أغسطس من عام 2000 بمثابة الأساس الذي كان هناك أمل –إنذاك الوقت– في أن تتمكن البلاد من خلاله تحقيق مصالحة وطنية ومستقبل سلمي وديمقراطي للبلاد، وإنهاء فترة من العنف دامت أكثر من نصف قرناً، عن طريق مجموعة من البنود والبروتوكولات التي يتضمنها الاتفاق تعمل على تقاسم السلطة وإعادة توزيع المناصب القيادية بين الهوتو والتوتسي، فضلًا عن إنشاء آليات للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية تمنع العودة للاقتتال من جديد خلال المستقبل، وتحقيق السلام والأمن وإعادة إعمار البلاد.

بذلت عدد من الدول الإقليمية المجاورة لبوروندي سلسلة من الجهود الدؤوبة قبل التوقيع على الاتفاق هدفت إلى حث الأطراف المتصارعة على الجلوس على مائدة المفاوضات والتوقيع على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة عام 2000، مثل تنزانيا التي استضافت اللاجئين البورنديين ووقع على أراضيها الاتفاق، كما لعب رئيس جنوب إفريقيا السابق "نيلسون مانديلا" دور حيوي كوسيط خلال مفاوضات اتفاق أروشا، وكان للمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في تقديم المساعدات الإنسانية، والقيام بحملات مناصرة بغرض حث الرأي العام الدولي على التدخل من أجل التوصل لتهدئة سلمية بين الأطراف المتصارعة.

تضمن اتفاق أروشا 5 بروتوكولات رئيسية؛ حيث أن البروتوكول الأول ذكر طبيعة النزاع ومشكلات الإبادة الجماعية والإقصاء وحلولهم، البروتوكول الثاني تناول الديمقراطية والحكم الرشيد، البروتوكول الثالث فتعامل مع يخص السلام والأمن، البروتوكول الرابع أهتم بإعادة الإعمار والتنمية، أما البروتوكول الخامس فحدد الضمانات المختصة بالتأكد من تنفيذ مضامين الاتفاق، كما ضم طلبًا إلى الأمم المتحدة لإنشاء قوة دولية لحفظ السلام (بموجب المادة 8 من البروتوكول الخامس)، ومع ذلك فإن اتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة في ديسمبر 2002 مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوى الدفاع عن الديمقراطية –CNDD FDD وغيرها، حددت "التحقق والسيطرة على اتفاقية وقف إطلاق النار" من قبل البعثة الإفريقية، وكانت تلك أول المؤشرات التي تؤكد الرغبة البوروندية فى إبعاد أي دور للأمم المتحدة فى نشر قوات سلام فى البلاد،

وبالفعل تم نشر البعثة الإفريقية في بوروندي (AMIB) في أبريل 2003، للإشراف على تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار، ودعم التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وتمهيد الطريق لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام الأكثر اكتمالًا، وتشجيع العملية السياسية السلمية، وبدء التنمية الاقتصادية في البلاد.

تناول الاتفاق أيضاً المبادئ والتدابير المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي تتلخص في انشاء لجنة وطنية تُعرف باسم لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية، وذلك بهدف الكشف عن حقائق وانتهاكات الماضي وتحقيق العدالة للضحايا وتعويضهم التعويض المناسب، وهو ما يمهد لإرساء الحوار المجتمعي بين المواطنين والأطراف المتصارعة، وبدوره يساهم في بناء سلام مستدام طويل الأمد، يكون نواة رئيسية لتكوين مؤسسات الدولة على أسس وقواعد يحكمها القانون ومبادىء الديمقراطية، مما يقلل من فرص عودة الصراع والعنف من جديد خلال المستقبل.

يتناول ذلك المبحث الخلفيات التي سبقت التوقيع على اتفاق أروشا، ومضامينه الرئيسية، وايضاً البروتوكولات ذات الصلة التي لها تأثير على عملية المصالحة الوطنية.

المطلب الأول
خلفيات اتفاق أروشا

بالتوازي مع فترات الصراع المختلفة التي مرت على بوروندي منذ فترة الاستعمار مروراً بفترة الاستقلال حتي وصول الامر لذروته خلال تسعينيات القرن الماضي في صورة حرب أهلية بين الهوتو والتوتسي، قد تعددت الجهود الإقليمية والدولية الرامية لحث الأطراف المتصارعة على التوقيع على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة عام 2000، الذي هدف في الاساس لإجراء مصالحة وطنية، من أجل وقف العنف المنتشر فى بوروندي بين الهوتو والتوتسي.

الطريق إلى أروشا

بدأت مفاضات السلام الي مهدت للتوقيع على اتفاق أروشا – الذى سمي بذلك الاسم نسبة لمدينة "أروشا" التنزانية التي وقع فيها الاتفاق – في يونيو 1998، وفي غضون ما يقرب من عامين، تم عقد حوالي عشر جولات من المفاوضات حتى وقع الاتفاق رسميًا فى أغسطس عام 2000 من قبل الحكومة والجمعية الوطنية و19 حزبًا سياسيًا، وذلك تحت وساطة ورعاية الرئيس التنزاني السابق يوليوس نيريري، حيث يعتبر أول اتفاق يضم صيغة لتقاسم السلطة، تستند إلى إعطاء الجماعات الاثنية حصص في المناصب والسلطات، مع تضمن تمثيل جميع الأحزاب في بيروقراطية الدولة، في محاولة لمنع حدوث صراع جديد بين الأطراف الموقعة على الاتفاق.

تم إبرام اتفاق أروشا بعد عدة جولات من المفاوضات[1] بما في ذلك أروشا 1 (يونيو 1998) ، أروشا 2 (يوليو 1998)، أروشا 3 (أكتوبر 1998)، أروشا 4 (يناير 1999) وأروشا 5 (يونيو 1999) (مجموعة الأزمات الدولية 1999)، ودارت المناقشات التي أدت إلى الاتفاق في خمس لجان هي: اللجنة الأولى طبيعة الصراع؛ اللجنة الثانية الديمقراطية والحكم الرشيد؛ اللجنة الثالثة السلام والأمن؛ اللجنة الرابعة إعادة الإعمار والتطوير ؛ واللجنة الخامسة ضمانات لتطبيق الاتفاقية.

[1]Phillip Apuuli, Kasaija, "The Arusha Peace and Reconciliation Agreement (2000) and the Current Political Crisis in Burundi", in **The Insight on Africa** (California: SAGE Publications, Vol. 10, issue 1, 21 Dec 2017) PP. 54-72 https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0975087817738659

مارست القوى الدولية والإقليمية قبل التوقيع على اتفاق أروشا عدداً من الضغوط[1] المتعددة على بوروندي لإنهاء حالة الحرب الأهلية التي أثرت سلباً على منطقة البحيرات العظمى وبدأت تهدد جيرانها خاصة بعد انتهاء أعمال العنف بجارتها روندا، ويمكن أن نلاحظ أن الاتفاق جاء في أعقاب انخفاض المساعدة المالية الدولية المقدمة للبلاد من متوسط سنوي يقارب 300 مليون دولار إلى متوسط سنوي يقل عن 100 مليون دولار، ويعزى ذلك إلى حد كبير لاستمرار الصراع بالبلاد، لذلك تعهد المانحون بمبالغ كبيرة من المساعدة الإنمائية بعد الانتهاء من توقيع اتفاق أروشا في عام 2000.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

لم تقف الجهود المؤدية لوقف أعمال القتال والعنف بين الطرفين على اتفاق أروشا فقط بل امتدت تلك التحركات لتشمل جهود إقليمية تمت بمبادرة من أصدقاء وجيران بوروندي مثل أوغندا، رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، وموريتانيا، وجنوب إفريقيا، والشركاء الرئيسيين فيما يسمى المبادرة الإقليمية لبوروندي، أما عن الجهود الدولية الهادفة لوقف العنف ووضع الأطراف المتقاتلة على طاولة المفاوضات فقد

[1]Brachet, Juana and Howard Wolpe, "Conflict-Sensitive Development Assistance: The Case of Burundi", in **The Conflict Prevention & Reconstruction Social development Paper** (WashingtonDC: The World Bank, Paper No. 27, June 2005(
https://peaceinfrastructures.org/Home%20Documents/Conflict%20Sensitive%20Development%20Assistance%20-%20The%20Case%20of%20Burundi/WB_ConflictsensitiveDevelopmentAss-Burundi_2005.pdf

عينت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مبعوثين خاصين سعيًا لإحضار الأطراف إلى طاولة المفاوضات، كما أرسلت منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) بعثة مراقبة إلى بوروندي في عام 1994 من أجل محاولة الحد من التوتر بين الطرفين، كما شرعت عدد من المنظمات غير الحكومية الأجنبية، في البحث عن أرضية مشتركة بعد عام 1993 في محاولة لبذل جهود للمساعدة في تقليل التوترات وتحفيز الاتصالات المتبادلة والتفاهم بين المجموعتين العرقيتين المتصارعتين.

ومن أبرز مبادرات الوساطة قبل توقيع الاتفاق ما يلي:

أولاً– جهود تنزانيا:

استضافت تنزانيا[1] محادثات السلام المتعلقة باتفاق أروشا لأنها كانت الدولة المؤهلة سياسيًا وأمنيًا، فضلًا عن علاقتها المميزة مع بوروندي للقيام بذلك الدور، فضلاً عن استضافتها للاجئين البورنديين وعلاقتها المميزة مع أطراف الصراع، كما تدخلت في عملية السلام ببوروندي من منطلق أن الحرب الأهلية وأعمال القتال هناك تمثل تهديد أمني من منظور أوسع يشمل مصالحها الاقتصادية، واستقرارها السياسي، مع التحديات المتعلقة بانتشار الأسلحة المُهربة على حدودها مما يعتبر بؤرة توتر أمنية تهدد مواطنيها، بالإضافة إلى أن أزمة اللاجئين أصبحت تستهلك معظم الموارد المحلية للدولة ومصادرها الزراعية والاقتصادية، لذلك قامت بلعب أدوار حاسمة مختلفة خلال فترة مفاوضات السلام، حيث شملت هذه الأدوار إقناع الأطراف المتنازعة للدخول في مفاوضات، واستضافة تلك المفاوضات (من خلال توفير المكان واللوجستيات للأطراف) ومنذ توقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، شاركت بشكل كامل في إدخال الاتفاق حيز التنفيذ.

لعبت تنزانيا دور هام ومؤثر في عملية السلام من خلال رئيسها الأسبق "جوليوس نيريري" الذي كان نائب رئيس مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، وسمح باستضافة مئات ألالاف من اللاجئين البوروندیين على مدى عقود، كما لعب كميسر مع رئيس جنوب أفريقيا السابق "نيلسون مانديلا" خلال مفاوضات اتفاق أروشا، وتمكن من خلال إشراكه للعديد من المشاركين كمستشارين ومساعدين وأشخاص ذوي خبرة في خدمة الميسر في جعل عملية السلام أكثر تشاركية وانفتاحًا وشفافية، حيث ساهمت الهياكل والآليات وأنظمة التيسير التي

[1] J Kameir, Said, Tanzanian's role in Burundi'S peace process", **The Graduate School for the Humanities and Social Sciences, Faculty of Humanitaries** (Mater, University of the Witwatersrand, 2009) https://core.ac.uk/download/pdf/39666323.pdf

تم وضعها بشكل كبير في إنجاح التوقيع على الاتفاق، كما دشن مركز "كارتر" وقتها عدة مبادرات لإنهاء العنف تهدف للتوصل لحل سلمي للصراع المتصاعد في بوروندي، وكان من بين تلك المبادرات مبادرة شبه إقليمية بدأت في سبتمبر 1995 لتجديد الدبلوماسية الإقليمية الوسيطة، وشارك فيها الرئيس المالي السابق "محمود توري"، ورئيس أساقفة جنوب إفريقيا "ديزموند توتو"، ورئيس تنزانيا السابق "نيريري"، الذي عينه زعماء المنطقة كوسيط في بوروندي، مكلفاً بمساعدة الأطراف على بدء نقاش حول تقاسم السلطة.

استمد "نيريري" قوة وساطته من قدرته على تحقيق المساهمة في الوحدة الوطنية بتنزانيا وما عُرف عنه من حسن قيادته ونزاهته، حاول حشد الأطراف الإقليمية الفعالة والتي لها قدرة على الضغط والتأثير على الأطراف البوروندية من خلال عدد من مؤتمرات القمة الإقليمية، مثل مؤتمري موانزا ، تنزانيا، في مارس وأبريل 1996، إلا أن أحزاب التوتسي قاومت تلك المحاولات، مما أدى لعدم تحقيقها التهدئة المطلوبة، مما دعا بعض الجهات الغربية للتهديد بالتدخل العسكري بالبلاد، وتوقفت المفاوضات لمدة عامين ثم عادت في يونيو 1998 من خلال لجان مبتكرة برئاسة شخصيات دولية شهيرة أعدها "نيريري" للتسهيل من التواصل الفعال بين الجهات المتقاتلة بالبلاد مثل لجنة طبيعة الصراع، برئاسة أرماندو غويبوزا، من موزمبيق؛ الديمقراطية والحكم الرشيد، برئاسة "نيكولاس هايسوم"، من جنوب إفريقيا؛ السلام والأمن، برئاسة الأب "ماتيو زوبي" من إيطاليا؛ التنمية الاقتصادية، و"جورج لينك" من النمسا، وكان لتلك الجهود أقل روتينية من سابقيها لانها اللجان ساهمت في تحقيق بعض التقارب بين الأطراف من خلال التعمق في قضايا رئيسية محددة.

في نفس الوقت تسببت العقوبات الاقتصادية المفروضة على حكومة "بويويا" لخلق حالة من التوتر بين بوروندي والدول الإقليمية، فضلاً عن أنه قد اتُهم "نيريري" بمحاولة استبعاد بعض من فصائل الهوتو من طاولة المفاوضات، إلا أن دبلوماسيته وخبرته كرجل دولة كسبت له الموثوقية بين مختلف أطراف الصراع، حيث عمل في إطار متعدد الأطراف، ولم يتصادم معهم بل حاول تخطي العقبات التي فرضتها انقسام حركات التمرد على المفاوضات، إلا أنه قد شهدت فترة وساطته خلاف مع المبعوثان الامريكي والأوروبي حول رغبتهما في رفع العقوبات عن حكومة "بويويا" بدون تحقيق تقدم حقيقي في مفاوضات التهدئة والوصول لاتفاق ملزم ولكن تم احتواء الخلاف عن طريق تشكيل لجان متخصصة للوساطة برئاسة شخصيات دولية

رفيعة المستوى وخبراء متخصصين، يمكن القول أن وساطته تسببت في تحريك المفاوضات الراكدة التي خيم عليها أعمال العنف واستبدلت الدبلوماسية بالسلاح والتفاوض بالحرب الأهلية[1].

ثانياً- وساطة ولد عبد الله:

في نوفمبر 1993 أرسل مجلس الأمن فريق وساطة بقيادة وزير الخارجية الموريتاني السابق "أحمدو ولد عبد الله" كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بغرض العمل على عودة المؤسسات الديمقراطية للعمل بالبلاد وتسهيل الحوار بين الأطراف المتقاتلة، وتشكيل لجان تحقيق في مذابح أكتوبر، وهو ما ساهم في توقيع الأحزاب المتصارعة على اتفاق في يناير 1994 ليتم اختيار بموجبه زعيم الهوتو "سيبريان نتاريامیرا"، على رأس حكومة متعددة الأحزاب فاز فيها التوتسي بنسبة 40% من المقاعد، وحققت وساطته بالفعل نجاح في خضم أزمة تعيشها البلاد شهدت خلالها أعمال عنف واسعة النطاق، لم تنهى تلك الاتفاقية الصراع ولكنها كانت بمثابة حل وسط سريع كان ضروريًا لوقف تدهور الوضع السياسي ببوروندي.

إلا أنه قد أعتبرت الاتفاقيتان التي توسط فيهما "ولد عبد الله" بمثابة "الهشة" لانها لم تحقق النجاح المنتظر أو ترقى لمستوى وقف العنف والصراع أو التهدئة، ولكنه في نفس الوقت كان يعمل في بيئة مليئة بالصراع العنيف والانقسامات الحادة والاستقطاب الشعبي الواسع، في ظل حرب أهلية وعمليات إبادة جماعية وغياب تام للقانون ومؤسسات الدولة، وربما ساهمت الاتهامات التي تعرض لها بتعاطفه مع التوتسي من الحد من دوره، بالإضافة إلى أن جهوده كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة أثارت تساؤلات حول الصلاحيات الممنوحة له وهل هي تمنحه مساحات كافية للتحرك وإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في إدارة الأزمات، إلا أنه اجمالًا كانت جهوده ضعيفة على عجلة لتحقيق أي إنجاز يذكر لكنه ساهم في بناء زخم خاص دفع لمشاركات من وسطاء إقليميين ودوليين بعد ذلك.

[1] M. Khadiagala, Gilbert, "Mediation efforts in Africa's Great Lakes Region", in **The Africa mediators retreat, the Africa Portal** (Ontario: Centre for International Governance Innovation, 1 April 2007)
https://media.africaportal.org/documents/Mediation_Efforts_in_Africas_Great_Lakes_Region.pdf

ثالثاً- وساطة "نيلسون مانديلا":

في عام 1999 حل "مانديلا" محل "تيريري" للتوسط في الصراع ببورندي، كوسيط موثوق به له قدرة على التأثير على مخلف الأطراف وصلاته القوية بالمجتمع الدولي وقدرته على جمع الحشد اللازم لذلك الأمر، وكان من بين أهم عوامل قوته أن حكومة "بويويا" دعت بقوة إلى وساطة جنوب إفريقيا بدلا من تنزانيا. ركز "مانيدلا" جهود وساطته على مبادىء ثلاثة رئيسية وهي (الشمولية والثقة والتسامح) مع الحفاظ على صرامته وصراحته المعهودة، مما جعله ينجح في جلب الأطراف المتصارعة للحوار حتى مع اعتراض "نيريري" على مشاركة بعض الفصائل المتمردة، وكان من أبرز جهوده انه نجح في فبراير 2000 في دعوة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لإلقاء خطاب تليفزيوني يتناول فيه الصراع ببوروندي، كما ضغط على مجلس الأمن الدولي لإيلاء مزيد من الاهتمام للسلام في بوروندي، وهو ما كان له الفضل الأول في إجبار الأطراف البوروندية على التوصل إلى حل وسط أدى إلى التوقيع على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في 28 أغسطس 2000، كما لعب دوراً حيوياً ومركزياً في حث جنوب إفريقيا على إرسال قوة عسكرية لحماية قادة الهوتو العائدين من الخارج، وهو مان كان له أثر في إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي (AMIB) وعمليات الأمم المتحدة في بوروندي (ONUB)، استطاع "مانديلا" بشخصيته وعلاقاته الدولية أن يلعب دوراً مؤثراً في جهود تسوية الصراع في بوروندي وتحقيق المصالحة الوطنية والتوقيع على أروشا.

يمكن القول أن مانديلا يعتبر الوسيط[1] الأنجح والأكثر قدرة على إنجاح مفاوضات السلام ويرجع إليه النجاح في التوقيع على اتفاق أروشا في أغسطس 2000، حيث نجح في تنشيط المفاوضات عقب توسطه مباشرة كشخصية معروفة بموضوعيتها وثقة المجتمع الدولي بها، فضلاً عن علاقاته الطيبة مع مختلف الأطراف، وكانت لمشاركته سبباً هاماً في تحويل نظر المجتمع الدولي نحو الصراع ببوروندي وإعطائه اهتمام خاص، فكان لشخصيته دورياً حيوياً في إنجاح جهود الوساطة وجلوس حركات التمرد على مائدة المفاوضات.

[1] M. Khadiagala, Gilbert, "Mediation efforts in Africa's Great Lakes Region", in **The Africa mediators retreat, the Africa Portal** (Ontario: Centre for International Governance Innovation, 1 April 2007)
https://media.africaportal.org/documents/Mediation_Efforts_in_Africas_Great_Lakes_Region.pdf

رابعاً– دور المنظمات غير الحكومية:

أصبحت مشاركة المنظمات غير الحكومية في حالات تسوية الصراعات والنزاعات جزء رئيسي ومؤثر من نشاطها الإقليمي والدولي، حيث انتقلت من كونها مجرد أدوات لتقديم خدمات الإغاثة لضحايا النزاعات إلى أن تصبح جزءاً من أدوات تسوية الصراعات، والإشراف على تطبيق مبادىء حقوق الإنسان، وتقديم الاغاثة والمعونات الإنسانية للمتضررين وضحايا الحروب الأهلية، مثلما حدث في بوروندي، التي نجحت بعض المنظمات غير الحكومية في المشاركة في تسوية الصراعات بدرجات متفاوتة بها، مثل مركز "كارتر" الذي سمي على اسم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، ومنظمة القديس Egidio، حيث قاموا بتسليط الضوء على الأزمة البوروندية وخطورة الحروب الاهلية الدائرة هناك على المدنيين، وعلى السلم الإقليمي بمنطقة البحيرات العظمي، بالتوازي مع ما تسببه أعمال العنف من انتهاكات كبرى لحقوق الإنسان، كما حاولوا تنظيم مؤتمرات وجلسات عمل لتقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة والوصول لخطوط عريضة تضمن تسوية سلمية للصراع، كما قدموا مساعدات إنسانية ونظموا حملات دولية للضغط على الهوتو والتوتسي من أجل الجلوس على مائدة المفاوضات.

المطلب الثاني
مضامين اتفاق أروشا

يندرج اتفاق أروشا ضمن محاولات تسوية الصراعات بصورة سلمية، بهدف تحويل أعمال العنف لعلاقات بناءة بين الجماعات المتحاربة وبعضها البعض، لذلك أصبح اتفاق أروشا [1] للسلام، الذي تم توقيعه في عام 2000 – مع وجود تحفظات كبيرة من العديد من أحزاب التوتسي ومع أكبر مجموعتي تمرد من الهوتو "قوى التحرير الوطنية "Palipehutu–FNL"، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن

[1] Wilén,Nina, David Ambrosetti, and Gérard Birantamije, "Sending Peacekeepers Abroad, Sharing Power at home: Burundi in Somalia", in **The Journal of eastern African studies** (Oxfordshire: Taylor Francis online publications, Volume 9, Issue 2, 22 June 2015) PP. 1-21
https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01951981/document

الديمقراطية "CNDD–FDD" – أحدى الخطوات الأولى لإنهاء رسمي وقانوني للحرب الأهلية بالبلاد على الرغم من استمرار النزاع الفعلي حتى عام 2006 عندما وقعت آخر جماعة متمردة من الهوتو Palipehutu–FNL، اتفاقية سلام مع الحكومة. برزت أهمية الاتفاق من خلال حكم المحكمة الدستورية الذي أعتبر اتفاق أروشا هو مصدر للقانون الدستوري، وقد نص على"أن من ينتهك المبادئ الدستورية الرئيسية لاتفاقية أروشا لا يمكنه التظاهر بأنه يحترم الدستور"، في إشارة إلى ارتفاع شأن ذلك الاتفاق في القانون البوروندي، ومساواة مبادئه وبنوده بالدستور.

نص اتفاق عام 2000 على إنشاء حكومة انتقالية خلال ثلاث سنوات، بين الجبهة الديمقراطية في بوروندي (FRODEBU) والاتحاد من أجل التقدم الوطني (UPRONA)، على أن يراقبها مراقبون دوليون، بما في ذلك قوات المراقبة الجنوب إفريقية تحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية، وفي عام 2003 وصلت أول بعثة لحفظ السلام تابعة للاتحاد الأفريقي AMIB لبوروندي، ثم أعقبها في مايو 2004 إنشاء بعثة لقوات الأمم المتحدة بالبلاد سميت بـ " أونوب"، وكان الغرض الرئيسي من كليهما هو مراقبة مدى إلتزام أطراف الصراع بالتنفيذ الواقعي الجدي لما جاء في اتفاقية السلام، ولضمان عدم حدوث أي انتكاسة بين تلك الأطراف تتسبب في العودة من جديدة للاقتتال، مع التأكيد على أن التنصل من الاتفاق أو رفض تنفيذه واقعيا سيكون له مردود ربما يتمثل في عقوبات دولية على الطرف المتسبب في ذلك.

تتضمن اتفاقية أروشا خمسة بروتوكولات، تميز الاتفاق بانه استند على نص دقيق محدد التفاصيل، بعيد المدى والرؤية، من أجل تحقيق مصالحة وطنية فعالة على أرض الواقع، فقد كان أول محاولة حقيقية جادة لوقف العنف وتحقيق سلام مجتمعي في بوروندي.

بشكل عام، نص الاتفاق على ما يلي: (أ) تعهد الأطراف بقيادة البوروندييين نحو المصالحة من خلال تحديد الحقيقة بشأن أصل النزاع وطبيعته، (ب) وضع إطار مؤسسي لتحقيق انتقال ديمقراطي وتقاسم عادل للسلطات، (ج) إنهاء الأعمال العدائية، ووضع ضمانات أمنية لجميع المواطنين، بشكل أساسي من خلال إصلاح الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية، (د) إعلان مخطط للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلاد واستقرارها على أساس عودة اللاجئين الذين فروا من البلاد ابتداء من السبعينيات، و(هـ) منح ضمانات دولية مصاغة تضمن مصداقية قراراتها وقابلة للتنفيذ.

أولاً –المبادئ الأساسية:

استند اتفاق أروشا إلى ثلاثة مبادئ رئيسية، وهي: إشراك جميع أطراف النزاع دون استثناء؛ متابعة زخم المفاوضات ومعرفة فوائد الحوار والتسوية؛ وإعادة إرساء حقوق الأشخاص المنتخبين والأحزاب التي شاركت في انتخابات 1993. تمكن أروشا من تنظيم حماية الأقليات من خلال التمثيل السياسي والعسكري، وذلك من خلال إدخال مفهوم السيادة المدنية على المسائل العسكرية، والتصحيح التدريجي للاختلالات العرقية في تكوين قوات الدفاع والأمن التي كان يسيطر عليها التوتسي بشكل كامل ويهمشون الهوتو ويمنعونهم من تقلد المناصب القيادية بشكل طبيعي؛ وحماية الشرعية المؤسسية القائمة على مفاهيم الشرعية وسيادة القانون والحماية من تدخل أصحاب السلطة المؤثرين؛ وأخيرًا إعلان المبادئ الديمقراطية من خلال تنظيم عمل الأحزاب السياسية ووضع قواعد تنظيمية لاجراء الانتخابات المختلفة ببوروندي، حيث كان الهدف الرئيسي للاتفاق هو معالجة الأسباب الهيكلية لجذور العنف والإنقسام المجتمعي في البلاد.

في بوروندي، كان الوجود العسكري الدولي كبيراً منذ تدخل AMIB ثم ONUB (الاتحاد الأفريقي وبعثات الأمم المتحدة في بوروندي) في عامي 2003 و 2004 للمساعدة في تنفيذ اتفاق أروشا. في عام 2006، قرر الحزب الحاكم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوى الدفاع عن الديمقراطية CNDDFDD الفائز في الانتخابات أن يلعب ببطاقة السيادة ويطلب من الأمم المتحدة استبدال مهمتها العسكرية بمكتب متكامل للأمم المتحدة.

ثانياً– اتفاق أروشا وإصلاح الأمن:

أصبح إصلاح قطاع الأمن – لا سيما الجيش والشرطة – محوريًا للنزاع وتسويته لأن المؤسسات الأمنية كانت مسؤولة تاريخياً عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقمع السياسي الواسع النطاق. كان هناك حاجة ملحة إلى وضع ضوابط[1] وأسس تمنع الانقلابات العسكرية التي كانت تقوم على أساس عرقي معظم

[1] Vandeginste, Stef, Burundi's crisis and the Arusha Peace and Reconciliation Agreement: which way forward?", in **The Institute of Development Policy and Management AnalysIs and Policy Brief** (Antwerp: University of Antwerp, No. 17, December 2015)
https://issat.dcaf.ch/ara/Learn/Resource-Library/Policy-and-Research-Papers/Burundi-s-crisis-and-the-Arusha-Peace-and-Reconciliation-Agreement-which-way-forward

الوقت، لذلك نص أروشا على التفوق المدني على الأمور العسكرية وللحكم التدريجي – وليس المفاجئ – مع العمل على تصحيح الاختلالات العرقية والإقليمية في تكوين قوات الدفاع والأمن، وذلك لضمان إبعاد الجيش، وعدم تدخله في الحياة السياسية البوروندية.

اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، الذي وقّع في 28 أغسطس 2000 من قبل 17 حزباً سياسياً، والجمعية الوطنية والحكومة، واتفاق وقف إطلاق النار لعام 2003 بين حكومة بوروندي والجماعة المتمردة الرئيسية، نظم أحكاماً مهمة حول تنظيم وبنية واختصاصات وتكوين قوات الأمن في مرحلة ما بعد الصراع التي ستعمل بشكل احترافي دون تعقيدات، وتلتزم بمعايير حقوق الإنسان، وتوفر متطلبات الدفاع والأمن لجميع البوروندييين.

على الرغم من توقيع اتفاقيات أروشا في أغسطس 2000، إلا أن تنفيذ عملية إصلاح القطاع الأمني التي تم التعبير عنها قد تأخرت إلى حد كبير حتى عام 2003، ويرجع ذلك أساسًا إلى استمرار الحرب الأهلية في جميع أنحاء بوروندي.

في الواقع، تم تهميش حركات التمرد الأكثر نشاطًا في الميدان خلال مفاوضات أروشا، وبالتالي لم تكن من كل الجماعات المتصارعة قد وقعت بالفعل على الاتفاق، وفقًا لذلك، لم تبدأ عملية الإصلاح في عام 2003 حتى توقيع وقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعة المتمردة الرئيسية – المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية. ومع ذلك، بحلول يوليو 2006، كان إصلاح قوات الدفاع والأمن قد وصل إلى مرحلة متقدمة وحقق معظم أهدافه الهيكلية الرئيسية مثل دمج عدة المجموعات المتمردة المسلحة في قوة عسكرية واحدة وقوة شرطة واحدة، وذلك على الرغم من عدم توفر مختلف الموارد المالية اللازمة لذلك الأمر، والتحديات المتعلقة بالتجهيزات اللوجيستية للقيام بذلك بصورة منظمة.

ثالثاً– الأطراف الموقعة:

وقع الاتفاق[1] بمدينة اروشا التنزانية في 28 أغسطس 2000، بحضور ممثلى 19 جهة بوروندية كالتالي:

[1] **Arusha and reconciliation agreement for Burundi**, Arusha, 28 Aug 2000

حكومة جمهورية بوروندي، الجمعية الوطنية، التحالف البوروندي الأفريقي من أجل الإنقاذ (ABASA)، التحالف الوطني للقانون والتنمية (ANADDE)، تحالف البسالة (AV–INTWARI)، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (CNDD)، الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي (FRODEBU)، جبهة التحرير الوطني (FROLINA)، الحزب الاشتراكي والعمومي (INKINZO)، حزب تحرير شعب الهوتو (PALIPEHUTU)، حزب الإنعاش الوطني (PARENA)، حزب العمال المستقل (PIT)، الحزب الليبرالي (PL)، حزب الشعب (PP)، حزب مصالحة الشعب (PRP)، الحزب الاشتراكي الديمقراطي (PSD)، التجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (RADDES)، تجمع الشعب البوروندي (RPB)، الاتحاد من أجل التقدم الوطني (UPRONA)[1].

شكل توضيحي رقم (3): يرمز إلى الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا عام 2000

المصدر: United Nations Peacemaker,"**Arusha peace and reconciliation agreement for Burundi**", 28 August 2000
https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/BI_000828_Arusha%20Peace%20and%20Reconciliation%20Agreement%20for%20Burundi.pdf

[1] United Nations Peacemaker,"**Arusha peace and reconciliation agreement for Burundi**", 28 August 2000
https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/BI_000828_Arusha%20Peace%20and%20Reconciliation%20Agreement%20for%20Burundi.pdf

رابعاً– مضامين الاتفاق:

تضمن الاتفاق وضع مخطط وجدول زمني لعملية وقف إطلاق النار، كما ضم العديد من الأبعاد الأساسية الأخرى التي تضع خطوطاً رئيسية لعملية سلام قابلة للتنفيذ مثل آليات تقاسم السلطة وتشكيل الحكومة الانتقالية، الإصلاح الدستوري والانتخابي وإنشاء الأحزاب السياسية، إصلاح الإدارة المدنية، إنشاء آلية الحقيقة والمصالحة، لجنة تسوية المنازعات، والإصلاح القضائي والعسكري والأمني، نزع سلاح المليشيات المسلحة وإعادة دمجهم في المجتمع البورندي وعملية السلام والتنمية، وايضا إطلاق سراح السجناء السياسيين، وآليات تطبيق مبادىء العفو، والحفاظ على حقوق الإنسان والمرأة والطفل وعودة اللاجئين، كما لم يغفل الاتفاق إصلاح التعليم ووسائل الإعلام، مع رعاية حقوق الأقليات، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تمنع تجدد الصراع أو الإقتتال على الموارد الاقتصادية، مع وضع آلية للتحقق والمراقبة لتنفيذ الاتفاق بالتوازي مع نشر قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقوة حفظ السلام الإقليمية.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

كان من بين الأمور الإيجابية في الاتفاق أنه نص على دعم حكومة بوروندي لوسائل الإعلام المستقلة، وحظر الاتفاق أيضًا طباعة وبث وسائل الإعلام التي تقوم بنشر معلومات تحريضية من شأنها أن تسبب

العنف العرقي أو الصراع، إلا أنه أغفل أيضا النص على حماية الصحفيين والإعلاميين، وأيضا المواطنين ليتمكنوا جميعهم من نقل الحقيقة دون خوف أو ملاحقة أمنية، لأن عرض الحقيقة من شأنه زيادة الثقة في الإعلام، وبالتالي تعزيز دورها في عملية المصالحة الوطنية وإحلال السلم بالبلاد، كما أن حرية الرأي والتعبير تساهم في التخفيف من حدة الاحتقان المجتمعي بشرط وجود ضوابط تمنع من سوء استعمالها لتتحول لصراعات عرقية واثنية.

بشكل عام الاتفاق كان بداية جيدة لإحلال السلم محل العنف والاقتتال الداخلي في بوروندي مع مراعاة العديد من الجوانب الأساسية التي تقوم عليها الدولة وحياة المواطنين اليومية مثل الاقتصاد والأمن والإعلام وحقوق الإنسان والحريات.

خامساً– تميُز اتفاق أروشا:

ارتبط نجاح تقاسم السلطة العرقية[1] في بوروندي ودورها في بناء السلام وبناء أسس الدولة إلى حد كبير باتفاق أروشا للسلام والمصالحة المبرم في أغسطس 2000، وجاء نجاحه بمثابة مفاجأة للعديد من الجهات الفاعلة والمراقبين، وكان معظمهم متشككين للغاية وقت توقيعه من مدى نجاح تلك الجهود في وقف الحرب الأهلية وإحلال السلام محل العنف، إلا أن الاتفاق استطاع أن يجمع تأييد مجموعة واسعة من جماعات المجتمع المدني والسياسيين المعارضين، واكتسب اتفاق أروشا تدريجياً بعض المكانة المقدسة باعتباره خارطة طريق للسلام والديمقراطية في بوروندي.

حاولت مبادرات السلام[2] منذ عام 2000 (بما في ذلك اتفاق أروشا) معالجة الأسباب الجذرية للصراع في بوروندي من خلال التركيز على القضايا المتعلقة بالديمقراطية (تقاسم السلطة)، والحوكمة والأمن (الإصلاح والتكامل)، إلا أن اتفاق أروشا تميز عن غيره بأنه اشتمل على بنود كان مخططاً لها أنها سوف تضمن التنفيذ الناجح بعيد المدى له على أرض الواقع مثل صياغة الدستور واعتماده، وما تلاه من إجراء انتخابات

[1] Vandeginste, Stef, "Exit Arusha? Pathways from Power-Sharing in Burundi, in **The Institute of Development Policy and Management (IOB) working paper** (Antwerp: University of Antwerp, January 2017)
https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2673/files/Publications/WP/2017/wp-201701.pdf

[2]Hatungimana, Adelin, Jenny Theron and Anton Popic, "Peace Agreements in Burundi: Assessing their Impact," in **The Conflict Trends** (Durban:Africa Center for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), Issue 3, 2007)
http://www.guillaumenicaise.com/wp-content/uploads/2014/08/Hatungimana_Theron_POPIC_Peace-agreements-in-Burundi.pdf

ديمقراطية على أساس الدستور الجديد؛ إقامة مؤسسات سياسية ديمقراطية (مجلس الوزراء، والبرلمان)، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية لتقاسم السلطة والحصص المتفق عليها ؛ إنشاء قوات الأمن والدفاع الجديدة في البلاد؛ إعادة التوطين وإعادة الدمج الجزئي للاجئين والمنكوبين، وكذلك إنشاء اللجنة الوطنية لإعادة التأهيل.

لقد أتاحت عملية أروشا للسلام – على الرغم من جميع المأخذ والملاحظات المتعلقة بها – فرصة سانحة لبوروندي للخروج من فوضى العنف التي لازمت البلاد بعد الاستقلال، ليحقق الاتفاق وقفاً للحرب الأهلية ولكنه لم يحقق استقراراً حقيقياً يضمن بناء دولة ديمقراطية متحضرة ذات اقتصاد قوي قائم على مبادئ مُخططة سليمة.

المطلب الثالث
اتفاق أروشا والمصالحة الوطنية

تضمن اتفاق أروشا للسلام والمصالحة 5 بروتوكولات رئيسية، الغرض الرئيسي منها هو تهيئة المناخ الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد لإنجاح عملية المصالحة الوطنية وإحلال السلام بالبلاد، يحتوي كل بروتوكول على عدد من الفصول والبنود الفرعية التي تحدد في نقاط معينة الأسلوب الذي من المفترض أن يُتبع لتنفيذ تلك البنود:

البروتوكول الأول: طبيعة النزاع ومشكلات الإبادة الجماعية والإقصاء وتسويتهم

البروتوكول الثاني: الديمقراطية والحكم الرشيد

البروتوكول الثالث: السلام والأمن للجميع

البروتوكول الرابع: إعادة الإعمار والتنمية

البروتوكول الخامس: ضمانات على تنفيذ الاتفاق

يهدف الاتفاق لإرساء السلام[1] والتعايش السلمي، وبالتالي دمج الأطراف غير المشاركة في مائدة المفاوضات للحوار، ومع ذلك فقد نص الاتفاق فى ديباجته على أنه لا يحق لأعضاء أطراف مفاوضات السلام البوروندية في أروشا التي لم توقع على الاتفاقية المشاركة أو شغل مناصب في الحكومة الانتقالية أو السلطة التشريعية الانتقالية ما لم يتم قبول هذه الأطراف كأطراف مشاركة وفقًا للمادة 14 من البروتوكول الثاني من الاتفاق مع موافقة أربعة أخماس الأطراف، والأكثر غرابة هو وجود نص فى الاتفاق يشير إلى تدخل حكومات الدول المجاورة بالإضافة للوكالات الضامنة للاتفاق والدول التي وصفت ذلك التدخل بـ "المناسبة" – دون الاشارة إلى تفسير لذلك أو تحديد نوع التدخل المحتمل حدوثه، وهو ما يشير لأن التدخل ربما يكون عسكري أو يحتمل عقوبات صارمة – بالتوازي مع استعمال القوة ضد الأطراف الغير موقعة فى حال عدم التزامها بالاتفاق، وهو ما يوضح أن الاتفاق كانت بدايته تهديدية، وهو ما قد يوحي ايضا بأن الانخراط في المفاوضات يمكن أن يكون شكلي، لارضاء القوى الكبرى فقط ولن يحقق أن نتائج على أرض الواقع، فالمفترض فى المفاوضات السلمية واتفاقياتها أنها تدعو إلى ترغيب الأطراف الغير منخرطة في عملية السلام للدخول فيها وليس العكس، وهو ما يمكن أن يقودنا لنقطة خطيرة للغاية تتمثل في أن توقيع الأطراف على الاتفاق ربما كان لا يحمل رغبة حقيقية في المصالحة الوطنية أو السلام الفعلي المستدام، إنما كان بهدف تهدئة القوى الإقليمية والعالمية، وتفاديًا لعقوبات محتملة أو تدخل خارجي، والحصول على مساعدات مالية عقب التوقيع على الاتفاق توزع على الأطراف المتصارغة الموقعة عليه.

أولاً– طبيعة الصراع:

اعترف الاتفاق في بروتوكوله الأول، الذي يتحدث عن الطبيعة والأسباب التاريخية للصراع أنه نتيجة لطريقة إدارة الشؤون الوطنية، لم تكن هناك صراعات عرقية معروفة بين مختلف المجموعات خلال الفترة قبل الاستعمار، وقد لعبت الإدارة الاستعمارية، الأولى الألمانية ثم البلجيكية تحت ولاية عصبة الأمم دوراً حاسمًا في تصعيد الإحباطات بين الهوتو والتوتسي، وفي الانقسامات التي أدت إلى توترات عرقية، وقامت الإدارة الاستعمارية وقتها باتباع سياسية "فرق تسد"، التي تهدف للتفريق بين أبناء الشعب الواحد لضمان السيطرة

[1] United Nations Peacemaker,"**Arusha peace and reconciliation agreement for Burundi**", 28 August 2000 https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/BI_000828_Arusha%20Peace%20and%20Reconciliation%20Agreement%20for%20Burundi.pdf

عليهم وتحريكهم بحسب مصالح الأطراف الاستعمارية، كما قُدم لكل مواطن بطاقة هوية تشير إلى الأصل العرقي، وبالتالي هو ما أدى لتعزيز التمييز العرقي على حساب الانتماء الوطني، ويعمق الانقسام ويرسخ لمفهوم الانتماء للجماعة بدلاً من الوطن، ليتحول المجتمع بالنسبة له للإطار الصغير المتمثل في المنتمين لنفس هويته أو أفكار، وهو ما مكن ذلك المستعمر من إعطاء معاملة محددة لكل مجموعة عرقية وفقًا لنظرياتها.

كما أشار الاتفاق إلى اعتراف مختلف الأطراف بأنها قد ارتكبت جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية منذ الاستقلال[1] ضد مختلف المواطنين في بوروندي، لذلك دعا الأطراف الى توجيه برامج الأحزاب السياسية نحو المثل العليا للوحدة الوطنية المصالحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بدلًا من حماية مكون محدد من الشعب البوروندي، وأيضاً طالب من الحكومة الانتقالية بإنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية بشأن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية، بمساعدة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتكون مسؤولة عن:

(أ) التحقيق وإثبات الوقائع المتعلقة بالفترة من الاستقلال إلى تاريخ توقيع الاتفاق.

(ب) إثبات الانتهاكات والجرائم.

(ج) تحديد المسؤولين عن ارتكابها.

(د) تقدم تلك اللجنة تقريرها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع الاستفادة من جميع التقارير الموجودة بالفعل بشأن ذلك، بما في ذلك تقرير "Whitaker[2]" لعام 1985، والذي يتناول أسس منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ومسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة نحو اتخاذ أي خطوات فعالة ممكنة لمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها من أجل منع تكرارها، مع تشجيع الحوار والاعتراف بحقائق الماضي الآليمة بالتوازي مع المضي نحو المصالحة، وايضًا تقرير المنظمات غير الحكومية لعام 1994، وتقرير

[1] United Nations Peacemaker,"**Arusha peace and reconciliation agreement for Burundi**", 28 August 2000 https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/BI_000828_Arusha%20Peace%20and%20Reconciliation%20Agreement%20for%20Burundi.pdf

[2] United Nations digital library, **Revised and updated report on the question of the prevention and punishment of the crime of genocide**, E/CN.4/Sub.2/1985/6, Geneva, 2 July 1985 https://digitallibrary.un.org/record/108352

السفراء 1994–1994، وتقرير الأمم المتحدة الدولي لعام 1996، كما نص الاتفاق على الطلب من حكومة بوروندي بأن ينشىء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين عن إرتكاب تلك الجرائم ومعاقبتهم، في حال أشارت نتائج التقرير إلى وجود أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم أخرى ضد الإنسانية.

من الجدير بالذكر أن المميز فى الاتفاق أنه قد راعى النص على التوزيع العادل للثروات مع إعادة توزيع الموارد الوطنية في جميع أنحاء البلاد، وبدء التنفيذ العاجل لبرنامج الانتعاش الاقتصادي بهدف مكافحة الفقر ورفع دخل المواطنين، وبدء وبرنامج لإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية المُدمرة، وذلك من منطلق أن الانتعاش الاقتصادي، وخفض نسب البطالة، والفقر، ورفع مستوي معيشة المواطنين من أقصر الطرق للوصول لسلام دائم بين مختلف الاطراف لما يمكن ان يسببه ذلك من تأثير بصورة غير مباشرة على طريقة وعي المواطنين وظروف معيشتهم التى ستخرج من دائرة العنف إلى العمل، والإرتقاء بمستوى حياتهم وتنمية أحوالهم الاقتصادية، فتوفير ظروف معيشية مناسبة للمواطنين يجعلهم قادرين على التواصل الفعال والبعد عن العنف وخلق حياة كاملة سليمة يعيشها المواطن بدلاً من أن يقوم بتفريغ طاقاته المكبوتة في ممارسة العنف والكراهية.

ثانياً– لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية:

تناول البروتكول الأول أيضاً المبادئ والتدابير المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي تتلخص في إنشاء لجنة وطنية تعرف باسم لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية، يكون لهذه اللجنة مهام التحقيق فى أعمال العنف فى الفترة منذ الاستقلال (1 يوليو 1962) حتى تاريخ توقيع الاتفاق، وتصنيف الجرائم وتحديد المسؤوليات، وكذلك هوية الجناة والضحايا.، ومع ذلك لن تكون اللجنة مختصة بتصنيف أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

والمميز فى البروتوكول الأول أنه قد راعى بدقة تأثير الإجراءات الاقتصادية، وإعادة توزيع الموارد المختلفة ورفع مستوي معيشة المواطنين فى مدى نجاح الاتفاق فى تحقيق المصالحة الوطنية والسلام ببوروندي.

تتألف لجنة الحقيقة والمصالحة[1] من مواطنين بوروندیین معینین من قبل حكومة انتقالية، كما نص الاتفاق على أن هذه الحكومة ستطلب من مجلس الأمن الدولي تشكيل لجنة قضائية دولية للتحقيق في عمليات الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب في بوروندي، يتبع ذلك طلباً إلى الأمم المتحدة لإنشاء محكمة جنائية دولية لبوروندي، إذا استنتجت لجنة التحقيق أن أعمال الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أنه قد تم إثبات إرتكابها بالفعل.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

ستعمل اللجنة على كشف وإثبات الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المُرتكبة بين وقت الاستقلال والتوقيع على التنفيذ النهائي للاتفاق، وحتى ليكون لتلك اللجنة الأثر الطويل والممتد يجب أن تفحص بدقة ما حدث من انتهاكات في الماضي لتكتشف أسبابها، وتعمل على معالجتها مستقبلياً، ومنع حدوث تلك الصراعات وأعمال العنف من جديد، مثل عملية الاغتيال والإطاحة بالرئيس "نداداي"، وربما الانقلاب العسكري والتخلص من النظام الملكي في عام 1966، كما ستعمل تلك اللجنة على الاهتمام بالعوامل التاريخية والمؤسسية والهيكلية التي أدت إلى انتهاكات جسيمة

[1] Vandeginste, Stef," Burundi's Truth and Reconciliation Commission: How to Shed Light on the Past while Standing in the Dark Shadow of Politics?", in **The International Journal of Transitional Justice** (Oxford:Oxford University Press, Vol. 6, Issue 2, 19 April 2012)
https://academic.oup.com/ijtj/article/6/2/355/2357078

لحقوق الإنسان في بوروندي، ومن ضمن مهامها أيضا رسم خرائط لمواقع المقابر الجماعية، واتخاذ تدابير لحمايتها والسماح باستخراج الجثث وإعادة الدفن في نهاية أنشطتها، من المرجح أن تنشر لجنة الحقيقة والمصالحة أسماء الأفراد ضحايا القتل والاختفاء القسري والأبطال الذين ساهموا في إنقاذ المواطنين من عمليات الإبادة الجماعية، وذلك من أجل معالجة تلك الاختلالات الهيكلية التي أدت للعنف في المجتمع البوروندي، وفتح صفحة جديدة تقوم على السلم المجتمعي والحوار بين جميع الأطراف.

من أجل أن تقوم اللجنة بمهامها الهيكلية التي تعالج جذور انتهاكات الماضي، أوضح الاتفاق أنه عند انتهاء اللجنة من تحقيقاتها، على المؤسسات المختصة أن تعتمد تدابير من المحتمل أن تعزز المصالحة والتسامح، في إشارة إلى دور اللجنة الغير الزامي والحيوي في نفس الوقت، ويتضمن ذلك طلب تعويض أو استعادة الممتلكات المتنازع عليها، أو اقتراح أي تدابير سياسية أو اجتماعية أو غيرها من التدابير التي تراها مناسبة، كما أبرز الاتفاق ايضا دور اللجنة الهيكلي من خلال مسؤوليتها عن توضيح تاريخ بوروندي بأكمله، والرجوع إلى أقصى حد ممكن لإبلاغ البوروندييين بماضيهم، وذلك من أجل إعادة كتابة تاريخ بوروندي حتى يتسنى لجميع البوروندييين تفسيره بالطريقة نفسها، والذي كان يرسخ مفهوم الوحدة والتعايش السلمي قبل الاستعمار.

وللمساعدة في ذلك كان من أهم الاشتراطات[1] لعضوية تلك اللجنة هو ضرورة تمتع أعضائها بإظهار الاستقامة والنزاهة والقدرة على الارتفاع فوق جميع الأنواع الخلافات أو الاختلافات، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار التوازن بين جميع الأطراف والمستوي التعليمي والعمري، وذلك تجنباً لأي خلل في اختيار أعضائها الذي بدوره من الممكن أن يساهم في فشل مهامها، وينعكس على تقبُل المجتمع لها ولتوصياتها.

ظل إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة معلقاً منذ أكثر من عقد، وفي ذلك الوقت اختفت بعض الأدلة على انتهاكات2 حقوق الإنسان، وتوفي العديد من الشهود على الانتهاكات المرتكبة. كان من المفترض أن تبدأ أنشطة لجنة الحقيقة والمصالحة في بوروندي في عام 2001 لكن الحكومات الانتقالية التي أقيمت في أعقاب

[1] United Nations Peacemaker,"**Arusha peace and reconciliation agreement for Burundi**", 28 August 2000 https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/BI_000828_Arusha%20Peace%20and%20Reconciliation%20Agreement%20for%20Burundi.pdf .

[2] Dialogue and Exchange: Programme Report, Study tour of the Burundian truth and reconciliation commissioners", in **The Institute of Justice and Reconciliation** (Cape Town: Institute for Justice and Reconciliation, 23–26 March 2015)
https://www.ijr.org.za/portfolio-items/study-tour-of-the-burundian-truth-and-reconciliation-commission/

محادثات السلام في أروشا لم تكن قادرة على إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة بسبب البيئة السياسية والأمنية الصعبة، فضلاً عن التخوف من كشف انتهاكات الماضي وكشف الحقائق التي قد تتهم فيها بعض النخب.

وأكد الاتفاق ان الأزمة البوروندية أزمة عميقة، وستكون مهمة المصالحة عملية طويلة الأجل ومضنية، وهناك جروح خطيرة تحتاج إلى التئامها، ولذلك رحب الاتفاق بطلب تعويض أو إستعادة الممتلكات المتنازع عليها، أو اقتراح أي تدابير سياسية أو اجتماعية أو غيرها من الإجراءات التي قد تراها مناسبة، وايضا إصدار قوانين للعفو بما يتماشي مع القانون الدولي، وتعتبر تلك نقطة هامة للغاية فلا يمكن بناء المستقبل على أنقاض ماض مشتعل، فمازال هناك بقايا أثار نفسية عميقة من نزاعات وصراعات ومجازر دموية شهدها كلا الطرفين يمكن أن تشتعل بسهولة في أي وقت إذا لم تُعالج جذورها ويحدث ما يشبه تنظيف الجرح حتى يلتئم بسلامة.

ثالثاً– الديمقراطية والحكم الرشيد:

أما البروتوكول الثاني "الديمقراطية والحكم الرشيد" فقد أكد فى الفصل الأول "المبادئ الدستورية للمرحلة ما بعد الانتقالية" على أن جميع البوروندیين متساوون في القيمة والكرامة، ولهم حقوق متساوية، ولا يتم استبعاد أي بوروندي من الحياة الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية للأمة بسبب جنسه أو لغته أو دينه أو جنسه أو جنسه، مع حقهم فى العيش سويًا بكرامة وحرية، وأن تمثلهم حكومة تشمل جميع أطياف المواطنين تكون مهمتها معالجة انقسامات الماضي، وتحسين نوعية حياة جميع البوروندیين دون خوف، مع الاعتراف بالهوتو والتوتسي والبتوا، الذين يشكلون الأمة البوروندية الواحدة.

كما اعترف الاتفاق بنظام التعددية الحزبية في دولة بوروندي ليؤكد على أن تمتثل الأحزاب السياسية للمبادئ الديمقراطية في تنظيمها وأدائها، وأن تكون تلك الأحزاب مفتوحة لجميع البوروندیين، وأن تكون وطنية الطابع والقيادة، ويجب ألا تروج للعنف والكراهية الاثنية أو الإقليمية أو الدينية.

إلا انه فى نفس الوقت أكد الاتفاق على أنه يمكن للدولة أن تتدخل فى فرض قيود علي نشاط تلك الأحزاب، والتى تم وصفها بـ "الضرورية" لمنع الكراهية العرقية والحفاظ على النظام العام، فلفظ "القيود" هنا يعطي الدولة الحق فى التدخل فى عمل الحزب السياسي ونشاطه بحجة مواجهة خطاب الكراهية، لانه لا يوجد

معايير محددة قابلة للقياس تحدد خطاب العنف والكراهية والتحريض، وهو ما يشير إلى أن الدولة ربما تتدخل في أي وقت بحجة مكافحة العنف أو التمييز الممارس في أي موقف حتى لو كان مجرد تعبير عن الرأي بصورة أو بأخرى، وهو ما حدث بالفعل، وتحولت الحياة الإعلامية والسياسية لسجن كبير داخل بوروندي، حتى انه يتم مطاردة الصحفيين لمجرد مقال أو رأى في موضوع ما.

وللتأكيد على ضمان عدم حدوث أي انتكاسة سياسية تتسبب في عودة القتال من جديد أكد الاتفاق أنه يضمن مجلس الشيوخ أن تعكس المجالس البلدية عمومًا التنوع الإثني في دوائرهم الانتخابية. إذا لم يُفعل تكوين مجلس الكومونة ذلك، فيجوز له أن يأمر بمشاركة الأشخاص الذى ينخفض تمثيلهم به فى المجلس، شريطة إلا يتألف أكثر من خُمس المجلس من هؤلاء الأشخاص المختارين، ليتم تحديد الأشخاص الذين سيتم اختيارهم من قبل مجلس الشيوخ من قائمة الأسماء المقدمة إليه من قبل مجلس الكومونة.

كما نص الاتفاق على أن ينتمي أول رئيس انتقالي ونائب رئيس الجمهورية من مجموعات اثنية وأحزاب سياسية مختلفة، ويساعد رئيس الجمهورية نائبان للرئيس، ويعينهم رئيس الجمهورية من مجموعات عرقية وأحزاب سياسية مختلفة، يمثل ذلك خطوة تؤكد على تقاسم السلطة، ومشاركة جميع الأطراف في الحكم الحياة السياسية.

أشار الاتفاق على تمثيل جميع السكان فى القضاء والوظائف الإدارية[1] المختلفة لضمان التنوع وتصحيح أي اختلالات وظيفية، كما أكد الاتفاق على أنه لا يتم اختيار أكثر من 50 ٪ من قوة الدفاع الوطني من أي مجموعة عرقية واحدة، بالنظر إلى الحاجة لتحقيق التوازن العرقي ومنع أعمال الإبادة والانقلابات العسكرية، وخلال الفترة الانتقالية ستكون هناك حكومة انتقالية عريضة القاعدة متنوعة الاتجاهات، تضم ممثلين عن مختلف الأحزاب، لتشكل حكومة وحدة وطنية تعمل بروح الجسد الواحد، وتعبر عن التوازن العرقي بالبلاد.

وحتي يضمن الاتفاق مكافحة الإفلات من العقاب خلال الفترة الانتقالية نص على أن تطلب الحكومة الانتقالية إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية للتحقيق في أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ووفقاً للبروتوكول

[1] United Nations Peacemaker,"**Arusha peace and reconciliation agreement for Burundi**", 28 August 2000

الأول للاتفاق يتم إنشاء لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المصالحة ومعالجة المطالبات الناشئة عن الممارسات السابقة المتعلقة بالصراع في بوروندي.

رابعاً–السلام والأمن للجميع:

أما البروتوكول الثالث" السلام والأمن للجميع" فقد أكد على أنه لجميع المواطنين البوروندیين الحق في العيش في سلام وأمن دون أي تمييز على الإطلاق، وأيضاً حماية جميع الطوائف العرقية للسكان من خلال آليات محددة لمنع الانقلابات والفصل والإبادة الجماعية كما يحظر إنشاء الميليشيات والمنظمات الإرهابية والإبادة الجماعية وممارسة أو التحريض على ذلك.

أوضح الاتفاق أنه يجب أن تعمل المنظمات السياسية على تشجيع الاندماج وتعزيز ثقافة السلام والتسامح من خلال تنمية الشعور بالوطنية بين المواطنين والتضامن المتبادل في حالة وجود تهديد، وكذلك من خلال التعليم والتدريب لجميع المسؤولين السياسيين والفنيين.

اتهم الاتفاق الجميع بالمسئولية عن العنف، فقد تم تحديد ما يلي كمسؤولين عن انعدام الأمن والعنف ووكلاء لهما:

(أ) بعض البلدان الأجنبية، والمنظمات الأجنبية، أو السياسية أو غير ذلك، وبعض جماعات الضغط الأجنبية.

(ب) الأفراد والجماعات الوطنية والأجنبية، وكذلك المنظمات والمؤسسات والأحزاب والحركات، التي دعمت الانقسامات والتحريض عليها والتغاضي عنها وتشجيعها والتحريض عليها وممارستها للعنف.

(ج) القادة السياسيون والإداريون والدينيون وكذلك الموظفون الفنيون الذين ساهموا في إرتكاب الإبادة الجماعية.

(د) أعضاء النظام القضائي الذين شجعوا وواصلوا تعزيز الإفلات من العقاب والانحياز من خلال الفساد والتخويف والتلاعب.

(هـ) أدوات سلطة الدولة المسؤولة عن حماية السكان الذين فشلوا في مهمتهم، ولا سيما عناصر قوات الدفاع والأمن المدانين بالتجاوزات والعنف ضد السكان الأبرياء.

(و) العناصر التي تمارس الإبادة الجماعية وحلفائها.

إلا أن الملف للنظر أيضا هو أن الاتفاق أوكل لقوات الدفاع والأمن مهمة تشجيع ثقافة غير تمييزية أو عنصرية أو عرقية ضمن خدماتها، ووكل لجهاز المخابرات مهمة الكشف في أقرب وقت ممكن عن اللجوء إلى التلاعب الإثني أو الإقليمي المشاعر كوسيلة للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها، واكتشاف أي تهديد للبيئة الإيكولوجية للدولة، بالرغم من ذلك قد يشير ذلك إلى هيمنة المؤسسات الأمنية على ملف المصالحة والصراعات العرقية مع أنه من المفترض أن يكون هناك دور أكبر للمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية لمواجهة الصراع العرقي، وهو ما يدل على النية لتغليب القوة عن العقل عند تناول تلك المسالة، فاللجوء للوسائل الأمنية أولاً قد يوحي بفشل الحكومة بمواجهة الأمر ثقافياً، وبالتالي لن يساهم في تسوية الصراع على المدى الطويل.

نص الاتفاق على أن تكون هناك قوة دفاع واحدة، وأيضاً شرطة تتألف من جميع مكونات الأمة البوروندية بغض النظر عن الوضع الاثني أو الإقليمي أو الجنساني أو الاجتماعي، كما أبرز أنه لن يتم اختيار أكثر من 50٪ من أفراد الشرطة الوطنية من أي مجموعة عرقية بعينها، بهدف تحقيق التوازنات والمؤامات بين مختلف الأطراف وأن لا تسيطر جماعة معنية أو طرف ما على مقاليد السلطة الأمنية والعسكرية في بوروندي، مع العمل على إُنشاء مراصد وطنية للإبادة الجماعية والهيمنة العرقية والهيمنة والقمع والانقلابات والاغتيالات السياسية والاتجار بالأسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى، مع تشجيع إنشاء مراصد مماثلة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

خامساً– إعادة الإعمار والتنمية:

أوضح البروتوكول الرابع "إعادة الإعمار والتنمية" المبادئ، الذي يحكم الأمور التي تخص العودة وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، حيث يطبق مبدأ الإنصاف، بما في ذلك المساواة بين الجنسين من أجل تجنب أي

تمييز أو انقسامات طائفية، وأيضاً تنظيم حملات إعلامية وتوعوية بشأن آليات التعايش السلمي المشترك بين الجميع داخل الوطن الواحد.

وقد وجه الاتفاق انتباه خاص لبرنامج إعادة البناء والإعمار والتنمية الاقتصادية وتعزيز حقوق الإنسان وتقديم الدعم لوسائل الإعلام المستقلة، على أن تطلق الحكومة الانتقالية برامج تنمية اقتصادية واجتماعية طويل الأجل بدعم من الوكالات الدولية، لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والفقر والبطالة، فضلاً عن مواجهة التحديات التي قد تعيق التنمية الاقتصادية كمبادىء أساسية لتحقيق المصالحة الوطنية، والتعايش السلمي بين جميع المواطنين.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

سادساً– ضمانات تنفيذ الاتفاق:

أما البروتوكول[1] الخامس فقد حدد ضمانات معينة للتأكد من التزام جميع الأطراف بتنفيذ بنود الاتفاق، حيث أشار إلى أنه إدراكًا لأهمية الضمانات في أي عملية سلام، ولا سيما في تنفيذ اتفاقات السلام، وكدرس مستفاد من فشل الاتفاقات السابقة في بوروندي، فيجب أن يستند السلام والمصالحة إلى اتفاق واضح، دقيق،

[1] United Nations Peacemaker,"**Arusha peace and reconciliation agreement for Burundi**", 28 August 2000 https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/BI_000828_Arusha%20Peace%20and%20Reconciliation%20Agreement%20for%20Burundi.pdf .

محدد، لا لبس فيه، شامل، وقابل للتنفيذ في بوروندي وفقًا للجدول الزمني المحدد، على أن تلتزم فيه جميع الأطراف بالقيام بحملة واسعة لإعلام وتوعية السكان حول محتوى وروح ونص الاتفاق.

نص الاتفاق على أنه بعد التوقيع مباشرة، تقدم الحكومة البوروندية إلى الأمم المتحدة طلبًا بإنشاء قوة حفظ سلام دولية تكون مسئولة عن ضمان احترام وقف إطلاق النار، الإشراف على التكامل، تقديم الدعم التقني لمعونة التسريح والتدريب، ضمان حماية المؤسسات وأي شخصية عامة، المساعدة في إنشاء وتدريب وحدة خاصة متوازنة عرقيا لحماية المؤسسات المختلفة.

الخلاصة: تم تأسيس اتفاق اروشا على عدد من الأسس السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، ليضمن عدم العودة للصراع والاقتتال من جديد، وبما أن هناك علاقة طردية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وعملية المصالحة الوطنية، فأهتم الاتفاق بالجانب السياسي وتنظيم الحياة الحزبية التي من المفترض أن تضمن قدراً من تطبيق الديمقراطية، فضلًا على تنظيم الحقوق السياسية للمواطنين بدون تمييز، وضمان مشاركة الجميع بحرية فى الحياة السياسية، كذلك العمل على زيادة فرصة التنمية الاقتصادية، وإعادة توزيع الموارد، كل ذلك يضمن حياة ومستوي معيشي جيد للمواطنين يمكنهم من البعد عن أعمال القتال، وزيادة مستواهم التعليمي والثقافي، وهو ما سيساهم فى خلق خلق روابط اقتصادية وسياسية تعزز التعاون بين أفراد المجتمع، فيرتبط العنف أرتباط وثيق بالجانب الاقتصادى، فزيادة العنف تؤدي لتراجع وتدهور الاقتصاد الوطني، كما أنه كلما ضعف الاقتصاد، وزادت البطالة، وانتشر التمايز الطبقي والفساد، وتدهورت مستويات معيشة المواطنين يميل الأفراد أكثر للجوء للعنف، ويصبح المجتمع مستعد بشكل أكبر لقبول الصراع كرد فعل على شعور المواطنين بضياع حقوقهم[1].

لذلك فإن الهدف الحقيقي للاتفاق كان ضمان سلام مستدام يمكن من خلاله تحقيق نهضة اقتصادية شاملة، فمشاكل الحياة مثل الأزمات الاقتصادية، والاضطرابات السياسية والإخفاق فى توفير الإحتياجات الأساسية، وعدم وضوح رؤى للمستقبل قد يؤدي لإشعال الصراع من جديد كتنفيس عن حالة الاختناق الاقتصادي والسياسي بالبلاد، إلا أنه فى نفس الوقت غاب عن الاتفاق وضع أسس ثقافية وتعليمية مبتكرة تضمن ظهور

[1] عمرو سليم، **هل تنقذ "المصافحة الخضراء" إفريقيا من دائرة الصراعات والحروب الأهلية؟!**، المركز الديمقراطي العربي، 13 مارس 2019.
https://democraticac.de/?p=59665

جيل جديد يختلف فى ثقافته ونشأته عن سابقيه ممن كانوا سبب رئيسي فى انتشار أعمال العنف والقتال ببوروندي لعدة عقود.

المبحث الثاني
دور الجهود الإقليمية والدولية في المصالحة

لم يكن التوقيع على اتفاق أروشا أو التوصل لاتفاق سلمي لتقاسم السلطة وإحلال السلم في بوروندي بمثابة عملية سهلة بل نتج عن العديد من الجهود الإقليمية والدولية لوقف الصراع والبدء في تحقيق عملية مصالحة وطنية في البلاد.

خلال القرن التاسع عشر كان يعتقد أن مبادىء السيادة وعدم التدخل تمنع العمل الدولي داخل الدول أو إتخاذ إجراءات من شانها التأثير الداخلي على مجريات الأمور بها، إلا أن ذلك الأمر تغير خلال العقود الأخيرة مع ظهور اتفاقيات دولية تجرم عمليات الإبادة الجماعية ومعاقبة مجرمي الحرب ومنتهكي مبادىء حقوق الانسان، وأصبح من الممكن التدخل الدولي من خلال مسؤولية الحماية والتدخل الإنساني، بحسب مواثيق الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لحماية المدنيين وفرض السلم بين الأطراف المتصارعة.

يمكن ملاحظة ذلك من خلال ميثاق الاتحاد الأفريقي الذي يتيح إجراء جماعي في أو ضد دولة عضو عندما يقرر وجود "ظروف خطيرة" ، مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وهو ما حدث بالفعل في مايو 2003 عندما نشرت جنوب إفريقيا وإثيوبيا وموزمبيق قوات عسكرية في بوروندي دون تفويض من الأمم المتحدة، لتعتبر أول عملية سلام للاتحاد الأفريقي مكتملة الأركان في القارة.

كما لعبت دول الجوار دور حيوي وحاسم في تسوية الصراع ببورندي مثل جنوب إفريقيا التي كان لها دور في تكوين أول قوة حماية محايدة لحماية الشخصيات العامة العائدة من المنفي تجنبا لالحق اضار بهم تؤدي لافشال اتفاق أروشا، وأيضاً كان لاوغنا، تنزانيا، وروندا أدوار هامة في ذلك الإطار، بالتوازي مع الجهود

الدولية من جانب الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية التي ضغطت على الأطراف المتقاتلة من أجل وقف العنف والالتزام بالتفاوض السلمي، وذلك بالتوازي مع الجهود الإقليمية لوقف العنف والتوسط في السلام، حيث عينت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مبعوثين خاصين سعيًا لإحضار الأطراف إلى طاولة المفاوضات، كما شرعت المنظمات غير الحكومية الأجنبية في بذل جهود للمساعدة في تقليل التوترات وتحفيز الاتصالات المتبادلة والتفاهم بين المجموعتين العرقيتين المتنازعتين، وشملت المبادرات البث الإذاعي، إعطاء صوت متساوي لكل من الطوائف العرقية المختلفة منعًا لخنق حريتهم فى التواصل والتعبير عن الرأي وما قد ينتج عنها من احتقان مجتمعي، وتبادل لخطاب العنف والكراهية والتحريض، وهو ما قد ينتج عنه العودة للاقتتال من جديد.

يعرض المبحث من خلال مطلبيه الجهود المختلفة للمصالحة فى بوروندى سواء كانت إقليمية أو دولية أو عبر المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية والإقليمية، والتي كانت تهدف جميعها لوقف أعمال العنف والاقتتال بين الهوتو والتوتسي، مع الإجراءات التي إتخذتها بعض تلك الأطراف لضمان حدوث تهدئة بالبلاد عقب التوقيع على الاتفاق.

المطلب الأول
دور الجهود الإقليمية في المصالحة

عُقد في دار السلام في ١٨ أغسطس عام 2004، مؤتمر القمة الثاني والعشرين للمبادرة[1] الإقليمية للسلام في بوروندي، ورأس الاجتماع رئيس جمهورية تترانيا المتحدة "بنجامين مباكا" بصفته نائب رئيس المبادرة الإقليمية، حيث لم يتمكن من الحضور رئيس المبادرة وهو الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني من الحضور خلال ذلك الوقت، وحضر اجتماع القمة رؤساء بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، موزامبيق، زامبيا، نائب رئيس أوغندا، نائب رئيس جنوب أفريقيا، وزير خارجية رواندا، وممثلو إثيوبيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وصادق القادة الإقليميون على المقترح الخاص بتقاسم السلطة الذي قدم في بريتوريا في ٦ أغسطس، وطلبوا من الحكومة الانتقالية أن تنشئ اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية في موعد لا

[1] مجلس الأمن، **التقرير الأول للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي**، S/2004/682، 25 أغسطس 2004

يتجاوز ١٩ أغسطس، وأن تضع دستور ما بعد الفترة الانتقالية في غضون ثلاثة أسابيع من ذلك التاريخ، وذلك في محاولة منهم لتثبيت قواعد اتفاق أروشا، ووقف العنف من خلال تقاسم عادل للسلطة بين الهوتو والتوتسي.

وفي ٢٧ أكتوبر 2004، أشار مصرف التنمية الأفريقي[1] إلى التقدم الذي أحرز في عملية السلام في بوروندي، وصنّف بوروندي بإعتبارها دولة تبدأ أولى مراحلها للتعافي من أثار الصراع، وأعُلن أنه ألغى ٣٥% من المتأخرات عليها، ويسمح هذا الإجراء باستئناف المصرف لعملياته هناك، وتسهيل تعامل البلاد مع المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف، كما صنّف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوروندي على أنها دولة انتهت بها الصراعات، وكان هدف ما سبق هو تشجيع مختلف الأطراف المتصارعة على وقف كامل للعنف وتسوية الصراعات بالطرق التفاوضية السلمية، وتحفيزهم للبدء ببناء اقتصاد وطني قوي يرفع من مستوى معيشة المواطنين ويمنع العودة للقتال من جديد.

من أجل التأكيد على إطار اتفاق أروشا والبناء عليه تجنبًا للعودة للعنف، وعقب المشاورات التي جرت مع المبادرة الإقليمية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين، عقدت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة اجتماعات مع وفد من قوات التحرير الوطنية (رواسا) في دار السلام، في الفترة ٤ إلى ١٢ أبريل ٢٠٠٥، وفي ختام تلك الاجتماعات، أصدر وفد قوات التحرير الوطنية بيانًا أعرب فيه عن عزم هذه الجماعة المسلحة، التفاوض مع حكومة بوروندي، ووقف العمليات الحربية وتقديم تفسير مكتوب بشأن ضلوعها في مذبحة "غاتومبا"، التي وقعت في ١٣ أغسطس ٢٠٠٤، وأعقب ذلك اجتماع الرئيس "ماكابا"، نائب رئيس المبادرة الإقليمية في دار السلام يوم ٢٥ أبريل، مع "أغاثون رواسا"، وهو زعيم قوات التحرير الوطنية الذي أكد من جديد، التزام القوات ببدء المفاوضات مع الحكومة الانتقالية، وقد حضر الناطق الرئاسي البوروندي والمبعوث الخاص لهولندا، إلى منطقة البحيرات الكبرى، هذه الاجتماعات التي تمت في دار السلام كمراقبين.

[1] مجلس الامن، **التقرير الثاني للامين العام للأمم المتحدة عن عملية بوروندي**، S/2004/902، 15 نوفمبر 2004.

أولاً– وساطة جاكوب زوما:

بالتوازي مع انشغال "مانديلا" بمفاوضات السلام وجهود إنشاء المؤسسات الانتقالية تدخل "جاكوب زوما1" نائب رئيس جنوب إفريقيا السابق خلال ذلك الوقت للقيام بجهود وساطة وتهدئة وكان من أبرز ما قام به هو جهوده من أجل إشراك الفصائل المتمردة المتفرقة في مفاوضات منفصلة، لتناقش بعض أحكام تقاسم السلطة في أروشا، نظراً للانقسامات الحادة بين صفوف الحركات المتمردة التي ربما تهدد تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق تهدئة حقيقية بالبلاد، أسفرت وساطته عن اتفاق تاريخي في أكتوبر 2002 بين الحكومة الانتقالية وأجبر المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية بقيادة الرئيس الأسبق "بيير نكورونزيزا" ليوقع في أكتوبر 2003 بروتوكول "بريتوريا" بشأن تقاسم السلطة السياسية والدفاعية والأمنية في بوروندي للانضمام إلى الحكومة الانتقالية، وهو ما مهد لحدوث استفتاء على دستور جديد في فبراير2005 لتقام في أعقابها الانتخابات المحلية والبرلمانية، وفي أغسطس 2005 نجحت تلك الجهود في ختام ناجح للفترة الانتقالية، ليتم إجراء الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها "بيير نكورونزيزا" برئاسة البلاد.

ثانياً– بروتوكول بريتوريا:

استضافت مدينة "بريتوريا" الواقعة بجنوب إفريقيا المحادثات بين حكومة بوروندي المؤقتة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، في 8 أكتوبر 2003، برعاية "جاكوب زوما" نائب رئيس جنوب إفريقيا، وميسر عملية السلام في بوروندي، وكان من نتائج المحادثات أنه قد اتفق الطرفان على بعض القضايا المتعلقة بالسلطة السياسية مثل حصول المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية على 4 مناصب وزارية، و15 مقعداً في الجمعية الوطنية، على أن يتولى 3 حكام و5 مستشارين من الحزب مناصبهم، وأيضاً يعين من أعضاء الحزب 30 مديراً إدارياً، على أن يشرف 30% من أعضاء الحزب على الإشراف على 30% من المؤسسات العامة في بوروندي، أما فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالجانب الأمني فقد توصل الطرفان لانتقال مقاتلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية لأماكن محددة استعداداً لوقف إطلاق النار تحت إشراف البعثة الإفريقية، على أن

[1] M. Khadiagala, Gilbert, "Mediation efforts in Africa's Great Lakes Region", in **The Africa mediators retreat, the Africa Portal** (Ontario: Centre for International Governance Innovation, 1 April 2007)
https://media.africaportal.org/documents/Mediation_Efforts_in_Africas_Great_Lakes_Region.pdf

تتكون الأركان العامة المندمجة وهيئة الضباط من 40% من قوات المجلس، على أن تتوزع المناصب القيادية بحسب التوزيع الإثني المنصوص عليه في اتفاق أروشا 50% لكل فئة، بالتوازي مع تجرد الميليشيات[1] المسلحة من أسلحتها.

يعتبر بروتوكول "بريتوريا" قد حقق تقدمًا كبيرًا وملموسًا في إنهاء الصراع العنيف في بوروندي، حيث دعا لتقاسم السلطة السياسية والدفاعية والأمنية[2] في بوروندي مع نزع سلاح الميليشيات المسلحة، وهي نقطة أدت فيما بعد للاستقرار النسبي وبناء نواة ساهمت فيما بعد في وقف أعمال القتال في بوروندي.

ثالثاً– محاولات جماعة شرق إفريقيا EAC:

منذ عام 2014، حاولت جماعة شرق إفريقيا [3] لعب دوراً رئيسياً في محاولة حل أزمة عدم الاستقرار المستمر في بوروندي، خاصة بعد تعديل الرئيس البوروندي الأسبق " نكورونزيزا" لدستور بلاده للحصول على ولاية رئاسية ثالثة، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة داخل الدولة أعقبتها تظاهرات واسعة النطاق وأعمال عنف وشغب في بوروندي، إلا أن الانقسامات السياسية بين الدول الأعضاء أفشلت فرص التوصل لحل يرغم حكومة بوروندي على وقف أعمال العنف وإجراء تقاسم حقيقي للسلطة بالبلاد بحسب ما جاء في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة الموقع عام 2000، تحقيقا لهذه الغاية ، تم تعيين وفد الحكماء من قبل جماعة شرق إفريقيا[4] والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) في نهاية عام 2014، حيث سافرت في يناير 2015 إلى العاصمة البوروندية "بوجمبورا" إلا أنه لم يكن لديها موقف واضح بشأن مسألة ولاية ثالثة لنكورونزيزا، وهو ما أعاق توصلها لتفاهمات أو حلول تعمل على التهدئة من حدة الأزمة البوروندية.

---

[1] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، **رسالة مؤرخة ٨ أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن**، 9 أكتوبر 2003
https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/BI_031008_PretoriaProtocol%28ar%29.pdf

[2] Barltrop, Richard, "The Negotiation of Security Issues in the Burundi Peace Talks", in **The Negotiating Disarmament** (Geneva: The Centre for Humanitarian Dialogue, No. 1, March 2008)
https://www.files.ethz.ch/isn/95072/HD%20Centre%20NegDis%20Burundi%20Country%20Study%20PDF.pdf

[3] تأسست جماعة شرق أفريقيا عام 1967، وتتكون من ثلاث دول وهى تنزانيا، كينيا، وأوغندا، ويقع مقرها الرئيسى فى أروشا بتنزانيا، وفى 30 نوفمبر 1999 تمت إعادة تأسيسها عن طريق إبرام معاهدة تهدف لإنشاء اتحاد اقتصادي، وسياسي بين الدول الأعضاء ودخلت حيز التنفيذ في 7 يوليو 2000، ثم انضمت لها بوروندي ورواندا في 18 يونيو 2007 ، وتهدف بالأساس لتحقيق تعاون مشترك بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[4] "The East African Community takes on the Burundi crisis ", in **The Central Africa Report** (Pretoria: Institute for Security Studies, No. 8, August 2016)
https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/car8-v2.pdf

رابعاً– البعثة الأفريقية فى بوروندي:

يتدخل الاتحاد الأفريقي في الصراعات الداخلية بالدول الأعضاء عن طريق أداتين رئيسيتين:

1– تدخل سياسي: يكون عن طريق استخدام الأدوات السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية، الوساطة، فرض العقوبات السياسية أو الاقتصادية أو الاثنين معاً.

2– تدخل عسكري: عبر استخدام الوسائل العسكرية مثل قوات حفظ السلام أو بعثات المراقبين[1].

وفي النموذج البوروندي قام الاتحاد الإفريقي[2] فى 3 ابريل 2003 بإنشاء بعثة مهمتها حفظ السلام فى بوروندي، وهدفها توفير الأمن والاستقرار ومساعدة الدولة فى عملية تسريح الجماعات المقاتلة المسلحة وإعادة إدماجها في الحياة العامة من جديد، وذلك من خلال قوة قوامها 2523 فرد و 43 مراقب عسكري.

صورة توضيحية من موقع Freepik

قامت البعثة بتوفير الحراسة لموقع لتجميع المقاتلين فى "مويانجي" الذى يوجد به حوالى 200 من المقاتلين من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، كما نشرت البعثة فرق من المراقبين فى 11 منطقة للتأكد من نزع أسلحتهم والتزامهم بعملية السلام، وقد ساهمت البعثة

[1] جميل جمال عثمان موسى، **تدخل الاتحاد الإفريقي في الصراعات الداخلية مع التطبيق على منطقة البحيرات العظمى** (رسالة ماجستير، سياسة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2013).

[2] مجلس الأمن، **تقرير الامين العام للأمم المتحدة عن بوروندي، S/2004/2010**، 16 مارس 2004

الإفريقية في تركيز الاهتمام الإفريقي على تطورات الوضع فى بوروندي وتحقيق الاستقرار بها، وإتخاذ خطوات خاصة بعملية التجميع والإيواء، إلا أنه قد عانت البعثة من العديد من الصعوبات مثل نقص الدعم والتمويل المالي لها مما أثر بشكل كبير على قدرتها في تنفيذ مهامها على الأرض وتحقيق أهدافها، وعلى الرغم من ذلك استطاعت البعثة توفير حالة من الاستقرار والأمن بالبلاد، ومساعدة جميع الأطراف على تحقيق تقدم ملحوظ فى نزع سلاح الجماعات المتقاتلة، حتي طلبت البعثة الإفريقية أن تتولى الأمم المتحدة مهامها، بسبب أزمات مادية ولوجيستية وإدارية متعددة واجهتها هناك.

كما قامت جنوب إفريقيا بتكوين قوة حماية محايدة ببوروندي فى اكتوبر 2001 تهدف إلى تأمين الشخصيات العامة والزعامات البوروندية العائدة من المنفى لتمكينها من المشاركة في العملية السياسية وجهود اعادة بناء الدولة لتكون كجزء من عملية إعادة إندماج جميع الأطراف بالعملية السياسية، حتي أن مجلس الامن[1] قد أشاد بالجهود التي بذلتها دول المبادرة الإقليمية من أجل بوروندي، وخصص المجلس شكر خاص لتلك الجهود في خطاب موجه إليهم، وإشادة بدور جنوب إفريقيا هناك، فضلاً عن الدور الذي قامت به كلا من أوغندا، جمهورية تترانيا المتحدة من أجل دعم عملية السلام في بوروندي.

خامساً– تقييم الجهود الإقليمية:

واجهت الجهود الإقليمية للمصالحة في بورندي عدد من التحديات المتنوعة، التي أتى بعضها من الظروف السياسية والصراعات بدول الجوار ومنطقة البحيرات العظمى، بالإضافة إلى عقبات وعراقيل واجهت البعثة الإفريقية، والتي حدت من قدرتها على إحداث التغيير السلمي المطلوب بالشكل الأمثل، حتى نستطيع الحكم على مدى قدرة الجهود الاقليمية في تحقيق أهدفها، فأننا يجب ان نُقيم تلك الجهود ونستخلص النتائج منها.

[1] مجلس الأمن، **القرار ١٥٧٧(٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الامن فى جلسته المنعقدة ٥٠٩٣**، 1 ديسمبر 2004
https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=S/RES/1577(2004)&Lang=A

أ- تقييم وساطة زوما:

بنى "زوما" وساطته1 على نجاح "مانديلا"، ونجح في تحصين اتفاق أروشا من خروج الأطراف المُوقعة عنه، أو التنصل منها، بحيث نجح في جمع الجهود الإقليمية لضمان التهدئة ومنع العودة للاقتتال، كما ساهم في بناء الجسور الدبلوماسية بين منطقة البحيرات العظمى وجنوب إفريقيا، بالإضافة لصلاته الوثيقة مع رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الحادى عشر "ثابو مبيكي"، منحته المزيد من الموارد والثقة والقدرة على التحرك بفاعلية مع مختلف الأطراف.

ب-تقييم تدخل الاتحاد الإفريقي:

كان تدخل الاتحاد الإفريقي في بوروندي كان من الأمور النادرة للغاية وقوبل بإيجابية شديدة، إلا أن عمل بعثته في بوروندي لم يحقق النتائج2 التي يمكن وصفها بالمؤثرة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

1. محدودية التمويل: حيث كان يشكل ذلك الجانب أحد أبرز نقاط الضعف لدي الاتحاد، نتيجة لحالة معظم الدول الإفريقية الاقتصادية المتدهورة وانتشار الفقر بها، فقد أثر ذلك على ميزانيته المخصصة لتمويل عمليات السلام، ولحاجته الملحة للتمويل اقترح الاتحاد رفع مساهمة الدول الأعضاء في صندوق السلام من 6% غلى 10%، مع إنشاء تأشيرة سفر لعموم إفريقيا بتكلفة 10 دولارات أمريكية وضريبة سلام على المقيمين الأفارقة، كما طالب الاتحاد الدول المساهمة بقوات تغطي تكاليفها لأول 14 يوم من التدخل، حيث أثر نقص التمويل والدعم المالي على قدرات البلدان الإفريقية في الحصول على التدريب والمساعدة اللوجستية لرفع كفاءة قواتها، كما أن عجز الموارد أثر على قدراتها في التخطيط والتنفيذ للمهام المُكلفة بها بشكل مناسب، وهو ما تم ملاحظته في القدرات التسليحية لقوات الاتحاد الافريقي واستخدامها لأسلحة معدات قديمة لا تناسب الظروف الحديثة

[1] M. Khadiagala, Gilbert, "Mediation efforts in Africa's Great Lakes Region", in **The Africa mediators retreat, the Africa Portal** (Ontario: Centre for International Governance Innovation, 1 April 2007) https://media.africaportal.org/documents/Mediation_Efforts_in_Africas_Great_Lakes_Region.pdf

[2] Sarkin, Jeremy, "The Role of the United Nations, the African Union and Africa's Sub-Regional Organizations in Dealing with Africa's Human Rights Problems: Connecting Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect", in **The Journal of African Law** (London: School of Oriental and African Studies, V. 53, No. 1, 2009) https://www.corteidh.or.cr/tablas/r21990.pdf

وتطورات الأوضاع في بوروندي، فمن غير المناسب أن يكون تسليح الحركات المتمردة أكثر قوة من قوات الاتحاد، حيث استخدمت قوات الاتحاد أسلحة الحرب الكورية القديمة، والتكتيكات الحربية التي تعود لزمن الحرب العالمية الأولى، والعلاجات الطبية التي ترجع لفترة القرن التاسع عشر.

2- بالرغم من أنه قد نجحت قوات الاتحاد في العمل على نزع سلاح أفراد الحركات المتمردة، ووضعت بالفعل مخطط لذلك حيث تم إقامة مركزين للتسريح في مقاطعتي "موبانج"، "وبوهينجا"، وكان إنشاء مركز التسريح الثالث مشروطًا بالبعثة والمتطلبات التشغيلية، لتقوم بنزع سلاح يقدر ما مجموعه 20000 مقاتل سابق، بمعدل يومي يبلغ حوالي 30، إلا ان البعثة لم تتمكن من القيام بعمليات تسليح أكثر من ذلك لضعف الموارد المتاحة ولذلك لجأت إلى هيئة التعاون الفني الألماني (GTZ)، والاتحاد الأوروبي (EU)، ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال، صندوق (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية للحصول على لتعبئة الموارد المطلوبة، وهو ما جعل مهمتها الأكثر تركيزاً هي حماية قادة حركات التمرد العائدين من الخارج خشية اغتيالهم ووقوع مزيد من أعمال العنف.

3- كانت تجربة تعاون الاتحاد الإفريقي مع الأمم المتحدة في بوروندي مثال على إمكانية التنسيق الاستراتيجي الفعال بين كلال الجانبان، فكان وجود البعثة الافريقية بمثابة التمهيد للتدخل الاممي وبرز ذلك من خلال التنسيق المشترك بين الطرفين في تعبئة الموارد خاصة التي عاني الاتحاد من ضعفها نسبيا، وكذلك في المساعدة الإدارية واللوجستية والفنية، ودعم قدرات الاتحاد في نزع سلاح وتسريح الحركات المتمرد وإعادة إدماجها، مع التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين.

4- لم تستطيع قوات الاتحاد الإفريقي تحقيق استقرار أمني وسياسي أو تضع خطط اقتصادية فعالة في بوروندي، بسب ضعف هياكل تلك القوات التنظيمية وإفتقارها للخبراء بعدة مجالات وضعف قدراتها، حيث وجدت اللجان الفنية هناك صعوبات في التنسيق الفعال بينها وبين بعضها البعض، ولم تستطيع القوات الإفريقية النجاح بشكل كبير في إعادة هيكلة قوات الدفاع الوطني والشرطة، ولكن في نفس الوقت لا يمكن تجاهل جهودها التي كان لها الفضل في تحقيق الاستقرار في حوالي 95 % من البلاد.

5- لم يكن تقسيم المسؤوليات بين القوات الإفريقية والأمم المتحدة مخطط له بشكل جيد، بهدف تحقيق انتقال سلس من قوات الاتحاد الإفريقي لبعثة الأمم المتحدة.

6- كان يجب أن يستند إجراء عمليات السلام الإقليمية[1] إلى عقيدة وإجراءات تشغيلية موحدة وليس إلى جهود فردية من جانب كل دولة على حدة، وهو ما يحد من وجود رؤية مشتركة أو تنسيق متكافيء وخطط موحدة للتحرك والتنسيق الميداني.

7- ينبغي أن يتم تخصيص برنامج للمساعدات الطارئة لعمليات السلام من خلال ترتيبات متعددة الأطراف لتمويل النفقات والموارد الضرورية أو مواجهة النقص الطارىء في عنصر ما.

8- من الضروري إجراء ترتيبات على مستوى البعثة لمعالجة المشكلة اللغوية بين أفراد القوات المشاركة في بعثة الاتحاد الإفريقي، حيث يوجد بها أربع لغات وهي العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية، لسهولة التنسيق بينها وتفادي أي صعوبات قد تنشأ عن سوء الفهم الناتج عن تعدد اللغات الناطقة بها القوات.

9- ما يشير إلى النجاح النسبي الذي حققه الاتحاد الافريقي في بوروندي، أنه عندما طلبت حكومة بوروندي رحيل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عام 2006، وافقت على أن يحتفظ الاتحاد الإفريقي بكتيبة واحدة في بوروندي، والتي أثبتت أنها يمكن أن تقوم بالمهمة في ظل غياب الشريك الدولي، فقد نجحت البعثة الإفريقية في بناء جسر إنساني مع بعض المواطنين نظراً لقرب الثقافات[2]، وأيضاً لوجود ثقافة مشتركة مع أفراد البعثة الذين ينتمون لنفس القارة.

10 – أثبتت تجربة بعثة الاتحاد الافريقي في بوبورندي أن ضعف الدعم اللوجسيتي والتمويلي يمكن أن يكون عامل مؤثر خلف فشل أو نجاح البعثة، لذلك تفضل العديد من الدول الافريقية العمل مع بعثات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة عن الاتحاد، ويرجع ذلك إلى حزمة الدعم اللوجستي المتفوقة ومعدلات سداد مدفوعات القوات والمعدات المملوكة للقوات.

11 – من ضمن الجوانب الإيجابية لتدخل الاتحاد الإفريقي في بوروندي، أنه قام مجلس السم والأمن الإفريقي بتأييده للاتفاقات التي أبرمت بين أطراف الصراع خاصة "الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار"، الذي وقع في دار السلام بتنزانيا في 7 سبتمبر 2006، كما قام الاتحاد بتأسيس

[1] Agoagye, Festus, "The African Mission in Burundi: Lessons learned from the first African Union Peacekeeping Operation", in **The Institute for Security Studies** (Pretoria: The Institute for Security Studies, 26 Aug 2004) https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A9855753EAA17D80C1256F120041EE3F-iss-bur-26aug.pdf

[2] Wilen, Nina and Paul D. WIilliuams, "The African Union and coercive diplomacy: The case of Burundi", in **The Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 56 , Issue 4 , December 2018) PP. 673 - 696
http://www.egmontinstitute.be/content/uploads/2018/12/Accepted-Manuscript-AU-and-Coercive-Diplomacy-the-Case-of-Burundi.pdf

قوة خاصة لحماية قادة ومحاربي حركة قوات التحرير الوطني من الاغتيالات السياسية، وذلك بجانب دوره في دعم عملية المصالحة الوطنية في البلاد[1].

12 – قام الاتحاد الإفريقي بدور بارز ويعتبر نادر الحدوث من جانبه، وذلك بعد قيام رئيس بوروندي السابق "نكورونزيزا" بتعديل الدستور ليتمكن من الترشح لولاية ثالثة، وما تبعه من حكم المحكمة الدستورية لصالحه في أوائل مايو 2015، والذي أدى لاثارة احجتاجات واسعة بالبلاد، تسببت في حدوث أعمال عنف من جانب قوات الأمن ضد المحتين، وهنا قرر الاتحاد الافريقي النشر الفوري لمراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد، بالإضافة لتوجيهه إنذاراً غير مسبوقاً لحكومة بوروندي، مدعومًا بالتهديد باللجوء إلى القوة العسكرية، وكانت مبرراته لذلك هي منع أي تدهور في الوضع الأمني ومراقبة تطوره والإبلاغ عن التطورات على أرض الواقع ؛ (ب) المساهمة ، في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها، في حماية السكان المدنيين المعرضين لتهديد وشيك؛ (ج) المساهمة في تهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار ناجح بين الأطراف البوروندية والحفاظ على المكاسب التي تحققت من خلال اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، حيث كان الاتحاد الإفريقي أحد الضامنين لاتفاق أروشا، وبالتالي كان مسؤولاً عن المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق السلم ومنع أي تدهور للوضع الأمني والسياسي بالبلاد، وبالرغم من عم التدخل الميداني من جانب الاتحاد هناك أو ضعف ثقدرته على تغيير الوضع القائم هناك وحماية الديمقراطية والمدنيين، إلا أن الموقف الذي تم اتخاذه والتهديدات المتصاعدة التي اتخذها الاتحاد الإفريقي تمثل تغيير إيجابي في موقفه الذي كان يتسم باللامبالاة والسلبية أحياناً في بعض القضايا الإفريقية الأخرى.

[1] جميل جمال عثمان موسى، **تدخل الاتحاد الإفريقي في الصراعات الداخلية مع التطبيق على منطقة البحيرات العظمى** (رسالة ماجستير، سياسة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2013).

المطلب الثاني
دور الجهود الدولية في المصالحة

لم تقف الجهود المتواصلة الهادفة لتحقيق المصالحة الوطنية وإرساء السلام فى بوروندي عند الحد الإقليمي فقط بل ضمت الإطار الدولي، بفضل دعم قدمته حكومات[1] كل من بلجيكا، وفرنسا، هولندا، المملكة المتحدة، وأيرلندا الشمالية، تم إنشاء معسكر في تينغا (في ريف بوجومبورا) لتوفير التدريب المتكامل لقوات الأمن البوروندية، وتم تدريب لواء أمني مشترك قوامه ٤٠٠ مشاركون ينتمون إلى جميع الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا، وقدمت هولندا، في هذا السياق، التمويل اللازم لتغطية أنشطة المعسكر واحتياجاته من المعدات والإعدادات لمدة ستة أشهر.

كما قدمت اليونيسيف[2] والهيئة الوطنية لتسريح الأطفال الجنود وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في بوروندي "أونوب" المساعدة اللازمة لتسريح اكثر من 2100 طفل جندي من القوات المسلحة البوروندية، ومليشيات السلام المحلية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوم)، حزب التحرير الشعبي – أغاكيزا (سابقا حزب تحرير شعب الهوتو بزعامة اتيان كرانازي وقتها)، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية برئاسة (جان بوسكو ندايكينغروكيس) وتم لم شملهم مع أسرهم، وعودتهم للحياة المدنية من جديد.

وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٥ يونيه 2004 توجه الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالأمم المتحدة "توليامينى كالوموه" على رأس بعثة تقييم متعددة الاختصاصات إلى بوروندي للنظر في مدى استصواب فكرة إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية لبوروندي ومدى جدواها على نحو ما يدعو إليه اتفاق أروشا.

وبالتنسيق الوثيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، نشرت بعثة الأمم المتحدة في بوروندي "أونوب" (ONUB) ما يقارب من ٤٠ مراقبا لحقوق الإنسان في خمسة مكاتب ميدانية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم تقارير بشأنها، كما تعمل فى المجالات الإنسانية على حماية شؤون

[1] مجلس الأمن، **التقرير الأول للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي**، S/2004/682، 25 أغسطس 2004

[2] مجلس الأمن، **التقرير الأول للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي**، S/2004/682، 25 أغسطس 2004

المدنيين، وأنشأت أونوب أيضا"وحدة الشؤون الجنسانية" للعمل على النهوض بالقضايا النسائية، وبخاصة دعم مشاركة النساء في العملية الانتخابية، وتعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي، وعلاوة على ذلك، أنشأت "أونوب" وظيفة خاصة يشغلها مسؤولا عن قواعد السلوك من أجل ضمان اعتماد سياسة قوامها عدم التهاون إزاء أي عنف جنسي أو ترهيب يمارسه أي من موظفي الأمم المتحدة في بوروندي.

وقد أبرمت الحكومة اتفاقات مع مؤسسات "بريتون وودز" بشأن برنامج إصلاح اقتصادي يهدف إلى تحقيق استقرار الوضع الاقتصادي الكلي وتيسير تعبئة المساعدة الأجنبية، وإرساء أسس النمو والتخفيف من حدة الفقر، وجرى تنفيذ سياسات اقتصاد كلي لتشجيع النمو وخفض معدل التضخم.

في ٢٩ يوليه 2004، عقد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة اجتماعا ضم ١١ جهة مانحة وهي إيطاليا، وبلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، كندا، هولندا، اليابان، الولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية، والبنك الدولي من أجل تحديد المعايير التي من شأنها أن تكفل سرعة دفع حوالى ١,٣ مليار دولار أمريكي في شكل تبرعات لمساعدة بوروندي على النهوض من جديد.

شرعت المكاتب الإقليمية التابعة لعملية الأمم المتحدة[1] في بوروندي – والتي يعمل فيها موظفون من العنصر الانتخابي، وعناصر حقوق الإنسان والشرطة المدنية والشؤون المدنية والجهاز الإعلامي التابعة للبعثة، في عملها في مقاطعات "غيتيغا" و"ماكابا"، و"موينغا" – للعمل بشكل وثيق مع أوساط المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية على المستويين الإقليمي والمحلي، حيث بدأ العنصر الإعلامي في عملية الأمم المتحدة في بوروندي في إنتاج برامج إذاعية أسبوعية بلغتين تُذاع على خمسة محطات إذاعية عامة وخاصة، تغطي أكثر من ٩٠% من مساحة الدولة، كما تم إنتاج برامج توعوية لدعم البرنامج الانتخابي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

أولاً– دور الولايات المتحدة الأمريكية

[1] مجلس الامن، **التقرير الثاني للامين العام للأمم المتحدة عن عملية بوروندي**، S/2004/902، 15 نوفمبر 2004

تدخلت الولايات المتحدة في الضغط على الأطراف البوروندية من أجل الجلوس على مائدة مفاوضات[1] السلام وقبول اتفاق أروشا، حيث مثلت المنظمات الحقوقية الأمريكية وسيلة ضغط على الحكومة الولايات المتحدة من أجل التدخل واتخاذ مزيد من الإجراءات التي تهدف لوقف أعمال العنف ببوروندي، وتضغط على الأطراف المتقاتلة لتطبيق مبادىء حقوق الإنسان والتهديد بفرض عقوبات على مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية، والضغط على الأطراف الدولية والأمم المتحدة لوضع حد للصراع هناك، كما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تعيين "مانديلا" كوسيط لعمية السلام في محاولة لتنشيط وجذب الاهتمام الدولي نحو الأزمة الدائرة هناك، كان الرئيس الأمريكي أحد المدعوين من مانديلا إلى جلسة فبراير 2000 لمحادثات أروشا للسلام، وكانت تلك المشاركة أبرز الدور الامريكي في عملية السلام ببوروندي.

كما إلتزمت حكومة الولايات المتحدة باستمرار بتقديم الدعم الإنساني للمدنيين، بعد توقيع اتفاق السلام، وقامت في نفس الوقت بتوسيع برامج المساعدات لتشمل، تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان ، والقيم الديمقراطية والحد من الفقر، وايضا برامج تعزيز وبناء القدرات المحلية من خلال القيادة الفعالة، وتشجيع الشفافية والمساءلة في الميزانية، وتنمية القطاع الخاص، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"، وتعزيز سبل العيش المجتمعية، وذلك بالتعاون مع أكثر من ثمانية عشر منظمة غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة، كما قامت بدعم جهود المراقبة على عمليات نزع سلاح المتمردين وتسريحهم، حيث قدمت في عام 2003 مبلغ 6.2 مليون دولار أمريكي لدعم عمليات بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي.

[1] J Kameir, Said, Tanzanian's role in Burundi'S peace process", **The Graduate School for the Humanities and Social Sciences, Faculty of Humanitaries** (Mater, University of the Witwatersrand, 2009) https://core.ac.uk/download/pdf/39666323.pdf

صورة تعبيرية من موقع Freepik

ثانياً– الاتحاد الأوروبي

لعب الاتحاد الأوروبي دوراً حيوياً في العديد من الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في بوروندي، وبرز ذلك من خلال جهود ألمانيا وبلجيكا اللتان تربطهما علاقات تاريخية ببورندي منذ فترة الاستعمار، وأيضا فرنسا التي تعتبر صديقة للدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، ففي نهاية التسعينات وقبل توقيع اتفاق أروشا بفترة وجيزة حذر مفوض شؤون حقوق الإنسان من أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سيضطران إلى تعليق مساعدتهما لبوروندي إذا لم يتم إحراز تقدم في السلام والاستقرار، وخلال الاجتماع التشاوري الذي عقد في أروشا في فبراير 2000، قادت فرنسا المحادثات من خلال حث الدول الأخرى على استئناف المساعدة الاقتصادية لبوروندي بدلاً من ربطها بـ "إتمام تسوية سياسية"، كما شجعت الأطراف على الجلوس على مائدة المفاوضات من خلال التعهد بمواصلة دعم الدولة في مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية وبرامج المنح والمساعدات المالية. يعد الاتحاد الأوروبي أهم مانح للبلاد، حيث قدم في عام 2005 حوالي 146 مليون دولار أمريكي لدعم الميزانية وغير ذلك من الإجراءات الانتقالية.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

ثالثاً– دور بعثة الأمم المتحدة فى بوروندي

أنشأت الأمم المتحدة بعثة[1] لها فى دولة بوروندي في الفترة من من 1 يونيه 2004 إلى 31 ديسمبر 2006، كان لها العديد من المهام و المسئوليات الموكلة إليها بتشكيل حددته المنظمة لضمان قيام تلك البعثة بمهامها على أكمل وجه.

أ- تشكيل البعثة:

تشكلت بعثة الأمم المتحدة في بوروندي من 6505 من الأفراد العسكريين من بينهم 200 مراقبا عسكريا؛ 120 من أفراد الشرطة و 434 موظفا مدنياً دولياً و 446 موظفا مدنياً محلياً و 170 من متطوعي الأمم المتحدة، وفى 30 سبتمبر 2005، إلا انه تم زيادة عدد القوات لتكون كالتالي (5 612 مجموع الأفراد العسكريين، من بينهم 5 336 جنديا و 189 مراقبا عسكريا، و 87 شرطيا يساندهم 325 من الموظفين المدنيين الدوليين،و 385 مدنيا محليا و 144 من متطوعي الأمم المتحدة).

[1] United Nations mission in Burundi website, Accessed date 12 April 2022 https://bnub.unmissions.org

وتم السماح لعملية الأمم المتحدة في بوروندي بأن تستخدم كل السبل الضرورية لضمان احترام اتفاقات وقف إطلاق النار من خلال مراقبة تنفيذها والتحقيق في الانتهاكات؛ وتنفيذ الأجزاء الخاصة بنزع السلاح والتسريح في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين، ومراقبة التدفق غير القانوني للأسلحة عبر الحدود الوطنية.

تتضمن مسئوليات العملية أيضا الإسهام في إقامة الظروف الأمنية الضرورية لتوفير المساعدة الإنسانية، وتوفير العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً، بالإضافة إلى الإسهام في الاستكمال الناجح للعملية الانتخابية التي نص عليها اتفاق أروشا، بضمان بيئة آمنة لانتخابات حرة شفافة ديمقراطية في إطار سلمي.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

ب- مهام البعثة تتمثل في:

1- كفالة احترام اتفاقات وقف إطلاق النار، من خلال مراقبة تنفيذها والتحقيق في الانتهاكات التي قد تحدث.

2- تعزيز عملية إعادة الثقة بين القوات البوروندية الموجودة، ورصد الأمن وتوفيره في مواقع تجمعها، والعمل على جمع ونزع معدات المليشيات المسلحة وتخزينها في أماكن مأمونة للتخلص منها حسب الاقتضاء، والمساهمة في حل الميليشيات على النحو المطلوب في اتفاقات وقف إطلاق النار.

3- تنفيذ الأجزاء المتعلقة بنزع السلاح والتسريح من البرنامج الوطني لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، رصد تجميع القوات المسلحة البوروندية وأسلحتها الثقيلة في قواعد، فضلاً عن نزع سلاح وتسريح العناصر التي يتعين نزع سلاحها وتسريحها، القيام برصد التدفق غير المشروع للأسلحة عبر الحدود الوطنية، بما فيها بحيرة تنغانيقا، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعند الاقتضاء، مع فريق الخبراء المشار إليه في الفقرة 10 من القرار 1533 الصادر عن الأمم المتحدة.

4- المساهمة في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتقديم المعونة الإنسانية، وتيسير العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً.

5- المساهمة في إنجاز العملية الانتخابية[1] المنصوص عليها في اتفاق أروشا بنجاح عن طريق تهيئة بيئة آمنة تصلح لإجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية.

6- حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني المباشر، وذلك دون المساس بمسؤولية الحكومة البوروندية الانتقالية.

7- كفالة حماية الأفراد التابعين للأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، فضلًا عن أمن وحرية تنقل أفراد عملية الأمم المتحدة في بوروندي، والقيام، بتنسيق الأنشطة في مجال العمل المتعلق بالألغام.

8- مراقبة حدود بوروندي، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة اللاجئين، ولتحركات المقاتلين.

9- إنجاز الإصلاحات المؤسسية وتشكيل القوات المتكاملة للدفاع الوطني والأمن الداخلي، والقيام على وجه الخصوص، بتدريب أفراد الشرطة ورصد سلوكهم مع كفالة تحليهم بالخصال الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

10- المضي في اتخاذ الإجراءات التي تُمكن من تنفيذ الأنشطة الانتخابية.

11- إكمال تنفيذ إصلاح الجهاز القضائي ونظام السجون، وفقا لاتفاق أروشا.

---

[1] United Nations mission in Burundi website, Accessed date 12 April 2022
https://bnub.unmissions.org

12- التنسيق الوثيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والضعفاء، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من أجل وضع حد لتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب.

رابعاً- تقييم بعثة الأمم المتحدة:

على الرغم من مساهمة الأمم المتحدة ببعثة متنوعة التخصصات في بوروندي، إلا أن جهودها لإحلال السلم هناك واجهت العديد من التحديات جعلتها تفشل جزئياً في مهمتها، وحتى أنها لم تجد المساندة سواء الرسمية أو الشعبية المناسبة هناك، وذلك للأسباب التي تتلخص في:

أ- لم تنجح الأمم المتحدة في وضع مخطط استراتيجي واضح للتعاون بينها وبين الاتحاد الإفريقي في بعثات حفظ السلم، وميزانية معلنة بغرض معاونة الاتحاد الذي يعاني بالفعل من تعثرات مالية لتمويل بعثاته التي تجري بالتنسيق وتحت إشراف أو طلب من الأمم المتحدة.

ب- من المهم للغاية أن تقوم الأمم المتحدة بنقل خبراتها في عمليات حفظ السلم إلى قوات الاتحاد الإفريقي، فالمنظمة الأممية تستطيع تقديم التدريبات والقدرات اللوجستية والفنية والتقنية والمعلوماتية للبعثة الإفريقية، وهو بدوره سيخفف العبء على القوت الأممية التي تنتشر بالقارة وتنسنزف العديد من قدرات وتمويل المنظمة، فضلا على أن تقبُل سكان القارة للقوات الإفريقية أعلى من تقبلهم للقوات القادمة من خارج القارة، وهو ما يمكن ملاحظته خلال اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في يناير 2012 بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن عندما قال الاتحاد الأفريقي "إنه يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "إيلاء الاعتبار الواجب لمطالبنا المشروعة ومعالجتها بطريقة أكثر منهجية، خاصة فيما يخص تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي والتي تتم بموافقة الأمم المتحدة."

ت- ضعف الثقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ظهر بشكل واضح حيث تحركات البعثة الإفريقية بدون انتظار موافقة الأمم المتحدة وفضلت أخذ ذمام المبادرة، كما أن التنسيق بينها ضعف لحد كبير، حيث تُعقد الاجتماعات السنوية بين أعضاء مجلس الأمن الفرديين – وليس المجلس نفسه ككيان – ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كما أن هناك افتقار إلى التنسيق بين جداول الأعمال الشهرية للمجلسين، وكلاهما يتبع

أساليب عمل مختلفة، بما في ذلك كيفية اعتماد المجالس للبلاغات / القرارات، فضلاً عن غياب الاتصال المنتظم بين رئيسي المجلسين، حيث أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي نادرًا ما يجتمع قبل وقت كافٍ لإدخال مواقفه / قراراته في جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالرغم من إنشاء عدد من آليات تنسيق السلام والأمن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي منذ عام 2007، إلا أن هذه الآليات لم تسفر دائماً عن رؤية مشتركة بين الجانبين.

ث- لعب مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي المنشأ في أديس أبابا أدى دوراً تشغيلياً[1] هاماً في دعم عمليات التخطيط المشتركة والمساعدة في التحضير للمشاورات السنوية بين المجلسين، إلا أن تأثيره محدود على المستوى السياسي، فالتنسيق البيروقراطي قائم ولكنه ليس كافي وحده للتعاون والتنسيق الفعال، فطريقة اتخاذ القرارات ومستوياتها تختلف بدول القارة الافريقية عن نظيرتها من خارج القارة.

ج- أظهر إحلال القوات الإفريقية محل نظيرتها الأممية عندما طلبت حكومة بورندي ذلك الحاجة إلى تعزيز تمثيل الاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة بنيويورك ليشمل كادرًا من خبراء السلام والأمن مثل مخططي عمليات السلام والمستشارين العسكريين، حيث يجب أن تشمل مهامها الرئيسية تسهيل الاتصال في الوقت المناسب بين المجلسين خاصة أوقات الطوارىء أو العمليات المشتركة.

ح- يجب تدريب بعثات الأمم المتحدة على تقاليد وفكر الشعوب الإفريقية وكيفة التعامل معهم، حيث ظهر غياب للوعي الثقافي والفكري وقدرة بعثة الأمم المتحدة على التعامل مع المواطنين في بوروندي، فالبعثة كانت ناجحة لحد كبير في توفير الأمن والتحضير للانتخابات في بوروندي ولكن عدم تقبل الشعب لها ووصفها بأنها مثل "الاستعمار" أدت إلى تقوية موقف الحكومة البوروندية الرافض للتدخل الدولي أو الرقابة على الوضع الداخلي لتُطرد البعثة وتُطالب بسحب عناصرها من البلاد. تجربة عملية السلام ببوروندي أكدت على أن تفهم ثقافات وعادات الشعوب وتثقيف القوات للتعامل معها عامل ضروري لنجاح المهمة المُكلفة بها، ولا يقل أهمية عن التدريب القتالي والتجهيز اللوجستيي.

[1] Boutellis, Arthur and Paul D. Williams, "Peace Operations, the African Union, and the United Nations: Toward More Effective Partnerships", in **The International Peace Institute** (New York: International Peace Institute, April 2013)
https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi_rpt_peace_operations_revised.pdf

خ- بين عامي 2007 و 2013، خصص صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام 44 مليون دولار أمريكي من مرفق بناء السلام والإنعاش و5 ملايين دولار أمريكي من مرفق الاستجابة الفورية للمساعدة في توطيد السلام في بوروندي. وهذا يجعل بوروندي أكبر متلقي لأموال الصندوق من بين 23 دولة يدعمها، فضلا على ان بوروندي كانت واحدة من أول بلدين، إلى جانب سيراليون ، تلقيا تمويلًا من صندوق بناء السلام، حيث كان له دور حيوي في معالجة العديد من الحواجز اللوجستية الحاسمة في تنظيم انتخابات 2010 ؛ تهيئة المدن التي استقبلت عدداً كبيراً من النازحين والمقاتلين السابقين، وعانت من ارتفاع مستويات العنف السياسي، وتمويل إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وعقد تدريبات وورش عمل ساهمت في الدفع بإصلاحات في الجيش البوروندي، ولكن على الرغم من نجاحات الصندوق في بوروندي، إلا أنه يواجه أزمات منهجية بسبب تقديم بعض البرامج منخفضة الجودة التي لم تستفيد بشكل جيد من أموال الصندوق، ولم تستطيع الاستعانة بموظفيين أكفاء لهم خبرة بعمليات السلام والتخطيط السليم لها، وأيضا لم يكن هناك متوافر آليات تغذية مرتدة مُبتكرة متوفرة تساهم في تقييم النشاط أول بأول، فأثبتت التجربة أن الآليات والقدرات الحالية التي تمتلكها الأمم المتحدة لبرمجة بناء السلام ليست كافية لدعم برامج بناء برامج سلام مستمرة عالية الجودة.

د- أثبتت تجربة صندوق الامم المتحدة لبناء السلام[1] في بوروندي أنه يجب على الأمم المتحدة أن تدرس قدرات المنظمات التي ستمولها أو تمنحها المساعدات وتتأكد من أنها تمتلك كفاءات وقدرات ومهارات قادرة على تصميم وتنفيذ ومراقبة برامج بناء السلام عالية الجودة، و إذا لم يكن لدى المنظمات الإقليمية للتخطيط العمراني القدرة المطلوبة في المكتب القطري المُعين، فيجب عليهم العثور عليها و / أو طلب استخدام جزء من التمويل لذلك، والمتابعة الدورية الميدانية للمشاريع المنفذة من جانب تلك المنظمات الممولة للتتأكد من حسن إنفاق التمويل وجودة البرامج المقدمة ومدى صلاتها ببناء السلام والمجتمع المحلي، وهو ما يتطلب إنشاء آليات مبتكرة للرصد التشاركي والتغذية المرتدة تساعد كل مشروع على تلقي ردود الفعل المنتظمة من الخبراء والمتخصصين

[1] Campbell, Susanna and others, "Independent External Evaluation UN Peacebuilding Fund Project Portfolio in Burundi 2007 – 2013", in **The Graduate Institute of International and Development Studies and Centre on Conflict** (Geneva: Center of Development and Peacebuilding, 1 February 2014) https://repository.graduateinstitute.ch/record/293211?ln=en

لضمان استفادة المجتمع المحلي من تلك المشاريع والأنشطة التي يجب أن تتوافق مع متطلبات واحتياجات المجتمع.

ذ- تتحرك الأمم المتحدة بدبلوماسية بطيئة شديدة الحساسية خاصة في أوقات الصراع التي تشهد توترات شديدة متسارعة، وهو ما يؤثر على قدرة المنظمة الدولية في إتخاذ إجراءات سريعة إيجابية في الوقت المناسب، فكان يمكن للأمم المتحدة الضغط أكثر على الحكومة البوروندية للاستجابة بشكل أكبر لاتخاذ إجراءات ملموسة للتعاون مع قوات حفظ السلام أو الاهتمام بملف حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد إلا أنها فضلت على عادتها الابتعاد عن المواجهة السياسية المباشرة، مما أثر بالسلب على دورها ومصداقيتها أمام الشعب البوروندي.

ر- كان من بين العقبات الرئيسية التي عانت منها قوت الأمم المتحدة في بوروندي أن المعارضين لوجودها خاصة المستفيدين من الصراع والفساد قد قاموا بحملات مجتمعية وإعلامية لاقناع السكان أن تلك القوات جاءت لاستعمارهم وارتكاب انتهاكات ضدهم، ولم تحاول المنظمة الدولية القيام بحملات إعلامية مضادة لاقناع المواطنين هناك بدورها الإيجابي الذي سينعكس بالإيجاب عليهم أو حتى إيضاح مزايا التعاون مع بعثتها.

خاساً– تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بدور بناء في دفع الأطراف المتصارعة للتوقيع على اتفاق أروشا، ولكن يبدو أن ذلك التحرك كان بسبب ضغوط من الرأي العام الدولي ووسائل الإعلام العالمية التي أوضحت خطورة عمليات الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في بوروندي خلال فترة الحرب الأهلية، وكان تدخل كلا الطرفان إيجابي لكنه لأنه ساهم في إجبار مختلف الأطراف على النوقيع على الاتفاق لكن كان ذلك بالترغيب بالمساعدات المالية تارة ومرة أخرى بالتهديد، ولم يكن عن اقتناع من الأطراف المتصارعة، فالهف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كان الوصول لتوقيع الاتفاق وليس إنشاء آليات تضمن متابعة تنفيذ بنوده على أرض الواقع خلال السنوات التي تلت التوقيع عليه، وهو ما تسبب في عدم تنفيذ العديد من بنود الاتفاق بعد ذلك، وعودة أعمال العنف بالبلاد وتدهور ظروفها الاقتصادية والإنسانية.

الخلاصة: لعل أبرز ما يميز جهود المصالحة المختلفة في بوروندي أنه كان لها تأثير إيجابي كبير في تهدئة أجواء العنف بل تسريح المليشيات ونزع سلاحها بعد ارتكاب أطرافها للعديد من المجازر الدموية، ولكن ما يؤخذ على مهام تلك البعثات خاصة بعثة الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي إنها كانت متراخية بعض الشيء في توجيه أنظار الحكومة البوروندية لضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد، والسماح بحرية الرأي والتعبير، فضلًا عن العمل الجاد على توفير ظروف معيشية مقبولة تسمح للبورنديين بالحصول على إحتياجاتهم الأساسية، لأن ذلك يعتبر الطريق الأول لمنع العودة للعنف والقتال. كانت الأهداف قصيرة الأجل المتمثلة في إتخاذ إجراءات التهدئة ونزع الاسلحة وتسريع المقاتلين هي الأولوية الأولى لجهود المصالحة، وللأسف مع مرور الوقت تم إهمال بعض الجوانب الاقتصادية والحقوقية شديدة التأثير على الوضع بالبلاد، وكان أبرزها الانتهاكات مستمرة لحقوق الانسان، وغياب المسائلة التي مهدت للرئيس السابق "نيكرونزيرا" تعديل الدستور رغم معارضة شعبية واسعة، وبإحكامه قبضة أمنية شديدة ضد المعارضين لتلك التعديلات الدستورية، وهو ما تسبب في اشتعال القتال من جديد ين الهوتو التي ينتمي إليها الرئيس الأسبق، والتوتسي المنتمي إليها المعارضين لذلك التعديل، وحتى بين الهوتو وبعضهم البعض، وهو ما واجهته الحكومة البوروندية بحملة اعتقالات وقتل وقمع للصحافة والإعلام.

لم تقوم الحكومة البوروندية أو بصورة أدق "لم ترغب" – خلال ذلك الوقت – في وضع إطار فعال للاستفادة من الدعم الدولي للوضع في بوروندي واستخدام المساعدات الاقتصادية والفنية لتنمية الاقتصاد الوطني الذي كان من الممكن أن يمكنها من رفع مستوى معيشة المواطنين وإحلال السلم بالبلاد، كما لم تجري إصلاحات حقوقية أو تسمح بإعطاء حيز بسيط يسمح بحرية الصحافة والتعبير، وهو ما يؤكد أن إهمال تطبيق بنود حقوق الانسان وحرية الرأي والتعبير بما فيها الإعلام بكافة صوره، ربما يمكن أن يكون من أبر ز الأسباب التي تتسبب بعودة الصراع من جديد، وايضا أعمال العنف، لان الانتهاك الممارس ضد المواطنين لا يجدون بالتوازي له أي طريقة ملائمة للتعبير عن رفضهم له أو الافصاح عما يتعرضون له من جرائم إنسانية وقمع، وهنا يُقابل ذلك بموجة عنف كمتنفس وحيد عما بداخل أفراد المجتمع، خصوصًا من قبل الجماعة التي تشعر بالتهميش والإقصاء المتعمد.

الفصل الثالث

الممارسة السياسية في بوروندي في إطار عملية المصالحة الوطنية

الفصل الثالث

الممارسة السياسية في بوروندي في إطار عملية المصالحة الوطنية

عقب التوقيع على اتفاق أروشا للسلام فى شهر أغسطس من عام 2000 فى تنزانيا، كان لابد أن نرى المردود الواقعي له والنتيجة العملية لمسار المصالحة الوطنية، تعلقت الأمال بتطبيق مصالحة وطنية حقيقية تُلمس نتائجها المباشرة على أرض الواقع ولكن ... الأمور تحولت للأسوأ وازدادت حدة الاشتباكات بين قوات الجيش البورندي وقوات المعارضة المسلحة الرئيسية قوات الدفاع عن الديمقراطية الأكبر والأقوى وقوات التحرير الوطنية والحكومة الانتقالية حتى انه خلال شهري أغسطس وسبتمبر عام 2000 قُتل أكثر من 100 فرد خلال هجمات مُتبادلة من الطرفين وازداد حال حقوق الانسان سوءاً بل تواصلت عمليات الاعتقال العشوائي والتنكيل بالمدنيين وتعذيبهم بدون أي سند قانوني، واستمرت الأعمال الانتقامية وأعمال التخريب للمباني والمنشأت العامة وحرق المنازل في العاصمة والمدن المحيطة بها بشكل مستمر منذ توقيع اتفاق أروشا، حتى الإعلاميين كانوا هم الآخرين ضحايا لذلك الصراع، حيث شهدت البلاد سلسلة من حالات اعتقال الصحفيين والنشطاء وإغلاق الوسائل الإعلامية، لدرجة أن البعض تساءل عن جدوى الاتفاق في إنهاء الصراع وتحقيق السلم في بوروندي.

وصلت الظروف الإنسانية لأدنى مستوياتها مع وصول عدد النازحين[1] إلى 475 ألف شخص واللاجئين 845 ألف لاجيء خلال عام 2002، وانتشر الفقر المدقع خاصة فى الريف، وتم تدمير عشرات المدارس واختطاف الشباب من قبل قوات الدفاع عن الديمقراطية لتجنيدهم داخل صفوفها.

وعلى الصعيد الدولي أعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق من استمرار التوترات العرقية في بوروندي، وأيضاً استمرار انتهاكات حقوق الانسان وطالب بتوافر الإرادة السياسية لجميع الأطراف للتحرك نحو تسوية

[1] Havermans, Jos, "Burundi: the peace accord-impact and projects", in **The United Nations High Commissioner for Refugees Paper (UNHCR)** (Geneva: UN, Written Paper No. 15, July 2002)
https://www.ecoi.net/en/file/local/1413823/470_1164104125_3d8f0dc54.pdf

الصراعات، ووصف المجلس الحالة العامة هناك بـ "الهشة"، كما نوه البنك الدولي عن تفشي الفساد بالمؤسسات الحكومية وضعفها الخطير الذي قد يسبب إنهيار اقتصادي خطير للبلاد.

في 2005 كانت بوروندي على موعد مع أول انتخابات رئاسية ديمقراطية بالبلاد كتطبيق على اتفاق أروشا ليتولي "نكرونزيرا" – المنتمي للهوتو– الرئاسة بعد فوز ساحق، وحاول خلال فترة رئاسته الأولى مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية في بوروندي، وإعادة بناء الاقتصاد ودمج القوات المتمردة المسلحة في الأجهزة الأمنية بالدولة، والقضاء على الحرب الأهلية، إلا أنه في عهده لم يكن الحال أفضل مما سبق واستمر القمع ضد المعارضين واعتقال الصحفيين وأصحاب الرأي والتنكيل بهم وتقديمهم للمحاكمات بتهم ملفقة، بالرغم من ذلك فاز "نكرونزيرا" في انتخابات 2010 وشهدت الأمور تدهور خاصة فى الجانب الاقتصادي وأزدادت حدة المواجهات وأعمال العنف بين الجيش والمتمردين، ثم جاء عام 2015 ليعدل "نكرونزيرا" الدستور ويسمح لنفسه بالترشح لولاية ثالثة، وهنا بدأت المواجهات بين أجهزة الدولة وقوات الأمن والمواطنين، لتبدأ موجة جديدة من أعمال العنف والشغب في البلاد، استمرت حتى رحيله في يونيو 2020 أثر أزمة قلبية، ليتولى بعدها الرئيس الجديد "إيفاريست ندايشيميي" رئاسة بوروندي.

يتحدث المبحث الأول في ذلك الفصل عن مدى تأثر الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية بالبلاد بالتوقيع على اتفاق أروشا، أما المبحث الثاني يتناول فترة تجدد الصراع في بوروندي خلال عام 2015 والأسباب التي كانت خلف ذلك، أما المبحث الثالث يذكر تأثير استمرار الصراع السياسي، وتردي الأوضاع الأمنية والحقوقية على عملية المصالحة بالبلاد.

المبحث الأول
العملية السياسية عقب التوقيع على اتفاق أروشا

توقع البعض أن يكون لتوقيع اتفاق أروشا تأثير إيجابي على عملية المصالحة الوطنية في بوروندي، حيث أنه يضم الركائز الأساسية للمصالحة من خلال بروتكولاته الرئيسية المختلفة، ولكن ... الأمر لم يكن يسير على ذلك الطريق بشكل كامل، فاستمرت الحرب الأهلية في بوروندي، وقامت كل من حركات التمرد الرئيسية، قوات الدفاع عن الديمقراطية الأكبر والأقوى وقوات التحرير الوطنية، بتصعيد العنف[1] بعد التوقيع على الاتفاق وبعد تنصيب الحكومة الانتقالية، من خلال القيام بعمليات قتل جماعية أودت بحياة عشرات المدنيين في "كولينز نيامبهو"، و"غيليشانا"، و"جيتيزي" في بلدية "نيامبوي" في ريف "بوجمبورا"، لم تكن ظروف القتل واضحة تماماً، لأنها كانت تتم خارج نطاق القضاء، بالإضافة إلى العشرات من القتلى والجرحى في مذابح أستمرت ما يقرب من عامين كاملين، ووجهت الاتهامات للجيش بأنه كان ينفذ عمليات "عقابية" ضد المعارضة المسلحة، وأشارت تقارير دولية لمظمة العفو الدولية بأن القوات المسلحة البوروندية قد عرضت حياة المدنيين العزل للخطر عمداً عن طريق تجنيدهم قسراً لتطهير الأراضي خلال العمليات العسكرية، ولتسهيل تقدم القوات المسلحة نحو قوات المعارضة.

كان الأمر الواضح هو أن أنشطة جماعات المعارضة المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان قد أثرت بشدة على الحياة المدنية في جميع أنحاء البلاد والعاصمة، مما خلق جواً من الخوف وانتشار الفوضى والعنف، وانتشرت عمليات النهب والتدمير والسرقات المسلحة بدون التوصل إلى الجناة الحقيقيين وتحقيق العدالة الفعالة.

يتناول ذلك المبحث الوضع السياسي والأمني والاقتصادي لبوروندي عقب التوقيع على اتفاق أروشا.

[1] Burundi: Between hope and fear", in **The Amnesty International report** (London: Amnesty International organization, 22 March 2001)
https://www.amnesty.org/en/documents/afr16/007/2001/en/

المطلب الأول

مدى تأثر الوضع السياسي بالتوقيع على اتفاق أروشا

لم يكن توقيع اتفاق أروشا كما يظنه البعض بداية لمرحلة جديدة من السلم والمصالحة الوطنية بل تتبعه استمراراً جزئياً لبعض أعمال العنف والاقتتال الداخلي، فخلال أسبوع من تشكيل الحكومة الانتقالية في "بوجومبورا"، تورطت قوات الدفاع عن الديمقراطية في معارك ضارية مع الجيش البورندي، لا سيما في جنوب وشرق البلاد، مع وقوع عدد كبير من الضحايا، فعلى سبيل المثال خلال يوم واحد في أوائل نوفمبر 2001، قتل حوالي 30 مدنياً، بينما أعلن الجيش أنه قتل 160 متمرداً وأعلنت قوات الدفاع عن الديمقراطية أنهم قتلوا حوالي 50 جنديًا، كما انخرطت قوات التحرير الوطنية في اشتباكات مع الجيش، وذلك حول العاصمة والمناطق المحيطة بها، كما استمرت الاشتباكات بين المتمردين والقوات الحكومية بشكل منتظم، حول العاصمة "بوجمبورا" وفي جميع أنحاء البلاد، وفي أوائل يوليو 2002، على سبيل المثال، قصف متمردو الهوتو قريتين في شرق بوروندي بقذائف الهاون، مما تسبب في أضرار طفيفة بالمناطق التي تعرضت للقصف، وفي هجوم منفصل هاجموا منطقة "جيهوشا" شمال شرق "بوجومبورا"، وقتلوا ثلاثة مدنيين وجنديًا، بالإضافة لتدمير بعض المنشأت هناك.

أولاً– انتهاكات ضد المدنيين:

لم يفلت العاملون في المجال الإنساني والإغاثة[1] من عمليات القتال المستمرة خلال السنوات التي تلت التوقيع على أروشا، حيث إنه في 2 أبريل 2001، في مقاطعة "روييجي"، هاجم مسلحون مجهولون قافلة شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تحمل 90 طناً من الأغذية لـ 20.000 شخص معرض للخطر في مقاطعة "كانكوزو"، وكان نتيجة ذلك أنه قد أصيب أربعة من عمال الإغاثة في الهجوم، بالإضافة لاستمرار الهجمات على العاملين بالمنظمات غير الحكومية الإنسانية، وإصابة بعضهم وإجبار البعض الآخر على مغادرة

[1] Havermans, Jos, "Burundi: the peace accord-impact and projects", in **The United Nations High Commissioner for Refugees Paper (UNHCR)** (Geneva: UN, Written Paper No. 15, July 2002) https://www.ecoi.net/en/file/local/1413823/470_1164104125_3d8f0dc54.pdf

البلاد، على الرغم من أنه من الأهمية البالغة أن يشعر العاملون بالمجتمع المدني[1] بدورهم في إنجاح عملية المصالحة الوطنية، إلا أن الواقع يوضح تعرضهم لانتهاكات تحد من قدرتهم على إداء مهامهم.

وجهت اتهامات لقوات الدفاع عن الديمقراطية باختطاف أطفال المدارس الشباب والطلاب المراهقين في محاولات لتجنيد الشباب بالقوة في صفوفهم، في الساعات الأولى من يوم 6 نوفمبر 2001، اختُطف أربعة مدرسين وحوالي 54 طفلاً، تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 عامًا، قسراً من مدرسة ابتدائية في "رويجي"، بينما اختُطف في 9 نوفمبر حوالي 250 طفلًا تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 عامًا من إحدى المدارس في مقاطعة كيانزا، مع القيام بحرق المؤسسة التعلمية نفسها بعد ذلك، ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن شابين يبلغان من العمر 17 و 25 سنة، قالا إنهما تمكنا من الفرار من أيدي المتمردين بعد اختطافهما من تلك المدرسة، حتى أن أحد الطلاب قد قال للصحيفة: "لا يمكنك الدراسة قبل أن يكون هناك سلام ... عليك القتال. يمكنك أن تدرس بعد أن يكون هناك سلام"، وذلك في اشارة إلى أن أعمال القتال المستمرة أثرت على العملية التعليمية وأداء الطلاب الدراسي بصورة مباشرة، وأدت لتوقف مظاهر الحياة اليومية وأنشطة الأسر الروتينية الاعتيادية، كما أنه لا يزال هناك نحو 29 من الأطفال المختطفين من "رويجي" في عداد المفقودين وكان ذلك في منتصف عام 2002، وادعت قوات الدفاع عن الديمقراطية أن الأطفال قد اختطفوا من أجل حمايتهم من الانتقام من قبل القوات الحكومية، واكتُشف وقتها أنه قد تم إجبار بعض الأطفال على حمل معدات عسكرية أو مساعدة الجنود الجرحى، وفي 13 نوفمبر 2001، أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنه خلال الأيام الثلاثة الماضية لذلك التاريخ، اختُطف 107 طفل أيضاً من مخيمات اللاجئين في تنزانيا على أيدي جماعات المتمردين الهوتو.

بالإضافة إلى القتال واستهداف السكان المدنيين من قبل كل من الجيش وقوات المتمردين، ازداد عدم الاستقرار في البلاد نتيجة لمحاولات الانقلاب التي ارتكبتها عناصر من الجيش بقيادة التوتسي، في 18 أبريل 2001، سيطرت مجموعة من حوالي 30 من صغار مسؤولي الجيش على محطة الإذاعة والتلفزيون الحكومية في بوجمبورا، وأعلنت أن جماعة عسكرية صغيرة منشقة، هي جبهة الجبهة الوطنية للشباب (FJP

[1] P. Herisse, Rockfeler, "Development on a theater: Democracy, governance, and the socio-political conflict in Burundi", in **The Journal of the Agriculture, Food, and Human Values Society** (Berlin: Springer, Vol. 18, issue 3, Sep 2001) PP. 295–304
https://link.springer.com/article/10.1023%2FA%3A1011913530246

– جبهة الشباب الوطنية) قد قامت باسقاط الحكومة، إلا أنه بعد فشل تلك المحاولة وعقب مرور ثلاثة أشهر في ليلة 22 يوليو، قام جنود التوتسي الشباب مرة أخرى بمحاولة انقلاب ضد حكومة "بويويا"، حيث قامت القوات الحكومية بمطاردة نحو 100 من الجناة شمال بوجمبورا، واستسلم الضباط المتمردون في بلدة نجوزي في 23 يوليو 2001.

وفقًا لرابطة بوروندي لحقوق الإنسان (ITEKA)، قتل الجيش والمتمردون ما مجموعه 894 شخصًا في عام 2001، حيث كان المتمردون وراء مقتل 621 شخص خلال أعمال القتال التي كان يشنها، وكان الجيش البوروندي الذي يسيطر عليه التوتسي مسؤول عن 265 حادثة قتل وحرس السلام عن 8 أشخاص، وأكدت الرابطة أن المدنيين العزل كانوا الضحايا الرئيسيين للحرب الأهلية، وبالنظر إلى إحصائيات أعمال العنف في عام 2001 سنجد أنها كانت أقل من عام 2000 ، حيث أكدت الرابطة أن تنصيب الحكومة الانتقالية لم يفعل الكثير لتحسين الوضع في البلاد بل استمرت أعمال العنف المختلفة بنفس الشدة كما كان الحال في الأشهر السابقة، في إشارة إلى أن الحكومة لم تفعل شيء لمعاجلة تلك الأزمة ووقف تدهور الوضع الأمني بالدولة.

ثانياً– تأثير العنف على الحياة اليومية للمواطنين:

استمرت تدفقات المشردين داخلياً واللاجئين الجدد خلال عام 2002، حيث فر ما لا يقل عن 20 ألف شخص من القتال المستمر في العديد من الأجزاء ببوروندي خلال الأسبوعين الأولين من مارس 2002، وفقًا للجنة الولايات المتحدة للاجئين (USCR)، الذين لاحظوا أنه على الرغم من توقيع اتفاق أروشا فان هناك أكثر من 150.000 من بوروندیين غادروا البلاد كلاجئين مضطرين بسبب أعمال العنف وذلك منذ أوائل عام 2001، كما أدى تواصل القتال بين الجيش الحكومي والجماعات المتمردة لتعطيل حياة عشرات الآلاف من المواطنين، وأفاد مكتب الممثلين الصوماليين بأنه وفقاً لبعض المراقبين في الميدان، فقد نزح ما يصل إلى 80 ألف مدني بين من يناير إلى مارس 2002 بسبب احتدام العنف والقتال، تجسد ذلك في المصادمات التي اندلعت في 11 مارس، على بعد حوالي 20 كيلومتراً من بوجمبورا، في منطقة نيامبوي الجبلية، حيث قُتل عشرات الأشخاص ونُزح حوالي 10.000 شخص من مدنهم ومناطق سكنهم، لتتحول البلاد لما يشبه بؤرة كبرى للصراع والإقتتال الداخلي، مع غياب القوات الأمنية المنظمة، ضعف الدور الأمني

الذي تؤديه قوات حفظ السلم الإقليمة والدولية هناك، بسبب القيود السياسية المفروضة عليها وضعف التمويل لأنشطتها.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

ثالثاً- الوضع بعد انتخابات 2015:

بعد الانتخابات الأولى التي أعقبت الصراع في عام 2005، كان ترتيب بوروندي لتقاسم السلطة وإقامة نهج توافقي بين مختلف الأطراف التي كانت متصارعة قبل توقيع اتفاق أروشا – الذي مثل خارطة طريق للسلام والديمقراطية في بوروندي – يحد من الهويات العرقية ويسمح بمشاركة مقبولة للسلطة، ويسمح بانتقال الحكم بطريقة سلسلة دون أي تعقيدات مما جعل المؤسسات المراقبة للوضع هناك يعتقدون ان أعمال الإبادة الجامعية والعنف والصراعات المسلحة قد ولى تاريخها في البلاد، إلا أن بعد وصول المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية للحكم أعربوا عن انتقادهم للاتفاق والتشكيك في قدرته على خلق تقاسم عادل للسلطة في بوروندي، وهو ما أوضح أن هناك ربما تخطيط لنزع الشرعية عن أروشا والتنصل من التزاماته الخاصة بتداول وتقاسم الحكم، ليتحجج الهوتو المسيطر على الحكم بعدة ذرائع توضح من وجهة نظرهم عدم عدالة الاتفاق مثل:

1- الاتفاق كان صفقة نخبوية لم تحقق مصالح مواطني الهوتو لكنها وقعت من قبل نخبة الهوتو لمصالحهم الخاصة، حيث لم يتم الاتفاق على حصص في القضاء وغيرها من السلطات لضمان عدم تهميش الهوتو مثلما كان يحدث من قبل.

2- اتفاق أروشا كان اتفاقاً سياسياً، لكن ليس له وضع قانوني، وبالتالي لا يملك صفة دستورية أو فوق دستورية نتيجة لذلك، لا يوجد أي عائق قانوني لمراجعته

3- اتفاق أروشا ليس الوحيد الذي يحقق السلام، حيث كان هناك سلسلة اتفاقيات لوقف اطلاق النار والتفاوض من قبل، وبلتالي ليس هو المؤسس الوحيد لعملية السلام في بوروندي.

4- حركة MORENA (التي يهيمن عليها التوتسي) دعت ايضاً لمراجعة اتفاقية أروشا ونادت بإعادة التفاوض عليه، مدعيةً وجود تناوب عرقي على مستوى الرئاسة، وبذلك يكون هناك اتفاق بين راي بعض الهوتو والتوتسي حول ذلك.

5- تُظهر حالة بوروندي أن انتخابات[1] ما بعد الصراع يمكن أن تعزز الاستبداد وتقوض في الوقت نفسه تقاسم السلطة، حيث أدت الدورات الانتخابية الثلاث التي أعقبت الصراع – في 2005 و 2010 و 2015، حيث فاز فيهم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الذي لم يتفاوض على الاتفاقية بل انتقدها بقوة وقتها.

في جلسة مجلس الأمن[2] رقم ٥٠٩٣ بتاريخ 1 من ديسمبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير الثاني للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي الذي أعرب فيه عن القلق إزاء عدة أمور، منها التوترات السياسية والاجتماعية الكبيرة، والتأخر في اعتماد التشريعات الرئيسية المعنية بلمصالحة وحفظ الأمن بالبلاد، استمرار رفض قوات التحرير الوطنية الانضمام إلى عملية السلام؛ اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان؛ وانتشار ثقافة الإفلات من العقاب، كما شدد على الحاجة الملحة إلى توطيد التعاون الإقليمي مع

[1] Vandeginste, Stef, "Exit Arusha? Pathways from Power-Sharing in Burundi, in **The Institute of Development Policy and Management (IOB) working paper** (Antwerp: University of Antwerp, January 2017) https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2673/files/Publications/WP/2017/wp-201701.pdf

[2] الأمم المتحدة، **القرار (1545) ٢٠٠٤ (الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩٧٥، مرجع ممارسات مجلس الأمن 2004 – 2007، الحالة في بوروندي**، 21 مايو 2004
https://www.un.org/securitycouncil/sites/www.un.org.securitycouncil/files/ar/sc/repertoire/2004-2007/Chapter%208/Africa/04-07_8_Burundi.pdf

دول الجوار، بشأن تسوية سلمية لتلك الأزمة، وكان موقف يعتبر غير مؤثر على أرض الواقع إلا أنه كان مجرد نوع من أنواع الضغوط السياسية على النظام البوروندي ليس أكثر.

لم تتحسن الأحوال في بورندي بالرغم من نداءات الأمم المتحدة للتحرك الواسع هناك وإتخاذ الحكومة إجراءات للسيطرة على أعمال العنف وتردي الوضع الأمني، لذلك في الجلسة رقم ٥٣١١ ، المُنعقدة في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله التقرير الخامس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي، الذي أكد على أنه مازالت الحالة العامة في بوروندي هشة للغاية، وأكد أن الأولوية الفورية والأكثر إلحاحاً هي ضمان وضع حد للتراعات المسلحة، بالرغم من ذلك أوضح ممثل بوروندي أنه فيما يتعلق بالأمن، فإن السلام يسود جميع أنحاء البلد باستثناء بعض المناطق، ولكنه أشار إلى أن قوات التحرير الوطنية رفضت الدخول في محادثات للانضمام إلى بقية شعب بوروندي على طريق إعادة الإعمار والتنمية، وشدد على الحاجة الملحة إلى التعزيز المالي للوكالات المتعددة الأطراف، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، حتى يتسنى لها الانتقال من المساندة الإنسانية إلى دعم التنمية.

وهو ما يؤكد على أن الحكومة البوروندية تجاهلت مع حدث بالداخل من عمليات قتل حماعية ومذابح دموية واستمرار الاقتتال مع الاستمرار برفض الاعتراف بتدهور الحالة الأمنية بالبلاد، وعدم النجاح الكامل لاتفاق أروشا حتى بعد توقيعه بخمس سنوات كاملة، ربما يجعل الحكومة موضع اتهام على الأقل بسبب سلبيتها في معالجة الأمور الخطيرة ببوروندي، وعدم الافصاح بشكل شفاف وصريح عن تطورات الأوضاع بالبلاد.

المطلب الثاني
تأثر الظروف الاقتصادية والأمنية بالتوقيع على اتفاق أروشا

تسبب استمرار العنف والصراع في بورندي عقب التوقيع على اتفاق أورشا للسلام خلال عام 2000 في أن أصبح الوضع الاقتصادي للبلاد في غاية الصعوبة والتدهور، إلا أنه في تفس الوقتث شهدت الفترة ما بعد التوقيع على اتفاق أروشا حتى إجراء الانتخابات الرئاسية بالبلاد عام 2005 عدة محاولات لإصلاح الأجهزة

الأمنية والشرطة بالبلاد تحت شعار "إصلاح قوات الأمن والشرطة لجميع المواطنين"، كما شهدت الحالة الحقوقية بالبلاد استمراراً لحالة التوترات بين المنظمات الحقوقية والصحفيين والنشطاء السياسيين من جانب أخر، وتوالت عمليات الاعتقال وطرد العاملين بالمجال الإعلامي بالبلاد.

أولا- الوضع الاقتصادي:

انخفضت المنح الخارجية والتمويلات المالية لإعادة التوطين، حيث أنه من بين 62.3 مليون دولار أمريكي مطلوبة لبرنامج الإعادة إلى الوطن لعام 2005، لم يقدم المانحون سوى 8.4 مليون دولار أمريكي أي حوالي 14% من الأموال المطلوبة، وازادات الأزمة الغذائية وهو ما أوضحه برنامج الأغذية العالمي (WFP) الذي أكد أنه اعتباراً من مارس 2005، احتاج مليوني شخص إلى مساعدات غذائية في مناطق تعتبر تقليدياً سلة غذاء بوروندي، ويمثل هذا زيادة بنسبة 40% في عدد المستفيدين من المعونة الغذائية مقارنة بعام 2004، وتفاقمت الأزمة بسبب ندرة الأراضي الصالحة للزراعية ونقص الأيدي العاملة المؤهلة للزراعة، حتى أن محصول البن الذي يعتبر ذو أهمية قصوى للصادرات البوروندية انخفضت إنتاجيته وازدادت المنافسة بينه وبين البن القادم من دول أمريكا الجنوبية.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

أظهرت مؤشرات التنمية البشرية لبوروندي صورة قاتمة بنفس القدر، وفقاً للبنك الدولي بين عامي 2000 و 2002 أصبحت بوروندي واحدة من أفقر البلدان في العالم. في عام 2003، عاش حوالي 68% من السكان على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، مقارنة بـ 40% في عام 1993، قبل بدء الصراع، وبالرغم من أن البرتوكول الرابع لأروشا ينص على إيلاء التنمية الاقتصادية[1] والاجتماعية أولوية بالغة من خلال نصه على أنه إذا كان الجيل الحالي لا يترك هذا الاقتصاد الضعيف لأحفاده، يجب على البوروندييين أن يلتزموا بجهد كبير بل وحتى التضحيات لتحقيق الانتعاش الاقتصادي للبلاد إلا أن الواقع أظهر ارتفاع معدلات الفقر وانتشار البطالة وتدهور الإنتاجية الزراعية التي تمثل النشاط الاقتصادي الأول في البلاد.

وفي عام 2008 أشار فريق الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة في بوروندي إلى أن قرابة ٧٠% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، كما يفتقر غالبية السكان للوصول إلى الماء الصالح للشرب وغير ذلك من السلع الأساسية، فضلاً عن وجود أزمة غذائية شديدة ليتم التحذير من اضطراب اجتماعي[2] محتمل بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور، ولم يقتصر الانهيار على ذلك الجانب فقط بل شهدت الخدمات الصحية تدني كبير تمثل في محدودية وصول المواطنين لخدمات الرعاية الطبية، وضعف الإمكانيات الصحية مما تسبب في انتشار أوبئة الملاريا والكوليرا والتهاب السحايا.

[1] Bibi Jooma, Mariam, "We can't eat the constitution", in **The ISS Paper** (Pretoria: institute for security studies, No. 106, May 2005)
https://media.africaportal.org/documents/PAPER106.pdf

[2] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، **تجميع للمعلو مات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن بوروندي، وفقاً للفقرة ١٥ (ب)، الدورة الثالثة، جنيف**، A/HRC/WG.6/3/BDI/2، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨.
https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session3/BI/A_HRC_WG6_3_BDI_2_A.pdf .

جدول رقم (3): يوضح الوضع الاقتصادي في بوروندي بعد تنفيذ اتفاق أروشا

العام	التغير الاقتصادي
2000 -2002	أصبحت بوروندي واحدة من أفقر البلدان في العالم. في عام 2003، عاش حوالي 68% من السكان على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم.
2005	تعرضت بوروندي لأزمة غذاء شديدة، احتاج على أثرها مليوني شخص إلى مساعدات غذائية؛ في زيادة بنسبة 40% في عدد المستفيدين من المعونة الغذائية مقارنة بعام 2004.
2005	انخفاض المساعدات الدولية المقدمة برنامج إعادة التوظين بنسبة 86%، حيث لم تحصل بوروندي على مساعدات دولية سوى سوى 8.4 مليون دولار من بين 62.3 مليون دولار أمريكي.
2008	وصل عدد السكان تحت خط الفقر إلى 70% من عدد السكان بالبلاد.

المصدر: Bibi Jooma, Mariam, "We can't eat the constitution", in **The ISS Paper** (Pretoria: institute for security studies, No. 106, May 2005)
https://media.africaportal.org/documents/PAPER106.pdf

لعل ما قد يبرهن على أن الظروف الداخلية في بوروندي كانت السبب المباشر في تدهور الوقع الاقتصادي ومستوى معيشة المواطنين، هو مقارنة الحالة الاقتصادية في روندا مع بوروندي، والذي يوضح –بحسب الرسم البياني التالي– بأنه قبل عام 1993 – بداية الحرب الأهلية– كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بوروندي ورواندا يتبع اتجاهًا مشابهًا، أما بعد الإبادة الجماعية في عام 1994، تعافت رواندا بسرعة، ووضعت مسار نمو طويل الأمد. في المقابل، لم يتعافى دخل الفرد في بوروندى، كما استطاعت روندا أن تحقق تقدم اقتصادي وسياسي هائل عقب مرورها بنفس الظروف التي شهدتها بوروندي خلال فترة

التسعينيات من أعمال عنف وحرب أهلية أسفرت عن ملايين من القتلى واللاجئين والنازحين، إلا أن روندا قد استطاعت خلال سنوات قليلة أن تتعافى وتحقق تقدم اقتصادي جعلها نموذجاً في التنمية بعد الصراع، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتضاعف من 333 دولارًا أمريكيًا إلى 690 دولارًا بين عامي 2000 و 2015، أي بنسبة نمو 5%، فضلاً عن الزيادة الحادة في نسبة نمو التجارة الخارجية للدولة خلال تلك الفترة التي زادت قيمتها أكثر من 14 مرة في 20 سنة الأخيرة، حيث كان المؤشر (عام 2000 = 100) ، والذي كان 97.9 في عام 1995، ارتفع إلى 1404.5 في عام 2015، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في تقديم الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم لمختلف المواطنين[1].

شكل رقم (4): يقارن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بوروندي ورواندا (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي)

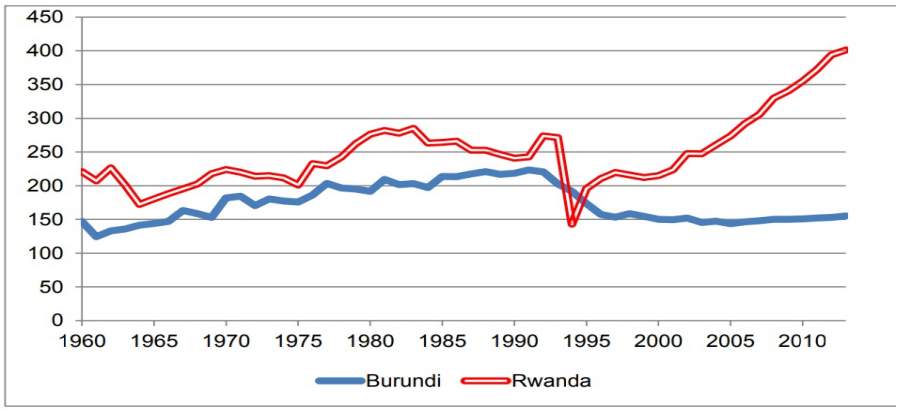

المصدر: Nkurunziza, Janvier, "Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding in Burundi", in The CRPD Working Paper (Belgium: Centre for Research on Peace and Development. No. 34, 2015)

https://soc.kuleuven.be/crpd/files/working-papers/working-paper-nkurunziza.pdf

[1] Takeuchi, Shinichi, "Development and Developmentalism in Post-genocide Rwanda" in Takagi, Y., Kanchoochat, V., Sonobe, T. (eds), **Developmental State Building. Emerging-Economy State and International Policy Studies** (Singapore: Springer, 2019), p.p. 121- 134
https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-13-2904-3_6

ثانياً– الوضع الأمني:

بعد توقيع اتفاقية السلام بين حكومة بوروندي والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في 2003، بدأت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عام 2004، وكانت خطتها هي إعادة دمج حوالي 55000 من المقاتلين السابقين، فكان من مصلحة قادة الهوتو تنفيذ بنود اتفاق أروشا المتعلقة بإصلاح المؤسسات الأمنية والجيش والمخابرات في أسرع وقت، لضمان تمثيلهم بتلك المؤسسات والحصول على سلطة تؤهلهم للمنافسة على حكم البلاد، بدلاً من سيطرة التوتسي الكاملة عليها، لذلك كان زعماء الهوتو يرددون دائماً عبارة "إصلاح قوات الأمن والشرطة لجميع المواطنين"، وهو ما سمح للهوتو بالحصول على 50% من الوجود بتلك المؤسسات الأمنية بحسب اتفاق أروشا، وسارعوا بإدخال مقاتليهم السابقين حتى بدون التدريب اللازم أو قياس مدى مناسبتهم للوظيفة التي من المفترض أن يشغلوها، لذلك كان من الممكن أن يكون هناك أشخاص في الثلاثينات من عمرهم ويشغلون منصب جنرال في الجيش، دون النظر لمستواهم القتالي أو قدرتهم وكفاءتهم الوظيفية، وكان ذلك بدعم وتمويل وتشجيع من نخب الهوتو لضمان السيطرة الكاملة على البلاد والذي بدوره سيفتح المجال امامهم للفوز بثروات البلاد واحتكار منافعها الاقتصادية.

أما إصلاح الشرطة فقد واجه عدد من الصعوبات أكثر من الجيش، فكان استيعاب المتمردين[1] السابقين الذين كانوا مطاردين من قبل الشرطة عملية صعبة في جهاز كان قائم بالفعل على التوتسي، لذلك تم إنشاء قوة شرطة جديدة، وساعد صندوق بناء السلام التابع للامم المتحدة في تدريب وتطوير قدرات الشرطة البوروندية من خلال تمويل مخصص لدعم قدراتهم الأمنية وبناء الثقة بين الشرطة والمواطنين بين عامي 2008 و 2009، إلا أن النظام الحاكم استخدم الشرطة لمصلحته الخاصة بدلاً من تحقيق الأمن والأمان في البلاد وحماية المواطنين، وهو ما ظهر في عمليات الاعتقال التعسفية ضد المعارضين، وخلال قمع الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في مايو 2015 ضد تعديل الرئيس الأسبق "نكورونزيزا" بتعديل الدستور ليضمن الترشح لولاية ثالثة، وهو ما واجهته قوات الشرطة بحملة قمع واعتقالات وقتل للمتظاهرين بصورة دعت المؤسسات

[1] D. Nkurunziza, Janvier, “Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding in Burundi”, in **The CRPD Working Paper** (Belgium: Centre for Research on Peace and Development. No. 34, 2015) https://soc.kuleuven.be/crpd/files/working-papers/working-paper-nkurunziza.pdf

الدولية المانحة لوقف برامج إصلاح وتدريب الشرطة، وزادت صعوبة الامر بعد فشل حكومة بوروندي في توفير فرص عمل لكا يقارب 55 ألف مقاتل سابق جرى تسريحهم، فضلاً عن عشرات الآلاف العائدين من المنفى مما مثل عبء اضافي على قوات الأمن تخوفاً من حدوث صراع جديد بسبب ندرة الموارد الطبيعية خاصة الأراضي وانتشار الفقر بشكل كبير، وظهر ذلك في تملك 80% من الأسر في المقاطعات أسلحة صغيرة للدفاع عن أنفسهم خلال ذلك التردي الأمني.

ثالثاً– استمرار الانتهاكات الحقوقية:

منذ أن جاءت الحكومة الجديدة التي تشكلت أغلبيتها من أعضاء ونخب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية المنتخبة ديمقراطياً إلى السلطة في سبتمبر 2005، وهو الاستحقاق الديمقراطي الأول منذ عام 1993 هناك، وقد تم ملاحظة تدهور ملحوظ في السياسية الداخلية ببورندي، حيث اعتقلت الحكومة عدد من المنتقدين والمعارضين لسياساتها، ثم انتقلت إلى تكميم الصحافة والقبض على الصحفيين وإغلاق الوسائل الإعلامية، كما ارتكبت انتهاكات ممنهجة ضد حقوق الإنسان، وشددت سيطرتها على الاقتصاد، مما أثار اضطرابات عنيفة وخسارة مكاسب متعددة كانت قد حصلت عليها مختلف الأطراف خلال عملية السلام، في ديسمبر 2006، تم اعتقال سياسيين[1] معارضين بارزين بحجة وجود مؤامرة للقيام بالتخطيط لإنقلاب بالبلاد، مع العلم أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الذي يسيطر على الحكومة يتولى أيضاً السيطرة على كلا من البرلمان والمحاكم.

في محاولة منها للظهور بمظهر المهتم بحقوق الإنسان قامت الحكومة بمحاولة إقامة حوار مع الصحفيين والمجتمع المدني، إلا أن تلك المحاولة لم تنجح في الحد من التوترات لأنه هناك العديد من قادة المنظمات غير الحكومية رهن الاعتقال في وضع حرج، وقد تم منع القضاة من التفتيش على السجون وتفقد وضع المعتقلين، مما كان له بالغ الاثر في سوء حالتهم وتعرضهم لسوء المعاملة والقتل في بعض الأحيان.

وأزداد توغل الحزب الحاكم في الاقتصاد المحلي بل اتهمه البنك الدولي بممارسة أعمال فساد، مما دعاه إلي تعليق جزء من مساعداته لبوروندي بسبب تغلغل الفساد الحكومي، حتى أن منظمات حقوقية أكدت أن رجال

[1] "Burundi: Democracy and peace at risk", in **The Africa Report** (Brussels: International Crisis Group, N. 120, 30 November 2006)
https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/burundi/burundi-democracy-and-peace-risk

الأعمال المقربين من الدولة كان يتم ارساء عقود الأعمال عليهم مقابل عمولات تدفع لبعض المسؤولين، مما تسبب في انخفاض نصيب الفرد من الدخل بنسبة 35%، وتضاعف عدد من يعيشون تحت خط الفقر، كما استخدم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية مؤسسات الدولة – بما في ذلك الأجهزة الأمنية والشركات الحكومية والمحاكم – إلى تعزيز قوتها، في كثير من الأحيان مع احترام ضئيل لسيادة القانون وحقوق الإنسان، مع ضمان أن تكون المعارضة السياسية ضعيفة للغاية ومُنقسمة على نفسها حتى لا تستطيع القيام بمهامها الرئيسية من التحقق من تلك الانتهاكات.

في يناير 2006، طلبت الحكومة من عملية الأمم المتحدة في بوروندي المغادرة والأمم المتحدة واقتصار مشاركتها على الأعمال الخاصة بالتنمية فقط، حتى أنه في أغسطس 2006 ، ضغطت السلطات البورندية على "نور الدين ساتي" الرئيس المؤقت لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، ليغادر البلاد، معللين ذلك بأن البعثة تجاوزت صلاحياتها والتفويض الممنوح لها وتدخلت في بعض الشئون الداخلية لبورندي، إلا أنه قد رفضت الأمم المتحدة استدعائه وتوصلوا إلى اتفاق ليبقى حتى نهاية العام، حتى مغادرة آخر قوات عملية الأمم المتحدة من البلاد، ليتم تحويل مهمة حفظ السلام إلى مكتب متكامل لتنسيق عمل جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في بورندي، مع استمرار عمل قسم الشؤون السياسية، ليركز مهامه بالدرجة الأولى وبشكل رئيسي نحو العمل على تطوير سبل تنمية الدعم الدولي لبوروندي.

بالرغم من انتهاء الحرب الأهلية في بوروندي التي استمرت 16 عامًا في أبريل 2009 بعد أن حلت الحكومة أخر حركة متمردة نشطة "قوات التحرير الوطنية "وتلاشت معظم القضايا التي أعاقت تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في سبتمبر 2006، حيث ألقت "قوات التحرير الوطنية" سلاحها وتحولت إلى حزب سياسي، تم دمج مقاتلي قوات التحرير الوطنية والقادة السياسيين في قوات الأمن والحكومة، وثقت منظمة "هيومن رايتس ووتش" 120 حالة اعتقال ذات دوافع سياسية بين يوليو 2008 وأبريل 2009، والاعتقالات ضد المعارضين مستمرة بلا توقف، حيث قُبض على العديد من أعضاء المعارضة بتهمة "حضور اجتماعات غير مصرح بها"، وبالرغم م من اعتقال عدد من رجال الشرطة والجنود لإرتكابهم جرائم[1] عادية مثل الاغتصاب والإعتداء، لا يزال أفراد قوات الأمن يتمتعون بالإفلات من العقاب.

[1] "Burundi Events of 2009", in **The Human rights watch report** (New York: Human rights watch, 9 Aug 2021)
https://www.hrw.org/world-report/2010/country-chapters/burundi

لاحظ الخبير المستقل وفرقة الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة في بوروندي أنه قد زادت انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الجسدية زيادة كبيرة منذ مايو 2008، كما أن الشرطة البوروندية الوطنية متورطة في قضايا متعددة مثل قتل وخطف المعارضين، وانتهاك لحقوق الانسان[1]، ليصف الأمين العام للأمم المتحدة الحالة العامة في البلاد بأنها "تبعث على القلق الشديد"، ليشير الخبير المستقل الأممي أنه قد لاحظ عدم وجود إرادة سياسية لتسليط الضوء على اختفاء وإعدام ٣٠ شخصاً في مقاطعة "موينغا"، كانوا متهمين بالانتماء إلى قوات التحرير الوطنية .

بالرغم من انشاء لجنة الحقيقة والمصاحلة بموجب قانون 18/1، الصادر في 15 مايو 2014، للبحث في لانتهاكات الواقعة في القترة بين يوليو 1932 الى 2008، إلا أن دورها حتى الآن غير مُفعل بسبب عدم الاهتمام الكافي لدي النظام السياسي بتحقيق العدالة وتقديم الجناة[2] لمحاكمات سريعة، فضلاً عن ضعف الإمكانيات المالية للجنة، وجعل سلطاتها استشارية لا ترقى لمهمتها البالغة الأهمية التي يعتمد نجاح عملية المصالحة الوطنية بشكل كبير على عملها، فضلاً عن الفشل الاقتصادي الذي جعل الدولة غير مؤهلة لمتابعة المحاكمات وتخصيص موارد مالية لبحث انتهاكات الماضي.

كما افتقر إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة[3] للتحقيق وإثبات الحقيقة وراء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت من عام 1962 حتى عام 2008 إلى الشفافية والتوجيه، فمشروع القانون يحتاج لمراجعات ليفي بالمعايير الدولية، مثل عدم منح العفو أو غيره من الإجراءات ذات الأثر المماثل للمتهمين بإرتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب والاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء، كما لا يحدد المشروع أن المحكمة الخاصة وهي الآلية القضائية التي ستتبع هيئة الحقيقة

---

[1] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، **الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، تجميع للمعلو مات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن بوروندي، وفقاً للفقرة ١٥ (ب)، الدورة الثالثة**،، جنيف، A/HRC/WG.6/3/BDI/2، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨.
https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session3/BI/A_HRC_WG6_3_BDI_2_A.pdf

[2] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحد، **تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 21/16، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة التاسعة والعشرون**، A/HRC/WG.6/29/BDI/1، 26 – 15 يناير ٢٠١٨
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G17/339/05/PDF/G1733905.pdf?OpenElement

[3] "Burundi: Time for change: a human rights review", in **The Amnesty International Submission to the UN Universal Periodic Review** (London: Amnesty International organization, January-February 2013)
https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/06/afr160032012en.pdf

والمصالحة، يجب أن يكون لها مدع عام مستقل يمكنه التحقيق والمقاضاة في كلتا القضيتين المحالتين من قبل لجنة الحقيقة والمصالحة وكذلك القضايا الجديدة، كما أنه لا يشمل تعيين المفوضين الدوليين، بالإضافة إلى المفوضين الوطنيين لضمان حيادية لجنة الحقيقة والمصالحة واستقلالها، وذلك فضلاً عن نقص الحماية التي يجب أن توفر للضحايا والشهود ليتمكنوا من الإدلاء بشهادتهم بحرية ودون خوف أو ملاحقة، كان هناك شعور خاص لدي المعارضة بأن غرض الحكومة من ذلك هو حماية أعضائها المتهمين بإرتكاب جرائم جسيمة من الملاحقة القضائية لأن لجنة الحقيقة والمصالحة لا تتمتع بصلاحيات الملاحقة القضائية. عندما عينت الجمعية الوطنية أخيرًا لجنة الحقيقة والمصالحة في ديسمبر 2014، قاطعت المعارضة الجلسة بحجة أنها تهدف إلى العفو عن أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، يبدو أن لجنة الحقيقة والمصالحة قد دخلت في طي النسيان حيث لا يُعرف الكثير حتى الآن عن المدى الذي نفذت فيه ولايتها.

رابعاً– تنفيذ أروشا في ضوء تولي "ندايشيمي" للحكم:

بعد وفاة رئيس بوروندي الأسبق "بيير نكورونزيزا" في عام 2020، تولى "ندايشيمي" منصبه بعد انتخابات تمت وسط اضطرابات سياسية حدثت على خلفية محاولة الرئيس السابق الناجحة للبقاء في منصبه لولاية ثالثة في عام 2015، إلا أن بداية توليه الرئاسة أظهرت أنه ربما سيسير على نهج سلفه "بيير نكورونزيزا" من قمع للمعارضة والحريات، حيث عين "ندايشيمي" جنرالات ومتشددين أمنيين في مناصب عليا، وتضم حكومته المكونة من 15 عضوًا رئيس الوزراء "ألان غيوم بونيوني"، ووزير الداخلية "جيرفيه نديراكوبوكا"، الخاضعين لعقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على حد سواء لدورهما في حملات القمع خلال أزمة 2015.

حاول الرئيس الجديد أظهار بعض من حسن النية نحو ملف حرية الاعلام وحقوق الانسان حيث أفرجت السلطات عن أربعة صحفيين مسجونين يعملون لصالح "إيواكو" وهي أحدى وسائل الإعلام المستقلة القليلة المتبقية في بوروندي، بعد عفو رئاسي في ديسمبر 2020، كما أعادت السلطات فتح المفاوضات مع وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية، وسمحوا لمحطة الإذاعة المحلية Bonesha FM بالعمل في فبراير 2021 بعد

إجبارها على الإغلاق في عام 2015، وفعلوا الشيء نفسه بالنسبة لهيئة الإذاعة البريطانية، التي تم إلغاء ترخيصها في عام 2019.

حاول" ندايشيمي" أن يُظهر أنه جاد لتحسين الحوكمة والتصدي للفساد، حيث حذر وزرائه من أنه يمكن استبدالهم بسهولة إذا فشلوا في الأداء بشكل مناسب وأنه لن يتسامح مع أي شخص "يحول سنتاً واحداً من الميزانية المخطط لها لتحسين رفاهية البوروندیين"، كما أمهل أعضاء حكومته ثلاثة أسابيع للإفصاح عن ممتلكاتهم للجمهور، غير أنه تراجع لاحقاً عن موقفه، تحت ضغط المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية.

شكل رقم (5): الحالة الاقتصادية لبوروندي في الفترة من 2020 إلى المتوقع في 2023

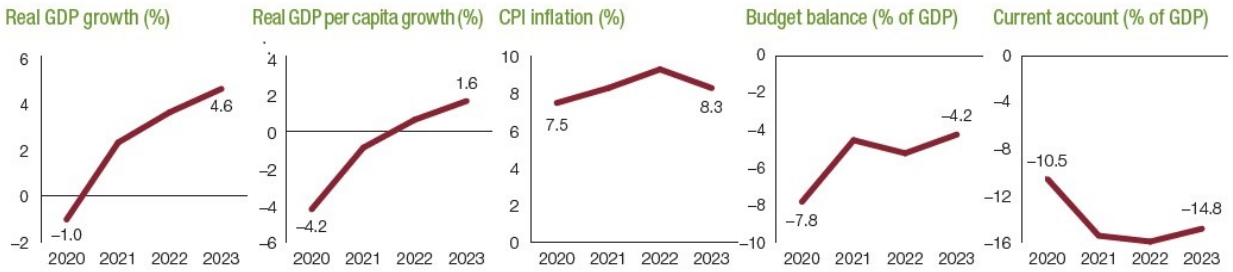

المصدر: African Development Bank

https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/burundi/burundi-economic-outlook

إلا أنه في نفس الوقت مازال "ندايشيمي" يتجاهل تنفيذ بنود اتفاق أروشا الخاصة بأحكام التمثيل النسبي، والتي تضمنت ترتيبات تقاسم السلطة بين الفصائل السياسية الهوتو والتوتسي، وذلك تحت ضغوط من حكومة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الذي ما يزال الحزب الحكام للبلاد، كما شدد الرئيس الجديد قبضته على النظام القانوني، ففي يناير 2021 قام بتعديل قانون المجلس الأعلى للقضاء ليمنح القانون الجديد الرئيس مزيداً من الصلاحيات، وذلك أساساً من خلال السماح له بإجراء فحص جودة لجميع أحكام المحاكم، وهو ما زاد التوقعات من أن تكون أفعال الرئيس الجديد مخالفة لأقواله،

وهو ما يظهر أن بوروندي تسير إلى نفس اتجاه الرئيس الأسبق "نكورونزيزا" من سيطرة لحكومة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية على جميع قطاعات الدولة وتسخيرها لخدمة زعمائها ومصالحهم الشخصية، واستمرار سياسية انتهاك حقوق الانسان مما يقابلهامن تدهور اقتصادي ومعيش للمواطنين وهو ما يهدد من فعالية اتفاق أروشا وقره على تحقيق مصالحة وطنية جادة حقيقية بالدولة.

أشار مفهوم تقاسم السلطة (إلى حد ضئيل) في اتفاقية أروشا و(إلى حد كبير) في اتفاقيات السلام[1] اللاحقة (الموقعة في عامي 2003 و 2006)، بشكل أساسي إلى تقسيم الكعكة بين النخب السياسية المتنافسة وشبكاتها، ولا سيما توزيع المناصب (على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والإدارية والدبلوماسية والاقتصادية) بين الحكومة الحالية (الحكومة المؤقتة في البداية، وبعد ذلك الحكومة المنتخبة ديمقراطياً للرئيس الراحل "بيير نكورونزيزا"، وحركتي التمرد، وبذلك تحول اتفاق أروشا لعمل نخبوي يهتم بمصالح كل طرف ويتناسى رغبة المواطنين ودورهم المفترض انه رئيسي لإحلال السلم بعد التوقيع على الاتفاق.

كان من الممكن أن يكون اتفاق أروشا أكثر تاثيراً واستدامة وقدرة على إحلال حقيقي للسلم في بوروندي إذا لم يتم الالتزام بمفاهيم مثل "الفوز للجميع"، والتسوية[2]، والإجماع، ومحاولة ارضاء الجميع بغض النظر عن مدى جدية تنفيذ تلك البنود على الواقع، أو وجود رؤية مشتركة تمنع أطراف الصراع من اللجوء للعنف خلال المستقبل وكيفية تقاسم السلطة على المدى الطويل، ولذلك شعر كل طرف بعد التوقيع على الاتفاق ومرور بضع سنوات بالهزيمة والخداع وهو ما قوض وجود فرص حقيقية لتقاسم عادل للسلطة يسمح بتداولها في إطار ديمقراطي يحقق المصالحة الوطنية الحقيقية في بوروندي يكون لها مرود اقتصادي وسياسي وأمني واجتماعي على المواطنين سواء كانوا من الهوتو أو التوتسي.

---

[1] Vandeginste, Stef, "Power-Sharing, Conflict and Transition in Burundi: Twenty Years of Trial and Error", in **The Africa Spectrum, Institute of African Affairs** (Hamburg :GIGA German Institute of Global and Area Studies, Vol. 44, issue 3, 1 Dec 2000)
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000203970904400304

[2] Van Eck, Jan, "Burundi: An ongoing search for durable peace", in **The African Security Review** (Pretoria: Institute for Security Studies, vol. 16, No. 1, January 2007)
https://bit.ly/3UDlNwD

يوضح الرسم البياني السابق حدوث انتعاشة بالاقتصاد البوروندي عقب تولي الرئيس "ندايشيمي" للحكم في عام 2020، حيث ارتفع معدل نمو الاقتصاد الوطني مرة أخرى في عام 2021 مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2٪ ، مدفوعًا بالزراعة والاستثمار في البنية التحتية العامة، وذلك بالتوازي مع انخفاض عجز الميزانية إلى 4.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي من 7.8٪ في عام 2020 بسبب زيادة في الإيرادات العامة التي فاقت الارتفاع في الإنفاق العام.

المبحث الثاني

تجدد الصراع خلال عام 2015

أدى ترشح الرئيس الأسبق "بيير نكورونزيزا" في أبريل 2015 لولاية رئاسية ثالثة على التوالي لحكم بوروندي، ومخالفته القواعد الدستورية للبلاد، لقيام عدة عدة أحزاب معارضة ومنظمات مجتمع مدني بإطلاق تظاهرات في الشوارع في جميع أنحاء مدينة "بوجومبورا"، ثم سرعان ما أصبحت المظاهرات السلمية متقلبة وشهدت أعمال عنف، مع سلسلة من الأعمال الغير قانونية التي ارتكبتها كلا من الشرطة والمتظاهرين الشباب، في ذروة المظاهرات في مايو 2015 ، لقى أكثر من 400 شخص حتفهم، وفي نفس الشهر قامت مجموعة من ضباط الجيش والشرطة البوروندیين، بقيادة الجنرال "جودفرويد نيومبار"، بانقلاب عسكري فاشل ضد الرئيس السابق "نكورونزيزا"، وأعلنوا ان الهدف من الانقلاب هو وقف الفوضى التي سببها شهر من التظاهرات وإعادة الديمقراطية من أجل تسهيل انتخابات نزيهة.

اختلفت تلك التظاهرات وأعمال العنف عما سبقتها خلال العقود الماضية، فبعد أن كانت تحدث المواجهات عادة بين الهوتو والتوتسي أو بين قوات الجيش والشرطة من التوتسي والمتمردين من الهوتو أو العكس، تحولت لتصبح بين الهوتو والتوتسي من جانب واحد ضد النظام الحاكم من جانب أخر، ليتحول تلك المرة الصراع من الصفة العرقية إلى السياسية.

وكانت هناك عدة أسباب خلف صراع 2015 أبرزها قيام الرئيس الأسبق ونظامه الحاكم بقيادة حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – حزب قوى الدفاع عن الديمقراطية بتعديل الدستور ليتمكنوا من منح الرئيس السابق فترة ولاية رئاسية ثالثة، بهدف السيطرة على السلطة رغم مخالفة ذلك الإجراء لدستور البلاد، فضلاً عن الظروف اقتصادية المتدهورة مثل سوء الأحوال المعيشية للمواطنين وانتشار الفقر وارتفاع معدل التضخم، بالإضافة لتردي الأوضاع الأمنية وممارسة أعضاء ميليشا "إمبونيراكوري" الشبابية المنبثقة عن الحزب الحاكم لأعمال عنف وتخويف ضد المعارضين، وهو ما تسبب في سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسنان بالبلاد،

وزادت الأمور تدهواً مع تجاهل الحكومة البوروندية لنداءات المجمتع الدولي بوقف أعمال العنف بالبلاد واحترام الدستور الوطني.

يتناول المطلب من خلال مبحثيه ظروف تجدد الصراع في بوروندي خلال عام 2015، والأسباب التي أدت لذلك، ورد فعل المجتمع الدولي حول ما حدث من أعمال عنف في بوروندي خلال فترة صراع 2015 .

المطلب الأول
التحول النوعي في صراع عام 2015

يُعتبر عام 2015 نقطة جديدة فاصلة في تاريخ العنف بدولة بوروندي، حيث تجدد الصراع من جديد في المجتمع بعد أن شهدت البلاد حالة من الاستقرار النسبي بعد إجراء الانتخابات الرئاسية السابقة في 2005 التي هدأت من حدة أعمال العنف والاشتباكات بين الهوتو والتوتسي نوعاً ما خلال السنوات الأخيرة.

أدى اعتماد اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في عام 2000 إلى إنشاء إطار شامل لبناء السلام عالج من خلال صيغة شاملة لتقاسم السلطة الأسباب الجذرية لماضي بوروندي العنيف، وذلك خلال فترة زمنية محددة تميزت ببعض الاستقرار والأمل، إحتوت على فترتان انتقاليتان للقيادة من الرئيس "بيير بويويا" إلى الرئيس "دوميتين ندايزيي"، حيث حكم كل منهما لمدة 18 شهراً قبل الانتقال إلى نكورونزيزا في عام 2005. بحلول هذا الوقت، كانت الأحزاب السياسية التقليدية في بوروندي تعمل كتحالفات متعددة الأعراق، مما يمثل قطيعة عن السياسات الانقسامية في الماضي حتى بدأت سياسات الرئيس الجديد بالسيطرة الأحادية على الحكم من خلال حزبه الحاكم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – حزب قوى الدفاع عن الديمقراطية، لتصل إلى ذروتها بعد إبداء "نكورونزيزا" رغبته بعدم التنحي بعد ولايته الثانية في عام 2015، وتعديل الدستور ليتمكن من حكم ولاية ثالثة على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات أروشا.

أحتج جزء كبير من السكان في بوروندي ضد قرار الرئيس "نكورونزيزا" الترشح لولاية ثالثة، حيث اعتبره كثير من الناس غير دستوري، وفي 26 أبريل عام 2015، بدأت المظاهرات[1] الشعبية تنتشر في جميع أرجاء بوروندي، حيث دخلت البلاد في دائرة القمع العنيف، التي تطورت بعد ذلك إلى صراع عنيف حاد أثر على البلاد بعمق، حيث أنه بعد إعادة انتخابه خلال انتخابات مثيرة للجدل، شن الرئيس "نكورونزيزا" حملة عنيفة ضد جميع المعارضين المزعومين لنظامه شهدت سلسلة من القمع الحاد بكافة صورة وأشكاله، تمثلت بعض من مظاهرها في تعبئة قوات الأمن الموالية له والقيام بحملات اعتقال وتنكيل وتصفية للمخالفين لسياساته والمطالبين باحترام الدستور ومنعه من تعديله والترشح لولاية ثالثة بالمخالفة لمبادئه الدستورية، رداً على ذلك، شكلت جماعات المعارضة مليشيات مسلحة وقادت الهجمات الموجهة ضد أفراد ينظر إليها أنها تنتسب إلى الحكومة أو الحزب السياسي الرئيسي الحاكم في البلاد – المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوى الدفاع عن الديمقراطية، وفي خلال عامين، قُتل ما لا يقل عن 1200 شخص، بالإضافة إلى أنه كان هناك من 400 إلى 900 ضحية للاختفاء القسري، وقد تم تعذيب مئات آلالاف من الأفراد، كما أن هناك أكثر من 10 ألاف شخص تم احتجازهم تعسفياً والقبض عليهم بدون سند قانوني، وفر 400.000 بوروندي من أعمال العنف والتنكيل إلى الدول المجاورة، وقد أرتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل قوات الأمن البوروندية والميليشيات التي تعمل تحت سيطرتهم، وراح ضحيتها آلاف من المدنيين.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

[1]" Burundi on the brink looking back on two years of terror report", in **The International Federation for Human Right report** (Geneva: International Federation for Human Rights Feb 2017)
https://www.fidh.org/en/region/Africa/burundi/burundi-on-the-brink-looking-back-on-two-years-of-terror

في ذات الوقت تم تضييق المشهد السياسي ليعمل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية أيضا كحزب وحيد ممثل عن الدولة ويتحكم في جميع مفاصلها سواء السياسية أو الاقتصادية والأمنية، وتم تشجيع تمجيد الحزب وشخصية القائد، ليتم تعظيم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في جميع أنحاء البلاد، ويتم الضغط على المعارضين للانضمام إلى الحزب، فضلاً عن تطويع كافة المنشأت العامة لخدمته والدعاية لمصالحه، وبدأ الحزب يدعو الشعب البوروندي إلى الاستعداد لمحاربة المعارضين وحتى للقضاء عليهم. في غضون عامين تقريبا كل الرؤساء والناشطين من المعارضة السياسية تم إسكاتها ومطاردتها من قبل السلطات البوروندية، كما تعرضت وسائل الإعلام المستقلة للرقابة، والتعليق، والحظر أو الإغلاق، كما تعرض الصحفيون الأجانب للترهيب والمضايقة والاعتقال والطرد والمنع من الدخول للبلاد، وتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للهجمات المتزايدة والتخويف، فاضطروا إما إلى الفرار إلى المنفى، أو للعمل في بوروندي سراً وفي خوف، وهم مستهدفون من قبل السلطات الذين يسعون لمنعهم من ذلك شجب وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق المدنيين.

وزاد ذلك الوضع تدهوراً بسبب مجموعة من العوامل والأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية والحقوقية.

صراع سياسي وليس عرقي

الأمر المثير للاهتمام بشكل خاص هو أن الاشتباكات[1] بين الهوتو والهوتو قد أصبحت أكثر بروزاً من اشتباكات الهوتو والتوتسي لأول مرة قد يكون هذا بسبب أن التوتسي لم يعودوا يشكلون تهديداً سياسياً، فالصراع الآن أصبح يختلف عما ذي قبل فالفوارق الطبقية بين الهوتو أنفسهم أصبحت قوية للحد الذي جعلها تنذر بصراع سياسي داخل العرق الواحد، ناتج عن الفساد وسوء تقاسم السلطة وتوزيع المناصب السياسية، لذلك يمكن أن نقول أن تلك الاحتجاجات الجديدة لم تكن عرقية أو طائفية بالنطاق الأول بل هي ضد السلطة والنخبة المقربة منها التي انفردت بالحكم وثروات البلاد وحدها.

[1] Theron, Sonja, "Post-Conflict Reconstruction: The Case of Ethnicity in Burundi", in **The Insight on Africa** (New Delhi: African Studies Association of India, , Vol. 3, issue 2, 1 July 2011) https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0975087814411139

منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية ضد ولاية "نكورونزيزا" الثالثة في عام 2015، استخدمت كلا من الحكومة والمعارضة خطاباً عرقياً، حيث قالت الحكومة البوروندية والقوات الموالية لها أن الاحتجاجات هي ظاهرة حضرية بحتة، مع استخدام كلمة "حضري" كإشارة ضمنية للإشارة إلى عرق التوتسي الذي يتركز معظمه في المناطق الحضرية، مع أن الاحتجاجات قامت بالأساس ضد تعديل الدستور الذي اتفق عليه الهوتو والتوتسي معاً في عام 2005 أي بسبب خروج دستوري من الحزب الحاكم على ما اتفق عليه واقره في السابق، وليس بسبب صراع عرقي أو جغرافي أو قضية متصلة بذلك الأمر، ولذلك قامت السلطات البوروندية بالقاء القبض على أكبر عدد من المتظاهرين التوتسي من داخل مناطقهم السكنية لإظهار أن التوتسي هم الفاعلون الرئيسيون لتلك التظاهرات من أجل العودة للحكم والاستيلاء عليه من الهوتو، وساعد على ذلك أن الشرطة وأجهزة المخابرات يهيمن عليها الحزب الحاكم، ويعتقد أنها ارتكبت الكثير من أعمال العنف التي حدثت بالبلاد منذ بدء الاحتجاجات لم يتم القض عليهم أو محاسبتهم، إلا أنه قد بدأت النخب في كلا الطرفين باستخدام العرق والهوية الاثنية للحصول على مكاسب سياسية[1] وأهداف شخصية ليس لها علاقة بالصالح العام.

تسبب الفشل في تنفيذ بنود أروشا من تقاسم للسلطة وغياب الديمقراطية وسيادة القانون والتعددية السياسية والإفلات من العقاب في إحياء الصراع السياسي خلال عام 2015 وليس السبب عرقي كما كان من قبل، فضلا عن الأزمة الاقتصادية والمستوى المعيشي المتدني الذي يعيشه العديد من فئات المجتمع سواء من الهوتو أو التوتسي على حد سواء، باستثناء النخب وقيادت الحزب[2] الحاكم ورجال الأعمال المقربين من السلطة، بالإضافة لغياب الحريات والقمع الشديد من جانب الحكومة لأي صوت يعارض الحزب الحاكم، ليأتي تعديل الدستور لصالح الرئيس الأسبق "نكورونزيزا" ليكون بمثابة الورقة الأخيرة التي أشعلت الصراع بين الشعب والسلطات البوروندية.

---

[1] E. Jones, Cara, "There are signs of renewed ethnic violence in Burundi", in **The Washington Institute** (Washington: AIPAC, 15 Dec 2015.
https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/12/15/there-are-signs-of-renewed-ethnic-violence-in-burundi/

[2] Grauvogel, Julia, "Burundi after the 2015 Elections", in **The Africa Spectrum** (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, Vol. 51, No 2, 2016)
https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/000203971605100201

المطلب الثاني
أسباب تجدد الصراع في عام 2015

كانت هناك مجموعة من الأسباب التي وقفت خلف تجدد الصراع مرة أخرى في بوروندي خلال عام 2015، والتي نوجزها في التالي:

أولاً- الأسباب الاقتصادية:

أدت الأزمة السياسية في بوروندي إلى تدهور خطير للوضع الاجتماعي والاقتصادي[1]، فضلاً عن تردي مستمر للظروف المعيشية للشعب البوروندي، وقد أدى تخفيض المؤسسات المانحة لدعم المالي الممنوح من المجتمع الدولي للحكومة البوروندية، جنباً إلى جنب مع تخفيضات ميزانية الدولة إلى الحد بشكل ملحوظ من وصول السكان إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والتعليم وغيرها من أساسيات الحياة، كما تأثرت الخدمات بشكل خاص بتخفيضات الميزانية حيث انخفضت جودة الصحة بنسبة (54٪) والتعليم (30٪ والقطاعات الزراعية (14٪)، أصبح، 65٪ من سكان بوروندي يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من 2.1 مليون شخص يعانون من نقص التغذية منهم 800 ألف شخص يعانون من سوء التغذية الحاد وتدهور وضع الاحتياجات الإنسانية بشكل متزايد ومستمر، بحسب مكتب الأمم المتحدة تقرير تنسيق الشؤون الإنسانية المجتمع في بوروندي يقيم عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة للمساعدة، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الأساسية العاجلة ووسائل الدعم، التي تضاعفت ثلاث مرات تقريباً بين فبراير وأكتوبر 2016، من 1.1 مليون إلى ما يقرب من 3 ملايين مواطن، مع وجود النساء والأطفال والشباب من بين الفئات الأكثر ضعفاً تأثراً بتلك الأزمة الاقتصادية الحادة، علاوة على ذلك، يواجه السكان في الأجزاء الشمالية والوسطى والشرقية من البلاد الملاريا الحادة، حيث أصيب حوالي مليوني شخص بالفيروس في فترة ثلاثة أشهر. في عام 2016، أصيب أكثر من 70 ٪ من السكان بالمرض وتوفي 3000 منهم، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب زيادة الضرائب المفروضة بشكل غير قانوني من قبل الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية –

[1] Grauvogel, Julia, "Burundi after the 2015 Elections", in **The Africa Spectrum** (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, Vol. 51, No 2, 2016)
https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/000203971605100201

قوات الدفاع عن الديمقراطية على المواطنين والذين يعانون بالفعل من الفقر الشديد، وفرضت تلك الضرائب على المنتجات الأساسية في الأسواق، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد المحلي، أو تم فرضها مباشرة على الرواتب، أو في صورة رسوم على المواطنين، فمثلاً في منطقة "كاروسي"، أجبر الحاكم المحلي موظفي الخدمة المدنية على دفع 3٪ من أجورهم للإدارة من أجل بناء ملعب رياضي.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

يرتبط أحد الأسباب الهيكلية للصراع الحالي بالأداء الاقتصادي[1] الضعيف على المدى الطويل في البلاد والذي ترك ما يقرب من 65٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، حيث يشير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام 2010 (MPI)، الذي يأخذ في الاعتبار الحرمان في الصحة والتعليم ومستويات المعيشة، إلى أن 81.3٪ من البوروندیين فقراء بينما يعيش 48.2٪ في فقر مدقع وحرمان.

كما أن ندرة الموارد، وسوء إدارة الأراضي، كانا سببان قويان أيضاً لخلق عنف مجتمعي يبحث عن فرصة جديدة ليخرج لأرض الواقع في صورة صراع وأعمال عنف، فضلاً عن غياب حقوق الملكية التي تسببت في ضياع اراضي العددي من القادمين من المنفى، بل أن البعض دخل في صراعات مسلحة مع جيرانه بسبب

[1] Gebremichael, Mesfin and others, 'Burundi Conflict Insight", in **The Institute for Peace and Security Studies**, (Addis Ababa: Addis Ababa University, Vol. 1, February 2018)
https://media.africaportal.org/documents/burundi_formatted_final_21.02.2018.pdf

ذلك الامر عند عودتهم للبلاد من جديد، بعد أن وجدوا أراضيهم قد استولى عليها من قبل أخرين، في ظل غياب للسلطات البوروندية بل أن الحزب الحاكم كان يطلب من البعض الانضمام إليه مقابل مساعدتهم في استرداد حقوقهم، ووجد العديد من اللاجئين، أنه كان لدى الشخص الذي لديهم نزاع على الأرض معه شبكة علاقات تربطهم بالحزب الحاكم، سواء قرابة أو مصلحة مشتركة معه، وهو ما مكن هؤلاء من الاستيلاء على الاراضي[1] بشكل يسير، ومن كان يعترض كان يُتهم بأنه تابع للمعارضة كان يُعدم أو يُقتل، وهو ما جعل هناك عداء بين القادمين من المنفى والسلطات البوروندية.

جزء من المشكلة هو ارتفاع مستوى الفساد في القطاع العام، حيث تحتل بوروندي المرتبة 150 من أصل 168 دولة في مؤشر تصورات الفساد لعام 2015، وذلك وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، وهو ما جعل قادة الحزب الحاكم يقاتلون بكل شراسة أي معارضة لحماية أنفسهم من محاكمات قد تحدث، فلهم مصلحة خاصة في بقاء الوضع عما هو عليه، فهم مرتبطين ارتباط مباشر ببقاء الفساد والحزب الحاكم الحامي لهم من مساءلة القانون، لذلك كانوا يحاولون اشعال الصراع العرقي من جديد بالبلاد ولكن رفضت المجتمعات[2] المحلية التعاون مع الحكومة والزعماء السياسيين لتنفيذ عمليات قتل عرقية لجيرانهم. بعد ما يقرب من نصف قرن من القتل العرقي والانتقام، أدرك البوروندیون أنك إذا لم تشارك الجرحى في التعافي، فإن الجرحى سيشاركونك جراحهم أيضاً، وأن دائرة العنف والانتقام ستطال الحميع، فالكل قد أدرك أن الصراع الحالي هو سياسي بالأساس بين النخب من أجل مصالح خاصة وليس له علاقة بالعرق.

أثر عدم الاستقرار السياسي في بوروندي بشكل مباشر على الظروف المعيشية لينكمش نموها الاقتصادي من 4.2% في عام 2015 إلى 0.4% في عام 2019 بسبب ارتفاع مستويات الفساد وسوء الإدارة المالية. منذ عام 2017، لم تتمكن الحكومة من دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في الوقت المحدد، وهو مصدر من مصادر الخدمة العامة بالنظر إلى أن الدولة توظف 80% من العاملين بأجر في بوروندي، حتى أن القطاع الصحي في بوروندي أيضا قد تضرر بشدة من الأزمة السياسية، حيث كان 500 طبيب فقط لا

[1] Schwartz, Stephanie, "Home, Again Refugee Return and Post-Conºict Violence in Burundi", in **The International Security** (Massachusetts: MIT Press, Vol. 44, No. 2, 2019) PP. 110–145 https://direct.mit.edu/isec/article/44/2/110/12236/Home-Again-Refugee-Return-and-Post-Conflict

[2] Juma, Mulanda, **Local Peace Committees and Election Violence in Burundi 2015**, In: Hove, M., Harris, G. (ed), **Infrastructures for Peace in Sub-Saharan Africa** (Berlin: Springer, 15 June 2019) PP. 127-145 https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-14694-8_8

يزالون يعملون في بوروندي عام 2017، وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتم الإبلاغ عن 5.7 مليون حالة ملاريا بما في ذلك 1801 حالة وفاة في عام 2019.

شكل رقم (6): معدلات التضخم في بوروندي خلال الفترة من عام 1966 إلى 2021

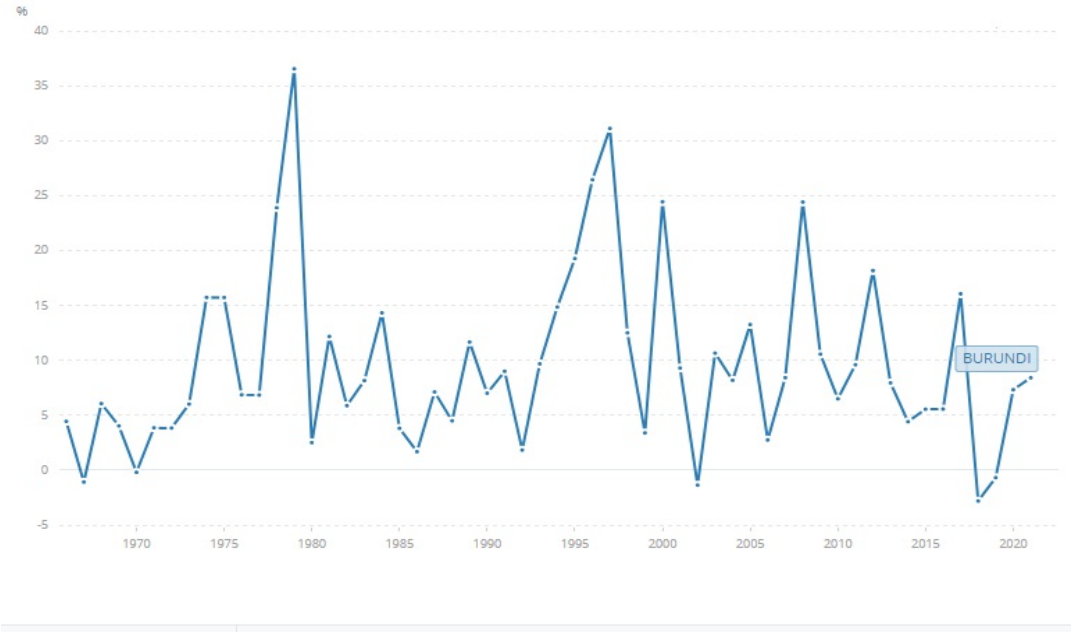

المصدر: (Inflation, consumer prices (annual %) – Burundi, World Bank)

https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=BI

يظهر الرسم البياني السابق ارتفاع معدلات التضخم بخاصة خلال أوقات الصراع والتوترات السياسية في بوروندي، وهدوئها نسبياً خلال التوقف المؤقت لأعمال العنف.

ثانياً– تعديل الدستور:

أدى التمركز الكامل للسلطة في أيدي الحزب الحاكم ونخبته على مدى العامين الماضيين إلى نمو العنف والصراع من جديد، ففي 15 فبراير 2017، أصدروا قانونًا يفوض لجنة لإطلاق مشروع لتغيير الدستور، والذي سيسمح بفترات رئاسية غير محدودة وكان يضمن للرئيس الراحل "نكورونزيزا" إمكانية البقاء في السلطة

إلى أجل غير مسمى، في 20 ديسمبر 2016، ذكر الرئيس السابق بالفعل في جلسة سؤال وجواب احتمالية أن يرشح نفسه مرة أخرى للمنصب في عام 2020، ولكنه توفي بالفعل في منتصف ذلك العام.

كانت المخاوف أنه إذا تم المضي قدماً في مشروع تعديل الدستور، فإن ذلك سيكون نتيجته بصورة مباشرة إنشاء نظام استبدادي أو حتى ديكتاتورية طويلة الأمد في بوروندي، من المحتمل أن مثل هذا يتيح للنظام أن يضمن استمرار وجوده فقط من خلال ارتكاب الجرائم ضد الشعب وقمع المعارضة، أو على الأقل، استمرار نظام استبدادي دائم السعي لتحييد كل من لا يلتزم بخطط الرئيس وحزبه، كما يمكن لمنظور البدائل السياسية والقانونية والديمقراطية أن يشجع بعض المعارضين الانخراط في القتال العنيف والأنشطة الغير مشروعة للتعبير عن رأيهم، كما كان الحال في العديد من المواقف المماثلة في بعض من أنحاء إفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. فيما يتعلق بالمأزق السياسي والديمقراطي الذي واجهه الرئيس "نكورونزيزا" قد دفع البلاد إلى خطر تأسيس وتقوية التمرد، وحتى إمكانية استئناف الحرب الأهلية، فهذه الاحتمالات كانت غير مستهان بها، بل تخوف من أنه سيكون لها عواقب وخيمة على استقرار منطقة البحيرات العظمى بأكملها.

تتمثل إحدى السمات المميزة للالتزام بالنظام الدستوري في أنها تعمل على تقييد السلطة الحكومية من أجل مواجهة سوء استعمال السلطة أو استخدامها لمنافع خاصة، لذلك يتم احترام مدة الولاية التنفيذية كما هو منصوص عليه في الدساتير الوطنية، في حالة بوروندي، يفرض الدستور الوطني وكذلك اتفاقية أروشا للسلام والمصالحة لعام 2000 حدًا لفترتين على شاغل منصب الرئيس، إلا أن الحزب الحاكم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – حزب قوى الدفاع عن الديمقراطية قام بخرق كلا الوثيقتين لصالحه، وفي 5 مايو 2015 وافقت المحكمة الدستورية على محاولة الرئيس الترشح لولاية ثالثة، وهو ما تسبب في اتهام القضاء بأنه متحيز ويعمل لصالح الحزب الحاكم والهوتو، وهو ما تسبب في فقدان الشعب البوروندي الأمل في التغيير ولجأوا إلى الشارع في احتجاجات شعبية للاعتراض على ذلك الحكم، تم قمعها من جانب الشرطة وجناح الشباب في الحزب الحاكم المعروفة بـ "إمبونيراكور"حيث قاموا بإقامة حواجز على الطرق ونقاط تفتيش في بعض المقاطعات وابتزاز الأموال ومضايقة المارة، بدون أي سلطة توقفهم، حتى أنهم اعتقلوا الأشخاص الذين اشتبهوا في أنهم من وجود صلات بالمعارضة، ليتجاوز الاختطاف والتعذيب والاضطهاد في بوروندي حاجز 300000 خلال أكتوبر 2016، كما نُفِّذت عمليات الإعدام على نطاق واسع من قبل قوات الأمن ،

بدعم من "إمبونيراكوري" في كثير من الأحيان. كانت غالبية الضحايا من أولئك الذين يُنظر إليهم بالشك أنهم يعارضون بالفعل الولاية الثالثة للرئيس، لترد جماعات المعارضة المسلحة بشن هجمات وقتل أعضاء من الحزب الحاكم.

قامت الحكومة بقمع أي محاولة لقيام تكتل يدعو لاحترام الدستور[1] واتفاق أروشا، ووضح ذلك الأمر من خلال تشكيل المجلس الوطني لإعادة اتفاقيات أروشا وسيادة القانون في أغسطس 2015 والمكون من جميع الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني بهدف دعم اتفاق أروشا للسلام، ومعارضة ترشيح نكورونزيزا لولاية ثالثة، كما أعلن منتدى تعزيز المجتمع المدني اعتراضه على قرار الرئيس الأسبق نكورونزيزا الترشح لولاية ثالثة، لترد الحكومة على كلا الجبهتين بوقف الحوار معهما واقصائهما من الحوار السياسي، وهو ما تسبب في فرار المعارضة والمواطنين للخارج حيث هرب حوالي 322300 بوروندي من البلاد؛ بشكل أساسي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا وأوغندا.

ثالثاً– التوتر الأمني:

شكلت قوات إمبونيراكوري[2] (Imbonerakure) مليشيا يتم التحكم فيها وتدريبها عسكريًا واستخدامها من قبل النظام لفرض الاستبداد والسياسة القمعية، لترويع السكان والسيطرة عليهم، ووضع الناس تحت المراقبة المستمرة مع ترسيخ أيديولوجية الحزب الحاكم ونشر أفكاره بين الشباب وكافة فئات المجتمع، حتى أنه بعد عامين من إنشائه لا يزال العدد الدقيق من "الإمبونيراكوري" غير معروف، حيث تشير بعض التقديرات أنها تصل إلى عشرات – أو حتى مئات – ألالاف الذين يشاركون في عمليات القمع والترهيب ضد المدنيين والمعارضين المزعومين للنظام الحاكم.

سمحت الحكومة البوروندية لأعضاء ميليشيا "إمبونيراكوري" الشبابية المنبثقة عن للحزب الحاكم بممارسة تكتيكات أكثر سرية بدأت في نهاية عام 2016، وتشير الروايات المباشرة التي تم الحصول عليها في تقرير

[1] Gebremichael, Mesfin and others, 'Burundi Conflict Insight", in **The Institute for Peace and Security Studies** (Addis Ababa: Addis Ababa University, Vol. 1, February 2018)
https://media.africaportal.org/documents/burundi_formatted_final_21.02.2018.pdf

[2] هم جناح الشباب للحزب الحاكم " المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية" الذين استخدمهم الحزب كجناح عسكري لتخويف المعارضين، وتنفيذ عمليات ترهيب للسكان، وقتل خارج إطار القانون.

لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن بوروندي لعام 2017 إلى أن الفظائع التي تم ارتكابها خلال ذلك الوقت تضمن بعضها قتل الضحايا في مكان واحد وإلقاء جثثهم في مكان آخر، بما في ذلك في البلدان المجاورة، لتجنب اكتشافهم. أكد تقرير الأمم المتحدة لعام 2019 أيضًا وجود العديد من المواقع السرية – بما في ذلك مساكن مملوكة لكبار المسؤولين – حيث يحدث التعذيب والاغتصاب والتشويه وأشكال أخرى من الانتهاكات[1] والقتل بشكل منتظم، فضلاً عن وجود مقابر جماعية في منحدرات "كانيوشا" و"مباندا" في بوجومبورا وفي "بوبانزا" ومناطق أخرى، مع زيادة حالات الاختفاء القسري بداية من عام 2015.

في الوقت نفسه، يواصل المسؤولون في السلطة البوروندية استخدام الأزمة السياسية بجعلها تبدو وكأنها عرقية سواء في خطاباتهم العامة أو اجتماعاتهم الخاصة لزيادة حدتها، حيث يتهمون التوتسي باعتبارهم مسؤولين عن زعزعة حالة الاستقرار الحالية في البلاد، كما تتهمهم السلطات بمحاولة الاستيلاء على السلطة من الأغلبية الحاكمة وهي الهوتو، والتي أنتمي إليها الرئيس السابق "نكورونزيزا" ومستشاريه الرئيسيين وأعضاء حزبه ، ومن ثم يظل التوتسي الهدف الرئيسي للقمع، حتى أن الجنود السابقون للقوات المسلحة البوروندية التي يسيطر عليها التوتسي – والتي يُطلق عليهم اسم القوات المسلحة البوروندية السابقة – هم كذلك ضحايا للقمع المستهدف المتزايد، وقتل عدة مئات منهم تحت مزاعم التمرد أو محاولة الإنقلاب أو تهديد الأمن بالبلاد، التوازن العرقي النابع من اتفاقيات أروشا، التي تتطلب التمثيل العرقي على قدم المساواة بين الهوتو وتوتسي في الجيش، فقد مصداقيته بشكل واضح، كما أن المناصب الرئيسية للقيادة في أسلحة الجيش المختلفة هي محتلة بأغلبية الهوتو الموالية للرئيس، ليصبح الجيش مسيساً للغاية، وكذلك قوات الشرطة.

خلق النظام انقساماً في الجيش في بداية الأزمة بهدف السيطرة عليه ومنع أي محاولة إنقلاب من جانبه، إلا أنه قد قاوم البعض في الجيش ضد عملية تسييسه ولم يتدخلوا في قمع المظاهرات التي بدأت في أبريل 2015، بل وقفوا في بعض الحالات للدفاع عن المتظاهرين ضد قمع الشرطة، ومع ذلك، استمرت محاولات الانقلاب والاغتيالات المستهدفة للضباط في كلا المعسكرين في مايو 2015، إلى أن تفاقمت الانقسامات

[1] Nantulya, Paul, "Burundi, the Forgotten Crisis, Still Burns", in **The Africa Center for Strategic Studies** (Washington: U.S. Department of Defense, 24 Sep 2019) /https://africacenter.org/spotlight/burundi-the-forgotten-crisis-still-burns

بين الجنود الموالين وأولئك الذين دعموا المحاولة الانقلاب أو الذين عارضو وقتها احتفاظ الرئيس "نكورونزيزا" بالحكم، وزادت حملات القمع والتطهير العرقي بشكل كبير منذ ذلك الحين التي تقودها السلطات البوروندية ضد الجنود المشتبه فيهم عدم دعمهم لمشروع الرئيس في الحكم، من بينهم جنود من البوروندیين السابقين الذين يسيطر عليهم التوتسي (القوات المسلحة البوروندية السابقة)، حيث أعاد النظام الانقسام العرقي نفسه داخل الجيش، وهو ما زاد الحالة الأمنية في البلاد تدهوراً، وأدي لعدم الاستقرار بها.

كما أن علاقة النظام البوروندي مع جارته روندا شهدت توترات عديدة بسبب اتهامه لها بدعم ومساندة متمردي التوتسي، على الرغم من أن بوروندي تحتاج لدعم مستمر من جيرانها لإصلاح قطاع الأمن[1] والأجهزة الشرطية مع بناء قوات أمنية قادرة على منع الجريمة عبر الحدود.

رابعاً- القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان:

على الرغم من أن أعضاء قوات التحرير الوطنية هم الأهداف الرئيسية للقمع، لا تزال جميع أشكال المعارضة السياسية تتعرض للقمع بلا استثناء، حيث تم تعليق الأنشطة التي قامت بها حركة التضامن من أجل الديمقراطية لمدة 6 أشهر في 4 أبريل 2017، ومنذ نوفمبر 2016 تم استهداف منازل المعارضين المفترضين وأعضاء أحزاب المعارضة من خلال أعمال التخريب والتدمير في عدة أجزاء مختلفة من البلاد عن طريق تم رسم التهديدات والعلامات المميزة على جدران منازلهم، فمثلاً في 17 ديسمبر، بمنطقة Kigunga Hill في بوجومبورا الريفية، وكتب بعض"الإمبونيراكوري" تهديدات على جدران منازل أربعة معارضين ولا سيما الأعضاء السابقين في حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني UPRONA والقوات الوطنية للتحرير FNL، وخلال الأسبوع الأول من ديسمبر 2016، في منطقة Rumonge الجنوبية الشرقية، تم وضع علامة على ما يقرب من ستين منزلًا للمعارضين بهدف اقتحامها وتدميرها وإرهاب سكانها.

كما واصلت السلطات البوروندية التعدي المستمر على حرية الصحافة والرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات، حيث ظل الصحفيون هدف رئيسي للاعتقال والاحتجاز التعسفي والتهديدات والترهيب أو الهجمات، أو تم طردهم أو إبقائهم خارج البلاد، فمنذ عام 2015، تم تعليق عمل جميع الإذاعات المستقلة،

[1] الرئيس سيلفيستر تيبانتجانيا، منطقة البحيرات الكبرى من عصر الأضطربات والعنف إلى الاستقرار، اجتماع لجنة السلام وحل المنازعات ـ المنبثقة عن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، العاصمة بوجمبورا ـ بوروندي، 2 ـ 3 مارس 2009.

وتم حظر البث الإذاعي الجديد، فضلاً عن أنه تم إسكات ومراقبة كل الخطابات والآراء المخالفة للنظام السياسي من الصحفيين، في 5 أبريل 2017، تم استدعاء رئيس تحرير راديو Insaganiro إلى مقر SNR واستجوابه من قبل عملاء المخابرات SNR على تعاونه المزعوم مع جماعات تمرد مسلحة، وفي 11 نوفمبر 2016، كان رئيس تحرير راديو Bonesha FM والمدير التنفيذي "ليون ماسينغو"، ضحية احتجاز تعسفي، حيث تم نقل الرجلين إلى مقر المخابرات الوطنية البوروندية واستجوابهما لعدة ساعات، وفي الثاني من نوفمبر، قُبض على "باسكال كراروميي"، المراسل الخاص لراديو "إسانجانيرو"، مع اثنين من زملائه الصحفيين في منطقة "كاروسي"، ثم أطلق سراحهم بعد استجوابهم من قبل ضابط شرطة محلي، وفي نهاية أكتوبر 2016، كان الصحفي البلجيكي المستقل "مارك هوجستينس" أيضاً ضحية للترهيب أثناء تواجده في بوروندي، بهدف عمل فيلم وثائقي قصير عن الوضع في البلاد.

طغى القمع السياسي في بوروندي على الساحة السياسية والأمنية بصورة كبيرة، مما أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وانتشر الفقر وزادت البطالة وهربت الاستثمارات ورؤوس الأموال من البلاد، بسبب استمرار سياسة القمع المتواصل ضد السكان بل اتباع سياسة "فرق تسد" بين الهوتو والتوتسي، ووصل الأمر أنه تعمد النظام تزكية روح الفرقة والخلاف بين الطرفين ليضمن سيطرته على الحكم ومقاليد الأمور بالسلطة، ووصلت تلك الامور لمحاولة تسييس القوات المسلحة البوروندية وادخالها في صراع مع المواطنين، فضلاً عن استخدم قوات الشرطة كأداة للقمع والاغتيالات السياسية وتخويف المعارضين واعتقالهم، كما يعتبر الإفلات من العقاب من أهم العقبات التي تواجه بوروندي لتحقيق عدالة فعالة تضمن منع العنف على المدي البعيد، مع غياب إتاحة آليات بالقضاء[1] البوروندي تسمح بضمان تحقيق العدالة الناجزة في وقت قصير ومحاسبة الجناة وتعويض الضحايا.

نفذت الأجهزة الأمنية البوروندية وأعضاء "إمبونيراكوري"، الجناح العسكري لشباب الحزب الحاكم، انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان طوال عام 2018، بما في ذلك عمليات إعدام موجزة وعمليات اغتصاب واختطاف وضرب وترهيب للمعارضين السياسيين المشتبه بهم، وهناك اتهامات للحكومة تتعلق بإعدام

[1] UNDP Peacebuilding Support Office Strategic, **Priority Plan for Peacebuilding in Burundi**, Note 1, New York: PBSO, 6 March 2007
http://mdtf.undp.org/document/download/2408

بإجراءات موجزة، واختفاء قسري، واعتقال واحتجاز تعسفي، وعنف جنسي، وتعذيب، ومعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، وتم اكتشاف أن مرتكبي هذه الجرائم من أجهزة المخابرات الوطنية، والشرطة، وامبونيراكوري، حيث يعملون في مناخ من الإفلات[1] من العقاب نتيجة غياب القضاء المستقل، والمساءلة والمحاسبة، وظل العديد من نشطاء المجتمع المدني والصحفيين المستقلين في المنفى تخوفاً من العودة للبلاد. في نفس الوقت واجه العديد من العاملين في منظمات غير حكومية المستقلة القليلة المتبقية العاملة في البلاد ترهيباً أو احتجازاً أو محاكمات بتهم ملفقة مثل "التمرد"، "تهديد أمن الدولة"، "المشاركة في حركة تمرد"، و"الهجوم على رأس الدولة".

حتى أنه في مارس 2015، تم اعتقال ست تلميذات وصبي واحد (أُطلق سراحه في نفس اليوم) بتهمة العبث بصورة الرئيس "نكورونزيزا" في الكتب المدرسية، ليوجه الفتيات عقوبة السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات بتهمة "إهانة رئيس الدولة" حيث لم يتم إسقاط التهم الموجهة إليهن، و في حالات مماثلة خلال عام 2016، تم اعتقال العشرات من أطفال المدارس بسبب تشويه صور الرئيس في الكتاب المدرسي. من خلال هذه الحالات، ترسل الحكومة رسالة واضحة إلى جيلها المستقبلي بأنها لا ولن تتسامح مع أي معارضة[2] بأي شكل من الأشكال.

حتى أن الإجراءات التي راعتها اتفاقية أروشا لمنع تجدد العنف بين الطرفين قد جاءت بنتيجة عكسية في بعض الأحيان، فلا ننسى أنه ينص دستور 2005 على أن مجلس الأمة البوروندي[3] ينبغي أن يتكون من 60% من الهوتو و 40% من أعضاء التوتسي، وأن تكون النسبة في قوات الدفاع والأمن 50% من الهوتو و 50% من التوتسي، على الرغم من أن البعض يجادل بأن هذه الكوتا العرقية ستحمي التوتسي من الإبادة العرقية، إلا أنها ترقى إلى تمثيل مفرط للتوتسي في المؤسسات السياسية مقارنة بنصيبهم من السكان، مما

[1] Roth, Kenneth, "Burundi Events of 2018", in **The Human rights watch report** (New York: Human rights watch, 17 May 2018
https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/burundi
[2] Burundi Crisis: The legacy of 2015 brings fear for 2020", in **The Amnesty International Report** (Belgique: La Libre Afrique, 30 April 2019)
/https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2019/05/burundi-crisis-the-legacy-of-2015-brings-fear-for-2020
[3] Rubli, Sandra, "(Re) making the Social World: The Politics of Transitional Justice in Burundi", in **The Africa Spectrum, (Hamburg**; German Institute for Global and Area Studies, Vol. 48, issue 1, April 2013) PP. 3-24
https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/000203971304800101

سيكون له أثر عكسي في إذكاء التنافر والعنف بين الطرفين والعودة لنقطة بداية الصراع من جديد بنفس الأسباب القديمة الرئيسية.

لذلك يُمكن القول أن نجاح المصالحة الوطنية وانتهاء العنف في المجتمع – خاصة في مرحلة ما بعد الصراع – يتربط بتطبيق سياسات اقتصادية سليمة بالتوازي مع القيام بإصلاحات سياسية وقانونية مُتعمقة، فضلاً عن إتاحة المجال أمام حرية التعبير والإعلام، وهو ما يطلق عليه المؤلف "دائرة المصالحة الوطنية[1]"

رد فعل النظام البوروندي مع المحاولات الدولية لوقف العنف

في مارس 2015، عقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعه الأول بشأن بوروندي، حيث كان هناك انقسام بين أعضاء المجلس حول الإجراءات التي يجب عليهم اتخاذها، فشل مجلس السلم والأمن في فرض عقوبات صارمة على النظام الحاكم هناك، وفي 14 مايو 2015 ، حث الاتحاد الإفريقي حكومة بوروندي على تأجيل انتخابات يوليو 2015 حتى يتم حل الأزمة السياسية، إلا أن السلطات البوروندية تجاهلت هذا الطلب، وفي ديسمبر 2015، أعلن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي استحضارًا سابقًا للمادة 4 (ح) من الاتحاد الأفريقي التي تسمح بنشر بعثة عسكرية في بوروندي لقمع العنف المرتبط بالنزاع على ترشيح الرئيس الراحل "نكورونزيزا" للولاية الثالثة، إلا أنه في قمة الاتحاد الإفريقي 2016، رفض الاتحاد التصريح بنشر بعثة الوقاية والحماية الإفريقية في بوروندي، وارسلوا بدلاً من ذلك وفد رفيع المستوى للمشاركة في مشاورات مع حكومة بوروندي، وهو ما جعل هناك احباط شعبي في بوروندي من تدخل ملائم للاتحاد الافريقي لتسوية تلك الأزمة بعيداً عن الحلول السياسية والدبلوماسية الغير مجدية، في ديسمبر 2015، افتتح المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان "زيد رعد الحسين"، جلسة طارئة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن تصاعد العنف في بوروندي، حيث كان قد أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة التحقيق في 30 سبتمبر 2016 لإجراء تحقيق شامل في انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة في بوروندي منذ أبريل 2015، لمعرفة ما إذا كان أي منها يشكل جرائم دولية وللتحقق من الجناة المزعومين، كما رفضت السلطات البوروندية المحاولات التي قدمها قدم الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "بان

[1] "دائرة المصالحة الوطنية" مصطلح جديد أطلقه المؤلف يقصد به ارتباط عملية المصالحة الوطنية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والجوانب المتعلقة بالمجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير معاً بدون إهمال أي جانب على حساب الجانب الأخر، لتأثرهم ببعضهم البعض سواء بالسلب أو الإيجاب.

كي مون" لمجلس الأمن في أبرايل 2016 لنشر مراقبة شرطية دولية محدودة بالبلاد، كما أوقفت الولايات المتحدة وبلجيكا وهولندا المساعدات الثنائية المقدمة لبوروندي احتجاجاً على الأوضاع السياسية المتدهورة في أعقاب تغيير الدستور الوطني للدولة، في نفس الوقت حاولت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) التحقيق في الجرائم التي حدثت أثناء تلك الأزمة وبعدها، إلا أن انسحاب بوروندي من المحكمة [1]حال دون ذلك.

صورة توضيحية من موقع Freepik

تجاهل المجتمع الدولي للتطورات السياسية ببوروندي في أعقاب التوقيع على اتفاق أروشا وغابت معه آليات المراقبة والمتابعة لتنفيذ الإصلاح السياسي على أرض الواقع، وهو ربما يكون من الأسباب التي أدت لصراع 2015، حيث شعرت السلطة في بوروندي أنها أصبحت مسيطرة على الحكم في ظل قمع وغياب للديمقراطية، أعقب ذلك صمت دولي وعدم اهتمام جدي أو تحركات إقليمية غير مؤثرة، وهو ما جعلها تتمادى لتغير الدستور وتخرج عن بنود اتفاق أروشا.

[1] Gebremichael, Mesfin and others, 'Burundi Conflict Insight", in **The Institute for Peace and Security Studies** (Addis Ababa: Addis Ababa University, Vol. 1, February 2018)
https://media.africaportal.org/documents/burundi_formatted_final_21.02.2018.pdf

أتضح أنه قد اتخذت عملية الدمقرطة[1] منعطفًا سلبياً آخر بعد انتخابات عام 2010 – عندما انسحبت معظم أحزاب المعارضة من الانتخابات، وزعموا أن الانتخابات تم تزويرها وافترضوا أن المجتمع الدولي والسكان سيؤيدون مقاطعتهم ويدفعون باتجاه إعادة تنظيم الانتخابات، وبالتالي، حافظ المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية على الرئاسة ومعظم المقاعد الوزارية، نتج عن ذلك فشل في تأسيس نظام ديمقراطي توافقي، وصل لصراع بين الحكومة والمعارضة في عام 2015.

بعض الهوتو أصبحوا يائسين لاختطاف السلطة السياسية التي تعد المصدر الرئيسي للثروة والنفوذ في البلاد، مع احتكار القطاع الخاص النشط من جانب نخبة محددة مقربة من النظام الحاكم، وهو ما يمنعهم من تكوين ثروات وتحقيق ثراء يطمحون إليه، كما تم دعم معارضة ولاية "نكورونزيزا" الثالثة من قبل نخب التوتسي المهيمنة والموضوعة استراتيجيًا[2] في جميع المنظمات المختلفة بسبب هيمنتها العرقية على مر السنين، وهنا أصبح كلا الجانبين متعطشين للسلطة والحكم الذي ينفرد به نخب قليلة في الدولة.

كان يجب على النظام السياسي في بوروندي ترك الباب مَفتوحاً للتفاوض والسماح بفرصة لاستسلام الأطراف المتصارعة[3] مع ترك بعض المجال لهم للدخول في الحياة السياسة والدمج في العمل العام، فهناك درس آخر مستفاد من عشرين عاماً من التجربة والخطأ في تقاسم السلطة في بوروندي وهو أن احتمالية الملاحقة القضائية قد تحرض أولئك الذين يخسرون الانتخابات على أن يصبحوا رواداً في الصراع، لذلك حاول أن تشجعهم من خلال الدعوة للمشاركة في محادثات السلام والتهدئة والحوار، مع الوعود بالحصول على مكاسب تضمن لهم توازنات سياسية عادلة، ولكنه رفض إجراء انتخابات نزيهة وإنشاء مؤسسات منتخبة

[1] Jamar, Astrid,"Escalating Conflict in Burundi the Challenges of Overcoming Radicalisation", in **The Political Settlements Programme Consortium Briefing Paper** (Edinburgh: Global Justice Academy, School of Law, University of Edinburgh, No. 10, June 2016)
https://www.politicalsettlements.org/wp-content/uploads/2017/09/2016_BP_10_Jamar_Conflict-in-Burundi.pdf
[2] Okon, Enoch and Victor Ojakorotu, "Democracy and Conflict in Africa: A Critical Analysis of Burundi 2015 Conflicts", in **The African Renaissance** (Gauteng: Sabinet Sabinet African Journals, Vol. 15, No. 4, December 2018) PP. 29 – 51
https://journals.co.za/doi/10.31920/2516-5305/2018/v15n4a2
[3] Vandeginste, Stef, "Power-Sharing, Conflict and Transition in Burundi: Twenty Years of Trial and Error", in **The Africa Spectrum, Institute of African Affairs** (Hamburg :GIGA German Institute of Global and Area Studies, Vol. 44, issue 3, 1 Dec 2009) PP. 63-68
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000203970904400304

وتمثيلية وشرعية قد تمثل نقطة تحول في عملية السلام في البلاد، حيث أن ثقافة الديمقراطية[1] والمنافسة السياسية كما تعبر عنها العملية الانتخابية، بحاجة إلى وعي كبير لتعزيز مبادئها السلمية، بالتوازي مع ذلك غاب دور الدولة في رسم سياسة عادلة واقعية تضمن إشراك المواطنين الذين كانوا لاجئين[2] في البلدان المجاورة، في الحياة السياسة بالبلاد مع المشاركة الحزبية لافعالة بدون خوف أو قيود تحد من تفاعلهم السلمي مع النظام السياسي، كما فشل نظام "نكورونزيزا" في وضع مخطط استراتيجي يسمح بإلادماج الشامل لجميع "الأعراق" وشرائح المجتمع المدني في جميع جوانب مؤسسات الدولة بلا تمييز أو اقصاء لأي طرف، فالجميع يجب أن يرون بأنفسهم أنهم جزء من بناء سلطة ونظام سياسي جديد.

[1] UNDP Peacebuilding Support Office Strategic, **Priority Plan for Peacebuilding in Burundi**, Note 1, New York: PBSO, 6 March 2007
http://mdtf.undp.org/document/download/2408

[2] Staub, Ervin, "Reconciliation after Genocide, Mass Killing, or Intractable Conflict: understanding the Roots of Violence, Psychological Recovery, and Steps toward a General Theory, in **The Political Psychology Journal** (Columbus: International Society of Political Psychology: Vol. 27, No. 6, 2006)
https://www.jstor.org/stable/20447006 .

المبحث الثالث

تأثير الوضع السياسي على المصالحة الوطنية

أثر الصراع السياسي في بوروندي بشكل مباشر على عملية المصالحة الوطنية، حيث تسبب غياب تقاسم السلطة واحتكار النخبة الحاكمة للثروات الاقتصادية ومختلف مؤسسات الدولة والمناصب العليا بالأجهزة التشريعية والتنفيذية والتنفيذية خاصة المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية بالبلاد في تحويل عملية المصالحة إلى صورة دعائية فقط يقوم بها الحزب الحاكم دون أي مضمون جوهري يجري على أرض الواقع، فالحديث عن الحوار والسلم المجتمعي كان عبارة عن مجرد خطب في المؤتمرات الشعبية التي كان يلقيها النخبة وقادة حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، إلا أن الواقع كان يؤكد غياب الحوار المجتمعي وإنشغال السلطة بتقسيم الثروات والمناصب العليا بالدولة، وانتشار الفقر والبطالة وتدنى مستوى التعليم والرعاية الصحية، وهو ما جعل المواطنين في حالة إحتقان دائم واستقطاب يقلل من فرص جمع الرأي العام البوروندي في سبيل إجراء مصاحة وطنية فعالة مستدامة، وجعلهم في حالة بحث دائم عن قوت يومهم بدون التفكير في المستقبل الذي تقوم عليه فكرة المصالحة الوطنية الفعالة.

تسبب انتشار الفساد السياسي وتعديل الدستور بالمخالفة لاتفاق أروشا، بالتأثير السلبي بشكل مباشر على الحوار السياسي وتقاسم السلطة بين الهوتو والتوتسي، فضلًا عن حالة القمع الواسعة التي شهدتها البلاد من جانب مختلف الأجهزة الأمنية ضد المعارضين والصحفيين وتورط القوات الأمنية في عمليات خطف وقتل المتظاهرين الذين رفضوا تعديل الدستور ليسمح للرئيس السابق "بيير نكورونزيزا" بالترشح لفترة رئاسية ثالثة، وهو ما جعل السلطات البوروندية سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية في خصومة مع الشعب سواء كانوا من التوتسي أو الهوتو.

يلقي ذلك البحث من خلال مطلبيه الضوء على التداعيات التي سببها استمرار الصراع السياسي على عملية المصالحة، فضلاً عن الأثار التي سببها انتشار العنف وارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان على عملية المصالحة في بوروندي.

المطلب الأول

تداعيات الصراع السياسي على المصالحة

خلال محاولة الانقلاب العسكري التي حدثت في بوروندي في أكتوبر 1993، تم اغتيال الرئيس المنتخب ديمقراطيا "ملشيور ندادايي" من حزب الجبهة الديمقراطية التابعة للهوتو، والعديد من الشخصيات البارزة الأخرى، مما تسبب في ترك البلاد في حالة فوضى مؤسسية وجعل الانتخابات التأسيسية لعام 1993 كأنها لم تكن بسبب قتل أول رئيس متخب جاء بانتخابات ديمقراطية للبلاد، كما مهد الطريق لمجازر بشرية واسعة النطاق داخل بوروندي، وحرب أهلية وأعمال عنف واسعة النطاق بين جيش الحكومة ذات الأغلبية التوتسي والقوات المتمردة التي يغلب عليها الهوتو، إلا أنه لإنهاء ذلك الصراع الدموي تم توقيع اتفاق سلام مبدئي في أغسطس 2000 في أروشا (تنزانيا) بين الحزب السابق السابق أوبرونا (وعدد من الأحزاب الصغيرة التي يغلب عليها التوتسي (Frodebu)، وعدد من الأحزاب الصغيرة التي يغلب عليها الهوتو)، كما لعب ذلك الاتفاق دور هام لإحلال السلم بين الحكومة والجمعية الوطنية، ليطبق اتفاق السلام في نوفمبر 2003 بين الحكومة الانتقالية وحركة المتمردين الهوتو الرئيسية (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية)، وقد مهد هذا الاتفاق الطريق للانتخابات العامة لعام 2005، والتي اعتبرها البعض إلى حد كبير أنها حرة ونزيهة وتمت تحت حرية وإرادة الشعب البوروندي، وكان من نتاجها أن بعض المراقبين وصفوا بوروندي بأنها "منارة الديمقراطية" في إفريقيا الوسطى.

انخرطت حكومة الرئيس بيير نكورونزيزا المنتخبة[1] حديثًا (التي تنتمي إلى الهوتو، وحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية) في محادثات سلام طويلة وناجحة في نهاية المطاف مع آخر حركة متمردة متبقية من الهوتو (Palipehutu–FNL)، التي ألقت السلاح في عام 2009، معلنة مشاركتها في انتخابات 2010، وبعد مرور خمس سنوات على الانتخابات التأسيسية لعام 2005، ووفقًا لفترة العضوية المحددة دستورياً، تمت دعوة البوروندیين مرة أخرى للتصويت، ليس فقط في الانتخابات المحلية

[1] Vandeginste, Stef, "Power-sharing as a fragile safety valve in times of electoral turmoil: the costs and benefits of Burundi's 2010 elections", in **The Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University, Volume 49, Issue 02, June 2011) PP. 315 – 335
https://repository.uantwerpen.be/docman/irua/5defa5/5676.pdf

والبرلمانية ولكن أيضاً في الانتخابات الرئاسية (على عكس عام 2005، عندما تم اختيار الرئيس من قبل أعضاء البرلمان).

بعد ما يقرب من خمسة عقود تميزت بحكم الحزب الواحد الاستبدادي، مختلطة بنوبات متكررة من الصراع العرقي السياسي والعنف، تميزت فيها الانتخابات باستبدادية والبعد عن معايير النزاهة والحرية والشفافية، كانت تلك الانتخابات بأكثر من طريقة تجربة تاريخية مميزة، وعند النظر إليها من منظور الجودة الديمقراطية المحسنة للانتخابات المتتالية فأن تلك الانتخابات تشير إلى موقف سياسي أكثر ليبرالية بين الحالة الاستبدادية والديمقراطية فهي تعتبر واقعة في منتصف الطريق بين النقطتان، أي ليست أنظمة استبدادية ولا ديمقراطية بالكامل، من ناحية أخرى تمت انتخابات عام 2010 ببعض المرونة والتوافق الشعبي، بما يتوافق مع المعايير الدولية للنزاهة والشفافية، وأن المخالفات التي لوحظت خلال الانتخابات لم تكن كبيرة بما يكفي للتشكيك في مصداقية النتائج .

أولاً– توترات سياسية:

بين مايو وسبتمبر 2010، أجريت الانتخابات في بوروندي على أربعة مستويات مختلفة: الانتخابات المجتمعية (أو البلدية) في 24 مايو، الانتخابات الرئاسية في 28 يونيو، انتخابات الجمعية الوطنية في 23 يوليو، وانتخابات مجلس الشيوخ (غير المباشرة) في 28 يوليو، وأخيرًا انتخابات التل في 7 سبتمبر، إلا أن "تحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي" قد شجبوا ما اعتبروه تزويرًا انتخابيًا هائلاً (بسبب المناخ العام لتخويف الناخبين والرشوة، ونقص السرية في مقصورة الاقتراع، وصناديق الاقتراع المملوءة مسبقًا، وانقطاع التيار الكهربائي المُنظم، وما إلى ذلك من عدد من المخالفات المتسقة مع الحالة السياسية في البلاد من انتهاكات لحقوق الإنسان والتضييق على المعارضين التي حدثت من قبل الحزب الحاكم وهو المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، مما كان له الأثر في المطالبة بتغيير نتائج الانتخابات البلدية، وتعيين لجنة انتخابية جديدة تتألف من عدد متساوٍ من الأعضاء يمثلون الحزب الحاكم والمعارضة) والشروع في حوار سياسي، بوساطة دولية، من أجل التحضير لانتخابات جديدة تقوم على أسس ديمقراطية واضحة ويشارك فيها جميع الفئات والأطياف البوروندية، وبعد أن كانت الانتخابت هي السبيل

المنتظر للدخول في إجراءات فعالة لتحقيق المصالحة الوطنية أصبحت هي ذاتها أزمة جديدة تحتاج لعلاج قبل الحديث عن المصالحة.

في 28 يونيو 2010، أجريت الانتخابات الرئاسية، بمشاركة في المتوسط بنسبة مشاركة الناخبين 76.98٪ والمرشح الوحيد المتبقي بييرنكورونزيزا تحصل على 91.6٪ من الأصوات، وبلغت نسبة المشاركة ذروتها (حوالي 90٪) في مقاطعتي نغوزي وكيروندو الشماليتين، ومن المفارقات، أن الرد الشعبي على دعوة المعارضة لمقاطعة الانتخابات أكد إلى حد كبير نتيجة الانتخابات الجماعية (التي يمكن أن تفسر على أنها مؤشر على انتظامها)، كان إقبال الناخبين أقل من المتوسط بشكل ملحوظ في المحافظات الثلاث المذكورة أعلاه حيث فشلت قوات الدفاع عن الديمقراطية في الحصول على الأغلبية المطلقة: عاصمة بوجمبورا (41.15٪)، بوجمبورا الريفية (58.7٪) وبوروري (57.52٪)، فيما يستنكر عدم وجود التعددية السياسية والمنافسة في هذه الانتخابات.

أحد المخاطر الرئيسية المرتبطة عادة بالانتخابات بعد فترة من الصراع العنيف المتميز بالصراع العرقي هو أنها قد تعزز التنافس العرقي وبالتالي تزعزع استقرار توازن السلطة المصمم بعناية بعد مراحل شاقة من التفاوض عليه والوصول لتوافقات لوقف الصراع مع عدادات مشاركة توافقية للسلطات المختلفة، بينما أيد المجتمع الدولي الانتخابات لأنه كان يُنظر إليهم على أنهم خطوة مهمة في عملية بناء الدولة الديمقراطية ، وقد يُفهم "نجاحهم" أو "فشلهم" أولاً وقبل كل شيء على أنه دلالة لقدرتهم على تعديل رهانات النخب السياسية المتنافسة في السوق السياسية البوروندية الجديدة في بوروندي.

اعتبرت بنود اتفاق أروشا[1] الخاصة بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم كأحد الحلول للنزاع البوروندي، إلا انه من الملاحظ ان التشريع بحاجة إلى سن قوانين لمكافحة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي تغذي العنف وتدفع الشعب للعودة للصراع من جديد، وكان من الواضح أنه سيكون من الضروري إجراء مفاوضات إضافية، سواء بشأن تنفيذ

[1]Vanderginste, Stef, "Transitional Justice for Burundi: A Long and Winding Road", in **The the Crisis Management Initiative Study "Workshop 10 report– Alternative Approaches to Dealing with the Past** (Antwerp: University of Antwerp, 25 – 27 June 2007.
https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/DPP%20Burundi/Justice%20Transitionnelle/Vandeginste_Long_Winding_Road_2009.pdf

اتفاق أروشا أو بشأن العديد من القضايا التي تُركت دون حل ، وكذلك مع حركات التمرد التي لم توقع على الاتفاق، كما أن هناك عدد من القادة السياسيين الذين غادروا البلاد وعاشوا في المنفى، طلبوا من أجل إعادتهم ضمانًا بعدم ملاحقتهم من قبل ما اعتبروه نظامًا قضائيًا أحادي الجانب ويعمل بشكل تعسفي من أجل تنفيذ هذا الجزء من اتفاق أروشا، وبما أن القانون المؤرخ 21 نوفمبر 2003، يعرف الحصانة بأنها تعليق الملاحقة الجنائية: لا يمكن القبض على المستفيدين أو توجيه اتهام إليهم أو مقاضاتهم خلال فترة الحصانة (المادتان 1 و 3)، فقد نصت المادة 2 من بروتوكول بريتوريا في نوفمبر 2003 بشأن المسائل المعلقة على ما يلي:

"2.1. اتفقت الأطراف على أن يحصل جميع قادة ومقاتلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية على حصانة مؤقتة؛ واتفقا على أن هذا ينطبق أيضا على قوات الأمن التابعة لحكومة بوروندي ؛ مع إنشاء لجنة مشتركة، والتي ستدرس الحالات الفردية للمدنيين الذين يقضون عقوباتهم حاليًا لتحديد وجوب منحهم حصانة مؤقتة.

وسيستفيد من الحصانة المؤقتة جميع قادة ومقاتلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية والدفاع عن الديمقراطية وكذلك أفراد قوات الأمن البوروندية، المدنيين الذين يقضون عقوبات بالفعل ، عندما تعتبرهم لجنة مشتركة مؤهلين لتلك الحصانة، ألا ان مفهوم الحصانة هنا كان غامض وغير واضح المعالم، حيث انه حدثت تخوفات من منح الحصانة لمجرمين تورطوا في عمليات ابادة جماعية أو عمليات قتل واسعة النطاق، بالإضافة إلى مجموعة من الفاسدين الذين كان لهم دور هام في إشعال الصراع ببورندي بين الهوتو والتوتسي، وهو ما يهدد بحدوث انشقاق في عملية إنهاء الصراع والعنف، وفشل مرحلة العدالة الانتقالية وحدوث انتكاسة جديدة لعملية السلام في بوروندي.

ثانياً– الوضع الأمني والمصالحة:

هدد تردي الوضع الأمني وانتشار الجريمة والعنف في المجتمع عملية السلام وجهود المصالحة، حيث أصبحت اللصوصية بين الشباب وعدالة الغوغاء منتشرة للغاية، بينما ظل النهب والابتزاز من قبل الجماعات المتمردة هو القاعدة حتى عام 2004، ولكن تم إحراز بعض التقدم البسيط في نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج خلال المرحلة الانتقالية من توقيع الاتفاقية حتى 14 نوفمبر 2006 (انتهت المرحلة الانتقالية في 2005، تم تسريح أكثر من 20 الف مقاتل سابق ونظرا لانهيار الوضع الاقتصادي لم يتم منح وظائف أو استغلال طاقاتهم في عمل مفيد يضمن تجنب عودتهم لأعمال القتال من جديد أو الانضمام للحركات المتمردة بغرض الكسب والحصول على الاموال التي تمكنه من العيش، وهو ما جعل من الصعوبة التركيز على توفير الوضع الأمن للمواطنين ليتمكنوا من التصالح ومعالجة انتهاكات الماضي بدون خوف وتقديم الجناة للعدالة، وهو ما جعل تشبيه البعض بالوضع هناك بانه "لا سلام ولا حرب".

في ظل التوترات السياسية الجديدة أصبحت الاشتباكات بين الهوتو وبعضهم البعض قد أصبحت أكثر بروزاً من اشتباكات الهوتو والتوتسي لأول مرة، قد يكون هذا بسبب أن التوتسي لم يعودوا يشكلون تهديدًا سياسياً لكن... الفوارق السياسية بين أحزاب الهوتو استمرت في الظهور على الرغم من اختلافها، هذا دليل على أن الصراع الجديد ليس عرقي مثل ما سبقه ولكنه ناتج عن الفساد وسوء تقاسم السلطة وتوزيع المناصب السياسية.

ثالثاً– فشل بناء الثقة:

أدى فشل نظام "نكورونزيزا" في توفير الأمن والأمان للمواطنين وتحقيق تنمية اقتصادية بالبلاد ورفع مستوى معيشة المواطنين وتحقيق تقاسم عادل للسلطة إلى فشل النظام في بناء ثقة مع المواطنين سواء كان منهم من الهوتو المنتمين إلى حزبه او التوتسي، وهو ما جعل النظام الحاكم يشعر بأنه غير مرغوب في بقائه بالسلطة، خاصة في ظل تميز الوضع في بوروندي بالتمرد والانقلابات العسكرية، وهو ما جعل الحكومة تواجه أي معارضة بانتهاكات لحقوق الإنسان مع احتكار للسلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية لتشعر بأمان وقدرة على السيطرة، وهو ما جعل تنفيذ برامج مصالحة وطنية أمر غير فعال، فالنظام الحاكم هنا أصبح متورط في جرائم وانتهاكات[1] ضد المواطنين، فلن يستطيع أن يكون وسيط عادل قادر على بناء أي نوع من أنواع الثقة بينه وبين المجتمع، خاصة بعد تعديل "نكورونزيزا" للدستور في عام 2015 ليتمكن من الحصول على ولاية رئاسية ثالثة، بالإضافة إلى أن اهمال الدولة توفير الخدمات الأساسية للمواطنين مثل الصحة

[1] Theron, Sonja, "Post-Conflict Reconstruction: The Case of Ethnicity in Burundi", in **The Insight on Africa** (New Delhi: African Studies Association of India, , Vol. 3, issue 2, 1 July 2011)
https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0975087814411139

والتعليم والأمن والغذاء والتوظيف جعل من الصعوبة أن يلتفت أفراد المجتمع لأي مطالب سياسية تهدف لمعالجة أخطاء الماضي وتحقيق مصالحة وطنية فعالة لأن تركيزهم كان ينصب على الحصول على متطلبات حياتهم الأساسية في ظل انتشار الفقر[1] بين أكثر من 70% من السكان، فعملية المصالحة الوطنية تحتاج لرفع الوعي الجماهيري والتعاون من أجل بناء مستقبل أفضل في ظل سلام مستدام، وهو ما يحتاج بدوره لتوفير بيئة مناسبة للمواطنين يستطيعون فيها العيش بسلام وراحة نفسية لتحقيق ذلك، فلا يمكن معالجة الجروح النفسية الماضية والفرد يعيش في جروح حاضرة من نوع أخر، وذلك كان غير متوفر في بوروندي ولم يكن هناك نيه للنظام الحاكم لتوفيره، فكان تركيزه ينصب على السيطرة على الحكم وموارد الدولة.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

أطلق على اتفاق أروشا اسم"الكتاب المقدس السياسي لبوروندي" لأنه كان بمثابة المنقذ الوحيد للبلاد من الحرب الأهلية وبناء سلام ومصالحة وطنية مستدامة طويلة الأمد، وسيكون الضامن لتكرار الصراع بالتوازي مع بناء الدستور الجديد للبلاد إلا أنه قد فشل الاتفاق واقعياً في تحقيق تقاسم عادل للسلطة سواء كانت السياسية أو الاقتصادية منها، ولكن بالتأكيد من يحتكر القوى السياسية والأمنية سيضمن الفوز بالمزايا

[1] Theron, Sonja, "Post-Conflict Reconstruction: The Case of Ethnicity in Burundi", in **The Insight on Africa** (New Delhi: African Studies Association of India, , Vol. 3, issue 2, 1 July 2011) https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0975087814411139

الاقتصادية ويتحكم بها، بالرغم من أن المادة 143 من دستور 2005 تنص على أن الشركات المملوكة للدولة ستُدار وفقاً للحصة العرقية التي تُستخدم أيضًا للتعايش العرقي داخل الجمعية الوطنية والحكومة: 60٪ من الهوتو و 40٪ من التوتسي، إلا أن الواقع يظهر سيطرة الهوتو على مؤسسات الدولة المختلفة بشكل كبير، وتلك السيطرة الأحادية والانفراد بالحكم كانت المسبب الرئيسي للصراع في بوروندي، مما جعل من المصالحة الوطنية أمر ظاهري وليس حقيقي، وهو ما دفع بعض المراقبين إلى الإعلان عن "وداعًا لأروشا" في إشارة الى فشل الاتفاق في تنفيذ المصالة الوطنية أو قرب انهياره مع عودة الصراع من جديد.

انشأت في عام 2007 لجنة وطنية للأراضي والآليات (CNTB) مؤلفة من 23 عضوًا، تتمثل مهمتها في إدارة النزاعات على الأراضي[1] الناتجة عن الحرب الأهلية، حيث نص اتفاق أروشا على أن تكون تلك اللجنة مسؤولة فحص جميع حالات ملكية الأراضي، غير أن تدخل الحزب الحاكم وطلبه مراجعة القانون الخاص بتلك اللجنة جعل بعض نشطاء المعارضة والمجتمع المدني يعتقدون أن القانون الجديد الذي يحكم المجلس الوطني الانتقالي يتحيز للهوتو، مما جعل هناك تصور بين التوتسي ، أن المجلس الوطني الانتقالي كما تم إنشاؤه حالياً يهدف إلى مصادرة أراضيهم دون تعويض بناءً على اتهام بسيط بالاستيلاء على الأراضي، وهو ما اعُتبر استمرار لفشل النظام الحاكم في بناء الثقة مع التوتسي.

شكلت انتخابات 2010 أول سقوط[2] لاتفاق أروشا حينما حصد حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية بقيادة الرئيس "بيير نكورونزيزا" فوزاً ساحقاً في هذه الانتخابات التي قاطعتها معظم أحزاب المعارضة، حيث حصل الحزب الحاكم على 81٪ من الأصوات في انتخابات الجمعية الوطنية وأغلبية ثلاثة أرباع في مجلس الشيوخ، وبعد انسحاب مرشحي الرئاسة الآخرين، أعيد انتخاب "نكورونزيزا" بنسبة 91٪ من الأصوات، مما مكن النظام الحاكم بالسيطرة على مؤسسات الدولة وجعلها تحت سيطرة "الهوتو" وهو ما كان خالف للدستور الذي نص على تقاسم السلطة بين جميع الأطراف، وبدأت تظهر مخاوف حقيقية وبوادر لنزاعات سياسية بين الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، وأصبح الدستور واتفاق

[1] Phillip Apuuli, Kasaija, "The Arusha Peace and Reconciliation Agreement (2000) and the Current Political Crisis in Burundi", in **The Insight on Africa** (California: SAGE Publications, Vol. 10, issue 1, 21 Dec 2017) PP. 54-72 https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0975087817738659

[2] Vandeginste, Stef, "Arusha at 15: reflections on power-sharing, peace and transition in Burundi", in **The Institute of Development Policy and Management discussion paper** (Antwerp: University of Antwerp, February 2015) https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/Publications/DP/2015/01-vandeginste.pdf

أروشا للسلام بالقرب من انهيار حقيقي، في ذلك الوقت نجح حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية فعالاً للغاية في تفاقم واستغلال الانقسامات الداخلية داخل اتحاد التقدم الوطني المعارض ليضمن سيطرته على السلطة بدون وجود معارضة قوية تراقبه أو تطالب المشاركة في الحكم، ولكن بالرغم من أن بوروندي لا تزال تتمتع رسمياً بحكومة ائتلافية، إلا أنها في الواقع حكومة حزب واحد من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية مقنعة، بارغم من الغياب الواضح لتقاسم السلطة في بوروندي، إلا أن ذلك لم يزعزع حتى الآن بشكل أساسي استقرار مؤسسات الدولة، بالرغم من التخوف من حدوث صراع جديد يؤدي لانهيار كامل لمؤسسات الدولة.

رابعاً– تأثير النخبة على المصالحة:

أتُهم اتفاق أروشا بأنه "نخبوياً"، حيث تم الاتفاق فيه بين النخب السياسية من الأطراف المتصارعة سواء من جانب الهوتو أو التوتسي ولم يكون قادر على جمع الشعب وتوحيده لمراقبة وتنفيذ بنوده بصفته جزءاً رئيسياً من عملية السلام والمصالحة[1] الوطنية، فكما ذكرنا أن المصالحة لا تتم من أعلى لأسفل بل تحدث بناء على إرادة شعبية خالصة ورغبة في العودة للاستقرار والسلم وانهاء العنف والصراع، إلا أن توغل نخبة الهوتو ورغبتهم في حماية مصالحهم جعلتهم يحولون العملية السياسية لمكسب وخسارة خوفاً من فقدان سيطرتهم على الحزب الحاكم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الذي كان بمثابة نقطة الدفاع عن مصالحهم وتحكمهم بقطاعات الاقتصاد ومؤسسات الدولة التجارية واحتكارهم لمنافع وثروات البلاد، واستخدموا الجيش والشرطة كأداة قمع ضد المواطنين والمعارضة في ظل ضعفها وانهيارها، لتعيش بوروندي في بيئة منخفضة للغاية من الثقة على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك بين النخب السياسية، التي كانت تسعى لتحقيق مصالح خاصة او التفاوض على مناصب سلطوية تحقق مكاسب شخصية بعيداً عن هدف خدمة الصالح العام، لتعاني تلك النخبة أيضاً من فقدان الثقة بين بعضها البعض، والتي كانت عامل مؤثر في سيطرة نظام "تكورونزيزا" على السلطة منفرداً، وغياب لتقاسم السلطة وتحول عملية المصالحة الوطنية لدعاية غرضها اظهار التزام السلطة بتنفيذ اتفاق أروشا ليس أكثر، تجنباً لضغوط دولية سواء سياسية

[1] Vandeginste, Stef, "Arusha at 15: reflections on power-sharing, peace and transition in Burundi", in **The Institute of Development Policy and Management discussion paper** (Antwerp: University of Antwerp, February 2015) https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/Publications/DP/2015/01-vandeginste.pdf

أو اقتصادية في صورة منع أو وقف مؤقت للمنح والمساعدات الخارجة التي تعتبر المصدر الأول لاقتصاد بوروندي بعد انهيار مصادر دخلها القومي وانتشار الفقر بين المواطنين بصورة كبيرة.

أرادت بعض القيادات السياسية زرع الانقسام في المجتمع من خلال منح النخب وبعض الفاعلين السياسيين مزايا اقتصادية ومناصب بالدولة، خاصة خلال أوقات الأزمات الاقتصادية وندرة الموارد لتتنافس تلك النخب في خدمة السلطة والتقرب من النظام الحاكم وتتبارى في صراع بعضها البعض من أجل ذلك الغرض، ويبقى النظام السبياسي الحاكم على رأس السلطة مطمئناً بعيداً عن أي نزاع بالعكس يتنازع جميع الفرقاء من أجل التقرب منه ونيل رضائه، وبذلك يبقي في الحكم لأطول فترة ممكنة مستخدماً ذلك الانقسام السياسي الحاد في المجتمع، وهي نفس استراتيجية "فرق تسد" الذي استخدمها الاستعمار البليجيكي والالماني في بوروندي لضمان سيطرته على الدولة ومنع ظهور أي مقاومة أو معارضة شعبية ضده، وهو نفس النهج الذي استعمله حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية للسيطرة على بوروندي حديثاً بعد توقيع اتفاق أروشا، وهو ما ظهر بشكل واضح في منح نخبه[1] ورجاله المقربين المزايا الاقتصادية والسياسية وحرمان المعارضين منها، وهنا لا توجد مصالحة ولا اتفاق لتقاسم السلطة على المستوى الوطني يمكن للجهود الشعبية أن تدعمه أو تتوافق عليه.

كما ارتبط نجاح لجنة الحقيقة والمصالحة في بوروندي بالنظام الحاكم وسيطرته السياسية، ليس بسبب الانتصار[2] العسكري للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في الحرب الأهلية ولكن بسبب انتصارها في انتخابات عام 2010، وسيطرته على الحياة السياسية، وهو ما جعل المعارضين خاصة التوتسي يتخوفون من أن تتحول عملية لجنة الحقيقة والمصالحة – وربما المحاكمات الجنائية اللاحقة – لفرصة للقضاء على المعارضين تحت مزاعم تحقيق العدالة ومحاكمة مرتكبي الانتهاكات.

[1] Piccolinoa, Giulia, "Local peacebuilding in a victor's peace. Why local peace fails without national reconciliation", in **The International Peacekeeping** (London: Taylor & Francis, Volume 26, Issue 3, 01 Mar 2019(https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13533312.2019.1583559

[2] Vandeginste, Stef," Burundi's Truth and Reconciliation Commission: How to Shed Light on the Past while Standing in the Dark Shadow of Politics?", in **The International Journal of Transitional Justice** (Oxford:Oxford University Press, Vol. 6, Issue 2, 19 April 2012) https://academic.oup.com/ijtj/article/6/2/355/2357078

في خطابه للعام الجديد 2012، أعلن الرئيس الأسبق "نكورونزيزا" عن مراجعة دستور بوروندي، على الرغم من عدم تنفيذ ذلك، إلا أن هذا أثار خوف وقلق التوتسي أيضاً من محاولات أحادية الجانب للتخلص من الكوتا العرقية وغيرها من القواعد التوافقية المنصوص عليها في دستور 2005، وبعد انتخابات عام 2015 ، أنشأت الحكومة اللجنة[1] الوطنية للحوار بين البوروندیين (CNDI) تضمنت مهمتها تقييم اتفاقية أروشا والدستور في تقريرها المرحلي، أشار المجلس الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان إلى أن البوروندیين يريدون "تصحيح أخطاء اتفاقية أروشا وإزالة العيوب من الدستور" ولكن بالرغم من استمرار التقيد الرسمي بترتيبات أروشا، فإن تقاسم السلطة في بوروندي، في الواقع قد تم تقويضه بشكل تدريجي، لتعيش بوروندي تحت سيطرة نظام الحزب الواحد مع بعض التوازن العرقي غير الرسمي، عزز اتفاق أروشا للسلام والمصالحة سياسات نخبوية وعرقية للدولة وفشلت في وضع تصور لسياسة أكثر شمولاً تؤسس لمجتمعاً سياسياً بوروندياً متعدد الأصوات، وهو ما أفضى للفشل في تحقيق تقدم حقيقي في عملية المصالحة[2] الوطنية منذ التوقيع على الاتفاق في أغسطس من عام 2000.

خامساً– العودة للخلف:

نجحت الانتخابات في بوروندي في سياقها الظاهري كصورة ديمقراطية يشارك فيها الشعب ويختار من يمثله بمعايير تتوافق مع مبادىء النزاهة والحرية والشفافية، إلا أن الأمر في حقيقته على أرض الواقع كان مغاير لتلك الصورة، فانتهاكات حقوق الإنسان والتضييق على الإعلام وعمل الصحفيين وقدرتهم المهنية على نقل الصورة وأصوات المواطنين من أرض الواقع، فضلاً عن اعتقال المعارضين والتنكيل بهم، جعلت الانتخابات مجرد شيء صوري يُظهر بعض الشكل الديمقراطي في البلاد "ديمقراطية شكلية"، ويُبطن بداخله بعض النيران التي بدأت في الاشتعال بسبب ذلك الاحتقان الشعبي الغير متوافق مع تعهدات اتفاق أروشا للسلام.

[1] Vandeginste, Stef, "Exit Arusha? Pathways from Power-Sharing in Burundi, in **The Institute of Development Policy and Management (IOB) working paper** (Antwerp: University of Antwerp, January 2017) https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2673/files/Publications/WP/2017/wp-201701.pdf

[2] Daley, Patricia, "Ethnicity and political violence in Africa: The challenge to the Burundi state", in **The Political Geography** (Amsterdam: Elsevier, Vol. 25, Issue 6, August 2006) https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/DPP%20Burundi/Ethnicit%C3%A9/Daley-Ethnicity%20and%20political%20violence_PolGeography.pdf

ولعب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية بإعتباره الحزب الحاكم – المنتمي للهوتو– دوراً مؤثراً في زيادة حالة الاحتقان الشعبي الداخلي والسيطرة على بعض من مجريات الأمور الانتخابية بداية من تسخير بعض موارد الدولة ومنشأتها العامة لخدمة سياساته وتطلعات الرئيس السابق "بيير نكرونزيرا" المنتمي للهوتو، وهو ما جعل التوتسي يتهمونهم بالسيطرة على الحكم والسعي لإفشال اتفاق أروشا وهو ما بدء بتأجيج العنف من جديد والتهديد بصراع دموي محتمل بين الطرف المسيطر على الحكم والأخر الذي يشعر بالتهميش، وهو ما كان السبب الرئيسي للصراع بين الطرفان منذ نشأة جذوره الأولى خلال الفترة الاستعمارية حتى اشتداده وتحوله لحرب أهلية في الفترة التي أعقبتها، مما كان له أثر حيوي في توقف عملية المصالحة وإتخاذ أي إجراءات مؤثرة تعمل على تحقيق حوار مجتمعي وتعويض للضحيا أو التحقيق في انتهاكات الماضي أو حتى الكشف عن الحقيقة، لتتحول الفترة التي أعقبت التوقيع على أروشا بدلاً من العمل على تحقيق مصالحة وطنية إلى تصارع سياسي يهدف إلى السيطرة على مؤسسات الدولة والحكم والحصول على المكاسب والمنافع الشخصية.

المطلب الثاني
تأثير العنف وحالة حقوق الإنسان على المصالحة

يعتبر الصراع هو نتيجة لتعارض المصالح بناء على ثلاث عوامل رئيسية (قلة الموارد، تعارض الأهداف، والاحباط)، وهذا ما حدث بالفعل في بوروندي، حيث نشأ صراع داخلي قائم عل علاقة بين طرفين هما الهوتو والتوتسي بينها تناقض في المصالح أو الأهداف أو القيم، وتكون أطراف الصراع على دراية وإدراك لهذا التناقض، وتتصرف وفقاا لهذا الإدراك بما يخدم مصالحها، إلا أن بوروندي لم تستطيع أن تحول الصراع من حالة التناقض الى نتائج مُرضية تخدم التفاعل الإيجابي بين تلك الأطراف، وهو ما تسبب في أن تقع الدولة ضمن غالبية الدول التي تقع ضمن ترتيب متقدم بالنسبة لحجم المخاطر المستقبلية المرتبطة بعدم الاستقرار خلال مؤشر الصراع[1] لعام 2017، فلم تتمكن الدولة من حل الصراع عن طريق تلبية الحاجات

[1].د. محمود صافي محمود محمد، **إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي "رؤية نظرية "** في **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية** (مصر: جامعة الاسكندرية، المقالة(6)، المجلد (5)، العدد (10)، 2020) ص 165–198.
https://esalexu.journals.ekb.eg/article_117521_ea9c06b1925bf769a772615c4fa0b55b.pdf

والمصالح لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفشلت في حث المجتمع على استغلال ومشاركة الموارد العامة بطريقة تؤدي لرضاء الجميع وتتناسب مع مصالحهم، وظهر ذلك بوضوح خلال فترة حكم الرئيس الأسبق "نكورونزيزا" سواء قبل أو بعد أزمة انتخابات 2015.

أولاً- العنف والمصالحة:

لا يزال العنف المسلح المستمر في بوروندي من بين العقبات التي تحول دون تحقيق المصالحة الوطنية وتضميد الجراح وإعادة البناء، ولا بد من التأكيد على أن عدم وجود نموذج فعال للعدالة الانتقالية في بوروندي، قد أدى إلى استمرار ثقافة الإفلات من العقاب، مما سمح بزيادة حدة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إن فشل حكومة بوروندي في مرحلة ما بعد الصراع في حماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة وأمن الإنسان، يدل على فشلها في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما أدى لفشلها في إنشاء دور فعال للجنة الحقيقة والمصالحة يستطيع تكوين ذاكرة تمتاز بالعدالة بين كلا الطرفين لتحل محل الذكريات المؤلمة التي طالما بقيت معها ذكريات العنف والصراع، كما أن قول الحقيقة[1] يعتبر عملية مهمة يقوم بها الناجون ومن يعولون من الضحايا والجرحى والمشوهين والمتضررين بإفراغ أحزانهم من أجل الحصول على اعتراف جماعي يخفف من تداعيات ذكريات الماضي الآليمة وما تعرضوا له من ظلم حتى لا تحدث انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان مرة أخرى خلال المستقبل، لذلك يجب تطهير جراح الماضي ومعاجلتها لتجنب صراع المستقبل، وهو ما فشل النظام البوروندي في تحقيقه أو البدء الحقيقي الجاد فيه.

تميزت السنة الأولى من ولاية "نكورونزيزا" الثالثة بأزمة أمنية وسياسية[2] وإنسانية عميقة، حيث أنه في أقل من عام، أصبح المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية حزبا واحداً يحكم البلاد ويسيطر عليها وينظم الحياة العامة والخاصة، انتشرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد من

---

[1] LA Ndimurwimo and MLM Mbao, "Rethinking violence reconciliation and reconstruction in Burundi", in **The Electronic Law Journal** (Potchefstroom: African Journals online (AJOL), VOL. 18, No. 4, 2015) https://www.ajol.info/index.php/pelj/article/view/128748

[2] "Burundi: a bloody first year of challenged presidency for Pierre Nkurunziza", in **The International Federation for Human Rights Report** (Geneva: International Federation for Human Rights, 28 July 2016) https://www.fidh.org/en/region/Africa/burundi/burundi-a-bloody-first-year-of-challenged-presidency-for-pierre

يُشتبه في أنهم معارضون للنظام على نطاق واسع وتضاعفت باستمرار، وأهمل النظام الحاكم عملية المصالحة الوطنية والحوار المجتمعي، حتى أنه من 12 إلى 14 يوليو 2016، كان من المفترض أن تُعقد الجولة الثانية من المحادثات بين الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والجماعات الدينية في بوروندي في أروشا، بتنزانيا، تحت رعاية ووساطة أوغندا، وذلك بقيادة "بنيامين مكابا"، الرئيس السابق لتنزانيا، لكن السلطات البوروندية رفضت التفاوض مع من اعتبرتهم "انقلابيين"، وهو ما أثر بشكل جديد على عملية المصالحة الوطنية، وقاد البلاد نحو سلسلة متتالية من العنف وتوقف للعملية السلمية والتفاوض، ليحل محلها صراع واشتباكات بين الحكومة المُشكل أغلبيتها من الهوتو والمعارضة من التوتسي.

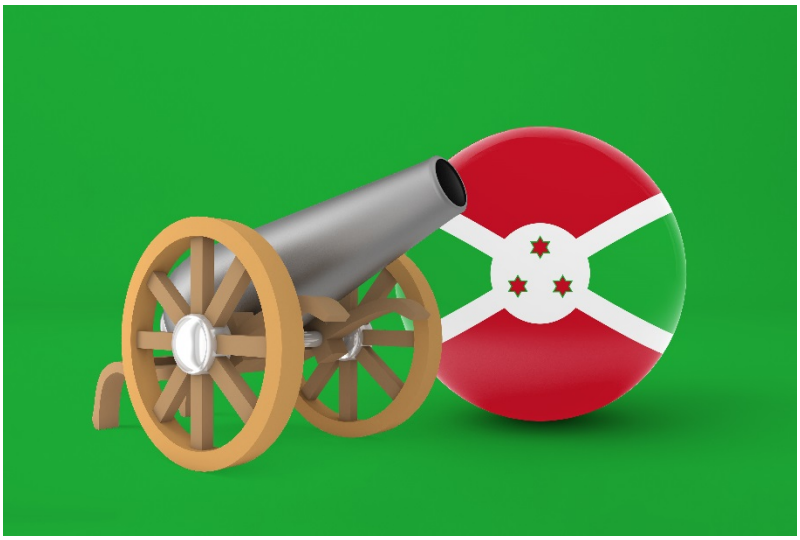

صورة تعبيرية من موقع Freepik

كانت نهاية الحدث الانتخابي المثير للجدل إيذاناً بنهاية مظاهرات الشوارع وبداية شكل أكثر عنفاً من المقاومة وظهور حركات عصابات حضرية، برر العديد من قادة المعارضة والشخصيات البارزة في المنفى استخدام العنف ضد الحكومة من خلال إعلانها كلغة يمكن للرئيس أن يفهمها، حيث بدء العنف المسلح شكلاً جديدًا من أشكال المقاومة للحكم المتنازع عليه للرئيس "نكورونزيزا"، والتي تعتبرها "المعارضة الراديكالية" غير شرعية، وهو ما شجع على توقف الحوار والتفاوض والاتجاه العام نحو العنف، وما يؤكد ذلك أنه اعتباراً من 26 أغسطس 2015، أكدت المعارضة أن بوروندي ليس لديها رئيس على الإطلاق، وهو ما يوضح انها قد أغلقت باب الحوار تماماً مع الحكومة والنظام السياسي البوروندي، وهو ما هدد بفتح صراع

مسلح جديد بين الهوتو المسيطرين على الحكومة ورئيسها والتوتسي الأقلية الذين يرفضون تلك السيطرة، خاصة ان وسائل الإعلام من كلا الطرفين تزيدان المعركة حدة وتهددان بتجدد الحرب الأهلية مرة أخرى.

ثانياً– أثار اقتصادية للفوضى السياسية:

بالإضافة إلى التكلفة البشرية يمكن ملاحظة الأثار الاقتصادية لانتشار عدم الاستقرار السياسي في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني البورندي تقريبًا، حيث ذكرت هيئة الإيرادات البوروندية أن ما بين 10 مليار إلى 16 مليار فرنك بوروندي (BIF) قد فقدت من إجمالي الإيرادات في أبريل ومايو من عام 2015 فقط بسبب الأزمة السياسية بالبلاد، وأصيبت الأنشطة التجارية بالشلل مع إغلاق المتاجر مبكراً بسبب انعدام الأمن وانتشار الفوضى والسرقات المسلحة، ولا يزال القطاع المصرفي يعاني بسبب السحوبات النقدية الكبيرة من قبل الفارين من الأزمة، وكانت صناعة السياحة هي الأكثر تضرراً، حيث أن معظم العاملين في الفنادق قد تضررت أعمالهم بشكل كبير، وتم تسريح جزء منهم بسبب الخسائر الفادحة لذلك القطاع، وما زاد الأمر تدهواً أنه قد أوقف بعض المانحين أيضاً المساعدات الاقتصادية والمالية والمنح المقدمة للبلاد، بزعم أن البلد بحاجة إلى استقرار ولا يمكن ضمان التنمية بدونه.

أثرت أزمة 2015 والأزمة الاقتصادية المصاحبة لها بشكل غير مباشر على عملية المصالحة الوطنية، حيث تسبب ارتفاع الاسعار ونقص الاحتياطي الوطني للعملية الأجنبية وزيادة اسعار الوقود ليبلغ عجز الموازنة العامة ما قيمته 27.5 مليون دولارفي سبتمبر2015، في الوقت الذي كان النمو الاقتصادي فيه يقارب الصفر، بعد نمو % 4 ,7 عا 2014 ، وهو ما انعكس على المستوى المعيشي للمواطنين وحالتهم النفسية ومدى استعداداهم لقبول الحوار والدخول في عملية المصالحة، فمع ارتفاع البطالة وتدني حجم الاستثمارت[1] ومستوى التشغيل أصبح من الصعب تهيئة المجتمع لقبول الآخر وتحقيق صفاء داخلي يسمح بتحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

[1] رشا السيد عشري، **دراسات سياسية الصراع في بوروندي: تداعيات أزمة 2015**، المعهد المصري للدراسات، 22 يونيو 2018.
http://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-2015/

في شهر أكتوبر 2015، دشن "جيرد تروجيمان"، نائب مدير مركز الخدمات الإقليمي لإفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منتدى[1] مايندليو للسياسات، الذي تناول تطورات الحوار الوطني في بوروندي، وأدار المنتدى "اوزونيا اوجيلو"، مدير مجموعة الحوكمة وبناء السلام التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، أشار المنتدى أنه قد أدى الصراع الحالي وأعمال العنف المنتشرة بالبلاد إلى قطع مسار تعافي بوروندي من صراعاتها السابقة وتآكل المكاسب التي تحققت بموجب اتفاق أروشا، كما أن العملية الانتخابية الأخيرة المثيرة للجدل والشكوك حول شرعية الحكومة الحالية قد أدت إلى ظهور الأزمة السياسية الحالية التي أثرت لاحقًا على المجالات الاقتصادية والاجتماعية في بوروندي والمنطقة، ونبه إلى أن الوضع الأمني آخذ في التدهور بشكل سريع مع تزايد الجرائم والاغتيالات في البلاد.

شجع المنتدى الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على الالتزام الكامل بالعملية وطلبوا أيضاً أن يتحمل جميع البوروندييين المسؤولية عن حوار وطني هادف سعيا لتحقيق التعايش السلمي، كما أوصى المنتدى بأن تحاول عملية الحوار الوطني الوصول إلى الأسباب الجذرية للصراع المتكرر بين الهوتو والتوتسي، بما يتضمن الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الانقسامات العرقية، والجذور الثقافة، والتوجه الديني، والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك علاقات القوى عبر الحدود، وأكد المنتدى على أهمية الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر لتجنب النزاعات والصراعات المستقبلية المحتملة، حيث يجب أن يقترن هذا بالاستجابة المبكرة للأزمة والتحرك السريع نحو تسويتها بشكل فعال ومؤثر، ألمح العديد من المشاركين إلى حقيقة وجود إشارات إنذار مبكر جوهرية بشأن بوروندي ولكن الاستجابة كانت فاترة وليست على المستوى المطلوب في معظم الأحيان.

ثالثاً– سيطرة الحزب الحاكم:

انقسم الحزب الحاكم داخلياً في ظل مناخ الترهيب والتهديد بصورة كبيرة إلا أن المصالح المشتركة لاعضائه ومنافعهم الخاصة ورغبتهم في البقاء في السلطة كانت هي الدافع الرئيسي خلف عدم سقوط الحزب فضلا عن افتقار أحزاب المعارضة، التي كانت مجزأة بشدة، إلى منصة صلبة للتعاون من أجل تنظيم المواطنين

[1] Pulling Back from the Brink: Options for National Dialogue in Burundi, Maendeleo policy forum, Report of the Maendeleo Policy Forum, UNDP Regional Service Centre for Africa, Addis Ababa, 8 October 2015.

المتضررين من أجل نضال سياسي هادف لهزيمة الحزب الحاكم، وكان من الوهم الاعتقاد بأن أولئك الذين يحتفظون بالسلطة السياسية[1] مثل قادة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية منذ عام 2005، سيشرعون في محاكمات عادلة على جرائم ربما يكون بعضهم مذنباً بها، لذلك لم يهتم النظام الحاكم – الخاضع لسيطرة قيادات حزبه – أن ينشىء لجنة للمصالحة تكون قادرة على تحقيق عدالة جزائية جادة وتقدم الجناة للمحاكمات.

بعد استفتاء عام 2018، الذي دعا إليه المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوى الدفاع عن الديمقراطية، حزب "نكورونزيزا"، من أجل تعديل الدستور وإعادة تحديد الولاية الرئاسية إلى سبع سنوات، اتسعت فجوة المأزق السياسي في البلاد، حيث أصبحت الأطراف غير مستعدة للدخول في حوار، مما أدى إلى تأجيج التوترات وأعمال العنف، حيث أسفرت الهجمات على المنشآت الحكومية والعسكرية، أكثر من مرة، عن رد فعل عنيف من الحكومة وتوجيه اتهامات لها بالقتل الجماعي والاضطهاد السياسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، كما اتُهمت "إمبونيراكوري"، وهي ميليشيا شبابية مرتبطة بحزب نكورونزيزا، بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والقيام بعمليات خطف قسري، واغتصاب جماعي، وتعذيب، كما تصاعدت أعمال الترهيب ضد المعارضين السياسيين، وتعرضت وسائل الإعلام للهجوم بشكل متكرر، مما أعاق حرية التعبير، كما استهدف اقتراح الاستفتاء مواد الدستور التي تناولت آليات منع الإبادة الجماعية، وضمان تقاسم السلطة بين الأعراق وحماية الديمقراطية، وهددت الحكومة بمعاقبة من صوتوا ضد الاقتراح وتخويف المعارضة التي رغم إدانتها للعملية لم تنظم حملة مضادة، ونتيجة لذلك، تمت الموافقة على التغييرات الدستورية، مما عزز من سيطرة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية على الحكومة وقدراتها القمعية، مما هدد الجهود[2] المبذولة منذ توقيع اتفاق أروشا للسلام، لتدخل بوروندي في حالة "سلام سلبي" حيث تغيب ركائزه الأساسية وهي "الأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان"، حيث ان عملية

[1] Rufyikiri, Gervais, "Resilience in Post-civil War Authoritarian Burundi: What Has Worked and What Has Not?", in **The Geneva Paper** (The Geneva Centre for Security Policy, No. 28/21, March 2021) https://dam.gcsp.ch/files/doc/resilience-in-post-civil-war

[2] Magro Machado, Arthur and Lais Cavallin Rodrigues, "The situation in Burundi", in Liana Aureliano (ed.), **Be the cahnge: Shaping our Future Together** (Campinas: Biblioteca da FACAMP, Aug 2022) PP.45-57 https://www.famun.com.br/wp-content/uploads/2020/08/FAMUN_2020_Ebook.pdf#page=45

بناء السلام الحقيقية التي لها مردود ايجابي على أرض الواقع تتم عن طريق إعادة بناء البنية التحتية الوطنية؛ تعزيز سيادة القانون إلى جانب إعادة إنشاء المؤسسات العامة واستقرارها ؛ وتمكين وحدات الإنفاذ الوطنية مثل الشرطة والجيش وهو ما كان غائب تمامًا بالبلاد، فبوروندي قد توقفت بها الحرب الأهلية والإبادة الجماعية ولكنها لم تحقق مؤشرات أو خطوات توحي بحدوث تقدم في بناء السلام يمنع تجدد الصراع خلال المستقبل أو حتى بدء مصالحة وطنية جادة لها نتائج إيجابية على المجتمع.

رابعاً- تأثير الصراع على لجنة المصالحة:

تم تمرير قانون لجنة الحقيقة والمصالحة (بمقاطعة المعارضة) في 17 أبريل 2014 لم تقم لجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة (TRC) بمهامها الرئيسية الثلاثة التي نص عليها اتفاق أروشا حتى عام 2022، والتي تنص على التحقيق (لكشف وإثبات الحقيقة فيما يتعلق بأعمال العنف الخطيرة منذ الاستقلال – التحكيم والمصالحة – إعادة كتابة تاريخ بوروندي حتى يتمكن جميع البوروندييين من تفسيره بنفس الطريقة بالاضافة إلى أنه لم يستطيع النظام البوروندي من تطبيق بروتوكولات اتفاق اروشا المتمثلة في "الديمقراطية والحكم الرشيد" أو معالجة انقسامات الماضي، وتحسين نوعية الحياة لجميع البوروندييين، أو تحقيق "السلام والأمن للجميع" أو حتى تنمية اقتصادية تحقق منفعة لجميع المواطنين، وهو ما أدى بدوره لفشل النظام في تهيئة الظروف المناسبة لقيام عملية مصالحة وطنية فعالة، حيث تجاهلت حكومة بوروندي كل الصائح بشأن قانون اللجنة، وكان يحتوى على محتويات مختلفة بشكل كبير عن مشروع القانون، وتم استبعاد توصيات العديد من الجهات الفاعلة المطلعة، ونتيجة لذلك، سيكون أعضاء اللجنة جميعهم مواطنين بوروندييين، يختارهم الرئيس بعناية، في ظل سيطرة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو ما جعل حياد لجنة الحقيقة والمصالحة أمر مشكوك فيه.

ظهر ذلك خلال تصريحات الناشطة في مجال حقوق الإنسان "باسيفيك نينينهازوي" "بأن تورط المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في الصراع معروف على نطاق واسع بين البوروندييين وأن هذا أمر غير طبيعي تماماً أن الحزب الحاكم يستطيع، دون مشاورات خارجية، أن يقرر مسائل المصالحة"، وتضيف أن "القانون لا يذكر أي شيء يتعلق بالعدالة أو العقوبات بحق من ارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وقد تم استبعاد آلية التدقيق، وقد تبلورت استراتيجية على ما يبدو أن يكون

هناك احتمال أن يمر الجناة المنتمون إلى الحزب الحاكم دون عقاب، والاحتمال الأكثر جدية هو كيفية إساءة استخدام القانون ضد المعارضة السياسية وجماعة التوتسي."

بالنظر للوضع الراهن في بوروندي الذي يخيم عليه العنف وسياسية، والإفلات من العقاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتوترات السياسية[1] المتصاعدة، وانعدام سيادة القانون وسيطرة الحزب الحاكم على الحياة السياسية وسلطات الدولة، فأن متطلبات انشاء اللجنة وحيادية عملها مثل تعيين أعضاء يمكنهم الوثوق بهم لتحقيق النتائج المتوقعة، وتوفير فرص الضحايا والشهود يجرؤون على التحدث عن بحرية ودون خوف مع تقديم الجناة للعدالة، ولذلك تم استبعاد نجاح اللجنة في مهامها حتى الآن، ولم تقم تلك اللجنة بأي يدور فعال يذكر لتحقيق المصالحة أو تقديم الجناة للعدالة أو عقد محاكمات لمرتكبي جرائم الابادة الجماعية وضد الإنسانية، بالإضافة لفقدان الثقة المتمتع بها وباعضائها بصفتهم تم اختيارهم من الحزب الحاكم الغير مرغوب فيه مجتمعياً والمسيطر على كافة قطاعات الدولة بصورة أحادية.

لم يهتم النظام البوروندي في تفعيل عمل لجنة الحقيقة الإسراع والذي كان من الممكن أن يساهم في تقصي العديد من الحقائق الهامة التي تساعد في خفض الاحتقان بين المواطنين وتعزيز سياسة العقاب[2] والمساءلة، فضلاً عن أن جلسات الاستماع تفيد في تفريغ طاقات الضحايا والجناة، مما يسمح بتقليل نطاق الأكاذيب والشائعات المتداولة التي تساعد في تقويض المصالحة واشعال الصراع ونشر الخوف أو الرغبة في الانتقام في نفوس مختلف الأطراف، كما يمكن من خلالها تلافي إصابة بعض الضحايا بأزمات نفسية حادة نتيجة التعرض لمعاناة اضطراب ما بعد الصدمة[3]، الذي يمنعهم من متابعة حياتهم اليومية، ويزيد من احتمالات حدوث صراع جديد يتحولون فيه لجناة.

---

[1] Vimberg, Veronika, "transitional Justice and National Reconciliation in Burundi", **Faculty of Law** (Master, University of Oslo, 15 May 2015)
https://www.duo.uio.no/bitstream/handle/10852/46869/M_Thesis_Veronika_Vimberg_2015.pdf?sequence=1

[2] Ashby Wilson, Richard, "Anthropological studies of national reconciliation processes", in **The Anthropological Theory journal** (Bern: SAGE Publishing, Vol. 3, issue 3, Sep 2003) PP. 367-387
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/14634996030033007

[3] Staub, Ervin, "Reconciliation after Genocide, Mass Killing, or Intractable Conflict: understanding the Roots of Violence, Psychological Recovery, and Steps toward a General Theory, in **The Political Psychology Journal** (Columbus: International Society of Political Psychology: Vol. 27, No. 6, 2006)
https://www.jstor.org/stable/20447006

خامساً– الاستقرار على حساب المصالحة:

كانت من أبرز الانتقادات الموجهة إلى النظام السياسي البوروندي التي أدت لفشل كبير في تسوية الصراع بالدولة أنه قد أعطى الأولوية للاستقرار على حساب البحث عن الأسباب التي أدت للصراع ومواجهتها واستئصالها بشكل جدي وحاسم، ووفقاً لذلك التصور فقد أدت الثقافة الناتجة عن استمرار الإفلات من العقاب إلى انتشار العنف على نطاق واسع حتى أصبح حالة يومية بالبلاد، كما ساهم في تقويض عملية تحويل الصراع، كما نبه الممارسون على أهمية التنمية الاقتصادية كشرط أساسي لتحقيق السلام المستدام، وكان مصير الشباب واللاجئين (العائدين) الذي تم تجاهله إلى حد كبير مشكلة أيضًا، لذلك فأنه منذ الانتخابات[1] الرئاسية في عام 2015، شهدت بوروندي أسوأ أزمة سياسية وإنسانية منذ انتقال البلاد إلى السلام بعد الحرب الأهلية التي بدأت في عام 1993، وقد أودت الاضطرابات التي سبقت الانتخابات وبعدها بحياة أكثر من 400 شخص وأسفرت عن وجود أكثر من 240 ألف شخص لاجيء، كما فشلت عدة مبادرات للحوار وخفض التصعيد في تحقيق نتائج جوهرية حتى الآن.

بالرغم من أن الكوتا العرقية في البرلمان والحكومة والشرطة والجيش قد نجحت بالفعل في منع حدوث أعمال عنف عرقية أخرى حتى الآن، فأنه مع ذلك فقد أدى تقاسم السلطة أيضًا إلى الاكتفاء بالمشاركة في المناصب العليا دون بحث جذور الصراع الداخلية في المجتمع، فالتحول العميق للصراع قد أعاقه غياب العدالة الانتقالية والمصالحة، وتقديم مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والمجازر البشرية الى محاكمات عادلة، ووقف انتهاكات حقوق الانسان والاعتقال التعسفي، لذلك يمكن القول أن اتفاق أروشا كان أساسياً في تحقيق الهدف قصير المدى المتمثل في إنهاء الحرب الأهلية وقلل في البداية على الأقل من التأثير المزعزع للاستقرار على الانتخابات، إلا أنه قد فشلت عملية تقاسم السلطة في تمهيد الطريق لأهداف أكثر طموحاً مثل الديمقراطية وسيادة القانون والتعددية السياسية على المدى الطويل بما يضمن تحقيق الاتفاق لهدفه النهائي على المستوى الشعبي الواسع وليس بين النخب الحاكمة فقط.

[1] Grauvogel, Julia, "Burundi after the 2015 Elections", in **The Africa Spectrum** (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, Vol. 51, No 2, 2016)
https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/000203971605100201

كما كان لنظام الحكم الاستبدادي في بوروندي دوراً كبيراً في إشعال الصراع هناك، حيث أنه منع كافة سبل المناداة بالتغيير السلمي، وأصبح اعتقال المعارضين، وإغلاق وسائل الإعلام وتصفية أصحاب الرأى المعارض أمر سائد ومنتشر، مما كان له أثر بالغ في تحويل عدد من الأصوات السلمية لأعمال العنف والقتال كسبيل لإيصال صوتهم الذي فشلوا في ايضاحه بالصورة الديمقراطية والسياسية المعترف بها، كما أن انتهاك الرئيس السابق "نكرونزيرا" للدستور وقيامه بتعديله من أجل الحفاظ على تمديد ولايته فترة أخرى – وهو ما يتعارض من مبادىء الديمقراطية – كان له أثر بالغ في زيادة حدة الصراع بين الهوتو الممسكين بالسلطة عن طريق رئيسهم والتوتسي الذين يرفضون ذلك التعديل ويرونه طريق غير دستوري لسيطرة الهوتو على كافة مقاليد الحكم في بوروندي، كما كان لغياب تقاسم السلطة بين الحزب الحاكم ونخبه وقياداته دور أساسي في تهميش المواطنين وجعل السلطة تدار بواسطة دائرة سياسية محددة قريبة من الحاكم، وهو ما جعل الطموحات السياسية التي ازدهرت عقب التوقيع على اتفاق أروشا تتراجع، ويصبح العنف هو المتنفس الوحيد للمجتمع البوروندي.

استجابة للتحديات الناشئة حول عملية انتخابات عام 2015، ركز المجتمع[1] الدولي بشكل متزايد على الانتخابات كمحفز محتمل لنشوب صراع عنيف أو عودة الحرب الأهلية من جديد للبلاد، أخذاً في الاعتبارتجربة العنف السابقة في البلاد، حيث خصصت الولايات المتحدة والأمم المتحدة موارد إضافية لدعم بناء السلام في بوروندي من خلال مكتب النزاعات وتحقيق الاستقرار التابع لوزارة الخارجية وصندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة، في الوقت نفسه سعت الأمم المتحدة إلى دعم الحوار على المستوى التكتيكي بين الأحزاب السياسية، بما يتماشى مع تفويض بعثتها في بوروندي، كما أرسل الاتحاد الأفريقي مراقبون لحقوق الإنسان لبحث انتهاكات ضد الإنسانية هناك، ومع ذلك وبالرغم من هذه الجهود، وبالإضافة إلى الضغط المتزايد من الولايات المتحدة وأوروبا وبعض الحكومات الأفريقية على النظام البوروندي، لم يكن هناك سوى القليل من التحرك الإيجابي من النظام الحاكم، واستمرت تقارير وسائل الإعلام البوروندية تتحدث عن عمليات قتل جديدة كل أسبوع مع استمرار المخاوف من تصعيد أعمال العنف في البلاد.

[1] Jobbins, Mike, Floride Ahitungiye, "Peacebuilding and Conflict Prevention in Burundi's 2015 Election Crisis", in The **Global Summitry Journal** (Oxford: Oxford University Press, on behalf of Munk School and Rotman, Vol. 1, Issue 2, winter 2015) PP. 205–218
https://academic.oup.com/globalsummitry/article/1/2/205/2363183?login=true

سادساً– تحديات داخلية أثرت على جهود المصالحة:

واجهت المصالحة الوطنية في بوروندي عدد من العقبات ناتجة عن بعض التحديات الداخلية في الدولة، التي أثرت بشكل مباشر على البعثة الإفريقية والأممية التي عملت هناك.

أ– التحديات الأمنية:

١ – إدماج قوات التحرير الوطنية في عملية السلام

شكلت قوات التحرير الوطنية التي تعمل كجماعة متمردة مسلحة تهديدا أمنيا[1] كبيراً للاستقرار في بوروندي، خاصة في المقاطعات الغربية، ومثلت الحاجز الرئيسي الذي يعوق تحقيق سلام شامل في بوروندي، بالإضافة إلى الوقع الشديد للصدامات المستمرة بين قوة الدفاع الوطني وقوات التحرير الوطنية على السكان المدنيين، فإن التدابير الأمنية الخاصة المتخذة في المقاطعات المتضررة، بما فيها فرض حظر التجول بصورة مستمرة، كان لها وقع سلبي على جهود الإنعاش الاقتصادي، وايضا ابقاء الوضع الأمني في حالة استنفار دائم.

٢ – بناء قدرات القطاع الأمني:

كان إصلاح القطاع الأمني وإحراز تقدم في تعزيز قدرات قوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية، أمر بالغ الحيوية والأهمية من أجل الحفاظ على الأمن بفعالية على الصعيد الوطني، فلم تستطيع الحكومة وضع برنامج شامل لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني، ولم ينجح البرلمان وقتها في اعتماد التشريعات المقدمة من الحكومة بشأن مسؤوليات الأفراد في القوات المسلحة والشرطة الوطنية، بما في ذلك إتخاذ تدابير لرفع مستويات المرتبات والمعاشات في الجيش بما يتناسب مع المستويات السارية في المنطقة، بالإضافة إلى أن قوات الدفاع الوطني واجهت عجز في أماكن الإقامة، وأوجه التفاوت في مستويات التدريب فيما بين الأفرا،د ونقص المعدات، خصوصاً في المقاطعات، والإفتقار إلى الموارد بوجه عام، فضلاً عن أن قوات الشرطة الوطنية تواجه تحديات حدت من فعاليتها، مثل افتقار العديد من الأفراد الجدد إلى الخبرة في مجال الشرطة

[1] مجلس الامن، **التقرير الخامس للامين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي**، S/2005/728، 21 نوفمبر 2005

والتدريب عموما؛ ووجود أوجه عجز كبيرة في المعدات واللوجستيات، فالأدوات والطرق البدائية التي تستخدمها الأجهزة الأمنية لا تتماشي مع التحديات الأمنية بالبلاد، كما شكلت حيازة السكان في بوروندي لأعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة، إلى جانب تجارة الأسلحة النشطة بشكل ملحوظ عبر الحدود تهديداً كبيراً للجهود الرامية إلى الحد من الجريمة وانتشار العنف وإعادة استتباب الأمن في بوروندي، وأيضاً الحالة الأمنية في دول الجوار، لذلك أنشأت الحكومة الانتقالية لجنة وطنية لتنزع سلاح المدنيين لمعالجة هذه المشكلة، بالرغم من ذلك لم تحرز تقدم بالشكل الكافي في ذلك الأمر، لافتقارها للموارد المطلوبة والبيانات والمعلومات الضرورية لتتمكن من القيام بتلك المهمة، وهو ما جعل العنف والتوتر الأمني يضغى على جهود المصالحة، ويهدد باستقطاب جديد للمواطنين من جانب المليشيات المسلحة للعودة للصراع المسلح.

لم تتمكن الحكومة من وضع مخطط ناجح يُمكنها من إعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخلياً فى الحياة العامة، وتخفيض حدة العنف والاستقطاب الداخلى، خاصة خلال المراحل الأولى من خطة إعادة الإندماج، فكان هناك الكثير من المشردين داخلياً واللاجئين عادوا فوجدوا منازلهم مهدمة وأراضيهم محتلة مما تسبب في كثير من الأحيان إلى نشوب النزاعات والصراعات وهدد بعودة الإقتتال من جديد، كما أثر انتشار الألغام والمتفجرات المخلفة من الحرب على حرية حركة السكان، وتعرقل العودة الآمنة للاجئين والمشردين داخلياً والانتفاع من الأراضي وعودة العمل في الأنشطة الصناعية الزراعية، ولا سيما على امتداد الحدود مع تنزانيا والكونغو، وقد تعرقلت أنشطة إزالة الألغام والمتفجرات المخلفة من الحرب بسبب عدم وجود سجلات منظمة لعمليات زرع الألغام.

ب- تهديدات إقليمية:

اعتُبر الوضع الأمني المتقلب في بعض مناطق الحدود في بوروندي، خاصة على طول الحدود مع الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بمثابة تهديد للوضع الداخلى فى البلاد، حيث تنقلت عناصر في قوات التحرير الوطنية وفي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر كونغولية مسلحة بصورة غير شرعية إلى داخل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها، مما تسبب بحدوث جرائم عبر الحدود مثل الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية، وهو ما أضعف قدرات الدولة على متابعة الوضع الأمني بشكل كافي وتعزيز الأعباء الملقاة على القوات الأمنية عبر حدود بوروندي، كما

تسبب استمرار تدفق ملتمسي اللجوء الروانديين لاثارة القلق الأمني والصدام عبر مناطق الحدود الشمالية، خاصة بين القادمين من مختلفي الانتماء سواء كانوا من الهوتو أوالتوتسي.

ج- تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وتوطيد إدارة الدولة:

تكوين مجلس الوزراء والبرلمان، يتفق بوجه عام مع التوازنات العرقية التي يمليها الدستور، غير أنه فى بعض الأحيان يكون تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس الوزراء لا يفي تماما بالشروط التي حددها الدستور، فسيطرة الهوتو التي يأتي منها رئيس الدولة وتمثل الأغلبية تهدد بمزيد من الإنقسام في المجتمع البورندي، ومع ضعف حالة المؤسسات الديمقراطية بالبلاد وحداثتها كان لغياب الرقابة المؤسسية دور هام في انفراد الهوتو بعدد كبير من جوانب السلطة مع هيمنتهم عليها، وهو ما تسبب في انتشار المحسوبية والفساد وسيطرة نخبة من رجال الاعمال والمقربين من النظام الحاكم على القطاعات الاقتصادية والسياسية بالدولة وحرمان الباقي منها، وهو ما كان يشكل عبء على أي جهود تضمن استمرار الحفاظ على أروشا وتحقيق مصالحة وطنية فعالة طويلة الأمد بالبلاد.

د- تعزيز سيادة القانون:

ما زالت قدرات جهاز القضاء على ممارسة مهامه بشكل فعال محدودة بشدة بسبب الإفتقار إلى القيادات والموظفين المؤهلين والموارد والبنية التحتية، حيث لم تنفذ الحكومة سوى إصلاحات محدودة في جهاز القضاء والسجون، وقد أدى إصلاح المحاكم العليا إلى ترقية جماعية لحوالي ٧٠ قاضيا من الهوتو، ولكن لم تتخذ خطوات أخرى تُذكر لتصحيح الخلل في التوازن العرقي[1]الذي يشوب جهاز القضاء، ومازال القضاة والمدعون العامون يعملون في ظل أوضاع عمل بالغة السوء، من بينها ضآلة المرتبات وضعف التدريب وانهيار الإمكانيات وغياب التكنوجيا الحديثة التى تقلل من الوقت والمجهود وتسهل الإجراءات أمام المواطنين.

[1] مجلس الامن، **التقرير الخامس للامين العام عن عملية الأمم المتحدة فى بوروندي**، S/2005/728، 21 نوفمبر 2005

هـ- احترام حقوق الإنسان:

كانت السمة الرئيسية لتدني حالة حقوق الإنسان في بوروندي من أبرز العقبات التي واجهت الجهود المختلفة للمصالحة الوطنية حيث تعرض السكان المدنيين للاعتداءات، ولا سيما في مقاطعات بوجمبورا ميري وبوجمبورا رورال وبوبانزا، وذلك في سياق الصراع المسلح المستمر مع قوات التحرير الوطنية، لتمارس العديد من عمليات القتل الموجهة والاختطاف والنهب والابتزاز ضد السكان، كما أشارت أيضاً عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم في بوروندي إلى ارتكاب قوة الدفاع الوطني وغيرها من قوات الأمن الحكومية لانتهاكات خطيرة متكررة دفعت منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية إلى رفع أصواتها بالاحتجاج، مما رسخ المناخ السائد بالإفلات من العقاب الذي لا يُعاقب فيه المجرم على جرائمه، وساهم في تقويض أسس القانون ليجعل من انتشار العنف أمر حتمي، جعل المبادرات السياسية [1]للمصالحة مهددة بشكل دائم بالانهيار.

و- التحديات الإنسانية والاقتصادية:

يعاني معظم السكان في بوروندي من تدني مستوى الأوضاع المعيشية البالغة السوء، حيث يعيش ٦٨% منهم تحت خط الفقر، ويعتمد نحو ٩٠% من السكان على زراعة الكفاف، كما أدى مرور ثلاث سنوات متتابعة من الجفاف وانتشار آفات المحاصيل لتدني إنتاجية الأرض وإصابة القطاع الزراعي باضرار بالغة، حتى أن وصول المساعدات الإنسانية إلى المقاطعات الغربية قد تعرقل بسبب أعمال العنف المتصلة بقوات التحرير الوطنية، التي تسببت أيضا في بعض عمليات النزوح المؤقت للسكان في تلك المناطق، كما شكل الإفتقار إلى مصادر للطاقة الكهربائية في بوروندي معوقًا هائلاً يعرقل تعزيز الأنشطة الاقتصادية، ومن التحديات التي تضاف إلى ذلك انعدام النمو في القطاع الخاص وعدم تنويع الاقتصاد وكذلك ضعف القطاع المالي والصناعى، وهو ما كان يمثل عبء كبير على الجهود المختلفة سواء الداخلية أو حتى الخارجية الهادفة لإحداث تنمية اقتصادية ببورندي، وايضا جهود المؤسسات المانحة لانعاش الاقتصاد الوطني.

يأتي تدني مستوى الخدمات، وإنهيار البنية الاساسية وعدم رضاء العديد من المواطنين عنها ليكون عائق أمام تحقيق السلام الدائم والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المرهون- بحسب ما جاء في اتفاق أروشا، بقدرة

[1] مجلس الامن، **التقرير الخامس للامين العام عن عملية الأمم المتحدة فى بوروندي**، S/2005/728، 21 نوفمبر 2005

مؤسسات الدولة على توفير خدمات أساسية بأسلوب فعال في شتى أرجاء البلد، كما تسبب التنازع على ملكية الأراضي وجوانب اللامساواة الاجتماعية الأخرى من في بعض الصراعات والخلافات بين الأسر البوروندية، والتي هددت بعضها العودة للعنف من جديد، وكان هناك صعوبة في التعامل الأمثل مع تلك النزاعات بسبب غياب البيانات الدقيقة عن ملكية الأراضي والمواطنين نتيجة موجات النزوح الكبيرة التي حدثت خلال فترة الحرب الأهلية في التسعينات، فضلا عن غياب سيادة القانون ومؤسساته القوية.

الخلاصة: يُمكن التوصل إلى أنه قد أنصب الاهتمام في بوروندي على الجانب السياسي النخبوي فقط مثل التوقيع على اتفاق أروشا ووقف إطلاق النار دون بناء استراتيجية واضحة تسمح ببناء سلم طويل الأمد يسمح بتفعيل إجراءات مصالحة وطنية حقيقية بين الشعب، وليست فقط إجراءات قاصرة على تقاسم السلطة والثروات بين النخب الحاكمة فقط، وهو ما ربما قد أدى لافتقاد الإرادة الرسمية والشعبية لتفعيل عمل لجنة الحقيقة والمصالحة على أرض الواقع حتى الآن، كما أثر الصراع السياسي في بوروندي بشكل مباشر على عملية المصالحة الوطنية، حيث تسبب غياب تقاسم السلطة واحتكار النخبة الحاكمة للثروات الاقتصادية ومختلف مؤسسات الدولة والمناصب العليا بالأجهزة التشريعية والتنفيذية والتنفيذية خاصة المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية بالبلاد في تحويل عملية المصالحة إلى صورة دعائية فقط تقوم بها النخب دون أي مضمون جوهري يجري على أرض الواقع، فالحديث عن الحوار والسلم المجتمعي كان عبارة عن مجرد خطب رنانة في المؤتمرات الشعبية التي كان يلقيها النخبة، إلا أن الواقع كان يؤكد غياب الحوار المجتمعي وانشغال السلطة بتقسيم الثروات والمناصب العليا بالدولة، وانتشار الفقر والبطالة وتدني مستوى التعليم والرعاية الصحية، وهو ما جعل المواطنين في حالة احتقان دائم واستقطاب يقلل من فرص جمع الرأي العام البوروندي في سبيل إجراء مصالحة وطنية فعالة مستدامة حتى بعد التوقع على اتفاق أروشا، الذي كان من المفترض أن يكون النواة الرئيسية لعملية المصالحة الوطنية

الفصل الرابع

دور لجنة الحقيقة والمصالحة والإعلام في المصالحة الوطنية في بوروندي

الفصل الرابع

دور لجنة الحقيقة والمصالحة والإعلام في المصالحة الوطنية في بوروندي

وضعت الحكومة البوروندية إطار مستقبلي براق لتنفيذ المصالحة يتضمن رؤية[1] بوروندي 2025، والتي تحتوي بعض محاورها الرئيسية على ما يتصل بتنفيذ عملية المصالحة الوطنية ووقف أعمال العنف في البلاد وتطبيق الديمقراطية وتحقيق عدالة اجتماعية، وهو ما دعا البعض للتفاؤل، حيث تم إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الرؤية ليرجح البعض أنها يمكن أن تكون بداية جادة لعمل لجنة الحقيقة والمصالحة، إلا أن الواقع كان يعكس صورة مخالفة لذلك الأمر، حيث ظلت لجنة الحقيقة والمصالحة التي تعتبر عصب اتفاق أروشا لتحقيق المصالحة بدون تأثير حقيقي ولم تحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها بل واجهتها العديد من التحديات التي جعلتها كوسيلة استشارية لتحقيق المصالحة، كما أن المواطنين الذين هم أساس عملية المصالحة لم يكونوا جزء من العملية السياسية بل تم اقصاؤهم بطرفيهم الهوتو والتوتسي من الحكم، ولم يكن لهم أي تأثير في عملية العدالة الانتقالية وبناء السلام.

لعب الإعلام دوراً مؤثراً – بالتحديد المسموع – في عملية المصالحة حيث عرضت البرامج الإذاعية جلسات حوار بين المواطنين بصورة فعالة ساهمت في بناء ثقافة الحوار والمصالحة، وكان لها دور حيوي في نبذ العنف والصراع بالبلاد، مع التوعية بدور المصالحة الوطنية في تحقيق تقدم لمستقبل بوروندي، ولعل أبرز تلك الأمثلة هو "ستوديو ايجامبو"، الذي تضمنت برامجه الإذاعية أساليب مبتكرة لمنع الصراع ومكافحة التعصب والكراهية بين الهوتو والتوتسي، وذلك بالرغم من التضييق الذي تعرضت له وسائل الإعلام هناك وعمليات اعتقال وتخويف الصحفيين بصورة مستمرة.

ثم جاءت وفاة الرئيس البورندي نكورونزيزا في 10 يونيو 2020 بعد أسبوعين فقط من الانتخابات التي اتسمت بالعنف الحكومي والترهيب والقتل خارج نطاق القضاء والتعتيم الإعلامي، لتعطي أمل وضوء جديد

[1] Ndura, Elavie and Sixte Vigny Nimuraba, "Educating for democracy and social justice to further Burundi's 2025 Vision", in **The Social and Behavioral Sciences Journal** (Amsterdam: Elsevier, Vol. 93, 21 October 2013) PP.714-718
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877042813033703

في الدخول في مرحلة جديدة من المصالحة الوطنية، ليتولى السلطة "إيفاريست نداييشيمي[1]"، وهو أيضاً عضو بنفس الحزب الحاكم الذي جاء منه الرئيس الأسبق "نكورونزيزا" المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، الذي تعهد في أول خطاباته الرئاسية بالاستماع إلى جميع المواطنين، وتطرق بشكل خاص إلى وعد حملته بالسماح لجميع اللاجئين بالعودة لوطنهم من مرة أخري، وهو ربما يجعل هناك بعض الأمال بتحريك عملية المصالحة الوطنية في البلاد ودفعها للأمام، والعمل على تفعيل حقيقي للجنة الحقيقة والمصالحة لتبدأ في ممارسة مهامها المتعلقة بمحاسبة الجناة والكشف عن حقائق الماضي وتعويض الضحايا.

يلقي ذلك الفصل من خلال مبحثيه الأول والثاني الضوء على عمل لجنة الحقيقة والمصالحة وأنشطتها التي تهدف بالأساس لتحقيق مصالحة وطنية بالبلاد، كذلك التحديات التي واجهتها اللجنة لتتمكن من تفعيل دورها الحيوي، فضلاً عن الدور المؤثر الذي يلعبه الإعلام لبناء السلم ومحاربة خطاب الكراهية والتمييز، من خلال نموذج "ستوديو إيجامبو".

[1] الجنرال إيفاريست نداييشيمي Evariste Ndayishimiye الملقب N.Eva ، هو سياسي بوروندي ، والأمين العام لحزب CNDD–FDD الذي يتولى السلطة في بوروندي منذ عام 2005. ولد عام 1968 في Musama ، في منطقة Kabanga ، بلدية Giheta في مقاطعة Gitega (وسط بوروندي، وهو هو أحد رواد النضال من أجل السلام والديمقراطية لحركة الدفاع عن الديمقراطية، وشغل منصب رئيس الأركان العامة للوجستيات في قوة الدفاع الوطني، كما تولى منصب رئيس حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وكان من أبرز المقربين للرئيس السابق نكورونزيزا.

المبحث الأول
دور لجنة الحقيقة والمصالحة

على الرغم من أن صدور قانون إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة المحددة يعتبر من ركائز إنهاء الصراع المحددة مسبقاً في اتفاق أروشا، والتي تهدف للبحث عن الحقيقة، وإنشاء محكمة خاصة لتحقيق الملاحقات القضائية، إلى جانب التعويضات والإصلاح المؤسسي، إلا أن الواقع لم يشهد عمل حقيقي فعال لتلك اللجنة أو ممارستها لمهام حقيقية لتحقيق المصالحة في بوروندي بسبب عدد من التحديات التي واجهتها.

تنوعت الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية في بوروندي ما بين الإقليمية والدولية متمثلة في جيرانها ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وحتى الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان، ووجد أن القيود المفروضة من مجتمع المانحين[1] على السلطة بصفتها ممثل لرأس المال لها دور هام في تحفيز النظام السياسي بالدولة لتحقيق مصالحة وطنية فعالة والضغط من اجل تحقيق إصلاحات ديمقراطية لصالح المؤسسات والإسراع في اتخاذ الإجراءات من أجل بناء الثقة في المجتمع من جديد على مستوى القاعدة الشعبية، إلا أنه بالرغم من ذلك لم يحدث ضغط دولي ملحوظ على حكومة بوروندي لتفعيل عمل لجنة الحقيقة والمصالحة أو نجد اهتمام أممي جاد بخصوص ذلك الأمر، فالتدخل الدولي لم يكن له الفاعلية المنشودة لتحقيق سلام طويل الأجل لتسوية الصراع[2] من جذوره وتحقيق مصالحة وطنية مستدامة بالبلاد، ولعل أبرز مثال على ذلك هو أنه في أكتوبر 2005، تم تشكيل وفد حكومي مسؤول عن التفاوض بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة لبوروندي، وعقدت الجلسة الأولى للمفاوضات بين الوفد الحكومي ووفد الأمم المتحدة في مارس 2006، ولم يتم التوصل إلى اتفاق، ثم عقدت الجولة الثانية من المفاوضات في مارس 2007 مرة أخرى،

[1] Dunn, David, Democratization, "Ethnicity and Governance in Africa: The case of Burundi", in **The Core Course IV Policy Paper** (Washington DC, National war college , 1994)
https://apps.dtic.mil/sti/citations/ADA440549

[2] Vanderginste, Stef, "Transitional Justice for Burundi: A Long and Winding Road", in **The the Crisis Management Initiative Study "Workshop 10 report– Alternative Approaches to Dealing with the Past** (Antwerp: University of Antwerp, 25 – 27 June 2007.
https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/DPP%20Burundi/Justice%20Transitionnelle/Vandeginste_Long_Winding_Road_2009.pdf

وانتهت المحادثات بدون جدوى، حيث رأت الأمم المتحدة ان العفو يجب استبعاده بشكل قاطع بسبب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في الوثائق القانونية الخاصة بإنشاء آليات العدالة الانتقالية، إلا ان الوفد الحكومي له كان له رأي مخالف وترك سلطة التقدير للرئيس البورندي، مما أفشل التوصل لاتفاق.

أنصب الاهتمام في بوروندي على التوقيع على اتفاق أروشا ووقف اطلاق النار بدون بناء سلم طويل الأمد يسمح بتفعيل إجراءات مصالحة وطنية حقيقية بين الشعب وليست مجرد تدابير قاصرة على تقاسم السلطة والثروات بين النخب الحاكمة فقط، وهو ما ربما ما أدي لافتقاد الإرادة الرسمية والشعبية لتفعيل عمل لجنة الحقيقة والمصالحة على أرض الواقع حتى الآن.

يتناول ذلك المبحث من خلال مطلبيه الأول والثاني ظروف نشأة لجنة الحقيقة والمصالحة وأنشطتها الرئيسية بصفتها أداة محورية لتحقيق المصالحة، والصعوبات التي كانت سبب في عرقلة تنفيذها للمهام الموكلة إليها.

المطلب الأول
النشأة والأنشطة

تعتبر لجنة الحقيقة والمصالحة هي العامل الرئيسي في تحقيق المصالحة الوطنية في بوروندي والأداة الرئيسية التي إستند عليها اتفاق أروشا للتعايش السلمي بين الشعب البوروندي بمختلف أطرافه، حيث سُتمكن تلك اللجنة البورنديون من إعادة بناء مجتمعهم من خلال بحث انتهاكات الماضي، والتعلم منها بغرض تلافي تكرارها خلال المستقبل، إلا إنها واجهت عدد من العراقيل التي تسببت في تأجيل تشكيلها عقب اتفاق أروشا بل جعلتها بمثابة أداة روتينية غير فعالة للمصالحة بالبلاد.

تأسست لجنة الحقيقة والمصالحة[1] في بوروندي عام 2014، وتم تمديدها لمدة أربع سنوات في عام 2018، كانت الولاية الأولية للجنة الحقيقة والمصالحة في بوروندي (TRC)، التحقيق في النزاعات العرقية التي بداية منذ فترة الاستقلال عن بلجيكا في 1 يوليو 1962 حتى توقيع وقف إطلاق النار مع آخر مجموعة متمردة في 4 ديسمبر 2008، ثم قامت الحكومة البوروندية مؤخرًا بتمديد الفترة التي سيشملها التحقيق لما يقرب من ثلاثة أضعاف الفترة التاريخية التي يجب أن تغطيها، لتعود بها حتى عام 1885، وذلك بغرض الوقوف على صورة دقيقة لأسباب الصراع العرقي التاريخية، ومعرفة جذورها المتشعبة فثي المجتمع البوروندي منذ لتلك الفترة.

أولاً– النشأة:

في 1 يناير 2012 أعلن الرئيس السابق "بيير نكورونزيزا" خلال خطاب للأمة عن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC)، وذلك بالرغم من مرور ما يقرب من 12 عام على توقيع اتفاق أروشا، وهو ما يبرهن أن السلطات البوروندية لم يكن لديها نية حقيقة من قبل لمحاسبة الجناة ومعاقبة مرتكبي جرائم الابادة الجماعية والقتل والنهب، جاء الإعلان الرئاسي قبل احتفال البلاد بعيدها الخمسين، وهو ما يوضح أيضاً أن

[1] Rugiririza, Ephrem, 'Burundi: A Truth commission as political diversion", in **The justice info** (Lausanne: Fondation Hirondelle, 1 Nov 2018)
https://www.justiceinfo.net/en/39395-burundi-a-truth-commission-as-political-diversion.html

الحكومة استخدمت لجنة الحقيقة والمصالحة كوسيلة دعائية ليس أكثر لتوضح للمواطنين سعيها المزعوم لإنشاء اللجنة والمضي قدماً قي عملية مصالحة وطنية حقيقية.

وقع الحزب الحاكم "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية" على قانون إنشاء وتشغيل وولاية لجنة الحقيقة والمصالحة في 15 مايو 2014 (يشير إليه البعض باسم "القانون")، ثم تم أداء اليمين من قبل 11 مفوضًا للجنة الحقيقة والمصالحة في 10 ديسمبر 2014، ولكن بدون مهام معلنة أو تفاصيل محددة لعمل اللجنة، ثم عاد الرئيس السابق "بيير نكورونزيزا" ليعلن من جديد في 4 مارس 2016 عن تفعيل لجنة الحقيقة والمصالحة في بوروندي، ليصفه بـ "اليوم التاريخي"وسط حضور الطبقات العليا من حكومته، فضلاً عن مشاركة جميع السفراء الرئيسيين من بين المجتمع الدولي، وسط الأزمة السياسية والاضطرابات الأمنية والصراعات التي تشهدها البلاد بعد تعديله الدستور وترشحه لولاية ثالثة، وهو ما يوحي بأنه قد استخدم الإعلان عن إطلاق اللجنة كوسيلة دعائية له في الداخل والخارج، ليزعم بأنه جاد في الإصلاح وتحقيق العدالة والكشف عن الحقيقة[1]، ولكن على أرض الواقع كان الأمر يعكس صورة مخالفة تماماً من سيطرة نخبة حاكمة على السلطة واقتصاد الدولة بمختلف قطاعاته ومؤسساته الأمنية، وهو عكس ما يتطلب لإطلاق حقيقي للجنة الحقيقة والمصالحة التي يحتاج تدشينها توافر ظروف أمنية مناسبة ومشاركة مجتمعية متنوعة، ووجود عادلة مستقلة ناجزة في ظل دولة القانون، وهو ما كان يغيب عن بوروندي.

ثانياً– تشكيل اللجنة:

نص اتفاق أروشا على إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة من بورنديين تعينهم الحكومة الانتقالية وقتها، على أن تطلب الحكومة من مجلس الأمن الدولي تشكيل لجنة قضاية للتحقيق في أعمال الابادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في البلاد، ليتم بعدها إنشاء محكمة جنائية دولية في بوروندي بناء على طلب تقدمه الحكومة للأمم المتحدة في حال الكشف عن جرائم حرب وضد الإنسانية وارتكاب انتهاكات جسيمة ضد المدنيين هناك، وفي ديسمبر 2004 أي بعد 4 سنوات من التوقيع على أروشا المنصوص فيه على

[1] "Burundi's TRC officially launched: but will victims participate?", in **The Policy Brief for Burundi Country Programme** (The Hague: Impunity Watch, March 2016)
https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2673/files/Burundi%20DPP/justice%20transitionnelle/CVR%20et%20TS/analyses/IW0316E.pdf

إنشاء اللجنة، أعتمد تشريع لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة الذي لم يتم به أي إجراء حقيقي على الأرض لبدء عمل اللجنة أو تشكيلها، وهنا كان على الحكومة الانتقالية ان تطلب من الامم المتحدة إنشاء هيئة قضائية دولية للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة هناك، وبالفعل أرسلت المنظمة الدولية بعثة تقييم حول إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية لبوروندي، وبدأت الأمم المتحدة في التفاوض مع حكومة بوروندي وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 1606 الصادر في 20 يونيو 2005، من أجل إنشاء آليتين قضائيتين وغير قضائيتين، كلاهما مختلط التكوين الوطني والدولي، واستمرت المفاوضات التي اجريت بين عامي 2006 و 2007، بسبب طلب الأمم المتحدة من حكومة بوروندي بأن تعمل المحكمة المُقترحة والمدعي العام بشكل مستقل بدون أي تدخل من جانب السلطات البوروندية بعيدا عن تدخل أي جانب محلي، إلا أنه قد أصرت الحكومة على أن القضايا المحالة من قبل لجنة الحقيقة والمصالحة هي وحدها التي ينبغي التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها من قبل المحكمة، كما تمسك الحزب الحاكم والمسيطر على السلطة بالبلاد "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية" بضرورة إنشاء المحكمة فقط بناء على توصية لجنة الحقيقة والمصالحة، فضلاً على أنه كان هناك تخوف من جانب بعض حركات التمرد من محاكمتهم والقبض عليهم بعد بداية المحاكمات، وهو أيضاً ما أدى لتأخر الحكومة البوروندية في الإعلان عن إنشاء اللجنة حتى عام 2012 لتتيقن من نزع معظم سلاح الحماعات المتمردة والتزامهم باتفاق السلام، لأنه بالطبع سيكون من الصعوبة تدشين لجنة المصالحة والبدء في إجراءات ومحاكمات عادلة فعالة في ظل تخوف البعض من عدم استقلالية القضاء البوروندي وسيطرة السلطة عليه، وتكوينه من أصل عرقي واحد، مما يلقي بظلاله على حيادية أحكام القضاء بل يقد يشعل الصراع من جديد، في حال شعور أحد أطرافها بالظلم وعدم تخقيق العدالة والتحيز[1] ضد طرف على حساب الأخر، فضلاً عن تردي الوضع الأمني وانتشار السلاح بيد العصابات المسلحة وسط خوف ورعب من جانب المواطنين والشهود من المشاركة في تدابير تلك المحاكمات أو فعاليات المصالحة، بالإضافة لصعوبة تطبيق القانون وعمل مؤسسات الدولة بشكل مؤثر مع تدهور الظروف الأمنية، وربما ما قد يفسر سر التأخير في الإعلان عن إنشاء اللجنة أيضا هو استمرار الحزب

[1] "The role of parliaments in the national reconciliation process in Africa", in The **Regional seminar organized jointly by the parliament of Burundi** (Bujumbura: The Inter-Parliamentary union and the national institute for democracy and electoral assistance, 7-9 November 2005) https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-role-of-parliaments-in-the-national-reconciliation-process-in-africa.pdf

الحاكم "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية" في السلطة بعد فوزه في انتخابات عام 2010 ليضمن سيطرته على لجنة الحقيقة والمصالحة ويتأكد أنها لن تعمل ضد مصالح قياداته ونخبه السياسية، كما أنه على الجانب الأخر كان هناك تخوف من جانب الحزب الحاكم السابق الذي يغلب عليه التوتسي (حزب الوحدة الوطنية "أوبرونا") من استخدام الحزب الحاكم التابع للهوتو للجنة للقضاء على التوتسي ونخبه بغرض انتقامي، وتقديمهم لمحكمات بتهم تتعلق بإرتكابهم جرائم إبادة جماعية وقتل وانتهاكات لحقوق الإنسان.

أعتقد البعض أن اتفاق أروشا كان بمثابة بداية حقيقة للسلام والمصالحة إلا أن واقع الأمر أوضح أنه كان عبارة عن صفقة بين النخب السياسية لتقاسم السلطة وتوزيع الثروات والمناصب العليا بالبلاد مع تقديم حوافز للجماعات المتمردة لالقاء السلاح والدخول في مفاوضات السلام، وهو ما يفسر عدم اهتمام تلك النخب بإنشاء لجنة المصالحة والبدء في إجراءاتها بشكل فعال لأن العدالة والبحث في انتهاكات الماضي والكشف عن الحقائق سيكون بداية لتغير الاوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية وهو ما سيكون ضد مصالحهم الخاصة وربما يقلص سلطاتهم أو يضعهم في السجن عقاباً على ما ارتكبه بعضهم من انتهاكات، وهو ما قد يعطي سلطة أكبر للقضاء والشعب ويجعل الدولة تتحول للنظام الديمقراطي عبر مر الزمن، لتبدأ سلسلة من المساءلات والمحاسبة على أعمال فساد متعددة في الماضي والحاضر، وهو ما يفسر الاقتراح بأن توصي لجنة الحقيقة والمصالحة بإصدار أحكام بديلة أو أنظمة أحكام مخففة للجناة الذين يعترفون علناً بما ارتكبوه من انتهاكات خلال الماضي، وذلك للعمل على تهدئة المخاوف المحتملة من جانب البعض لما يمكن أن يقومون بفعله من اضطرابات قد تعيق عمل اللجنة أو تمنعها من تحقيق إجراءات فعالة للمصالحة، إلا أن ذلك الأمر قوبل بقلق من جانب الأمم المتحدة والمانحين الدوليين لتخوفهم من عمليات فساد ما قد تحدث، والتأكيد على ضرورة أن تحترم إجراءات "الاعتراف والعفو" المعايير الدولية.

ثالثاً– أنشطة اللجنة:

تركزت مهام لجنة الحقيقة والمصالحة وأنشطتها الرئيسية على التحقيق وإثبات الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والأفعال المخالفة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة بين وقت الاستقلال والتوقيع على التنفيذ النهائي بروتوكول اتفاق السلام مع قوات التحرير الوطنية، فضلاً عن القاء الضوء على العوامل

التاريخية والمؤسسية والهيكلية التي أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في بوروندي، مع رسم خرائط لمواقع المقابر الجماعية واتخاذ تدابير لحمايتها والسماح باستخراج الجثث وإعادة الدفن، كما ستُكلف لجنة الحقيقة والمصالحة بتقديم توصيات حول كيفية مقاضاة الجناة المشتبه بهم واقتراح استراتيجيات تدقيق تهدف إلى عزل المسؤولين عن قوات الأمن والقضاء والإدارة العامة، يُشجع الاقتراح لجنة الحقيقة والمصالحة على وضع إجراء يُمكن من خلاله للضحايا العفو عن الجناة الذين أبدوا ندمهم وطلبوا الصفح، وسيدرج في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة أسماء الضحايا الذين يمنحون الصفح والجناة الذين صدر عفو عنهم في نهاية أنشطتها، من المرجح أن تنشر لجنة الحقيقة والمصالحة أسماء الأفراد ضحايا القتل والاختفاء القسري والأبطال الذين أنقذوا الأرواح خلال دورات العنف المختلفة، حتى تستطيع أن تساهم اللجنة في إعادة كتابة التاريخ بطريقة مقبولة بشكل عام لمعظم البوروندييين[1].

أما المحكمة الخاصة بمحاكمة مرتكبي الانتهاكات من المفترض أن يتم إنشاؤها عقب انتهاء اللجنة من عملها وتقديمها الأسماء والأدلة للمحكمة لتبدأ عملها هي الأخرى، لكن مسألة محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، كانت معلقة خاصة خلال المحادثات بين الحكومة والأمم المتحدة، لأن اللجنة صفتها هيئة غير قضائية، ولا يمكنها المساس بعمل المحكمة.

رابعاً– معايير اختيار مفوضي اللجنة:

أوصى مؤتمر لجنة الحقيقة والمصالحة في بوروندي المنعقد في بوجمبورا عام 2011، بأنه عند تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة يجب أن يتم مراعاة عدد من الاعتبارات، مثل اعتماد مبدأ الشفافية مع مشاركة المجتمع المدني عند ترشيح مفوضي اللجنة، على أن تتشكل من لجنة اختيار ثلاثية من الأمم المتحدة والحكومة والمجتمع المدني تراعي التكافؤ المهني والجنسي والعرقي، وتتألف من مشاركات محلية ودولية معاً متنوعة التخصصات والمهارات، مع تحديد اختصاصات ومهام محددة للمفوضين بشكل مُعلن، وعلى المفوضين أن يتمتعوا بالاستقلالية ومعروف عنهم النزاهة والكفاءة والسمعة الطيبة المقبولة من المجتمع.

[1] Vandeginste, Stef, "Burundi's Truth and Reconciliation Commission: How to Shed Light on the Past while Standing in the Dark Shadow of Politics?", in **The International Journal of Transitional Justice** (Oxford: University of Oxford, Vol. 6, Issue 2, April 2012) PP. 355–365
https://academic.oup.com/ijtj/article/6/2/355/2357078

كان من الضروري أن تتمتع اللجنة بالمركزية حتى يكون من السهل عليها أن تعمل وتنتقل من مكان لأخر لتتخذ القراءات المناسبة وتستعين بالأطراف المطلوبة، وتتواصل مع المواطنين بشكل مستقل سلس، يجب الإعلان عن استراتيجيات لحماية الشهود[1] والضحايا، القدرة على توفير العلاج النفسي المناسب للشهود والضحايا خاصة بعد عملية استرجاع ذكريات الماضي الآليمة، مع إمكانية اخفاء هوية الشهود حماية لهم في حالات معينة، مع التمتع بصلاحية إمكانية استدعاء أي شخص كشاهد أو لاستيضاح أمر ما، والحصول على مختلف المستندات أو المعلومات من كافة الجهات المتصلة بعمل اللجنة بدون أي تعقيدات، يجب تحديد مفاهيم واضحة غير قابلة للالتباس أو التداخل لمصطلحات مثل "الضحايا" و"الشهود"، من الضروري أن تتمتع اللجنة بسلطة العفو عن جرائم معينة على إلا تكون تلك الجرائم متصلة بأعمال ابادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي، مع تزويد اللجنة بسلطات وصلاحيات تسمح بتنفيذ قراراتها بحسم ودون مماطلة أو تقاعس من أي نوع، مع تنفيذ توصياتها بصورة جدية من جانب الدولة بمختلف سلطاتها والمجتمع المدني، وتوفير التمويل المناسب لتتمكن من أداء مهامها، والحصول على دعم دولي مناسب خاصة من جانب الأمم المتحدة.

هناك أمر بالغ الأهمية لتفعيل عمل اللجنة ولتحقق عملية مصالحة وطنية شاملة في بوروندي، وهو وجود قادة ملتزمين بالمصالحة وراغبين فيها، فضلاً عن عودة السكان لجذورهم وتقاليدهم التي أثر فيها الاستعمار بالسلب وكانت من ضمن الأسباب الأساسية البارزة للحرب الأهلية والصراع وأعمال العنف بالبلد المسالم، والعودة لتعاليم التراث الإفريقي الذي يقوم على السلام والتأخي وحب الآخر والتعاون معه في الزراعة والرعي والعمل، من خلال تعاليم الأسرة والعشيرة التي تقوم على احترام الآخر وتعويضه عن الضرر الواقع عليه وحمايته من الاعتداء، وأبرز الأمثلة على ذلك هي الخطوات التي نجحت في تطبيقها روندا لإجراء مصالحة وطنية من خلال إعطاء الأولوية[2] للمجتمع على الفرد، وهو ما يجعل إعادة اندماج الفرد في المجتمع أسهل،

[1] "Lessons Learned from Truth and Reconciliation Commissions", in **The Report on the international conference** (Bujumbura: American Friends Service Committee, August 2011)
https://www.afsc.org/sites/default/files/documents/Burundi-TRC-report-EN.pdf

[2] Ndayisenga, Egide, "Religious and Cultural Foundation of Reconciliation: The "Truth and Reconciliation Commission" in South, Licentiate in Sacred Theology (STL)", **Jesuit School of Theology Dissertations** (Student Scholarship, Santa Clara University, April 2017(
https://scholarcommons.scu.edu/jst_dissertations/5/

فالثقافة الكيروندية تقوم على منح الأولوية للجميع على الشخص، كما تمكنت جنوب إفريقيا من الاستفادة من المعنى العميق للحب والرحمة والتسامح في تحقيق مصالحة وطنية حقيقية كان لها تأثير إيجابي طويل الأمد على المجتمع، ويجب أن يعي المجتمع البوروندي بكافة انتماءاته أن عملية المصالحة ستشمل الجميع ويشارك فيها كافة أفراد المجتمع بغض النظر عن الانتماء لأي جماعة أو حزب سياسي، وتأخذ مدة طويلة ممتدة، كما يجب دمج دمج الآليات[1] التقليدية لحل النزاعات في عملية لجنة الحقيقة والمصالحة، مع تعلم مفوضي لجنة الحقيقة والمصالحة من التجارب الناجحة للدول السابقة مثل جارتها روندا وجنوب إفريقيا.

خامساً– المجتمع الدولي ولجنة الحقيقة:

لم يمارس شركاء بوروندي الاقليميين والدوليين ضغوطاً حاسمة يمكن رؤية نتائجها على أرض الواقع من أجل تحقيق مصالحة وطنية بالبلاد تبدأ بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة – التي تعتبر أولى بنود عملية المصالحة الوطنية في بوروندي – وحتى أن البعثتان الإفريقية والأممية للسلام كان معظم اهتمامهم متركز على قف اطلاق النار ونزع السلاح وتسريح الجماعت المتمردة بدون النظر بشكل جاد لوضع ضوابط وخطوات زمنية لانشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، وحتى عقب التوقيع على اتفاق أروشا فأن ورقة الضغط التي استخدمها المجتمع الدولي خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ضد بوروندي للتوقيع على اتفاق أروشا والمتمثلة في التهديد بوقف المساعدات الدولية والمعونات المقدمة للبلاد حتى التلويح بفرض عقوبات على المتسببين في التأخير على التوقيع على الاتفاق لم تمارس بعد مماطلة الحكومة البوروندية في إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة لأكثر من 12 عام متتالية منذ التوقيع على أروشا أو حتى لم يتم التلويح بها، فكان تركيز المجتمع الدولي على الاستقرار قصير الأمد ولم ينظر لتحقيق عملية مصالحة وطنية طويلة الأجل من خلال تطبيق آليات الحقيقة والمحاكمات التي تضمن شعور المواطنين بالعدلة وتضميد جراح الماضي، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

[1] Astère, Muyango, "Opportunities for setting up a TRC in Burundi", in **The Institute for justice and reconciliation Policy Brief** (Cape Town: No. 3, Dec 2011) https://media.africaportal.org/documents/IJR_Policy_Brief_No_3_December_2011_Astere_Muyango_English_summary_txt.pdf

أدركت الحكومة البوروندية بعد فوزها في انتخابات 2010 وضمان سيطرتها على الحكم انها بحاجة لمزيد من التأييد الدولي والدعم الخارجي لذلك أعلنت عن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في عام 2012، فالنظم البورندي يضمن سيطرته على اللجنة في حال إنشائها وفق رغبتها، فضلاً عن رغبة حكومة بوروندي في الحصول على تمويل ومساعدات خارجية وهو ما يزيد من فرصها بعد تدشين اللجنة واظهار نيتها بتحقيق عدالة انتقالية حقيقية ومحاسبة الجناة بحسب بنود أروشا.

نظرا لأهمية اللجنة في تحقيق مصالحة وطنية، فقد أوصت بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة لبوروندي في مايو 2004، بضرورة إنشاء لجنة واحدة للحقيقة والمصالحة تعني بالتحقيق في الجرائم وتحديد المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في بوروندي منذ استقلالها وتقديمهم إلى العدالة، تتألف من إطار قانوني يشمل كلا من قانون وطني واتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة بوروندي، على أن تتألف اللجنة من خمسة مفوضين، ثلاثة منهم من الأجانب واثنين من المواطنين، إلا أن توصياتها لم يُعمل بها، كما دعت المنظمة أعضاء مجلس الأمن للنظر في آلية تمويل[1] مناسبة لتتمكن اللجنة من ممارسة مهامها وتشجيع حكومة بوروندي لتفعيل عملها، كما أوصت أن لا يؤدي طلب العفو لاعاقة عمل اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة أو يكون سبب لرفض المثول أمامها، وحذرت البعثة من أن فشل نظام العدالة البوروندي في كسب احترام السكان وثقتهم، سيقود العديد من البوروندييين لفقد الثقة في القضاء وقدرته على تحقيق العدالة وتوفير الحماية الأساسية لهم.

سادساً–لجنة الحقيقة ومستقبل بوروندي:

يعتبر إنشاء لجنة الحقيقة والمصالح تطور هام للأجيال المقبلة في بوروندي لأنه كلما تأخر إنشاء اللجنة ربما يموت الجناة أو يغادرون البلاد، كما أنه سيكون من الصعب العثور على ضحايا على قيد الحياة مع مرور الزمن، وهنا تختفي الحقيقة ويكون من الصعب حدوث مصالحة أو كشف انتهاكات الماضي، وتظل الكراهية والحقد والمشاعر السلبية داخل نفوس الأجيال الجديدة وهو ما يهدد بصراع مستقبلي قد ينمو مع مرور الوقت، ويتحول لحرب أهلية جديدة بين الأجيال الجديدة من الهوتو والتوتسي.

[1] United Nations, **Letter dated 11 March 2005 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council**, S/2005/158, 11 March 2005
https://www.un.org/ruleoflaw/files/Burundi%20S2005158.pdf

بالتأكيد لن تغير لجنة الحقيقة والمصالحة ما حدث في الماضي من انتهاكات وعمليات قتل ونهب وتدمير بل ستساعد في محو ذاكرة قديمة قائمة على الآلم والمأسي الصعبة وتبني بدلاً منها مشهد جديد قائم على التسامح والسلم والصفاء المجتمعي بين المواطنين، وتساهم في خلق جيل قادم خالي من الذكريات الآليمة التي ربما يسمعها أو تُحكى له وتتطور مع مرور الوقت لأعمال عنف مستقبلية، فالوقت الحالي الذي يشهد هدوء نوعي من حيث الصراعات وأعمال العنف ربما قد يحمل بداخله أخطر مما يظهر، مع عدم تفعيل لجنة الحقيقة والمصالحة دورها ونشاطها حتى الآن، فتظل الحقيقة مختفية والمعاناة داخل النفوس والصدمات عالقة في الذاكرة، وهو ما قد يشير إلى أن الأمر قد يكون قابل خلال وقت ما للانفجار من جديد، لذلك لا بد من الحوار والصراحة ومعالجة أزمات الماضي عن طريق لجنة الحقيقة والمصالحة، والتي سيكون لها دور أيضاً في كتابة تاريخ جديد للنشء الجديد، وهو ما يمكن أن يؤسس لدولة القانون التي تعاقب الجاني وتعيد حقوق المجني عليهم، وهو ما قد يمكن أن يمنع من ظهور تلك الصراعات من جديد خلال المستقبل، ويقضي على ظاهرة الافلات من العقاب التي انتشرت في بوروندي خلال الحرب الأهلية، من خلال سجن مرتكبي الانتهاكات والجرائم التي حدثت في الماضي وحضور المواطنين البورنديون بجميع انتماءاتهم لجلسات استماع عامة من أجل الإدلاء بشهادتهم، إلا أنه في نفس الوقت هناك من يرى أن ذلك يمكن ان يعيد الصراع من جديد ويزيد من الاحتقان الداخلي ويهدد ما تحقق من تماسك مجتمعي الذي حدث بصعوبة بالغة، وربما يتسبب بأعمال عنف من خلال إحياء ذكريات الماضي الآليمة والتفكير فيما حدث خلالها، ويلقي كل طرف المسؤولية على الطرف الأخر بالتسبب في الحرب الأهلية والانتهاكات، وربما يبحث البعض عن الانتقام لما حدث له ولأسرته خلال تلك الفترة.

تقول أمراة بوروندية عجوز "سمعت دائمًا إعلانات عن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة لبوروندي ولكن ذلك لم يحدث أبداً، على سبيل المثال، كرر الرئيس الحالي ثلاث مرات إنه كان من المقرر إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة قبل نهاية العام، لكن ذلك لم يحدث أبدًا". قد يعتبر البعض أنه قد مر الوقت لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة بالأخذ الناس في الاعتبار ما ورد في اتفاقية أروشا التي تنص على أن "أعضاء اللجنة يجب أن تعينهم الحكومة الانتقالية بالتشاور مع مكتب الجمعية الوطنية الانتقالية، حيث أن كلاً من الحكومة والجمعية الوطنية لم يعودا في مرحلة انتقالية، وقد لا يتحمل المجلسان الجديدان المسؤولية القانونية عن تعيين أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة أو إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، فضلا عن أنه كان ينبغي للحكومة الانتقالية

إنشاء اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد توليها مهامها، وينبغي أن تبدأ اللجنة عملها في غضون 15 يومًا بعد إنشائها بحسب اتفاق أروشا، كما كان من المفترض أن تطلب الحكومة الانتقالية إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية في موعد لا يتجاوز 30 يومًا بعد تنصيبها، وذلك بالإضافة لضرورة توافر موارد مالية لإنشاء اللجنة، وهو أمر بالغ الصعوبة خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية بالبلاد، الأهم من ذلك هو الإفتقار للإرادة[1] الرسمية والشعبية سواء للأجيال القديمة أو الجديدة لإنشاء اللجنة والإعلان عن الحقائق في العلن، فربما قد أنُهك المجتمع من الحروب الأهلية والصراعات وفضل اخفاء الألم بداخله، ويشجع على ذلك سيطرة الحزب الحاكم على البرلمان وتمرير مشاريع القوانين التي تؤيدها الحكومة والنخب الحاكمة بدلا من البحث عن الحقيقة منعاً لتكرار الصراع بالبلاد، وذلك بالتوازي مع قمع حرية الإعلام والتعبير وعدم استطاعة الصحفيين للحديث حول الأمر خوفاً من تعرضهم للأذى، مع صمت للمجتمع الدولي لأن مصالحه الرئيسية هي الحفاظ على الهدوء بالبلاد خلال الوقت الحالي بغض النظر عن مستقبل الدولة.

سابعاً– تطور عمل اللجنة:

منذ التوقيع على قانون إنشاء وتشغيل وولاية لجنة الحقيقة والمصالحة في 15 مايو 2014، لم يحدث أي تطور ملحوظ ومؤثر يُمكن أن نقول عنه أنه بداية عمل جاد للجنة باستثناء الخطوات المذكورة سابقاً من تشكيل من أداء المفوضين لليمين، أو مشاركة المفوضين ببعض ورش العمل الزيارات الميدانية لبعض الدول مثل جنوب إفريقيا، وهنا يمكن ان نستوضح من ذلك أن اللجنة لم تقوم بعملها بعد أو حتى تنشىء مجلس استشاري دولي من خمسة من كبار الشخصيات الذين سيساعدون اللجنة، وفي ظل سيطرة حزب "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية" لتابع للرئيس السابق "بيير نكورونزيزا"، وأيضاً الرئيس الحالي "إيفاريست ندايشيميي" وعدم وجود أحزاب سياسة قوية أو مؤثرة شعبياً قادرة على حشد الجماهير حول هدف معين، وتظل منظمات المجتمع المدني بعيدة عن الشارع وتوجهاته، وهناك قمع ممنهج

[1] Vigny Nimuraba, Sixte, "Establishing a Truth and Reconciliation Commission in Burundi: Perspectives on Possibilities and Challenges", School **for Conflict, Analysis and Resolution** (Master thesis, George Mason University, 2014)
https://catalog.ihsn.org/index.php/citations/83200

لحرية الرأي والتعبير وعمل الصحفيين، فضلاً عن قيام الأمن بانتهاكات واسعة ضد المعارضين وتخويف المواطنين من الإدلاء بأرائهم السياسية بحرية، وسط غياب القانون[1] والعدالة المستقلة، فأنه سيكون من الصعب أن يكون هناك عمل حقيقي فعال للجنة يحاسب الجناة ويضمد جروح الضحايا بإجراءات جادة، وما يؤكد ذلك هو أن بعض البورنديين لم يسمعوا عن وجود لجنة الحقيقة والمصالحة، والبعض الآخر ليس لديه معلومات كافية عنها أو عن عملها ومهامها، وهو ما يتطلب التوعية الإعلامية بعمل اللجنة ونشاطها وأهميتها في تحديد مستقبل البلاد، وتعويض الضحايا ومعالجة جروحهم، بالتعاون مع العناصر المؤثرة بالمجتمع البوروندي وحكمائه.

المطلب الثاني
التحديات التي واجهت اللجنة

طغت طموحات القادة السياسيين في بوروندي ورغبتهم الشديدة في إمتلاك السلطة على عملية المصالحة الوطنية، حيث كانت الأولوية للحزب الحاكم ونخبه هي السيطرة على المصادر الاقتصادية وقطاعات الدولة المختلفة بغض النظر عن تنفيذ إصلاحات سياسية تساهم في تقاسم السلطة وتكون بداية لعمية مصالحة وطنية ناجحة مع ملاحقة قضائية لمن ارتكبوا انتهاكات الماضي.

واجهت لجنة الحقيقة والمصالحة عدد من التحديات التي حدت من عملها بل تسبب في تأخير بداية مهام أنشطتها لما يزيد عن العشر سنوات كاملة بعد توقيع اتفاق أروشا، حيث يمكن القول أنه قد تحول دور اللجنة للوضع الاستشاري بدون أي اختصاصات أو مهام ومسؤوليات جوهرية يمكن أن تغير من الأوضاع في شيء، بل مجرد مظهر عام ليس أكثر ارضاء للقوى الخارجية والمنظمات الدولية التي توسطت في تسوية الصراع، حيث يتم تعيين المفوضين من قبل الرئيس بعد عملية تشاور وتخضع لموافقة الجمعية الوطنية، إلا أنه حتى الآن يتم تجاهل الاقترحات التي توصي بتعيين خبراء من الأمم المتحدة في تلك اللجنة، فبعد فترة

[1] "Burundi's TRC officially launched: but will victims participate?", in **The Policy Brief for Burundi Country Programme** (The Hague: Impunity Watch, March 2016)
https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2673/files/Burundi%20DPP/justice%20transitionnelle/CVR%20et%20TS/analyses/IW0316E.pdf

وجيزة من انتخابات عام 2010 أعلنت الحكومة البوروندية عن إنشاء لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة، تتشكل من 11 عضوا بوروندياً، ولتعويض غياب المفوضين الدوليين، تم اقتراح إنشاء مجلس استشاري دولي يتألف من خمس شخصيات بارزة ذات مكانة أخلاقية عالية، إلا أن الحكومة البوروندية رفضت المطالب التي تتضمن بوجود ممثلين عن الجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الفئات المهنية بتلك اللجنة تحقيقًا للتنوع العرقي والإقليمي والسياسي والجنساني، وذلك لضمان مشاركة أوسع لكافة البوروندیين في تلك اللجنة، وهو ما أثار مخاوف من مصداقية عمل تلك اللجنة واستقلاليتها وقدرتها على تحقيق المصالحة الفعلية، خاصة بعد إمتلاك المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية للسلطة التشريعية والتنفيذية معًا بعد انتخابات عام 2010، وهو ما يهدد بتسييس عملها ويثير الشكوك حول شهادة الشهود وجلسات الاستماع والقرارات التي تصدرها، وأيضاً يؤثر على نوعية القضايا[1] المعروضة أمامها.

ويمكن سرد عدد من أبرز العناصر التي أعاقت عمل اللجنة وتسببت في تأخير ممارستها لدورها الهام في تحقيق مصالحة وطنية فعالة في بوروندي فيما يلي:

أولاً– تسييس عملها:

منذ نشأتها اتهمت المعارضة والمجتمع المدني لجنة الحقيقة والمصالحة بأنها أداة للنظام والحزب الحاكم للعمل وفق مصالحها الشخصية. بدأت اللجنة عملها رسمياً في مارس 2016، وقد تم إطلاق لجنة الحقيقة والمصالحة في سياق سياسي تميز بعمليات إعدام خارج نطاق القضاء، واعتقالات تعسفية، وأعمال تعذيب، وقد اتهم وقتها بأن حكومة الرئيس الأسبق "بيير نكورونزيزا" قد تورطت في تلك الانتهاكات، مما أفقد المجتمع الثقة في عمل تلك اللجنة وقدرتها على البحث المستقل في جذور الصراع، وكشف الانتهاكات بمصداقية وشفافية، بل أن البعض اتهمها بأنها سوف تتغاضى عن الجرائم التي تورط فيها مسؤولي الحزب الحاكم وقيادات الهوتو – الموجودين على رأس السلطة – لتبدأ اللجنة علمها وسط شكوك في قدرتها على كشف الحقيقة بحيادية، خاصة بعد أن اتهمت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن بوروندي في شهر سبتمبر

[1] Paviotti, Antea, “Us and “them”: reciprocal perceptions and interactions between amoko in contemporary Burundi’, in **The Institute of Development Policy** (Antwerp: University of Antwerp, Sep 2021) https://repository.uantwerpen.be/desktop/irua

من عام 2016، الحكومة البوروندية بتعزيز مناخ يفضي إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وأن الوضع السياسي الحالي لا يفضي إلى عمل فعال للجنة الحقيقة، بسبب التدخل سياسي وتحكم الحزب الحاكم بمقاليد الدولة وقمع أي صوت وحركة سلمية للمعارضة، مع خوف الضحايا من التحدث بحرية تحسباً للتعرض لمخاطر ربما تهدد حياتهم، وهو عكس ما تتطلبه الظروف لتعمل لجنة الحقيقة والمصالحة بكفاءة، والتي تحتاج الى الاستقلال الحقيقي وتهيئة بيئة أمنية مناسبة لتعمل بفعالية.

ثانياً- صعوبة التحقق من الضحايا:

دخل البحث عن مقابر الضحايا[1] والتحقق من الظروف التي أحاطت وفاتهم من أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة، ولكن الأزمة هنا تكمن في صعوبة الوصول لنتائج قاطعة حول ذلك الأمر بسبب قلة المعلومات وتضاربها، وأيضاً حدوث عمليات قتل بأعداد كبيرة وفي أوقات مختلفة، هو ما يُصعب من عمل اللجنة ويضعف نتائجها، وذلك ما أوضحه "تشارلز نديتيجي"، الرئيس السابق لأقدم حزب سياسي في بوروندي، الاتحاد من أجل التقدم الوطني (أوبرونا) الذي قال "لقد علمنا بالفعل أن لجنة الحقيقة والمصالحة معنية بشكل خاص بالبحث عن مقابر جماعية واستخراج رفات الجثث المرتبطة بالأحداث المأساوية التي وقعت في أعوام 1972 و 1988 و 1993 وهذا أمر جيد في حد ذات، بشرط أن يكون لدى اللجنة الوسائل اللازمة التعرف بشكل صحيح على الضحايا والظروف والجناة المزعومين لهذه الجرائم"، وهنا تظهر المشكلة، وقد يؤدي هذا إلى استبعاد عمل لجنة الحقيقة والمصالحة، هو أنها تفتقد للمعلومات الكافية حول المقابر الجماعية الأخيرة، والتي تمكن من التعرف على الضحايا والظروف والجناة المزعومين بسهولة أكبر، ومن بين هذه المقابر الجماعية المرتبطة بأزمة عام 2015، والتي توجد العشرات منها في جميع أنحاء البلاد، وهو ما يشير إلى تشكك البعض في قدرة اللجنة على جمع المعلومات الصحيحة حول عمليات الوفاة التي حدثت خلال فترات الصراع المختلفة.

[1] Rugiririza, Ephrem, "Burundi: The commission of divided truths", in **The Justice Info** (Lausanne: Fondation Hirondelle, 25 Nov 2019)
https://www.justiceinfo.net/en/43042-burundi-the-commission-of-divided-truths.html

ثالثًا– استخدام الصراع كورقة سياسية:

استخدمت حكومة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية لجنة الحقيقة والمصالحة كورقة في سياق سياسي عرقي متفجر حيث لا تلتئم جراح الأزمات العرقية المتتالية، حيث يستخدم النظام اللجنة لتحقيق غايات سياسية في وقت عمليات استخراج جثث الضحايا، لتعبئة ناخبي الهوتو في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة.

كما قام النظام البوروندي كذلك بمحاولة توجيه الغضب الشعبي المكبوت خاصة من جانب التوتسي –الذين يشكلون المعارضة الرئيسية بالنسبة للنظام– وأيضاً الهوتو لتردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الانسان بالبلاد نحو الخارج، فمن خلال إصدار حكومة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية قانون أكتوبر 2018 الذي أطال ولاية لجنة الحقيقة والمصالحة لمدة أربع سنوات، حيث تم مد فترة التحقيقات حتى عام 1885، وهو تاريخ مؤتمر برلين حول تقسيم إفريقيا من قبل القوى الاستعمارية، في محاولة من النظام البوروندي لتحميل الاستعمار المسؤولية الأساسية عن أعمال العنف، وتجذر الصراع في البلاد، لذلك أوضح مستشار العدالة الانتقالية البوروندي"لويس ماري نيندوريرا" قائلاً: "بالرغم من أنه قد يزيل هذا الإطار الزمني الجديد أي عقبات قانونية أمام دراسة مسؤوليات القوة الاستعمارية" لكنه يفتح أيضاً الطريق أمام توجيه اتهام شديد للإرث الاستعماري، والذي سيُستخدم بلا شك لغايات سياسية انتهازية، حيث يعمل هذا على دعم السرد الحالي القائم على نظرية المؤامرة والمناهضة للاستعمار الجديد، والذي يلقي باللوم على الغرباء والجهات الخارجية، ويقلل من مسؤولياتنا كبوروندييين عن أعمال العنف التي حدثت في الدولة."

رابعًا– تدهور حالة حقوق الإنسان:

تسبب تدهور حالة حقوق الانسان[1] ببوروندي في حدوث مخاوف من جانب المواطنين في التعاون مع لجنة الحقيقة والمصالحة، فضلًا عن تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب بدون وجود جهة مستقلة تحقق في الانتهاكات والجرائم المزعوم إرتكابها من جانب حكومة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات

[1] Office of the High Commissioner for Human Rights (UN Human Rights, **Oral briefing of the Commission of Inquiry on Burundi, Interactive Dialogue on Burundi**, Geneva, 12 March 2019. https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24311

الدفاع عن الديمقراطية، مما جعل العديد من المواطنين والسياسيين يعتقدون أن عمل اللجنة سيكون شكلي وروتيني بدون وجود حرية حقيقية وأحترام لمبادىء حقوق الإنسان في بوروندي، وهذا ما أعلنته لجنة الأمم المتحدة التحقيق بشأن بوروندي، من أن سياسة الحكومة البوروندية أصبحت تتمثل في في عدم التعاون مع معظم آليات حقوق الإنسان المستقلة، وظهر ذلك بوضوح عند فشل زيارة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب لبوروندي في عام 2018، وذلك بالرغم من انضمام البلاد للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، كما أكدت اللجنة ان حكومة بوروندي لم تبدي أي استعداد للمشاركة في حوار سلمي مع المعارضة أو لمحاربة المناخ العام للإفلات من العقاب السائد في البلد، كما لم تتم ملاحقة الجناة الرئيسيين المزعومين بإرتكاب انتهاكات جسيمة وجرائم دولية وما زالوا يشغلون مناصب مسؤولية داخل قوات الأمن والدفاع أو داخل "إمبونيراكور"، بل قام النظام البوروندي بإغلاق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في 28 فبراير 2019، كما مازالت حالات العنف الجنسي قائمة، وشجع انتشارها المناخ العام السائد للإفلات من العقاب في الدولة، وضعف الحالة الأمنية، وعدم قدرة عناصر الأمن على مواجهة الحوداث، والجرائم المختلفة، لإنشغالها بالتوترات والصراعات السياسية، وتدني قدراتها المهنية وإمكانياتها التسليحية والتنظيمية، وهو ما جعل عمل لجنة الحقيقة والمصالحة أمر غاية في الصعوبة بسبب خوف المواطنين من التجاوب معها أو مشاركتهم في التحقيقات لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب وأعمال العنف.

خامساً– أزمة اللاجئين:

اعتباراً من 31 يناير 2019، كان 349252 بوروندياً لاجئين في البلدان المجاورة، معظمهم في تنزانيا، رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وعند البدء بعودتهم كما نص اتفاق أروشا، وبمجرد وصولهم لبوروندي تم تشويه سمعة عدد كبير من العائدين علناً، وذلك من قبل السلطات المحلية وأعضاء رابطة شباب الحزب الحاكم "إمبونيراكوري" وكان يُنظر إليهم على أنهم معارضون، وكان يُشتبه في دعم بعضهم لجماعات المعارضة المسلحة. لقد تعرضوا للتهديد والترهيب من قبل "إمبونيراكوري"، أحيانًا بالتعاون مع السلطات المحلية، التي غالبًا ما كانت تستولي على المخصصات التي حصلوا عليها في إطار برنامج العودة الطوعية، وتعتقل رجال ونساء وتقتل بعضهم أو يتعرضون للاختفاء، واغتُصبت النساء والفتيات، وتم تصنيفهم على أنهم معارضون أو أعداء للدولة، وهو ما جعل مشاركة هؤلاء العائدين في جلسات تحقيق تقوم بها لجنة

الحقيقة والمصالحة أو مشاركتهم في توجيه الاتهام ضد مرتكبي الانتهاكات التي تعرضوا لها وجعلتهم يتركون وطنهم بمثابة شيء شبه مستحيل حدوثه، وفيه تعريض مؤكد لسلامتهم وأمن أسرهم للخطر، وهنا فشل جانب رئيسي من عمل اللجنة والذي يقوم على التحقيق في انتهاكات الماضي واستبيان حقيقتها من خلال جلسات الاستماع المفترض إقامتها.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

سادساً- تدهور الظروف الاقتصادية والإنسانية:

كان لتدني مستوى الظروف الاقتصادية والإنسانية دور في إعاقة عمل لجنة الحقيقة والمصالحة، حيث أدت الأحوال المعيشية المتدهورة بالسكان للانشغال بهموم الحياة اليومية والبحث عن فرصة عمل بصعوبة لتوفير بعض من أساسيات الحياة عن البحث في انتهاكات الماضي أو حتى معرفة الحقيقة وعرضها علناً، حيث تزال بوروندي واحدة من أفقر [1] دول العالم – وفقًا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لعام

[1] Burundi: The Challenges and Opportunities that Lie Ahead An Address by President Pierre Nkurunziza", in **The Wilson center Africa program** (Washington DC: Wilson Center, 6 February 2008) https://www.wilsoncenter.org/event/burundi-the-challenges-and-opportunities-lie-aheadan-address-president-pierre-nkurunziza

2018 – كان 3.6 مليون شخص في بوروندي، أي ثلث السكان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية، علاوة على ذلك، يعاني 56٪ من أطفال بوروندي من سوء التغذية، كما أنه نظرًا لصغر حجم الدولة وكثافتها السكانية العالية وتاريخها الطويل من السيطرة المركزية لنظام الحكم بالعاصمة، أصبحت الهياكل الإدارية للأقاليم غاية في الهشاشة، بسبب ضعف التمويل وسيطرة الفساد وترهل القيادات المحلية، ومع انهيار الظروف المعيشية والوصول إلى الخدمات آخذ في التدهور، أصبح من الضروري على العديد من البوروندیين العثور على وظيفة ثانية، والانغماس في الفساد الصغير أو القضاء على الإنفاق غير الضروري للبقاء على قيد الحياة، وآخذ الحصول على الخدمات الصحية في التدهور السريع مع ظهور أثار الأزمة الاقتصادية على خدمات الرعاية الطبية، ولا تزال جودة التعليم متدنية للغاية والمعلمون ضعيفو المهنية ويتقاضون رواتب منخفضة، مما تسبب في ضعف النظام التعليمي والثقافي في البلاد وتحوله لمجرد شكل روتيني بلا أي تأثير مجتمعي هادف للارتقاء بالمنظومة الفكرية للطلاب بمختلف مراحلهم الدراسية، وهو ما جعل تفكير المواطن يذهب فقط لحياته اليومية بدون النظر لمستقبل قائم على مصالحة جادة تمنع الصراع من جديد .

منذ عام 2005، بلغ معدل النمو الاقتصادي[1] السنوي لبوروندي 4.5٪، وأصبح 90٪ من السكان يعتمدون على زراعة الكفاف، مما تسبب في إفتقار غالبية السكان في بوروندي إلى شبكات الأمان الاجتماعي العامة، بإستثناء مجموعة صغيرة من موظفي الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية، بما في ذلك المستويات العليا في الجيش، كذلك يواجه العديد من اللاجئين والمشردين داخليًا والمقاتلين السابقين العائدين من الخارج أزمات اقتصادية واجتماعية هائلة حتى التضامن التقليدي على مستوى القرية يتعرض للتوتر بسبب آثار الاكتظاظ السكاني الشديد في المناطق الريفية، وتدهور الظروف البيئية.

[1] Ngendakumana, Leonidas and Laurete Girukwishaka, "An investigation into Challenges and Prospects Facing the National Commission of Lands and other Assets in Peace and Stability in Burundi", in **The Global Journal of Interdisciplinary Social Sciences** (Arizona: Global institute for research and education, Vol. 4, Issue 2, March 2015)
https://www.longdom.org/articles/an-investigation-into-challenges-and-prospects-facing-the-national-commission-of-lands-and-other-assets-in-peace-and-sta.pdf

وأصبحت الشفافية في القرارات الحكومية والمساءلة غير موجودة فعليًا، باستثناء محاكمات الفساد القليلة التي حدثت بدوافع سياسية لإبعاد معارضي الحكومة ومنتقديها، علاوة على ذلك، يعتبر تقديم الرشاوى بشكل عام أمرًا طبيعيًا من قبل سكان بوروندي، حيث أنه منذ عام 2012، احتلت بوروندي المرتبة الأدنى باستمرار في مؤشر الرشوة في شرق إفريقيا. أصبحت الدولة الأكثر عرضة للرشوة في عام 2014، والشرطة وخدمات الأراضي والقضاء هي المؤسسات الأكثر عرضة للفساد، مما جعل المواطن لا يشعر بأهميته ويفقد الثقة بدوره ويتجاهل المشاكة المجتمعية التي تعتبر من أسس بناء لجنة الحقيقة والمصالحة.

وأصبح النزاع على الأراضي أزمة جديدة تضاف لأزمات بوروندي، حيث نشأت النزاعات على الأراضي، والممتلكات الأخرى في العديد من المقاطعات والمدن والقرى في البلاد، نتيجة قلة الأرضي وزيادة عدد المواطنين القادمين من الخارج، والمشكلة الأخرى التي يواجهونها هي أنه بالنظر إلى زيادة عدد العائدين، فإن مثل هذه النزاعات المرتبطة بالأراضي والممتلكات الأخرى ترتفع أيضًا، كما ذكروا مقاومة هؤلاء الذين انتزعوا ممتلكات الآخرين لأنهم أشخاص أقوياء شغلوا مناصب مختلفة في القيادة خلال نظام حزب واحد أو دكتاتورية عسكرية خلال نفس الوقت الذي أصبحت المحاكم تقع تحت سيطرة القضاة الذين ينتمون إلى نظام الحزب الواحد، مما يهدد بصراع جديد ناتج عن النزاع على الأرضي والممتلكات، يُفشل أي جهود للمصالحة الوطنية، ويهدد التماسك الوطني الذي تسعى لجنة المصالحة والحقيقة لإحداثه بالبلاد.

كل تلك العوامل الاقتصادية[1] والاجتماعية والإنسانية السابقة تسببت في إلهاء المواطن البورندي عن التحقيق في انتهاكات الماضي والبحث عن الحقيقية للعمل الدؤوب لإيجاد وسيلة لتوفير إحتياجاته الأساسية والبقاء على قيد الحياة وتوفير أدنى مستوى معيشي لأسرته، كما تسببت تلك الظروف الصعبة في شحن المواطنين بشعور سلبي نحو المستقبل، وتحول الهدف الرئيسي للجنة الحقيقة والمصالحة من البحث عن جذور الصراع في الماضي لمحاولة إقناع المواطنين بالتعاون مع اللجنة في ظل ما يعانوه من فقر وبطالة وخوف وقمع، وزادت الفجوة المجتمعية بين فئات المجتمع، وهو ما جعل التغلب على الانقسامات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة الجذور التي قسمت المجتمع البوروندي لفترة طويلة أمر غاية في الصعوبة.

[1] Burundi Country Report 2020", in **The BTI Transformation Index** (Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 30 June 2021)
https://www.bti-project.org/de/berichte/country-report-BDI-2020.html

على الرغم من ذلك، لم يعترف النظام البوروندي السابق بكل تلك الأزمات[1]، حتى أنه أرجع بعضها لـ "عقلية السكان"، وهو ما أثار الشكوك حول مدى جديته في إجراء تغيير حقيقي في الظروف الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية يسمح بتحقيق مصالحة وطنية فعالة جادة، فمثلاً أعرب الرئيس الأسبق "نكورونزيزا"، خلال خطاب له في مركز "ويلسون" في الولايات المتحدة الأمريكية "أن المشكلة تكمن في عقلية السكان في بوروندي، حيث تُعتبر الأسرة التي لديها العديد من الأطفال "مباركة"، كما أنه تم وضع العديد من العائلات في مخيمات النازحين ويعيشون في ظروف صعبة نتج عنها حالات حمل غير مرغوب فيها"، وهو ما يوحي بأن هناك سياسة منظمة للنظام البوروندي بتحميل الأعباء على المواطنين وعدم مواجهة الأزمات والاعتراف بها، وهو بدوره ما يجعل من مهام لجنة الحقيقة والمصالحة وعملية المصالحة الوطنية أمر عسير.

سابعاً– أسباب خارجية:

لم يقم أي من الفاعلين الخارجيين[2] الرئيسيين في بوروندي أو حتى جيرانها، باستثناء الأمم المتحدة، بتطوير سياسة متماسكة فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، ولم يتم إصدار أي وثيقة رسمية حتى الآن تؤكد سياسة الأمم المتحدة التي تنص على "الإمتثال للقوانين والمعايير الدولية"، وهو ما أتاح مرونة كبيرة في تطبيق سياسات المصالحة الوطنية، وملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، حيث كان التوتر الأساسي بين الحكومة البوروندية والجهات الفاعلة الخارجية ينعكس في أن الحكومة البوروندية لا تريد العدالة الجنائية كجزء من عملية العدالة الانتقالية ولكن الأطراف الخارجية تريد ذلك، وهو جعل البعض يفترض أن مقاومة تنفيذ آليات العدالة الانتقالية في بوروندي هي نتيجة لجهات فاعلة سياسية لا تريد تحمل المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبوها في الماضي.

---

[1] "Burundi: The Challenges and Opportunities that Lie Ahead An Address by President Pierre Nkurunziza", in **The Wilson center Africa program** (Washington DC: Wilson Center, 6 February 2008) https://www.wilsoncenter.org/event/burundi-the-challenges-and-opportunities-lie-aheadan-address-president-pierre-nkurunziza

[2] Wielenga, Cori, "Peacebuilding in Burundi: Is a truth and reconciliation commission the answer?", in **The Conference: Peacebuilding in Africa: evolving challenges, responses and new African thinking** (Pretoria: University of Pretoria, February 2015) https://www.researchgate.net/publication/310800216_Peacebuilding_in_Burundi_Is_a_truth_and_reconciliation_commission_the_answer

المصالحة حديثاً في عهد الرئيس نداييشيمي:

لم يتغير الوضع كثيراً منذ تولي الرئيس البوروندي الجديد "نداييشيمي" رئاسة البلاد في عام 2020، حيث ما تزال السيطرة الغالبة للحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – القوات من أجل الدفاع عن الديمقراطية، على مؤسسات الدولة (مع 86 مقعدا من أصل 123 في الجمعية الوطنية و 33 من 39 مقعدًا في مجلس الشيوخ)، وعلى جميع مستويات الإدارة، فضلًا عن عسكرة[1] الإدارة السياسة والمحلية من خلال تعيين ضباط عسكريين وضباط شرطة في مناصب وزارية ومناصب حاكمة رئيسية، كما استمرت سياسة التضييق على المجتمع المدني، وحقوق الإنسان وحرية التعبير، فقد وضعت شروطًا لعودة الشخصيات السياسية ونشطاء المجتمع المدني الذين يُعتقد أنهم شاركوا في محاولة الانقلاب عام 2015، وأعرب ممثلو المعارضة ومنظمات المجتمع المدني عن أسفهم لما وصفوه بالتقلص المستمر للفضاء الديمقراطي، من خلال تهميش وإسكات وسائط الإعلام المستقلة، واستهداف جماعات المعارضة، ولا سيما مقاتلي حزب المؤتمر الوطني الليبرالي، وألقت بعض الشخصيات السياسية باللوم على حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية وجناحه الشبابي لقمع المعارضة وإقصائها عن إدارة الشؤون العامة بعد الانتخابات الأخيرة بالبلاد، مما أضعف الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة وتوطيد السلام، هو ما جعل العديد من السياسيين يعتقون أن الامر لن يختلف كثيرًا عما سبقه، ولن يكون هناك تقدم ملموس بشكل كبير في عملية المصالحة الوطنية لعدم وضوع رؤية محددة أو استراتيجية أعلنتها الإدارة الجديدة بخصوص ذلك الأمر.

وصفت الأمم المتحدة رئيس بوروندي الجديد "إيفاريست نداييشيمي" بأنه يمتلك رغبة في التغيير الإيجابي حقيقية وقوية، وأن انفتاحه مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بروح من الاحترام المتبادل والشراكة التعاونية، سيساعد بشكل كبير في تحقيق المصالحة الكاملة، إلا أنه في نفس الوقت لم توضح الامم المتحدة في تقريرها أي خطوات جادة إتخذتها السلطات الجديدة لبناء مصالحة وطنية أو تحقيق تقاسم للسلطة، على العكس من ذلك استمر الحزب الحاكم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن

[1] United Nations, **Letter from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council**, S/2020/1078, 3 November 2020
https://www.undocs.org/pdf?symbol=en/S/2020/1078

الديمقراطية في السيطرة على الحكم عن طريق الرئيس الجديد مثلما كان الحال من قبل مع الرئيس الأسبق "نكورونزيزا"، حيث في خطاب تنصيبه في 18 يونيو 2020 عرض "ندايشيمي" الأولويات الرئيسية الست لحكومته للسنوات السبع القادمة، وهي: (أ) الحكم الرشيد؛ (ب) الصحة العامة، (ج) الزراعة وتربية الماشية؛ (د) بطالة الشباب؛ (هـ) الحماية الاجتماعية لأصحاب المعاشات؛ (و) السلام والمصالحة، وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الرئيس علناً، في عدة مناسبات، عن انفتاحه على الحوار، مشيراً إلى ثقافة الحوار المتأصلة في المجتمع البوروندين، وذلك بالرغم من سيطرة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة (مع 86 من 123 مقعدا في الجمعية الوطنية و 33 من 39 مقعدًا في مجلس الشيوخ) وعلى جميع مستويات الإدارة، فضلاً عن قيامه بتعيين ضباط من الجيش والشرطة في مناصب وزارية ومناصب حاكمة رئيسية، كم قامت الحكومة بوضع شروط لعودة الشخصيات السياسية ونشطاء المجتمع المدني الذين يُنظر إليهم على أنهم شاركوا في محاولة الانقلاب عام 2015، وهو ما يوضح أن سياسة " ندايشيمي" هي استمرار لنفس نهج سابقه، وتشير إلى إهمال متعمد للمصالحة الوطنية خلال المستقبل، فليس من المعقول أن يضع الرئيس الجديد نخب حزبه وقياداته موضع الاتهام في محاكمات قضائية وهم بالأساس الداعمين الرئيسين له، وأعضاء حكومته، وقيادات حزبه الحاكم.

أكدت الحكومة الجديد بقيادة الرئيس "ندايشيمي" بأن "الإمبونيراكوري" – جناح الشباب في حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم – ليسوا مسلحين ولا يشكلون تهديداً للسلم والأمن وملتزمون التزاماً كاملاً بدعم جهود التنمية الوطنية، بالرغم من شكاوى المواطنين هناك بان تلك المليشيات المسلحة قامت بانتهاكات لحقوق الانسان وأعمال عنف واسعة النطاق ضد المدنيين، تحت سمع وبصر الحزب الحاكم وقياداته، وهم يشكلو في الأساس عقبة ضد بناء السلم او الحوار المجتمعي، إلا أنه في نفس الوقت حاول الرئيس الجديد بناء بعض الثقة مع المجتمع، حيث أنه في أغسطس 2020، اتخذت الحكومة خطوات ملحوظة لمكافحة الإفلات من العقاب، واعتقلت وحاكمت أعضاء من "إمبونيراكور" وكبار ضباط الشرطة وضباط إداريين محليين بتهمة الابتزاز وغيرها من الجرائم الجنائية، مما أدى إلى زيادة التفاؤل الحذر بين المجتمع المدني والفاعلين السياسيين[1] بأن الإدارة الجديدة ستحدث التغيير. ومع ذلك، فإن الرأي

[1] United Nations, **Letter from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council**, S/2020/1078, 3 November 2020
https://www.undocs.org/pdf?symbol=en/S/2020/1078

السائد الذي أعرب عنه العديد من أصحاب المصلحة أثناء البعثة هو أنه يلزم إتخاذ المزيد من الخطوات لكي تفي بوروندي بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، إلا أنه مازالت هناك سيطرة للنظام على القضاء مع استهداف جماعات المعارضة، وتقييد حرية عمل المجتمع المدني ووسائل الاعلام.

وفي نهاية عام 2020 وافق بعض أصحاب المصلحة على طلب الحكومة شطب الوضع في بوروندي من جدول أعمال مجلس الأمن، بحجة أن حذف البند من شأنه أن يعزز صورة البلد بالنسبة للشركاء والمستثمرين المحتملين، غير أن آخرين ذكروا أن تلبية طلب الحكومة سيكون سابقا لأوانه، معتبرين أن التهديدات للسلام والأمن الناجمة عن الأزمة في عام 2015 والشواغل المتعلقة بالتمسك ببعض الأحكام الرئيسية لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لا تزال دون معالجة، مما يوضح عدم وجود رؤية حقيقية واضحة المعالم بشان عملية المصالحة الوطنية في بوروندي لدي الأمم المتحدة.

المبحث الثاني
دور الإعلام في المصالحة

يلعب الإعلام دوراً مؤثراً للغاية في عملية بناء السلم ونبذ العنف وتحقيق مصالحة وطنية فعالة، من خلال أدواته المهنية المختلفة كالبرامج الحوارية والأعمال المسرحية وجلسات الحوار العلنية، وأيضا المواد الصحفية الموضوعية المختلفة التي تعرض كافة وجهات النظر بدون تحيز، كما يمكنه كذلك أن يقوم بدور سلبي يعزز نشر الكراهية والعنف في المجتمع من خلال التحريض المباشر والانحياز لطرف على حساب الأخر من خلال عرض وجهة نظر واحدة فقط، وهو ما يزيد من حدة الصراع وقد يؤدي لحرب أهلية وأعمال عنف واسعة النطاق مثل نموذجي بوروندي ورواندا.

لعبت الإذاعة دور هام في عملية المصالحة الوطنية في بوروندي بعد فترة الحرب الأهلية والتوقيع على اتفاق أروشا للسلام، وكانت أبرز النماذج التي استطاعت ان تؤثر إيجابياً في المجتمع البوروندي "ستوديو إيجامبو" الذي استطاع عبر برامجه المختلفة أن يكون صوت لمن لا صوت لهم، وعرض البرامج الحوارية التي

تتضمن نشر حقائق عن انتهاكات الماضي مع جلسات للضحايا من انتماءات مختلفة للتعريف بما حدث لهم خلال تلك الفترة، كما عرض مسلسلات ومسرحيات تحكي قصص أبطال انقذوا مواطنين من القتل خلال الحرب الأهلية وكيف ضحى البعض بحياتهم في سبيل انقاذ غيرهم من الموت.

نجح "ستوديو إيجامبو" في بناء جو من الثقة بينه وبين الجمهور من خلال المهنية والموضوعية والصراحة في نقل برامجه وعرض الأحداث المختلفة والشخصيات المؤثرة في تلك الفترة، مما ساهم في خلق جو من التغيير الإيجابي نوعاً ما يشجع إدارة حوار بناء إيجابي بين الجماعات المختلفة، ليتمكن الجميع من الوصول لأرضية مشتركة تساهم في تحقيق مصالحة وطنية حقيقية بالمجتمع البوروندي.

يعرض المبحث الدور الحيوي لوسائل الإعلام المختلفة في تشكيل الراي العام وبناء السلام من خلال تشجيع الجمهور على المصالحة والحوار المجتمعي، مع إلقاء الضوء على "ستوديو إيجامبو" في بوروندي كنموذج على ذلك.

المطلب الأول
دور الإعلام فى عملية بناء السلام

يعتبر الإعلام هو المُشكل الرئيسي لوعي الرأي العام وإدراكه ونظرته للعديد من الأمور المجتمعية والسياسية المحيطة به، ومن ذلك المنطلق فان له دور هام سواء كان سلبي أو إيجابي في العمل على تهيئة الأجواء لعملية المصالحة الوطنية لإنجاحها أو على العكس زيادة حدة الصراعات والنزاعات بين مختلف الأطراف المتصارعة وجعل الرأي العام أكثر تحيزاً لطرف ما على حساب الأخر، مما يفشل من تلك العملية ويزيد من حدة العنف والاقتتال الداخلي في المجتمع، كما يمكن أن يؤدي العنف اللفظي في شكل خطاب الكراهية في محتوى وسائل الإعلام[1] إلى الإضرار بالعلاقات بين المجموعات، فالمحتوي الإعلامي يعتبر بمثابة وسيلة اتصال ليخبر الجمهور عن المجموعات الأخرى وكيف ينظرون إليهم، فهو مصدر مهم لكيفية رؤيتنا

[1] Jankovic, Ana and Sabina Cehajic-Clancy, "The Power of the Media on Peace and Reconciliation Processes: Representing Former Enemy Groups as Moral versus Immoral Matters", in **The Journal of Pacific Rim Psychology** (California: SAGE Publications, Vol. 15, 26 April 2021) https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/18344909211002561

للأخرين، ورؤية الأخرين لنا، لذلك فالصورة السلبية لفرد في جماعة ما قد يتلقاها الاخرين كصورة نمطية لباقي أفكار تلك الجماعة، وذلك المحتوى إذا تم استخدامه بطريقة سلبية سيولد صراع بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع.

يرى البعض بأن وسائل الإعلام دورها الأساسي أن تخبر الجمهور[1] بما يجب أن يفكروا فيه ويفعلوه، والبعض الاخهر يرى ان دور الإعلام الاساسي هو فتح النقاش والحوار وتزويد الجماهير بمعلومات متعددة ليتمكنوا هم من اتخاذ القرار والتفكير السليم بناء على معلومات موضوعية وقابلة للتحقق وذات مصداقية.

وأرى أن الطريقة الثانية هي الأفضل لأن أخبار الجمهور بطريقة واحدة للتفكير أو طريق محدد سيخلق صراع بين المختلفين مع تلك الطريقة في التفكير، وهنا يبدأ في تقسيم المجتمع بناء على السمع وليس الفهم ويحد من القدرة على التفكير الإيجابي السليم والتنوع المجتمعي، فقد يتصور البعض بأن الاختلافات الثقافية تسبب الصراعات إلا أنه في الحقيقة تلك الاختلافات تساهم في بناء العلاقات البناءة من خلال وضع رؤى مختلقة قابلة للنقاش والحوار يتفق عليها الجميع.

أولاً– الاتصال المجتمعي:

وسائل الاتصال[2] هي الوسيلة التي يتم من خلالها إنشاء الشعور أو المعني المراد توصيله للجمهور ومشاركته، وتتضمن تلك الوسائط التفاعلات المختلفة المحيطة بنا مثل الأشخاص، الأشياء، الرموز، لعلامات، تصوراتنا لماضينا، روايتنا للقصص المختلفة التي أثرت فينا، والأسئلة التي تحيط بحياتنا من أين أتينا، لماذا نحن هنا، إلى أين نحن ذاهبون، فالإعلام هو الطريقة التي يمكننا من خلالها التعبير عما يدور حولنا أو ما نشعر به، وايضا إدراكنا ونظرتنا للبيئة المحيطة بنا وما بداخلنا، أي يعتبر الأداة التي نرى بها الخارج والوسيلة التي تُخرج من داخل عقولنا ونفوسنا وما نريد التعبير عنه، وهو ما يؤكد انه يمكن زيادة

[1] McMahon, Rob and Peter A. Chow-White, "News media encoding of racial reconciliation: Developing a peace journalism model for the analysis of 'cold' conflict", in **The Media, Culture & Society Journal** (California: SAGE Publications, Vol. 33, No 7, 3 Oct 2011)
https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0163443711415742

[2] L. Hochheimer, John, "Bulding logos via communication media: facilitation peace through reconciliation", in **The Journal of the European Institute for Communication and Culture** (Oxfordshire: Francis &Taylor, Vol. 14, No. 4, 2007) PP. 55-72
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13183222.2007.11008952

الاعتماد على استخدام وسائل الإعلام كمنصات للمصالحة والسلام وتسوية الصراعات والنزاعات بالطرق السلمية والتفاوض والتفاهم المشترك.

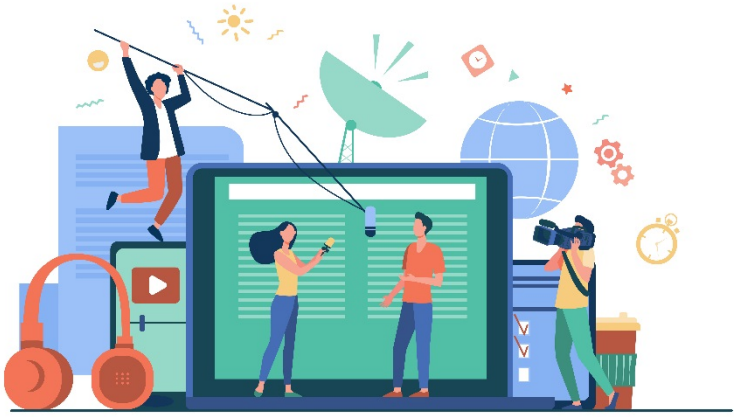

صورة تعبيرية من موقع Freepik

تستخدم الوسائل الإعلامية عدد من الأساليب المهنية في حالات ما بعد صدمة الصراعات العنيفة، فيعرض الإعلام تجارب من أشخاص مروا بتجارب مماثلة في التعامل مع الألم، والخسارة، والموت، والخوف، وهو ما يسمي "عالم الإمبالوجيك"، أي تدخل "المعالج الجريح" كوسيلة لتسهيل الشفاء من خلال التواصل مع مصدر الصوت الداخلي الموجود داخل الشخص، فهنا يصبح التواصل الروحي هو الأساس للقدرة على التعاطف ونسيان الماضي والتعافي من مؤثراته السلبية، حيث تقوم الوسيلة الإعلامية بدور أساسي في جعل المصالحة تعمل على استعادة العلاقات الممزقة، حيث تقوم بعرض برامج متنوعة وأعمال مجتمعية تعمل على التغلب على الحزن والألم من انتهاكات الماضي، لتساهم في بناء ذاكرة جديدة خالية من العنف والكراهية في المجتمع وبين أفراد الجماعات المختلفة، كما أن لها دور مؤثر في قول الحقيقة مهما كانت قاسية، وهو ما يؤدي للاعتراف المتبادل بأخطاء الماضي لبناء ثقة جديدة خلال الحاضر والمستقبل، ومن الهام أن يتجنب الإعلام القيام بدور الوصي المهيمن على عقول الجمهور ليحركهم في الاتجاه الذي يريد، لأن تلك الطريقة يبني على أساسها الصراع واستخدام الوسائل الإعلامية كأداة للعنف ونشر الكراهية وخطاب التحريض وهو ما حدث من قبل بالفعل في بوروندي خلال فترة الحرب الأهلية في تسعينات القرن الماضي، وأيضاً في روندا

التي كان لإذاعة "التلال الألف" دوراً هاماً في زيادة حدة وتيرة الصراع هناك ومقتل ما يزيد عن مليون مواطن خلال فترة الحرب الأهلية، لذلك يجب على وسائل الإعلام أن تتحدث عن آمال الناس وتطلعاتهم وأحلامهم لمستقبلهم والمستقبل الذي يتخيلونه لأطفالهم، فالإعلام هنا يعمل كعامل محفز لتشجيع الافراد على الدخول في عملية المصالحة الوطنية من خلال رسم مستقبل مشرق لهم ولعائلاتهم يبرز فيه مميزات وفوائد المصالحة الاقتصادية والأمنية والمجتمعية والثقافية للجميع، وأيضا يوضح خطورة إهمال تلك العملية أو الاستمرار في الصراع وتأثير ذلك على حياتهم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً– الإعلام في بوروندي:

الراديو هو المصدر الرئيسي للأخبار في جميع أنحاء البلاد مع تسعة عشر محطة إذاعية[1] مملوكة للقطاع الخاص؛ ومع ذلك، فإن الحكومة تدير راديو التليفزيون الوطني لبوروندي (RTNB)، تبث باللغة الكيروندية (اللغة المحلية) والسواحيلية والفرنسية والإنجليزية، كما تعمل 19 محطة إذاعية بشكل طبيعي في بوروندي، تم تدمير العديد منها خلال فترة الصراعات خاصة أعمال العنف في وقت الانتخابات عام 2010، ويعتبر البث الإذاعي أكثر الوسائل الإعلامية انتشارا في البلاد، حيث أفاد ما يقرب من 90% من المواطنين عن إمكانية الوصول إلى جهاز راديو.

يعتبر الراديو هو جزء من حياة الروانديين، حيث ترى أشخاصاً يأتون من قراهم لبيع أغراضهم في المدينة، فإنهم يرتدون أغراضهم وطعامهم وجهاز الراديو، فعندما تنظر للأشخاص الذين كانوا يقتلون أثناء الإبادة الجماعية، كان لديهم منجل في يد والجهاز اللاسلكي في اليد الأخرى، أوضح صحفي من التوتسي2، شهد مذبحة عام 1993 في منطقة كامينج الشمالية في بوجومبورا، كيف يمكن أن يكون ترويج الشائعات الكارثية في مجتمع ممزق بسبب انعدام الثقة أمر كارثي مدمر للجميع، فمثلاً في عام 1988، بناءً على شائعة كاذبة بأن التوتسي كانوا يستعدون لمهاجمتهم، أخذ الهوتو مناجلهم وذبحوا جيرانهم التوتسي في بوروندي.

---

[1] "Radio silence Burundi's media during the 2015 election crisis", in **The International Media Support report** (Copenhagen, International Media Support (IMS), June 2015)
https://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2015/06/radio-silence-burundi-ims-2015.pdf

[2] Hagos, Asgede, "Case study six: Media Intervention in Peace Building in Burundi - The Studio Ijambo Experience and Impact", in **The Greater Horn of Africa Peace Building Project** (Washington DC: Management Systems International, USAID, March 2001)
https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACY570.pdf

نظراً لأن التلفزيون مكلف للغاية بالنسبة لمعظم سكان الريف البوروندبين، فهو يتمتع بشعبية كبيرة فقط في المراكز الرئيسية، حيث توجد حاليًا محطتان تلفزيونيتان: تلفزيون Nationale du Burundi الذي تسيطر عليه الحكومة والذي يبث باللغات الكيروندية والسواحيلية والفرنسية والإنجليزية و TeleR Renaissance تم تدمير هذه المحطة الخاصة، التي تضم أيضاً Radio Renaissance، أما بسبب معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة المنخفضة، فإن قراء الصحف منخفضون في بوروندي، وتصل صحيفة Le Renouveau اليومية التي تديرها الدولة إلى جميع أنحاء البلاد، ووفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، كان انتشار الإنترنت 1.3% فقط في عام 2013، ولا يزال النشر عبر الإنترنت في حده الأدنى، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة، وضعف الوصول إلى الإنترنت، وانخفاض الإمكانيات الخاصة بالتكنولوجيا الحديثة، والبنية الأساسية الرقمية في البلاد.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

أما عن الرقابة الرسمية على الإعلام فهناك، مرصد الصحافة في بوروندي (OPB)، تم إنشاؤه في عام 2004 ويقصد به أن يكون هيئة ذاتية التنظيم، الهدف الرئيسي منه هو المساهمة في دعم مدونة الأخلاق المهنية والسلوك في كل من وسائل الإعلام الخاصة والحكومية، كما يكفل دستور بوروندي حرية التعبير والصحافة، لكن قوانين البلاد تفرض عقوبات جنائية على الصحفيين بتهمة التشهير وتشويه سمعة الدولة وإهانة رئيس الدولة وتهديد أمن الدولة.

يواجه صحفي بوروندي أكبر تحديين خلال السنوات الأخيرة يتمثلان في الأمن والبقاء المالي، كان الصحفيون البوروندیون يتعرضون للترهيب في كثير من الأحيان، ويتم استدعاؤهم للاستجواب واعتقالهم من حين لآخر. اعتبارًا من 18 يونيو 2015، غادر حوالي 50 صحفيًا البلاد، بعضهم مع عائلاتهم هرباً من الحالة المتردية والقمع الذي يتعرضون له هناك.

استخدمت السلطة في بوروندي الإعلام المرئي المتمثل في التليفزيون في الترويج لسياساتها وافتتاح المشاريع المختلفة والخطابات الرسمية، أما الصحافة المكتوبة "الصحف" فقد استعمها الاستعمار لنشر أفكاره وتوجهاته واستمر ذلك الأمر حتى بعد الاستقلال لتستعملها السلطات كصوت ولسان أخباري لها وتوجهها لما يجب أن يُنشر، لذلك فقدت الكثير من تأثيرها حتى بداية التسعينات، إلا أنه منذ التوقيع على اتفاق أروشا دخلت الصحف[1] في معركة لمحاربة الفساد وتمتعت بقدر ما من الحرية، أما الإذاعات فكانت بمثابة المتنفس ولسان بوروندي، فكان يتاح لها بعض من الحرية فيما يخص تناول بعض المواضيع التي تنتقد الحكومة والشرطة بقدر معقول نسبياً عن باقي وسائل الإعلام.

تدهور حال الإعلام منذ تولي الرئيس الأسبق "نكورونزيزا" الحكم في 2005 مروراً بترشحه لولاية ثالثة في عام 2015، في تحدٍ لدستور البلاد، حيث قام بوقف تشغيل بعض المحطات الإذاعية ووجه تهديدات للصحفيين وقام بنفي البعض الاخر، أصبحت السلطة تنظر لوسائل الإعلام كعدو، يجب النيل منه والقضاء عليه، حتى المجلس[2] الوطني للاتصالات، الذي من المفترض أن ينظم القطاع، تم استغلاله من قبل السلطات السياسية، وتعرضت استقلاليته لخطر شديد، حتى أنه في الأوساط الإعلامية، يُنظر إلى المجلس على أنه بمثابة "دمية" في يد الحكومة.

[1] Ntiyanogeye, Athanase, "Burundi: Media and Good Governance", in **The Peace and Conflict Management Review** (San José, University for Peace, Vol. 1, Issue. 2, Article, 24, October 2008)
https://digitalcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1043&context=pcmr

[2] Jules Bizimana, Aimé and Oumar Kane, "How Burundi's independent press lost its freedom", The Conversation Africa, 23 July 2020
https://theconversation.com/how-burundis-independent-press-lost-its-freedom-143062

ثالثاً– استخدام الإعلام الجديد لبناء السلام:

يعتبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو ما تسمى "الإعلام الجديد" صورة معاصرة لاستعمال الإعلام كاداة لبناء السلام، إلا أنه قد اختلف الكثيرون حول دوره كعامل محفز للسلام أو مساعد لنشر خطاب الكراهية والعنف والحملات العنصرية، بصفته وسيلة مفتوحة يستطيع أي شخص مشاركة محتوى أو كتابته بدون ضوابط محددة، وهو ما قد يساهم في نشر خطاب الكراهية إذا تم إساءة استعمال تلك الأداة المتطورة، ويواجه استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل بناء السلام وتعزيز عملية المصالحة الوطنية في إفريقيا بصفة عامة وبوروندي خاصة عدداً من التحديات منها:

1– ينطوي استخدام الإعلام الجديد كوسيلة لبناء السلام على عدد من التحديات مثل جهل البعض بكيفية استعمال مواقع التواصل الاجتماعي، وضعف انتشارها بين عدد ليس بقليل من فئات المجتمعات الإفريقية.

2– تفتقر العديد من المناطق خاصة في إفريقيا إلى البنية التحتية لشبكة الاتصالات والأجهزة المتطورة التي تجعل من الصعب وصول الإنترنت لأماكن نائية، وخاصة في أوقات الصراع التي تشهد تدمير وسرقة لتلك الشبكات.

3– يحتاج استعمال الإنترنت إلى تكاليف عالية تتضمن اشتراكات شهرية وربما تكون ليست في متناول معظم السكان محدودي الدخل، وما يزيد من تفاقم تلك الأزمة هو ارتفاع تكلفتها بالنسة لسكان القارة الإفريقية، التي تعاني بافعل من الفقر وانخفاض دخل الأسرة.

4– صعوبة التأكد من مصداقية وموثوقية البيانات المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومدى صحتها.

5– تعاني العديد من المجتمعات[1] الإفريقية من عدم وجود بيئة مناسبة لتقبل أراء الأخرين وبدء حوار مجتمعي فعال في حال الاختلاف حول أحد القضايا، وهو ما يجعل استخدام تلك الوسائل كأداة للصراع والهجمات العنصرية أمر جائز.

[1] Költzow, Sarah, 'Monitoring and Evaluation of Peacebuilding: The Role of New Media", in **The Graduate Institute of International and Development Studies Paper** (Geneva: The Geneva Peacebuilding Platform, No. 9, 10 Nov 2014)

6- في كثير من الأحيان تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على إثارة وتشكيل عواطف المواطنين مع التأثير على قراراتهم اعتماداً على معلومات مغلوطة أو غير صحيحة.

7- ظهر أن المعلومات والتضليل المنتشر عبر منصات التواصل الاجتماعي تؤثر على الخيارات السياسية التي يتخذها كثير من المواطنين، وهو ما يؤثر سلباً على الحالة السياسية والأمنية بالبلاد.

8- أصبحت مواقع الإعلام الجديد صورة للاستقطاب[1] السياسي بدلاً من استخدامها كوسيلة للتواصل المجتمعي بين الأفراد.

9- تسمح وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا للأفراد بالبحث عن مجموعة متشابهة التفكير أو أقرانهم، لترتد الأفكار[2] عن بعضهم البعض، كما أنها تتيح بناء التضامن وهو ما يجعلها سبب مباشر في الاستقطاب في بعض الأحيان.

10 – يلعب الإعلام دور أساسي في تشكيل وجدان الرأي العام واتجاهاته وأفكاره ونظرته للآخرين، لذلك تحاول المجموعات المتصارعة التحكم في وسائل الإعلام وتسيطر عليها لتسخيرها لمصلحتهم ورؤيتهم الخاصة، حيث يتم استخدام وسائل الاعلام أما كأداة للصراع من خلال نشر خطابات العنف والتحريض[3] والكراهية أو تعزيز المصالحة والحوار المجتمعي.

---

https://repository.graduateinstitute.ch/record/288063/files/GPP%20_P_09_2013.pdf

[1] Social Media Impacts on Conflict Dynamics", in **The Toda Peace Institute Policy Brief** (Tokyo: Toda Peace Institute Policy, No. 73, May 2020)
https://bit.ly/3zFC7Gb

[2] Zeitzoff, Thomas, "How Social Media Is Changing Conflict", in **The Journal of Conflict Resolution** (California, SAGE publications, Vol. 61, issue. 9, 4 Aug 2017(
https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0022002717721392

[3] Legatis, Rousbeh, "Media-Related Peacebuilding in Processes of Conflict Transformation", in **The Berghof Foundation Handbook** (Berlin: Berghof Foundation, 21 May 2105)
https://berghof-foundation.org/files/publications/legatis_handbook_e.pdf

المطلب الثاني
نموذج ستوديو إيجامبو

تم إنشاء استوديو إيجامبو Studio Ijambo ليس للتنافس مع المحطات[1] المحلية الإذاعية ولكن لتزويدها بمحتوى إعلامي مؤيد للمجتمع وموجه للسلام، ومع ذلك، أصبح مؤخرًا مركزًا لتدريب ودعم الصحفيين من المنطقة بأكملها.

تم تأسيس الاستوديو ليعمل كبرنامج إذاعي في عام 1995 في العاصمة البوروندية بوجومبورا كرد مباشر على دعاية الكراهية التي انتشرت في موجات الأثير في منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا، حيث يُعتقد أن راديو الكراهية قد لعب دوراً مدمراً بشكل كبير في منتصف التسعينيات، حيث لم تعكس الصحافة البوروندية فقط الانقسام العرقي العميق ولكن أيضًا روجت له بشكل موسع وخطير، وحاول أعضاؤها "التنافس فيما بينهم على دعوات القتل، أو في تعبئة وتعزيز أيديولوجياتهم المروعة المتبادلة، مما أدى إلى الإرهاب المتبادل وانعدام الثقة في الإعلام بل اعتباره مصدر للتحريض والعنف والصراع.

وتم إنشاء "استوديو ايجامبو" – الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – كجزء من استجابة أوسع لحملة الكراهية، لدعم وتعزيز بناء السلام وتعزيز القدرة المحلية على إدارة وحل النزاع في بوروندي، وأصبح ايجامبو مصدر مستقل وموثوق للأخبار والمعلومات التي تم التحقق منها، كما أصبح فعالاً في مكافحة التوتر العرقي و إثارة الشائعات، والتي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة في مثل هذا المجتمع شديد الاستقطاب الذي يمزقه انعدام الثقة والخوف، عزز التدخل الإعلامي اعتقاد العديد من الناس على جانبي الانقسام العرقي بأن الحوار هو البديل العقلاني الوحيد لبوروندي في هذه الفترة الحرجة من تاريخها، وكان دائما ما يتم التأكيد على هذه القضية بشكل منهجي في العديد من برامجه المختلفة سواء الثقافية والدرامية وكذلك في المحتوى التحريري الإخباري، ليمثل ذلك شعار له يعرف من خلاله البرنامج نفسه للجمهور.

[1] Bratic, Vladimir, "Examining peace oriented media in areas of violent conflict", in **The International Communication Gazette** (New York: SAGE PUBLICATIONS, Vol.70 issue 6, Dec 2008) PP. 487-503
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1748048508096397

يعمل "استوديو إيجامبو" كوسيلة للإنتاج الإذاعي المستقل المحايد لإنتاج برامج تعمل على تعزيز الحوار والسلام والمصالحة، وشعاره "الحوار من أجل المستقبل"، ليحاول البحث عن أرضية مشتركة تجمع المواطنين في بوروندي بدلاً من مصادر الفرقة والنزاع، وذلك تحت رعاية مؤسسة Search for Common Ground (SFCG)، ينتج الاستوديو 28 برنامجًا في الأسبوع، يتم بثها على العديد من المحطات الإذاعية الحكومية والخاصة في منطقة البحيرات العظمى، كما يعمل به موظفين وصحفيين من الهوتو والتوتسي كدليل على استقلاليته وحياديته وبحثه عن المصالحة والتماسك[1] المجتمعي، ينتج ما يعدل 15 ساعة أسبوعياً من البرامج الإذاعية المختلفة، بكلا من اللغة الكيروندية الوطنية للبلاد وأيضاً الفرنسية.

أولاً– أساليب مُبتكرة:

كان على فريق عمل الاستوديو خلال بداية عمله البحث عن أساليب إعلامية مبتكرة لجذب الجهور خاصة خلال تلك الفترة التي تميزت بالانقسامات والاستقطابات الحادة بعد صراع عنيف استمر لعقود وحرب أهلية نتج عنها مئات ألالاف من القتلي والمصابين، مثل تدريب الصحفيين البوروندييين المهارات الأساسية للصحافة ودورها في منع النزاعات والتغطية الحيادية، وكيفية التوافق بين القيم الثقافية القديمة وثقافة الأخبار المتطورة، والأهم كيف يمكن أن تتغلب المهنية عن الولاء العرقي والانتماء لجماعة معينة، فكانت فكرة الاستقلالية والموضوعية بمثابة "خيانة" لدي معظم المجتمع لأنها تعني الخروج عن بعض الأفكار[2] التي تتسمك بها كل جماعة، بالإضافة لتدريب الصحفيين على الصحافة الاستقصائية وطرق التحقق من صحة المعلومات والأخبار.

كما تضمنت أدوات الاستويو الإبداعية الجديدة السماح للأشخاص بتعريف النزاع وقياس تأثيره، وإضفاء الطابع الشخصي على الصراع من خلال عروض مثل "الأبطال"، وتقديمه بنبرة محادثة مريحة وصريحة تتعامل مع الاطار النفسي للجمهور وتحفزهم على الحوار، لذلك نجح في خلق حالة وبيئة إعلامية تسمح بالتعبئة الاجتماعية والسياسية لأغراض بناء السلام، فكان لإيجامبو دور فعال في التأثير على بعض

[1] Sindayigaya, Adrien, "Studio Ijambo, The Communication Initiative Network", 15 Feb 2002https://www.comminit.com/global/content/studio-ijambo

[2] Hagos, Asgede, "Case study six: Media Intervention in Peace Building in Burundi - The Studio Ijambo Experience and Impact", in **The Greater Horn of Africa Peace Building Project** (Washington DC: Management Systems International, USAID, March 2001)
https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACY570.pdf

التغييرات السياسية المتعلقة بالعديد من القضايا، وخاصة النازحين داخليًا. كان أول من كشف عن عمليات قتل اللاجئين الهوتو العائدين من تنزانيا على يد جنود الحكومة البوروندية في عام 1997.

منذ البداية عمله كان الهدف الأساسي منه أيضاً أن يفتح "إيجامبو" قنوات اتصال جديدة لأولئك الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى وسائل الإعلام المملوكة للحكومة، ونتيجة لذلك، قدم منتدى موثوقاً ليبدو وكأنه حوار غير مباشر بين الأحزاب العرقية، على أساس أن الصحفيين يمكن أن يلعبوا دور حيوي في فتح طرق الخطاب العام وإدارة الحوار البناء بين مختلف أطراف المجتمع، فمن خلال ممارسة إعداد التقارير الجماعية، ساعدت "إيجامبو" في رفع مستوى الاحتراف من خلال الجهود المنهجية والواعية لحماية برامجها من التعصب والانخراط في الصراع الإعلامي والتحزب السياسي والعرقي في المجتمع، حيث يوجد الكثير من الكراهية بين الجماعتين العرقيتين الرئيسيتين، فكان يعمل على الجمع بين صحفيين من الهوتو والتوتسي معاً ليعملوا فى أرضية مشتركة تجمعهم على الحوار والبحث عن رؤى تنقذ المجتمع من العنف والصراع والفوضى المدمرة، وهو ما مثل نموذج يمكن أن تحتذى به باقي الوسائل الإعلامية البوروندية.

ثانياً- تأثير إعلامي فعال:

بعض برامج "ستوديو إيجامبو" كان لها تأثيراً أعمق على بعض أجزاء المجتمع على الأقل، فكثيراً ما يتلقى موظفو استوديو ايجامبو (Studio Ijambo) مكالمات هاتفية أو رسائل بريدية بعد بث برنامج "الأبطال" – الذي يعترف بالشجاعة الاستثنائية التي أظهرها بعض الأفراد من خلال إنقاذ أفراد من المجموعة العرقية الأخرى خلال ذروة المذابح العرقية– من بعض أفراد الجمهور للتعبير عن أسفهم لمشاركتهم في عمليات قتل بأنفسهم خلال الفترة من عام 1993 إلى عام 1996 أو لإعطاء أسماء "أبطال" آخرين يعرفونهم حتى يستطيعوا أن يرووا قصصهم، بالإضافة إلى ترسيخهم المهارات المهنية للصحافة في وقت كان من الصعب أن تجد ذلك ببوروندي خلال ذلك الوقت، قدم "إيجامبو" التدريب لهيئة التحرير في منع النزاعات وإدارتها وحلها، لكن الجزء الأصعب من هذا هو التدريب المتخصص الذي تم تصميمه لمساعدة الصحفيين المحليين على التوفيق بين القيم المتضاربة، بعضها متجذر في الثقافة القديمة، والبعض الآخر في ثقافة غرفة الأخبار، فكان من بين التحديات الثقافية التي يواجهها الصحفي في بوروندي، ربما يكون الولاء العرقي هو الأهم لأنه ينفي المبادئ الأساسية للصحافة، وخاصة الاستقلالية والموضوعية.

في بوروندي، سأل "إيجامبو" مستمعيه عن الرسائل[1] التي تلقوها من الاستماع إلى البرامج 63% ذكروا "المصالحة"، بينما قال 53% "السلام، 64% ممن أشار أولئك الذين استمعوا إلى البرنامج إلى أنهم يعتقدون أنه "كان ناجحًا للغاية في جمع الشباب البوروندي معاً".

إن أهمية وسائل الإعلام تنبع من عرض الحقيقة بموضوعية، لذلك غالبًا ما تكون من بين العناصر الأولى في المجتمع التي يتم تعطيلها في صراع علني، حيث تسعى الأحزاب مسبقًا للسيطرة على وسائل الإعلام[2] من أجل التأثير على الأخبار والآراء لصالحها، ولذلك في الآونة الأخيرة، ركزت المبادرات الجديدة على وسائل الإعلام كوسيلة لتوصيل المعلومات التي تهدف على وجه التحديد إلى تعزيز المشاعر العامة لصالح الحل السلمي للنزاع.

وعلى الجانب الأخر لعب الإعلام دوراً مؤثراً في اشعال الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى، ابرز تلك الأمثلة هي إذاعة Radio–Télévision des Mille Collines (RTLM) في روندا التي كان لها تأثير كبير في اشعال الصارع بين الهوتو والتوتسي هناك عام 1994، فكانت تستخدم كأداة لنشر العنف والكراهية وخطاب التحريض العرقي، بل كانت سبب رئيسي في عمليات الابادة الجماعية والدعوة لحشد بعض من الهوتو المتطرفين لقتل التوتسي، إلا أنها أيضاً قد لعبت الإذاعة دور هام في بناء السلام ومنع الصراع فمثلا بعد اغتيال الرئيس البوروندي "ملكيور نداداي" في عام 1993، اندلعت أزمة سياسية ، تلاها أعمال عنف واسعة النطاق، لعب المسلسل[3] الإذاعي التلفزيوني يسمى " Umubanyi niwe muryango Yourneighbour أي "جيراننا أنفسنا، والذي تم دعمه بواسطة Search for CommonGround، ويتدور أحداثه حول كيفية نجاح عائلتين متجاورتين من الهوتو والتوتسي في العيش سوياً في سلام بالرغم من الصراع الذي تعاني منه البلاد، وكان له تأثير قوي على التخفيف من الكراهية العرقية في بوروندي وعلى تعزيز السلام والتسامح في أجزاء مختلفة من الدولة، كما ساهم برنامج Murikira Ukuri "أرني الحقيقة"،

[1] Bratic, Vladimir, "Examining peace oriented media in areas of violent conflict", in **The International Communication Gazette** (New York: SAGE PUBLICATIONS, Vol.70 issue 6, Dec 2008) PP. 487-503 https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1748048508096397

[2] Howard, Ross, "An operational framework for media and peacebulding", in **The Institute for Media, Policy and Civil Society** (Vancouver: Institute for Media, Policy and Civil Society, Canada, March 2002(http://migs.concordia.ca/links/documents/OperationalFrameworkforMediaandPeacebuildingRossHoward.pdf

[3] "Media in the Great Lakes Regionfoster social dialogue", World Association for Christian Communication (WACC), 09 Feb 2014
https://waccglobal.org/media-in-the-great-lakes-region-foster-social-dialogue/

الذي أنتجته RadioLa Benevolencija في بوروندي، دورًا رئيسيًا في مجال منع الصراع من خلال معالجة انتهاكات الماضي المتعلقة بفهم أصول الكراهية العرقية وتعزيز الحوار المجتمعي وأيضاً كان له دور فعال في إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة من خلال رسائلهم المتعلقة ببناء مستقبل خالي من العنف. ساعد برنامج "Projet Pigiste" لمنظمة Eirene Great Lakes في تدريب الصحفيين في راديو "بوبليك أفريكان" في بوروندي، على مهارات تعزيز الحور المتمعي ونقل الأحداث بحيادية دون التسبب في صراعات وأعمال عنف، مع كيفية استخدام الإذاعة كأداة لبناء السلام.

كما أن لإيجامبو له عدد من البرامج الهامة التي ساهمت في دعم عملية المصالحة الوطنية في بوروندي مثل Iteka n'ijambo (الحقوق والكرامة)، الذي يطلع الناس على حقوقهم الإنسانية ويتابع حالات محددة من الانتهاكات في جميع أنحاء البلاد، Wibaza iki؟ (ماذا نفكر؟)، والذي يمنح البوروندييين العاديين الذين غالبًا ما يتم تجاهلهم في العمليات السياسية الفرصة للتعبير عن آرائهم وآمالهم ومخاوفهم بشأن القضايا الملحة في ذلك الوقت، وبرنامجان يتعاملان مع حقوق المرأة والدور المهم الذي تلعبه المرأة في السلام والمصالحة (Uko bukeye وUko bwije، أيضاً برنامج Sangwe (مرحبًا بك مرة أخرى) ، والذي يسلط الضوء على الدور الإيجابي[1] الذي يمكن للموسيقيين القيام به من أجل البحث عن السلام والمصالحة، وRemesha ibibondo (أعط الأمل للحياة)، والتي تسمح للأطفال بالتعبير عن آمالهم ومخاوفهم من المستقبل.

ثالثاً– دور ستوديو إيجابمو في دعم المصالحة:

على الرغم من التحديات التي تواجه الإذاعات المستقلة أو ما يطلق عليها البعض "الخاصة"، إلا أن هناك جهود دولية تعمل لإنشاء إذاعات مستقلة تتحدى العنف وتعمل على تعزيز المصالحة الوطنية وثقافة الحوار وبناء السلام، وكان "ستوديو إيجامبو" ومقره بوجومبورا، هو واحد من الجهود الناجحة لإنشاء أنواع جديدة من البرامج لمواجهة نوع "إذاعة الكراهية" التي صدرت في أوائل التسعينيات والتي ساهمت بشكل كبير في الإبادة الجماعية في رواندا والتي اجتاحت عقبها بوروندي. أنتج "ستوديو إيجامبو" مسلسلًا بعنوان Ababanyi ni

[1] Sindayigaya, Adrien, "Studio Ijambo, The Communication Initiative Network", 15 Feb 2002 https://www.comminit.com/global/content/studio-ijambo

twebwe / Umubanyi Niwe muryango (نحن الجيران / الجار جزء من العائلة) وتحدث هذا البرنامج عن الحياة اليومية لعائلتين، إحداهما من الهوتو والأخرى من التوتسي، مما يدل على الرغبة في خلق نوع من التفاهم بين أفراد المجتمع الواحد، كما سلط برنامج آخر Inkinyi Y'Ubuntu (عمود من أركان الكرامة) الضوء على تجارب أشخاص صالحين مجهولين خاطروا بحياتهم أثناء الأزمة لإنقاذ أشخاص ينتمون إلى المجموعة العرقية الأخرى، ظهرت إذاعة RPA (Publique Africaine) ووضعت صراحة لتكون صوت من لا صوت لهم. كانت فكرة إنشاء هذا الراديو هي حقيقة أن الشعب البوروندي لم يكن لديه مكان للتعبير عن معاناته وتطلعاته ورؤيته للحياة الاجتماعية والسياسية لبلدهم والمشاركة في إعادة بنائه. لعبت الإذعة دور هام في التمهيد للتوقيع على اتفاق اروشا حيث خصصت المحطة الإذاعية العديد من ساعات البث لنشر بنود الاتفاق التي كانت مثيرة للجدل المجتمعي للغاية خلال ذلك الوقت.

صورة تعبيرية من موقع Freepik

في استطلاع للرأي[1] اجراه باحث بجامعة نيروبي الكينية في عام 2011، وجد أن 73٪ من من شملهم الاستطلاع في "بوجومبورا" قالوا إن برامج إدارة الصراع يتم بثها "كثيرًا" في الإذاعات البوروندية، وأوضح غالبية المجيبين من الهوتو والتوتسي أن السلام والمصالحة وتعزيز الحوار عبر الانقسام العرقي كانت

[1] Makundi, Athanas, "Media and conflict resolution: the role of radio in the management of Burundi conflict", **School of journalism and mass communications studies** (Master, University of Nairobi, Nov 2011) http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/3275/Athanas_Media%20and%20Conflict%20Resolution%20the%20Role%20of%20Radio%20in%20the%20Management%20of%20Burundi%20Conflict.pdf?sequence=1

الموضوعات المهيمنة التي تناولتها برامج إدارة الصراع، وقال 53.3% منهم إن البرامج توفر لهم الحقيقة والراحة والعزاء، وتوفر لهم بعض الأمل في عودة السلام والحوار، وتعمل على تعزيز السلام والمصالحة "دائما".

كما أكد 90٪ من أفراد العينة بأن الإذاعة كانت الأكثر فاعلية في بث برامج إدارة الصراع مقارنة بالتلفزيون والصحف حيث كانت 40٪ و 25٪ على التوالي، و شعر 71.8٪ من أفراد العينة بأن برامج إدارة الصراع ساعدت في حل بعض مشاكل الصراع الاجتماعي مثل الكراهية والهجمات الانتقامية داخل الانقسام العرقي بسبب البامج الإذعية التي تتناول مواضيع مثل التسامح والغفران والمصالحة.

لا يعتبر الراديو وسيلة لنشر الفكر فقط بل قد يعتبر مقياس للرأي العام، فقد كشف 71.8٪ من أفراد العينة بأن الصراع العرقي بين التوتسي والهوتو قد انتهى ولكن الأزمة الآن سياسية تدور بين النخب الحاكمة فقط.

لعل ما يبرهن على الدور البناء الذي لعبه "استوديو إيجابمو" لمساندة لتحقيق مصالحة وطنية بالبلاد في أصعب الأوقات التي كانت تتعرض فيها وسائل الإعلام للتحريض والترهيب والتضييق، أنه بالرغم من عدم تفضيل بعض من أفراد القوات المسلحة البوروندية لبرامج الاستوديو إلا أنهم أعربوا في أحد الاستطلاعات أن هناك تغيير ايجابي بسلوكهم قد حدث بعد متابعتهم لبرامج "إيجامبو" حيث اعتبروه مصدر موثوق ومستقل للأخبار ولمعرفة حقيقة الأوضاع بالبلاد، وذلك فضلاً عن تفاعل الجمهور مع برامجه، فمثلا بعد بث أغنية "الأبطال" تلقى الاستوديو العديد من المكالمات الهاتفية والرسائل البريدية من الجمهور للتعبير عن أسفهم لمشاركتهم بعمليات قتل وانتهاكات خلال الفترة من 1993 الى 1996 أو لتعريف الجمهور بأبطال ضحوا بحياتهم خلال تلك الفترة لانقاذ أخرين، ولا ننسى دوره الهام في ترجمة خطاب "مانديلا" الشهير خلال بداية مفاوضات أروشا للغة الكيروندية لتشجيع المجتمع وتحفيزه على التفاوض واشراك الجمهور في عملية السلام، كما أن مركز السلام النسائي، الذي تأسس في أوائل عام 1996 من قبل منظمة البحث عن أرضية مشتركة، قد استخدم برامج الاستوديو لتحفيز النساء على المشاركة في عملية المصالحة، ليُعتبر "إيجامبو" واحد من أبرز الأمثلة – ليس في بوروندي فقط بل في دول العالم التي شهدت حروب أهلية – للأدوات الإعلامية التي ساهمت في التعبئة الاجتماعية والسياسية من أجل بناء السلام.

ومن أبرز الأدلة على تزايد جمهوره أنه قد قال أقل من 20% فقط من بين 267 مشارك في استطلاع[1] للرأي أنم لم يستمعوا لبرامجه. كما لعب "إيجابمو" دوراً فعالاً في إغلاق وزارة الدافع البوروندية لمخيمات اللاجئين عام 1998 بعد ضغطه على الحكومة من خلال عروضه الختلفة التي أظهرت جرائم قتل اللاجئين العائدين من تنزانيا على أيدي جنود الحكومة في عام 1997، كما أنتج عروض مختلفة تظهر معاناة المشردين واللاجئين، وكان لها أيضاً أثر في تغيير الحكومة لبعض سياستها تجاههم.

يمكن القول بأن "ستوديو إيجامبو" يعتبر أحد أبرز الأمثلة على "صحافة السلام[2]" التي تُعرف بأنها "برامج أو إطر للتغطية الإخبارية الصحفية التي تساهم في عملية صنع السلام وأيضا الحفاظ عليه، والتسوية السلمية للنزاعات"، مع عدم إهمال تغطية المواقف الأخبار السلبية للنزاعات وليس الإيجابية فقط لأنها سيكون لها مدلول إستباقي قبل تفاقم الأزمة، مع التركيز على معاناة ومخاوف ومظالم جميع الأطراف، منعاً لتأثيرات الصراع السلبية على المستقبل.

أثبت "ستوديو إيجبامو" أنه يمكن لوسائل الإعلام لعب دور حيوي في بناء السلام وتشجيع المجتمع وتحفيزه على تحقيق مصالحة وطنية من خلال تقديم برامج محايدة مستقلة غير حزبية، الاستماع وعرض لكافة الاراء ووجهات النظر، تمكين الجمهور من الشاركة الفعالة في البرامج الحوارية وعرضها بطريقة مهنية تناسب ثقافتهم وتقاليدهم، إعلاء القيم العليا والمهنية على الأرث العرقي والأراء والانتماءات الشخصية، معالجة قضايا المجتمع بدون الخوف من الدخول في تفاصيلها السلبية بحرية، أبراز الصور الايجابية المؤثرة بالمجتمع والتصدي للسلبي منها، البعد عن التردد في الدخول المتعمق في قضايا الصراع[3] وذكريات الماضي الأليمة لأنها ستساعد على محو الأليم منها واستبداله بجديدة محفزة تساهم في بناء مستقبل أفضل.

---

[1] Hagos, Asgede, "Case study six: Media Intervention in Peace Building in Burundi - The Studio Ijambo Experience and Impact", in **The Greater Horn of Africa Peace Building Project** (Washington DC: Management Systems International, USAID, March 2001)
https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACY570.pdf

[2] Tayeebwa, William, Framing Peace, the case of conciliatory radio programming in Burundi and Uganda, in **The CGHR Working Paper** (Cambridge: University of Cambridge Centre of Governance and Human Rights, No. 8, March 2014)
https://www.repository.cam.ac.uk/bitstream/handle/1810/245230/CGHR_WP_8_2014_Tayeebwa.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[3] Bernhard, Ellen and others, Media and Peacebuilding Concepts, Actors and Challenges, in **The Swiss peace foundation Working Paper** (Bern: Center for Peacebuilding, Jan 2002)
https://www.files.ethz.ch/isn/114533/workingpaper_01_2002.pdf

الخلاصة: تلعب لجنة الحقيقة والمصالحة دور حيوي في إنجاح عملية المصالحة الوطنية، فهي الاساس الذي تنطلق منه المصالحة وما يتعلق بها من خطوات تنفيذية على أرض الواقع تضمن مستقبل خال من العنف، لذلك فأن التعامل معها كأداة للدعاية السياسية والانتخابية بدون تفعيل حقيقي لنشاطها، لن يضمن عودة الصراع خلال المستقبل لأن نفوس البعض قد تكون مازالت ممتلئة بالكراهية والرغبة في الانتقام، كما يقوم الإعلام بدوراً مؤثراً في إنجاح أو إفشال عملية المصالحة الوطنية، فيمكن من خلاله زيادة حدة الصراع وتحويله لحرب أهلية أو نبذ خطاب العنف والكراهية وحث جميع الأطراف المتصارعة على وقف القتال والاتجاه نحو عملية المصالحة الوطنية، ولذلك يجب أن يتم مراعاة تنظيم الجانب الإعلامي بقوانين ولوائح مهنية غير مقيدة للحريات وفي نفس الوقت تضمن عدم استغلال الوسائل الإعلامية من جانب أي طرف للتحريض على العودة للاقتتال، ولعل أبرز النماذج في ذلك هو "ستوديو إيجامبو" الذي استطاع أن يقدم نفسه كأداة إعلامية مهنية تستطيع أن تساهم في الدعوة للتسامح والحوار المجتمعي البناء وتقبُل الأخر، لذلك كان مقبول جماهيرياً من معظم أطراف الصراع في بوروندي.

خاتمة

خاتمة

يمكن أن نستخلص من خلال دراستنا أن المصالحة الوطنية عملية طويلة ولها عدة مراحل وتتطلب وقتاً لتعافي الضحايا من الجروح النفسية وذكريات الماضي الأليمة، ولن تحدث بمجرد التوقيع على اتفاق أو إصدار قرارات سياسية أو تدابير تحمل في طياتها أي نوع من الترغيب أو التهديد بل يُمكن تحفيز المجتمع بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والإعلامية والثقافية لتشجيعه على التفكير في المصالحة أو حتى البدء في بحث جذور صراع الماضي الدفين ومعرفة أسبابه، بالتوازي مع البحث عن حلول وتسويات تضمن منع العودة للاقتتال من جديد.

أثبتت تجربة المصالحة الوطنية في بوروندي أن مجرد التوقيع على اتفاق سلام في دولة تعاني من الصراعات بدون وضع ضوابط وخطط واقعية يسير عليها الاتفاق مع جدول زمني محدد وواضح يتضمن عقوبات على الطرف الغير ملتزم بالاتفاق، سوف يتسبب ذلك بالعودة بالبلاد للصراع من جديد ليتم بناء السلام على أسس غير فعالة أو ليست قابلة للتطبيق الجدي على أرض الواقع، لتؤكد التجربة ايضاً أن قدرة الدولة عل بناء أساس اقتصادي قوي يُمكن المواطنين من رفع مستواهم المعيشي وتلبية متطلبات حياتهم وعائلاتهم الأساسية بالتوازي مع ممارسات ديمقراطية تمكن قيام مؤسسات الدولة بدورها على أكمل وجه في خدمة جميع المواطنين بدون تمييز مع احترام مبادىء حقوق الإنسان وإتاحة حرية الصحافة والتعبير بصورة تسمح للإعلام بممارسة دوره الرقابي على أجهزة الدولة بحرية واستقلالية وحيادية، مع إتاحة تقاسم عادل للسلطة يسمح بتداول الحكم بصورة سلمية وفق إجراءات ديقراطية معلنة، كل ذلك سيكون عامل أساسي في تطبيق حقيقي للمصالحة الوطنية يسمح بحدوث بناء سلام دائم بالبلاد.

أولاً– نتائج:

تشمل النتائج التي تم التوصل إليها تقييماً لعملية المصالحة الوطنية في بوروندي من حيث:

أ- ترتيبات لضمان نجاح عملية المصالحة الوطنية:

- بناء الثقة مع أطراف الصراع المختلفة أول خطوة يجب أن يقوم بها النظام السياسي الذي يرغب بشكل حقيقي في تطبيق مصالحة وطنية جادة، وذلك عبر إجراءات محددة ذات جدول زمني واضح ومُعلن أمام الجميع، حتى يستطيع أن يكتسب الثقة، ثم يبدأ بعد ذلك في التفاوض على بعض النقاط والتي من الممكن أن يحاول أن يحقق فيها مكاسب مجتمعية ومؤسسية تحقق التوازن المطلوب في المجتمع ومع أجهزة الدولة المختلفة.
- المصالحة الوطنية عملية طويلة ولا ترتبط بوضع أهداف قصيرة الأجل لتحقيقها أو يمكن اختصار عدد من مراحلها بحجة إحلال التهدئة أو تحت مسمى "تحقيق الاستقرار"، لأن أي اختصار للوقت أو الإجراءات التي تتطلبها قد يتسبب في العودة للصراع من جديد لكن تلك المرة لا يحتمل أن تكون التهدئة قريبة الحدوث لأن أطراف الصراع قد يجدون أن العملية السلمية أو التفاوض الذي يؤدي للمصالحة لا يحقق الجدوى المطلوبة.
- من الضروري أن تكون عملية المصالحة الوطنية شاملة لجميع أطراف الدولة والمجتمع، فلا يمكن تطبيق مصالحة جادة وفعالة بدون أن تكون نابعة من إرادة شعبية ورغبة رسمية من جانب مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، فالعملية هنا لها ثلاث أطراف رئيسية: الطرف الأول هو الشعب بكافة انتماءاته، والثاني الأطراف المتصارعة، والثالث الحكومة وأجهزة الدولة المختلفة خاصة المعلوماتية والأمنية منها، حيث إن تلك المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة تمتلك من الأدوات والوسائل التي يمكن أن يجعلها قادرة على إنجاح المصالحة أو إفشالها إذا تعارضت مع مصالحها الرئيسية، لذلك الصدام معها لن يكون ذو فائدة للعملية بأكملها بل يمكن أن تتسبب مخاوفها من حدوث تصالح – قد يهدد مصالحها الرئيسية – إلى نتائج سلبية على التهدئة بأكملها، ولذلك يجب عند وجود رغبة شعبية وإرادة حكومية في الصالحة أن يعمل النظام السياسي على وضع قواعد رئيسية تهدئ من قلق تلك المؤسسات، وتضمن لها بعض الأمان.

- ينبغي على الدولة أن تُشكل لجنة المصالحة والحقيقة ومؤسساتها المنوط بها الانخراط في عملية المصالحة من أشخاص مستقلين لهم سمعة طيبة بين جميع أطراف الصراع تجنباً لفشل المصالحة بحجة التحيز لصالح طرف على حساب طرف آخر.
- المصالحة تقوم بصفة أساسية على القضاء على الخوف والانتقام، لذلك يجب على النظام السياسي الذي يرغب في المصالحة أن يعمل على تهدئة مخاوف جميع أفراد المجتمع من المضي قدماً في طريق التصالح على اعتبار أنه السبيل الأمثل نحو بناء المستقبل.
- قد تلعب فكرة "صناعة النُخب" دوراً غير مباشراً في إذكاء الصراع بالمجتمع – خاصة في بعض دول القارة الإفريقية والتي تعاني من ضعف الثقافة السياسية والمستوى التعليمي – من خلال استخدامهم لمحاولة حشد المواطنين في اتجاه معين تحت مزاعم امتلاكهم الخبرة أو المعرفة أو القدرة على التأثير ولكن... الحقيقة قد تكون أن تلك النخب تسعى خلف مصالحها الخاصة حتى لو تعارضت مع المصالح العامة للمجتمع.
- لا يوجد معيار واحد لتطبيق الديمقراطية التي تؤدي لمشاركة السلطة بين فئات المجتمع المختلفة، لذلك فإن"استيراد الديمقراطية" ربما يأتي بنتائج عكسية ويزيد من الانقسام المجتمعي خاصة بالدول الإفريقية التي تعاني من ذلك بالفعل، لذلك يجب تشجيع الدول على بناء ثقافتها الديمقراطية الخاصة بها التي تُناسب ظروفها المجتمعية وطريقة معيشتها.

ب– تفعيل اتفاق أروشا:

- أثبتت تجربة المصالحة الوطنية في بوروندي أن مجرد التوقيع على اتفاق لصنع السلام في دولة تعاني من الصراعات دون وضع ضوابط وخطط واقعية يسير عليها الاتفاق مع جدول زمني محدد واضح يتضمن عقوبات على الطرف غير الملتزم بالاتفاق، مع مراقبة دولية فعالة للتطبيق الواقعي، سوف يتسبب ذلك بالعودة بالبلاد للصراع من جديد ليتم بناء السلام على أسس غير فعالة أو ليست قابلة للتطبيق الجدي على أرض الواقع.
- تحول اتفاق أروشا من أداة رئيسية لتحقيق مصالحة وطنية طويلة الأمد في بوروندي إلى مجرد مظهر شكلي للتهدئة وتقاسم السلطة بين نخب الأطراف المختلفة للصراع، بدون تحقيق مصالحة حقيقية بين الشعب الواحد، نتج عن ذلك عدم ظهور نتائج إيجابية واضحة للاتفاق، فقد تحول أروشا لاتفاق بين النخب المختلفة ولم يصل للمواطنين أو يشعروا بنتائجه، مما أفقدهم الاهتمام به مع مرور الوقت.

- مباشرة الضغوط المختلفة على أطراف الصراع مثل التهديد السياسي أو العسكري أو حتى الترغيب بالمساعدات والمنح قد تأتي بنتائج عكسية، وهو ما ظهر في اتفاق أروشا حيث أنه على الرغم من توقيع الأطراف المتصارعة عليه الاتفاق، إلا أنه بعد مرور ما يزيد عن عشرين عاماً لم يحقق النتائج المرجوة منه، فقد يرغب البعض في الحصول على المساعدات المالية أو يشعر بالقلق من الضغوط الدولية لبعض الوقت وهو ما يدفعه للتوقيع والانخراط في التفاوض بدون وجود رغبة وإرادة حقيقية.

ج- الدور الإعلامي والتثقيفي:

- يُمكن استخدام الإعلام بصورة مهنية مخططة لتحفيز الأطراف المتصارعة على التسوية السلمية للصراع والجلوس على مائدة التفاوض، وكذلك يمكن أن يكون أداة حيوية لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يُمكن هنا استعماله لتحقيق أهداف سياسية بناءة في المجتمع، وتوصيل رسائل لمختلف الأطراف وقت الرغبة في ذلك خاصة أوقات الأزمات.

د- الإجراءات الاقتصادية الفعالة:

- توزيع الثروات في بوروندي بشكل مُتكافئ سيكون عاملاً رئيسياً في تحقيق مصالحة وطنية فعالة بالدولة، حيث إن شعور جماعة من المواطنين بالتمييز ضدهم وتهميشهم اقتصادياً كان سبب رئيسي للصراع والحرب الأهلية في بوروندي.
- يهرب المستثمر سواء الوطني أو الأجنبي من البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني، لذلك فتحقيق المصالحة وتقاسم السلطة سيكون له مردود مباشر على تدفق الاستثمارات ورفع مستوى معيشة الفرد وجذب رؤوس الأموال إلى الدولة، وهذا ما يجب أن يتم توصيله لمؤسسات الدولة والمواطنين المتخوفين من المصالحة، فالمردود الاقتصادي والاجتماعي عليهم وعلى أسرهم سيكون بالغ الأهمية.

هـ- الدور الإقليمي والدولي للمصالحة في بوروندي:

- يمكن القول بأنه على المستوى الإقليمي قد قام الاتحاد الإفريقي بدور بارز ويعتبر نادر الحدوث من جانبه، من خلال توجيهه إنذاراً غير مسبوق لحكومة بوروندي، مدعومًا بالتهديد باللجوء إلى القوة العسكرية، على خلفية تعديل رئيس بوروندي السابق "نكورونزيزا" الدستور ليتمكن من الترشح لولاية

ثالثة، وما خلفه ذلك من احتجاجات واسعة بالبلاد أدت لأعمال عنف واسعة النطاق، يؤكد على أن الاتحاد قادر على أن يقوم بتسوية أزماته بنفسه دون اللجوء للقوى الخارجية، ويمتلك الأدوات الكافية للقيام بذلك، ولكن الأزمة تكمن في وجود إرادة سياسية لدى البعض في سبيل تحقيق ذلك.

- أما على المستوى الدولي، تمارس الأمم المتحدة دبلوماسية بطيئة شديدة الحساسية السياسية خاصة في أوقات الصراع التي تشهد تغيرات عنيفة متسارعة، وهو ما يؤثر على قدرة المنظمة الدولية على إتخاذ إجراءات سريعة إيجابية في الوقت المناسب، ففى بوروندي كان يمكن للأمم المتحدة الضغط أكثر على الحكومة البوروندية للاستجابة بشكل أكبر لاتخاذ إجراءات ملموسة للتعاون مع قوات حفظ السلام أو الاهتمام بملف حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد أو حتى تفعيل عمل لجنة الحقيقة والمصالحة إلا أنها فضلت الابتعاد عن المواجهة السياسية المباشرة، والاكتفاء بمتابعة الأمر هناك من خلال التقارير الدورية، أو الأعراب عن القلق والدعوة لوقف العنف، حتى أن بعثتها هناك أيضا لم تستطع القيام بدورها على الوجه الأكمل بسبب عدم تقبُل الشعب لها، ووصفها بأنها مثل "الاستعمار"، وهو ما أدى إلى تقوية موقف الحكومة البوروندية الرافض للتدخل الدولي، وهو ما يؤثر بالسلب على دورها في حفظ السلم والأمان الدوليين ومصداقيتها أمام الشعوب.
- تتحمل بعض المنظمات الدولية مسؤوليتها نحو عودة الصراع أو فشل التسوية السلمية في بعض دول القارة الإفريقية بسبب تركيز اهتمامها على تمويل أصحاب الضجة الإعلامية المفتعلة التي تقوم بها تلك المنظمات أو من يمثلونها، فأصبح الشعار"كلما زاد ضجيجهم زاد مقدار تمويلهم"، وتحول الاهتمام الرئيسي هنا لترتيب الأوراق للحصول على التمويل، بغض النظر عما يتحقق على أرض الواقع من استفادة للمجتمع من تلك المنظمات أو رؤية نتيجة برامجهم المجتمعية على أرض الواقع.
- أصبحت بعض منظمات المجتمع المدني بالقارة الإفريقية، خاصة الحقوقية منها وسيلة لجمع التمويل وغاب دورها التوعوي والتثقيفي وتحول بعضها للخدمي بحجة "خدمة المواطنين"، بل تورط بعض من أصحاب تلك المنظمات في الصراع كنوع من "إثبات الوجود" بدون تحقيق نتائج فعالة يستفيد منها المجتمع بكافة فئاته، مما جعلها تدخل في بؤرة الصراعات والتجاذبات السياسية، ليصبح لها مؤيدين ومناهضين، مما حولها لتكون جزء من الأزمة ربما عن عمد أو حتى بدون قصد.

يرى المؤلف:

أ– هناك رابطاً أساسياً وعلاقة طردية بين التنمية الاقتصادية والمصالحة الوطنية بشكل مباشر، وهو ما أطلق عليه المؤلف "**المصافحة الخضراء**".

حيث أنه من المهم التأكيد على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تسير في ذات الوقت بجانب تحسين الظروف السياسية فكلاهما لا ينفصلان من أجل تحقيق عملية مصالحة وطنية مستدامة وفعالة، بل كلما زاد التدهور الاقتصادي انخفض مستوى المعيشة وهو ما يزيد العنف والجرائم ويسهل من استقطاب المواطنين نحو الصراع، والعكس صحيح، فتوفير فرص العمل يجعل من السهولة دمج المواطنين والمحاربين السابقين في الحياة اليومية وجعلهم جزء من الحياة السياسية بكل متطلباتها، بل أنه من الضروري توفير سبل المعيشة المناسبة للمواطنين وأسرهم وجعلهم يسيرون في دائرة الحياة الطبيعية، فتوفير الاحتياجات الأساسية للأسرة وتفريغ الطاقات الداخلية بصورة سياسية بعيدة عن العنف، يجعل من الصعب اللجوء للصراع المسلح أو أعمال العنف، بل بالعكس قد يساهم الاهتمام بالجانب الاقتصادي في تمكين الدولة من خلق أدوات سياسية تجتذب بها المعارضة للحوار السياسي وتعطي بعض الأمل للرأي العام في قدرة النظام الحاكم على المناورة السياسية والاستماع لجميع الآراء والمشاركة في حوار مجتمعي، لذلك تحتاج الدولة إلى توليد موارد محلية تنشيط اقتصادها وتقليل اعتمادها على التمويل الخارجي، وهو ما يجعل التنمية الاقتصادية الوطنية ركناً أساسياً من متطلبات نجاح المصالحة الوطنية، وهو ما يطلق عليه مؤلف الكتاب "المصافحة الخضراء ".

ب– يُمكن استخدام أداة "**الجرس الإعلامي**"، للتنبيه عند بداية الأزمة أو النزاع، تلافياً لتحوله لصراع، وما قد ينتج عنه من تداعيات مختلفة في حال إهمال التعامل العلمي معه.

تقع العديد من الوسائل الإعلامية في خطأ مهني، ربما أصبح من المعتاد رؤيته وهو اقتصار دورها على نقل الحدث دون المتابعة التحليلية الدقيقة لما يدور حولها من شؤون سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية، الوسائل الإعلام دور هام في تخصيص أقسام مهنية يعمل بها متخصصون مختلفة التخصصات يقومون بتحليل الأحداث المختلفة السياسية منها أو الأمنية أو الاقتصادية أو الصحية وحتى الاجتماعية، ويجلس فريق عمل متخصص ليتابع ما يحدث حول العالم أول بأول كل في تخصصه، ثم يقدمون ما يشبه جرس الإنذار أو ما نطلق عليه هنا "الجرس الإعلامي" للحدث قبل وقوعه أو الأزمة قبل حدوثها، فهي تشبه أجهزة مكافحة الحرائق، فبمجرد أن تنتشر بعض الأدخنة البسيطة تطلق تلك الأجهزة صفاراتها لتنبه من خطر قادم قبل تطوره وتحوله لحريق ضخم ينتشر في كافة أرجاء المكان، وذلك من خلال إعطاء إنذار عندما تبدأ النزاعات بالظهور حتى لا تتطور لصراعات مسلحة، مروراً بالأزمات الاجتماعية التي يعاني منها سكان

المنطقة، تبدأ تلك العملية بإعطاء نسبة احتمالية لتطور الموضوع ومدى تضخمه وتطوره، ومن خلال تلك النسب نستطيع ان نحدد كيفية التناول الإعلامي للموضوع، فمثلًا النزاعات التي على وشك أن تتطور على الأرض لتتحول إلي صراعات مسلحة عنيفة ستجد لها مؤشرات على الأرض، بداية من نوعية الخطاب المتبادل بين الأطراف المتصارعة حتى الحشد عبر الوسائل المختلفة، مروراً بالحالة النفسية لمختلف الأطراف، ويتم إعطاء النسبة المحتملة للصراع بناء على المعطيات السابقة، ومع تطورها تتم زيادة النسبة أو تخفيضها، لذلك كما ذكرت فأن وجود أقسام متخصصة في التحليل بالوسائل الإعلامية شيء أصبح ضرورياً ولا مفر منه على الأقل في المؤسسات التي لديها جمهور واسع وتمتلك الموارد اللازمة للقيام بذلك، كما ينبغي أن يتوفر التمويل اللازم من المؤسسات الدولية المانحة للاهتمام بذلك الأمر.

ج- وجود ما أطلق مؤلف الكتاب عليه "**دائرة المصالحة الوطنية**"، والتي يقصد بها ارتباط عملية المصالحة الوطنية بالإصلاحات السياسية، الاقتصادية، والجوانب المتعلقة بالمجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير معاً دون إهمال تطبيق أي جانب على حساب الجانب الأخر، لتأثرهم ببعضهم البعض سواء بالسلب أو الإيجاب.

توصلت إلى أن هناك خطأ ربما قد يكون شائعاً لدى بعض الباحثين يتلخص في نظرتهم حول أن عملية المصالحة الوطنية تقتصر أو يكون معظم الاهتمام بها يتركز على الجانب السياسي بالدرجة الأولى ويتضمن عدد من الإجراءات السياسية مثل القيام بإصلاحات في نظم الحكم والوصول لتسوية سلمية للصراع أو اتفاق سلام بين الأطراف المتصارعة، ولكن الواقع يؤكد أن المصالحة الوطنية يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية الجادة المؤثرة مثل تحقيق عدالة خلال إعادة توزيع موارد دولة بدون أي تمييز، مع زيادة فرصة التنمية الاقتصادية التي تضمن بدورها إتاحة حياة ومستوي معيشي جيد للسكان، وتوفير وظائف جديدة للشباب العاطل عن العمل، الذي يمكن أن يستخدم كأداة للصراع من خلال استقطابه في الجماعات المتمردة المسلحة، وهو ما سيعمل على زيادة التدفقات النقدية التي ستساعد مؤسسات الحكم على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها مثل التعليم الجيد، الذي يرفع من مستوى الوعي العام وطريقة التفكير والتعامل مع مختلف قضايا المجتمع، والرعاية الصحية المناسبة التي تُشعر المواطن بآدميته، وأجهزة الأمن القادرة على تحقيق الانضباط بالدولة، وهو ما سيؤدي بدوره لحدوث استقرار مجتمعي ينعكس على الوضع السياسي بالإيجاب ويؤسس لبناء بيئة سياسية قادرة على الحوار في جو أمن بدون استقطاب أو عنف وتخويف، ليأتي دور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على ربط تلك الدائرة ببعضها البعض من خلال تسهيل التواصل بين كافة الجماعات ومراقبة أداء مؤسسات الدولة بمهنية وموضعية وحياد منعاً للفساد أو احتكار

البعض للسلطة وموارد البلاد، مما يؤسس لمجتمع قائم على الحوار البناء الذي يسمح بعرض جميع وجهات النظر، الذي يؤدي بدوره لتفريغ الطاقات السلبية بعيداً عن الصراع والفوضى، وهو ما يكن أن نطلق عليه هنا "دائرة المصالحة الوطنية".

شكل رقم (7) دائرة المصالحة الوطنية

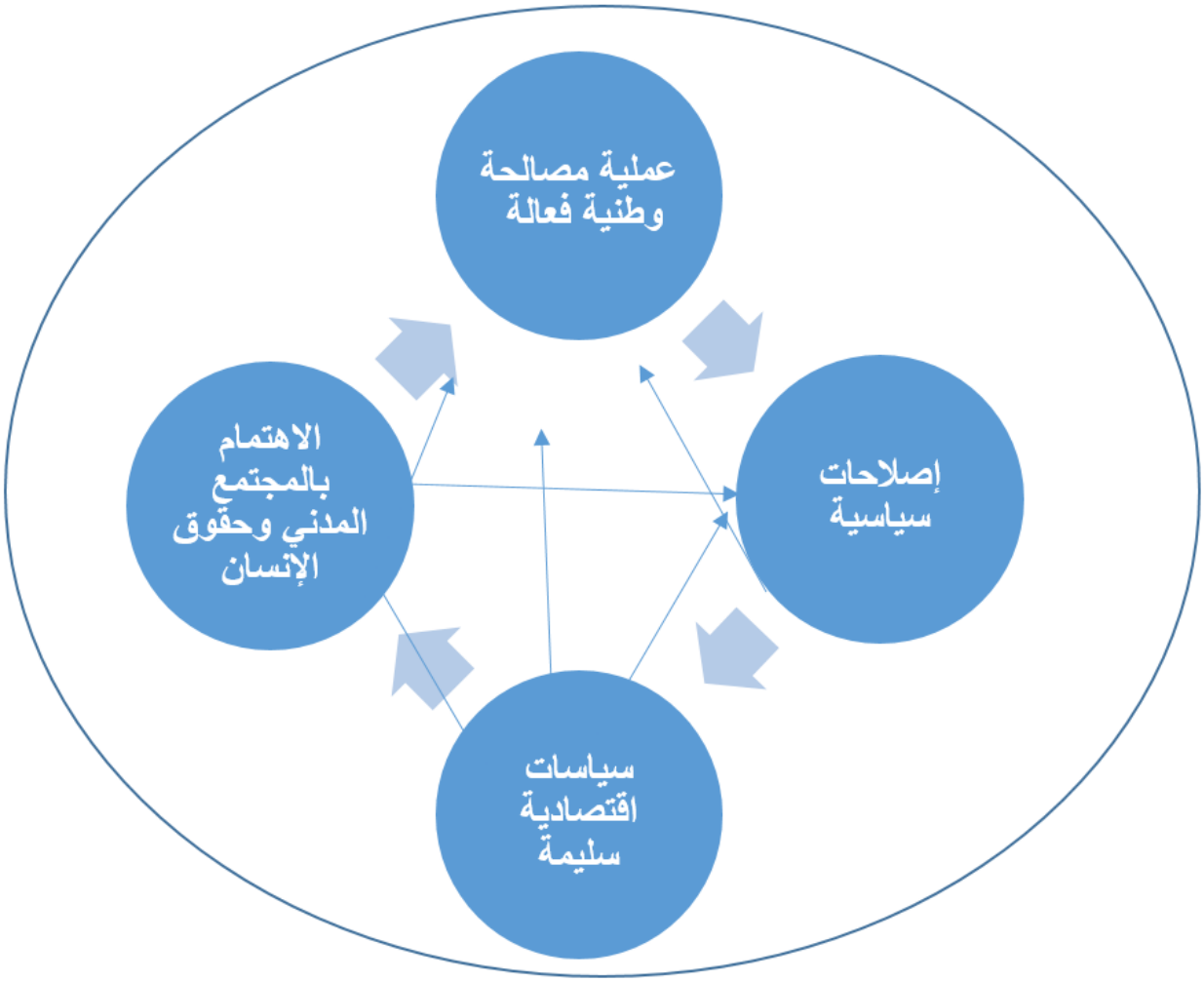

من إعداد مؤلف الكتاب

د– يمكن تطبيق ما أطلق عليه "**دائرة المنافع المتبادلة**" أو "**خلق المصلحة المشتركة**" بين جميع أفراد المجتمع البوروندي من خلال منح بعض التسهيلات أو المميزات الضريبية والإعفاءات الاقتصادية للمشاريع التي تضم تنوعاً عرقياً معيناً، حيث أن بيئة العمل والمنفعة الاقتصادية المشتركة تستطيع أن تدمج الجميع تحت مظلة المصلحة الواحدة، والتي ستنعكس بدورها على كافة مناحي الحياة اليومية.

هـ– العنف لا يرتبط بطبيعة المواطن نفسه، فالفرد لا يُخلق عنيف بطبعه، حيث أن الحروب الأهلية وعمليات الإبادة الجماعية لا تنشأ فجأة، إنما تحدث نتيجة تراكمات ذهنية ونفسية تتراكم على مراحل مختلفة لتخرج في النهاية في صورة أعمال عنف تختلف شدتها ومستواها بحسب تلك التراكمات، فمثلاً في بوروندي تسببت تراكمات السياسة الاستعمارية التمييزية في حرب أهلية لأنها حرمت الهوتو من أبسط حقوقهم وجعلتهم كالخدم والعبيد، لصالح التوتسي على مدار سنوات عديدة، مما أفقدهم شعورهم بالآدمية نتج عنه انفجار عرقي –لأن تركيز السياسات التمييزية أنصب على التمييز العرقي– ظهر في وقت ما على شكل صراع مسلح.

و– يُشجع مؤلف الكتاب مختلف المنظمات المجتمعية والغير ربحية الدولية لإدراج عملية المصالحة الوطنية ضمن اهتماماتها وجدول أعمالها، مع العلم بأنه هناك عدة مجالات للمصالحة منها العمليات الاقتصادية والتنموية، فضلاً عن الثقافة والفن والرياضة.

ثانياً– سيناريو مستقبلي:

من خلال دراسة النموذج البوروندي نستطيع أن نرجح سيناريو مستقبلي قد يكون الأقرب للحدوث خلال الفترة المقبلة، فالرئيس الجديد "ندايشيمي" بحسب تصريحاته يريد إجراء تغييرات وإصلاحات جذرية في التركة الثقيلة من الأزمات والصعوبات المختلفة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية التي ورثها من سابقه "بيير نكورونزيزا" ولأنه سيفعل ذلك بحرص شديد حتى لا يتسبب في غضب التيار المتشدد بحزبه (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية– جبهة الدفاع عن الديمقراطية)، أي أن الإصلاح سيكون بالتدريج ربما البطيء قدراً ما، فالإصلاح السريع هنا ربما يؤتي بنتائج عكسية تتسبب في إثارة القيادات الحزبية والمؤسسية ضده بدعوى تسليم السلطة للتوتسي وهو ما قد يأتي ربما بصراع جديد على السلطة بالبلاد يهدد بعودة الحرب الأهلية مرة أخرى، الواقع يوضح قدرة الدولة على السيطرة على مؤسسات الدولة والمواطنين هناك حتى الآن، وهو ما يجعلنا نستبعد قيام صراع مسلح جديد بالبلاد خلال المستقبل القريب، أما في حال تدهور الظروف

الاقتصادية بصورة أكبر من الوضع الحالي، فربما سيؤدي ذلك لانفجار مجتمعي يعقبه صراع على موارد الدولة المحدودة.

ثالثاً– توصيات:

تستطيع بوروندي أن تحقق تقدماً ملموساً على صعيد عملية المصالحة الوطنية في حال أن التزمت ببعض النصائح المهمة، ولذلك أقدم إلى صناع القرار بدولة بوروندي سواء من الحكومة أو منظمات المجتمع المدني مجموعة من التوصيات، والتي ستكون لها فائدة في تحقيق تقدم حقيقي في عملية المصالحة الوطنية بالبلاد خلال السنوات المقبلة:

أولاً– التعليم والثقافة:

– يجب على المؤسسات التي تعمل في مجال التعليم والثقافة في بوروندي إبراز الدور الحيوي للطلاب والمعلمين والمثقفين في بناء السلام وحل أزمات المجتمع، وذلك لتعزيز ثقتهم بأنفسهم ونشر التحرك الإيجابي بين الفئة المثقفة في المجتمع، بحيث يكون العلم نفسه أداة لمواجهة الصراع في بداياته مثل "الإنذار المبكر".

– من الضروري أن تقوم مؤسسات التعليم في بوروندي بمراجعة المناهج التعليمية لمختلف الفئات لتعزز بها ثقافة السلام، المغفرة، والديمقراطية، وتمحو أي أثر لما قد يشجع على العنصرية أو التمييز أو الدعوة للعنف.

ثانياً– السياسة والحكم:

– لا يجب أن تقوم الحكومة البوروندية بإغلاق الباب أمام من يريد ترك العنف والدخول في الحياة السياسية والمنافسة الحزبية، حيث إن أكبر خطأ يمكن أن يقع فيه النظام السياسي هو الانفراد بالسلطة ورفض تقاسمها، لأن ذلك يدفع الطرف الآخر للعودة للعنف والصراع، والبعد عن العمل السياسي والحزبي السلمي.

– لا يفضل الاعتماد دائماً على تحرك المجتمع الدولي من أجل نشر الديمقراطية، حيث إن مصالح الدول هي التي تحدد سياساتها الخارجية أولاً وليس مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

–تحتاج بوروندي لتشجيع المواطنين والنخب المثقفة على إقامة أنشطة نقابية وحزبية حقيقية وليست مجرد "نوع من الدعاية السياسية" تكمل بها الدولة صورتها السياسية، وتكون أداة دعائية أمام المؤسسات الدولية والحكومات الغربية.

ثالثاً– لجنة الحقيقة وأوضاع حقوق الإنسان:

– على لجنة الحقيقة والمصالحة أن تقوم بعقد جلسات استماع للضحايا لتفريغ حالة الاحتقان داخل نفوسهم، مع الإسراع في جمع المعلومات المتعلقة بانتهاكات الماضي، تجنبا لحدوث أي تأخير في محاكمة الجناة والمتورطين في أعمال عنف، تأكيداً على سياسة المساءلة والعقاب.

– ينبغي أن تعمل كافة المؤسسات الدينية في المجتمع البوروندي على نشر خطاب يدعو للحوار والتسامح والمغفرة، من خلال الخطب الدينية والبرامج الشعبية، والتأكيد على أن المصالحة الوطنية قد حثت عليها جميع الأديان والأعراف السماوية.

– قد تظهر بعض الأصوات التي تطالب بتنحية حقوق الانسان ومبادئها وقت الانشقاقات بحجة أن المواطنين يبحثون عن الإحتياجات الأساسية في بداية االمصالحة، وذلك خطأ كبير لأن من أهم مبادىء حقوق الإنسان نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف، وإذا لم يحدث ذلك فأي بناء للمصالحة على قواعد لا تقوم على تلك المبادىء فهي لن تؤدي لنتيجة إيجابية على المدى الطويل.

رابعاً– الاقتصاد:

– يعتبر الفساد والفاسدين من أهم العقبات التي قد تواجه المصالحة الوطنية فمن مصلحة الفاسدين زيادة حدة الفوضى في البلاد وغياب القانون والعدالة الحقيقية لأنها تخدم مصالحهم الشخصية القائمة على أفعال مخالفة للقانون، لذلك ينبغي على الدولة وهي تقوم بالمصالحة أن تبدأ بالتوازي في تشريع قوانين مكافحة الفساد، إرساء لمبدأ الشفافية والعدالة في المصالح العامة ومحاسبة المقصرين في جلسات قضائية عامة.

– من الضروري العمل على إدماج اللاجئين العائدين من دول الجوار وتعويضهم بأراضي زراعية لزراعتها مع إنشاء برامج متخصصة سواء نفسية أو مجتمعية أو ثقافية أو مهنية لدمجهم من جديد بالمجتمع بصورة صحية.

– المصالحة يجب أن تتم على الجانب الاقتصادي بالتوازي مع القطاعات الاجتماعية والسياسة والأمنية والثقافية.

خامساً– دور الإعلام:

– يلعب الإعلام بلعب دور مهم في بناء الديمقراطية داخل المجتمعات من خلال تأسيس تفاعل يقوم على التفاهم والحوار بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، مما يمنح ثقة أكبر للمواطنين في النظام السياسي ويخفض اللجوء للعنف أو الصراع لتسوية الأزمات.

– عدم استخدام ألفاظ تمييزية أو فئوية خلال التغطية الإعلامية مثل الهوتو أو التوتسي، بل يجب أن يحل محله "مواطن بوروندي"، مع تشجيع إنتاج الأعمال الفنية التي تدعو للتصالح والتسامح وتقبل الآخر.

سادساً– الأمن:

– الظروف المعيشية والمهنية الصعبة التي يعمل ويعيش فيها أفراد الشرطة في بوروندي تشكل تهديداً مستمراً لحياتهم واستقرارهم وحالتهم النفسية، مما يؤثر على أدائهم المهني، لذلك يجب مساعدةقوات الأمن للحصول على الموارد اللازمة للسماح بتعزيز قواتها وتحسين أدائهم ورفع كفاءتهم، وشراء أجهزة الاتصالات المتطورة.

– يجب أن يكون هناك تنسيق متكامل بين قوات الشرطة والقوات المسلحة البورندية ومختلف الأجهزة الأمنية للعمل على لدمج المقاتلين السابقين في سوق العمل، وأيضاً مراقبة الحدود منعاً لدخول وخروج عناصر الميلشيات المسلحة.

سابعاً– القضاء:

– توفير عدالة ناجزة، والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب يعتبران من ضروريات تحقيق المصالحة الوطنية في البلاد، حيث إن المواطن الذي يشعر بالعدل سيكون أكثر استجابة للعفو والغفران والتسامح، على

عكس الذي يشعر بالظلم وأن من ارتكبوا ضده وأسرته انتهاكات سيفلتون من العقاب، كما يجب أن يكون تولى المناصب القضائية مرتبط بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية وليس بناء على الخلفيات العرقية.

ثامناً– اقليمياً ودولياً:

– يوصي المؤلف منظمة الأمم المتحدة بأن تقوم بإنشاء مفوضية أو آلية دائمة مُنظمة مُناسبة تعمل على الإشراف على عمليات المصالحة الوطنية بكافة دول العالم – بخاصة القارة الإفريقية التي تعاني من الصراعات المسلحة والحروب الأهلية وتحتاج إلى تلك الآلية بشكل حيوي –على أن تتشكل من مجموعة من خبراء المصالحة الوطنية والمختصين في العلوم السياسية والنفسية والاقتصاد والتنمية واستخدام الإعلام لبناء السلام والتخصصات الآخرى المناسبة، ويتمتع أعضائها والقائمين عليها بالشخصية القوية المستقلة والحياد والقبول من معظم الأطراف الدولية، بصفتهم أشخاص معروف عنهم النزاهة والثقة، على أن يتم تشكيل لجنة فرعية منبثقة عنها تتعامل مع كل صراع معروض عليها على حدة بمجموعة من الخبراء المناسبين والمقبولين من أطراف ذلك الصراع، فمثلاً المصالحة الوطنية في بوروندي يتم تشكيل لجنة محددة مقبولة من مختلف الأطراف للتوسط بغرض إجراء المصالحة عن طريق جدول زمني واضح ومُعلن ومقبول للجميع، وفي حال رفض طرف ما لذلك عليه أن يقدم البديل المناسب للمفوضية وفي حال الرفض أو المماطلة تحدد المفوضية مهلة معينة لجميع الأطراف للتوافق أو تقوم المفوضية برفع تقرير إلى مجلس الأمن لإتخاذ التدابير المناسبة.

– من الضروري تحقيق تعاون اقتصادي وسياسي وأمني بين دول منطقة البحيرات العظمى، حيث أن مصالح شعوبهم الاقتصادية والأمنية والاجتماعية حتى مكاسبهم هم السياسية ومؤيديهم ستنمو باستقرار المنطقة.

تاسعاً– التعاون البوروندي/ الرواندي:

تستطيع بوروندي الاستفادة من تجربة جارتها الشمالية بصورة كبيرة، خاصة أن شعوبا كلا الدولتين تربطهما علاقات عشائرية وأصول متشابكة، فضلاً عن أن للدولتين مصلحة في المحافظة على أمن حدودهما المشتركة واستقرار بعضهما البعض خاصة وأن الرئيس البوروندي الجديد "إيفاريست ندايشيميي" قد أعرب من قبل عن نيته لتحسين العلاقات البورونية الرواندية وتفعيل التعاون بين كلتا البلدين.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع

– المراجع باللغة العربية:

أولاً– الوثائق:–

1. الأمم المتحدة، **وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف**، الصكوك الدولية لحقوق الانسان، 19 مارس 1998

2. الأمم المتحدة، **جلسة مجلس الأمن ٤٩٧٥، مرجع ممارسات مجلس الأمن 2004 – 2007، الحالة في بوروندي**، **القرار رقم 45، 21** مايو 2004

https://www.un.org/securitycouncil/sites/www.un.org.securitycouncil/files/ar/sc/repertoire/2004-2007/Chapter%208/Africa/04-07_8_Burundi.pdf

3. رابطة مجالس الشيوخ و الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، **منطقة البحيرات الكبرى من عصر الأضطربات والعنف إلى الاستقرار مقدمة من الرئيس سيلفيستر تيبانتجانيا**، اجتماع لجنة السلام وحل المنازعات ـ المنبثقة عن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، العاصمة بوجمبورا ـ بوروندي، 2 ـ 3 مارس 2009

https://www.assecaa.org/images/WorkPapers/Peacemeeting/Burundi/workpaperpeacemeeting_burundi4.doc

4. مجلس الأمن، **التقرير الأول للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي**، رقم 682، 25 أغسطس 2004

5. مجلس الامن، **التقرير الثاني للامين العام للأمم المتحدة عن عملية بوروندي**، رقم 902، 15 نوفمبر 2004

6. مجلس الأمن، **التقرير الخامس للامين العام عن عملية الأمم المتحدة فى بوروندي**، رقم 728، 21 نوفمبر 2005

7. مجلس الأمن، **قرار مجلس الامن فى جلسته المنعقدة ٥٠٩٣، رقم 1577،** 1 ديسمبر 2004

https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=S/RES/1577(2004)&Lang=A

8. مجلس الأمن، **تقرير الامين العام للأمم المتحدة عن بوروندي**، رقم 2010، 16 مارس 2004

9. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، **رسالة مؤرخة ٨ أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن**، 9 أكتوبر 2003

https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/BI_031008_PretoriaProtocol%28ar%29.pdf

10. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، **تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن بوروندي، وفقاً للفقرة ١٥ (ب)**، الدورة الثالثة،، جنيف، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨.

https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session3/BI/A_HRC_WG6_3_BDI_2_A.pdf

11- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحد، **تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 21/16**، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة التاسعة والعشرون، 15- 26 يناير ٢٠١٨

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G17/339/05/PDF/G1733905.pdf?OpenElement

ثانياً- الكتب:-

1. د. علي محمد الصَّلاَّبي، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية (ليبيا: دار ابن كثير، نوفمبر 2015) ص 15.

https://bit.ly/3FtLqdY

2. لوك هويسه ومارك سولتر، **العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلم من التجارب الأفريقية**، (السويد: المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات، 2017)

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/traditional-justice-and-reconciliation-after-violent-conflict-learning-from-african-experiences-AR.pdf

ثالثاً- الدوريات:-

1. آلاء محمد معوض، "الأبعاد الجغرافية لمشكلة الفقر في إفريقيا"، في **قراءات أفريقية** (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد (17)، يوليو - سبتمبر 2013)

2. السيد علي أبو فرحة، "تشوّهات الواقع الإفريقي.. تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة"، في **قراءات إفريقية** (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد (20)، أبريل - يونيه 2014)

3. د. الشفيع محمد المكي، "الصراع في منطقة البحيرات العظمي أسبابه وتداعياته"، **في مجلة دراسات افريقية** (السودان: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، العدد (24)، ديسمبر 2000) ص 16

http://dspace.iua.edu.sd/handle/123456789/2422

4. رمضاني مفتاح، "آلية المصالحة الوطنية ودورها في معالجة العنف السياسي في الجزائر"، في **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات** (الجزائر: كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية، والإجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد (4)، مايو 2012) ص60

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/83150

5. شعيب قماز ومحمد حفاف، "حوكمة عمليات بناء السلام في منطقة البحيرات الكبري: دراسة حالتي روندا وبوروندي"، في **مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية** (الجزائر: مركز جيل البحث العلمي، العدد(5)، مارس 2016)

https://platform.almanhal.com/details/article/84560

6. د.عبد السلام علي مصباح ود.ابراهيم العايش على ود. السائح أحمد محمد، "الحروب الأهلية فى أفريقيا:- الاسباب و النتائج"، في **مجلة الدراسات الاقتصادية** (ليبيا: كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد (1)،العدد (1)، يناير 2018)

http://search.mandumah.com/Record/1044299

7. د. محمود صافي محمود محمد، "إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي "رؤية نظرية"، في **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية** (مصر: جامعة الاسكندرية، المقالة(6)، المجلد (5)، العدد (10)، 2020) ص 165-198.

https://esalexu.journals.ekb.eg/article_117521_ea9c06b1925bf769a772615c4fa0b55b.pdf

رابعاً- دراسات وأوراق بحثية:-

1. رشا السيد عشري، **الصراع في بوروندي: الصراع في بوروندي: الأبعاد والتداعيات**، المعهد المصري للدراسات، 8 يونيو 2018

https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-/%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA

2. رشا السيد عشري، **دراسات سياسية الصراع في بوروندي: تداعيات أزمة 2015**، المعهد المصري للدراسات، 22 يونيو 2018.

http://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-2015/

3. د.رضوان زيادة، "**العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية**"، منشورات دار العالم العربي، دمشق، 2010.

4. عمرو سليم، **هل تنقذ "المصافحة الخضراء" إفريقيا من دائرة الصراعات والحروب الأهلية؟!**، المركز الديمقراطي العربي، 13 مارس 2019.

https://democraticac.de/?p=59665

خامساً- الرسائل العلمية:-

1- أحمد إبراهيم محمود عبد العاطي، **ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا: دراسة فى أسباب نشأة الظاهرة ونتائجها** (رسالة ماجستير، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2000)

2- جميل جمال عثمان موسى، **تدخل الاتحاد الإفريقي في الصراعات الداخلية مع التطبيق على منطقة البحيرات العظمى** (رسالة ماجستير، سياسة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2013)

3- حنان عز العرب، **دور البرلمان فى المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الأفريقية** (رسالة دكتوراة، سياسة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2012)

– المراجع باللغة الإنجليزية:

A-Documents:

1. Office of the High Commissioner for Human Rights (UN Human Rights, **Oral briefing of the Commission of Inquiry on Burundi, Interactive Dialogue on Burundi**, Geneva, 12 March 2019

https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24311

2. Office of the president of the republic of Rwanda, **The unity of Rwandans – before the colonial period and under the colonial role- under the first republic**, Kigali, August 1999

https://bit.ly/3bOkXtv

3. UNDP Peacebuilding Support Office Strategic, **Priority Plan for Peacebuilding in Burundi**, Note 1, New York: PBSO, 6 March 2007

http://mdtf.undp.org/document/download/2408

4. United Nations digital library, **Revised and updated report on the question of the prevention and punishment of the crime of genocide**, E/CN.4/Sub.2/1985/6, Geneva, 2 July 1985

https://digitallibrary.un.org/record/108352

5. United Nations, **Letter dated 2 November 2020 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council**, , S/2020/1078, 3 November 2020

https://digitallibrary.un.org/record/3889765?ln=ar

6. United Nations, **Letter dated 11 March 2005 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council**, S/2005/158, 11 March 2005

https://www.un.org/ruleoflaw/files/Burundi%20S2005158.pdf

7. United Nations, **Letter from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council**, S/2020/1078, 3 November 2020

https://www.undocs.org/pdf?symbol=en/S/2020/1078

8. United Nations Peacemaker**,"Arusha peace and reconciliation agreement for Burundi",** 28 August 2000

https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/BI_000828_Arusha%20Peace%20and%20Reconciliation%20Agreement%20for%20Burundi.pdf

B-Books:

1. Juma, Mulanda, **Local Peace Committees and Election Violence in Burundi 2015**, In: Hove, M., Harris, G. (ed), **Infrastructures for Peace in Sub-Saharan Africa** (Berlin: Springer, 15 June 2019) PP. 127-145

https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-14694-8_8

2. Lambourn, Wendy, "**Power struggles and the politics of knowledge production in the Burundian transitional justice process**", in Briony Jones and Ulrike Lühe (ed), **Transitional Justice and the Politics of Knowledge in Theory and Practice** (Cheltenham: Edward Elgar publishing, 16 February 2021) PP. 99-119

https://www.elgaronline.com/view/edcoll/9781789905342/9781789905342.00014.xml

3. Leiner, Martin, "Conclusion: From Conflict Resolution to Reconciliation", in **Alternative Approaches in Conflict Resolution. Rethinking Peace and Conflict Studies** (UK: Palgrave Macmillan, October 2017) PP.175-185

https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-58359-4

4. Magro Machado, Arthur and Lais Cavallin Rodrigues, "The situation in Burundi", in Liana Aureliano (ed.), **Be the cahnge: Shaping our Future Together** (Campinas: Biblioteca da FACAMP, Aug 2022) PP.45-57

https://www.famun.com.br/wp-content/uploads/2020/08/FAMUN_2020_Ebook.pdf#page=45

5. Selim, Amro, "**Life Triangle": a new hope to save MENA region from destruction: From Conflict to Peace**, (Germany: Lambert Academic Publishing, May 2020)

6. Summit Oketch, Johnstone and Tara Polzer, "Conflict and Coffee in Burundi" in Jeremy Lind and Kathryn Sturman (ed), **Scarcity and surfeit: the ecology of Africa's conflicts** (Pretoria: African Centre for Technology Studies, Institute for Security Studies, 2002) PP. 85- 102

http://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/SCARCITYCHAPTER3.PDF

7. Takeuchi, Shinichi, "Development and Developmentalism in Post-genocide Rwanda" in Takagi, Y., Kanchoochat, V., Sonobe, T. (eds), **Developmental State Building. Emerging-Economy State and International Policy Studies** (Singapore: Springer, 2019), p.p. 121- 134

https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-13-2904-3_6

8. Vandeginste, Stef, "**Transitional Justice for Burundi: A Long and Winding Road",** In Ambos K., Large J., Wierda M. (ed), **Building a Future on Peace and Justice** (Berlin: Springer, 2009)

https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-540-85754-9

C- Articles:

1. Ashby Wilson, Richard, "Anthropological studies of national reconciliation processes", in **The Anthropological Theory journal** (Bern: SAGE Publishing, Vol. 3, issue 3, Sep 2003) PP. 367-387

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/14634996030033007

2. B. Isabirye, Stephen and Kooros M. Mahmoudi, "Rwanda, Burundi, and Their "Ethnic" Conflicts", in **The Ethnic Studies Review** (California: University of California, Vol. 23, Issue 1, 2000)

https://scholarscompass.vcu.edu/esr/vol23/iss1/7/

3. Bratic, Vladimir, "Examining peace oriented media in areas of violent conflict", in **The International Communication Gazette** (New York: SAGE PUBLICATIONS, Vol.70, issue 6, Dec 2008) PP. 487-503

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1748048508096397

4. Brown, Amy Benson, and Karen M. Poremski, "Roads to Reconciliation: Conflict and Dialogue in the Twenty-First Century", in **The Journal of Conflict Studies** (Texas: University of North Texas, Vol.26, No. 1, 2006)

https://id.erudit.org/iderudit/jcs26_1br03

5. Chigudu, Daniel,"The prospects for lasting peace and security in Burundi towards development", in **The international Journal of Research in Business and social science** (Istanbul, Center for Strategic Studies in Business & Finance, Vol. 10, No. 23, March 2021) PP. 296-305

https://www.ssbfnet.com/ojs/index.php/ijrbs/article/view/1030

6. Daley, Patricia, "Ethnicity and political violence in Africa: The challenge to the Burundi state", in **The Political Geography** (Amsterdam: Elsevier, Vol. 25, Issue 6, August 2006)

https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/DPP%20Burundi/Ethnicit%C3%A9/Daley-Ethnicity%20and%20political%20violence_PolGeography.pdf

7. Gebremichael, Mesfin and others, 'Burundi Conflict Insight", in **The Institute for Peace and Security Studies** (Addis Ababa: Addis Ababa University, Vol. 1, February 2018)

https://media.africaportal.org/documents/burundi_formatted_final_21.02.2018.pdf

8. Grauvogel, Julia, "Burundi after the 2015 Elections", in **The Africa Spectrum** (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, Vol. 51, No 2, 2016)

https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/000203971605100201

9. Jamar, Astrid "Accounting for which violent past? Transitional justice, epistemic violence, and colonial durabilities in Burundi" in **The Critical African Studies Journal** (London: Taylor & Francis, Vol. 14, Issue No. 1, 29 Mar 2022) PP.73–95

https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/21681392.2022.2039733

10. Jankovic, Ana and Sabina Cehajic-Clancy, "The Power of the Media on Peace and Reconciliation Processes: Representing Former Enemy Groups as Moral versus Immoral Matters", in **The Journal of Pacific Rim Psychology** (California: SAGE Publications, Vol. 15, 26 April 2021)

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/18344909211002561

11. J. Nkurunziza and Ngaruko F, "An Economic Interpretation of Conflict in Burundi", in **The Journal of African Economies** (Oxford: Oxford University, Vol. 9, No. 3, Oct 2000) PP. 370-409

https://doi.org/10.1093/jae/9.3.370

12. Jobbins, Mike, Floride Ahitungiye, "Peacebuilding and Conflict Prevention in Burundi's 2015 Election Crisis", in **The Global Summitry Journal** (Oxford: Oxford University Press, on behalf of Munk School and Rotman, Vol. 1, Issue 2, winter 2015) PP. 205–218

https://academic.oup.com/globalsummitry/article/1/2/205/2363183?login=true

13. J. Voors, Maarten, Eleonora E. M. Nillesen, Philip Verwimp, Erwin H. Bulte, Robert Lensink and Daan P. Van Soest, "Violent conflict and behavior: A field experiment in Burundi", in **The American Economic Review** (Nashville: American Economic Association, Vol. 102, No. 2 April 2012)

https://doi.org/10.1257/aer.102.2.941

14. LA Ndimurwimo and MLM Mbao, “Rethinking violence reconciliation and reconstruction in Burundi”, in **The Electronic Law Journal** (Potchefstroom: African Journals online (AJOL), VOL. 18, No. 4, 2015)

https://www.ajol.info/index.php/pelj/article/view/128748

15. L. Hochheimer, John, “Bulding logos via communication media: facilitation peace through reconciliation”, in **The Journal of the European Institute for Communication and Culture** (Oxfordshire: Francis &Taylor, Vol. 14, No. 4, 2007) PP. 55-72

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13183222.2007.11008952

16. Maguire, Linda, "Power Ethnicized: The Pursuit of Protection and Participation in Rwanda and Burundi", in **Buffalo Journal of International Law** (Buffalo: school of law, Buffalo university, Vol. 2, No. 1, Article 2, 1995) PP. 50-87

https://digitalcommons.law.buffalo.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1013&context=bjil

17. McMahon, Rob and Peter A. Chow-White, “News media encoding of racial reconciliation: Developing a peace journalism model for the analysis of ‘cold’ conflict”, in **The Media, Culture & Society Journal** (California: SAGE Publications, Vol. 33, No 7, 3 OCT 2011)

https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0163443711415742

18. Ndikumana, Léonce, “Distributional conflict, the state and peace building in Burundi”, round table, in **The Commonwealth Journal of International Affairs** (London: Taylor & Francis, Vol. 94, Issue 381, 24 Jan 2007)

https://doi.org/10.1080/00358530500243526

19. Ngendakumana, Leonidas and Laurete Girukwishaka, “An investigation into Challenges and Prospects Facing the National Commission of Lands and other Assets in Peace and Stability in Burundi”, in **The Global Journal of Interdisciplinary Social Sciences** (Arizona: Global institute for research and education, Vol. 4, Issue 2, March 2015)

https://www.longdom.org/articles/an-investigation-into-challenges-and-prospects-facing-the-national-commission-of-lands-and-other-assets-in-peace-and-sta.pdf

20. Ndura, Elavie and Sixte Vigny Nimuraba, "Educating for democracy and social justice to further Burundi's 2025 Vision", in **The Social and Behavioral Sciences Journal** (Amsterdam: Elsevier, Vol. 93, 21 October 2013) PP.714-718

https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877042813033703

21. Ntiyanogeye, Athanase, "Burundi: Media and Good Governance", in **The Peace and Conflict Management Review** (San José, University for Peace, Vol. 1, Issue. 2, Article, 24, October 2008)

https://digitalcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1043&context=pcmr

22. Okon, Enoch and Victor Ojakorotu, "Democracy and Conflict in Africa: A Critical Analysis of Burundi 2015 Conflicts", in **The African Renaissance** (Gauteng: Sabinet Sabinet African Journals, Vol. 15, No. 4, December 2018) PP. 29 – 51

https://journals.co.za/doi/10.31920/2516-5305/2018/v15n4a2

23. P. Herisse, Rockfeler, "Development on a theater: Democracy, governance, and the socio-political conflict in Burundi", in **The Journal of the Agriculture, Food, and Human Values Society** (Berlin: Springer, Vol. 18, issue 3, Sep 2001) PP. 295–304

https://link.springer.com/article/10.1023%2FA%3A1011913530246

24. Phillip Apuuli, Kasaija, "The Arusha Peace and Reconciliation Agreement (2000) and the Current Political Crisis in Burundi", in **The Insight on Africa** (California: SAGE Publications, Vol. 10, issue 1, 21 Dec 2017) PP. 54-72

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0975087817738659

25. Piccolinoa, Giulia, "Local peacebuilding in a victor's peace. Why local peace fails without national reconciliation", in **The International Peacekeeping** (London: Taylor & Francis, Volume 26, Issue 3, 01 Mar 2019)

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13533312.2019.1583559

26. Rubli, Sandra, "(Re) making the Social World: The Politics of Transitional Justice in Burundi", in **The Africa Spectrum** (Hamburg; German Institute for Global and Area Studies, Vol. 48, issue 1, April 2013) PP. 3-24

https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/000203971304800101

27. Sarkin, Jeremy, "The Role of the United Nations, the African Union and Africa's Sub-Regional Organizations in Dealing with Africa's Human Rights Problems: Connecting Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect", **in The Journal of African Law** (London: School of Oriental and African Studies, V. 53, No. 1, 2009)

https://www.corteidh.or.cr/tablas/r21990.pdf

28. Schwartz, Stephanie, "Home, Again Refugee Return and Post-Conºict Violence in Burundi", in **The International Security** (Massachusetts: MIT Press, Vol. 44, No. 2, 2019) PP. 110–145

https://direct.mit.edu/isec/article/44/2/110/12236/Home-Again-Refugee-Return-and-Post-Conflict

29. Skaar, Elin, "Reconciliation in a Transitional Justice Perspective", in **The Transitional Justice Review** (Western Ontario: University, Vol. 1, Issue 1, January 2013)

https://ir.lib.uwo.ca/cgi/viewcontent.cgi?article=1009&context=tjreview

30. S. Manchester, Chloe, "A Critical Analysis of the Rwanda-Burundi Genocide and the Sociopolitical Implications of Colonial Rule in Africa", in **The Inquiries Journal** (Boston: Journal Student Pulse, Vol. 2, N. 07, July 2010)

https://bit.ly/3vgLk38

31. Soleil Frère, Marie, "after the hate media: regulation in the DRC, Burundi and Rwanda", in **The Global Media and Communication Journal** (New York: SAGE Publications, Vol. 5, issue 3, Dec 2009) PP. 327–352

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1742766509348675

32. Staub, Ervin, "Reconciliation after Genocide, Mass Killing, or Intractable Conflict: understanding the Roots of Violence, Psychological Recovery, and Steps toward a General Theory, in **The Political Psychology Journal** (Columbus: International Society of Political Psychology: Vol. 27, No. 6, 2006)

https://www.jstor.org/stable/20447006

33. Theron, Sonja, "Post-Conflict Reconstruction: The Case of Ethnicity in Burundi", in **The Insight on Africa** (New Delhi: African Studies Association of India, , Vol. 3, issue 2, 1 July 2011)

https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0975087814411139

34. Uvin, Peter, "Ethnicity and Power in Burundi and Rwanda: Different Paths to Mass Violence", in **The Comparative Politics** (New York: University of New York, Vol. 31, No. 3, April 1999) PP. 253-271

https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/DPP%20Burundi/Ethnicit%C3%A9/Uvin_Ethnicity_and_power_RwaBur.pdf

35. Vandeginste, Stef," Burundi's Truth and Reconciliation Commission: How to Shed Light on the Past while Standing in the Dark Shadow of Politics?", in **The International Journal of Transitional Justice** (Oxford: Oxford University Press, Vol. 6, Issue 2, 19 April 2012)

https://academic.oup.com/ijtj/article/6/2/355/2357078

36. Vandeginste, Stef, "Power-sharing as a fragile safety valve in times of electoral turmoil: the costs and benefits of Burundi's 2010 elections", in **The Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University, Volume 49, Issue 02, June 2011) PP. 315 – 335

https://repository.uantwerpen.be/docman/irua/5defa5/5676.pdf

37. Vandeginste, Stef, "Power-Sharing, Conflict and Transition in Burundi: Twenty Years of Trial and Error", **in The Africa Spectrum, Institute of African Affairs** (Hamburg :GIGA German Institute of Global and Area Studies, Vol. 44, issue 3, 1 Dec 2009)

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000203970904400304

38. Van Eck, Jan, "Burundi: An ongoing search for durable peace", in **The African Security Review** (Pretoria: Institute for Security Studies, vol. 16, No. 1, January 2007)

https://www.researchgate.net/profile/Inge-Ruigrok/publication/240953804_Whose_justice_Contextualising_Angola's_reintegration_process/links/0deec53275100c4407000000/Whose-justice-Contextualising-Angolas-reintegration-process.pdf#page=118

39. Vandeginste, Stef, "Burundi's Truth and Reconciliation Commission: How to Shed Light on the Past while Standing in the Dark Shadow of Politics?", in **The International Journal of Transitional Justice** (Oxford: University of Oxford, Vol. 6, Issue 2, April 2012) PP. 355–365

https://academic.oup.com/ijtj/article/6/2/355/2357078

40. Vandeginste, Stef, Power-Sharing, "Conflict and Transition in Burundi: Twenty Years of Trial and Error", in **The Institute of African Affairs, Africa Spectrum** (Hamburg: GIGA German Institute of Global and Area Studies, Vol. 44, issue 3, Dec 2009) PP. 63-86

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000203970904400304

41. Wilén,Nina, David Ambrosetti, and Gérard Birantamije, "Sending Peacekeepers Abroad, Sharing Power at home: Burundi in Somalia", in **The Journal of eastern African studies** (Oxfordshire: Taylor Francis online publications, Volume 9, Issue 2, 22 June 2015) PP. 1-21

https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01951981/document

42. Wilen, Nina and Paul D. WIilliuams, "The African Union and coercive diplomacy: The case of Burundi", in **The Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 56, Issue 4, December 2018) PP. 673 - 696

http://www.egmontinstitute.be/content/uploads/2018/12/Accepted-Manuscript-AU-and-Coercive-Diplomacy-the-Case-of-Burundi.pdf

43. Zeitzoff, Thomas, "How Social Media Is Changing Conflict", in **The Journal of Conflict Resolution** (California, SAGE publications, Vol. 61, issue. 9, 4 Aug 2017)

https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0022002717721392

D- Papers:

1- B. Dunn, David, Democratization, "Ethnicity and Governance in Africa: The case of Burundi", in **The Core Course IV Policy Paper** (Washington DC: National war college , 1994)

https://apps.dtic.mil/sti/citations/ADA440549

2- Berchmans Ndayizigiye, Jean, "Humiliation and violent conflicts in Burundi", in **The Paper prepared for Round Table 1 of the 2005 Workshop on Humiliation and Violent Conflict** (New York: Columbia University, December 2005)

https://docs.igihe.com/IMG/pdf/ndayizigiyeny05meetingrt1.pdf

3- Bibi Jooma, Mariam, "We can't eat the constitution", in **The ISS Paper** (Pretoria: institute for security studies, No. 106, May 2005)

https://media.africaportal.org/documents/PAPER106.pdf

4- Bernhard, Ellen and others, Media and Peacebuilding Concepts, Actors and Challenges, in **The Swiss peace foundation Working Paper** (Bern: Center for Peacebuilding, Jan 2002)
https://www.files.ethz.ch/isn/114533/workingpaper_01_2002.pdf

5- Brachet, Juana and Howard Wolpe, "Conflict-Sensitive Development Assistance: The Case of Burundi", in **The Conflict Prevention & Reconstruction Social development Paper** (Washington DC: The World Bank, Paper No. 27, June 2005)

https://peaceinfrastructures.org/Home%20Documents/Conflict%20Sensitive%20Development%20Assistance%20-%20The%20Case%20of%20Burundi/WB_ConflictsensitiveDevelopmentAss-Burundi_2005.pdf

6- Dalarna, Högskolan and Juvenal Hatungimana,"The cause of conflict in Burundi", in **The International relations 2 research paper** (Dalarna: Högskolan Dalarna university, spring 2011)
http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:519100/FULLTEXT01.pdf

7- D. Nkurunziza, Janvier, "Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding in Burundi", in **The CRPD Working Paper** (Belgium: Centre for Research on Peace and Development. No. 34, 2015)

https://soc.kuleuven.be/crpd/files/working-papers/working-paper-nkurunziza.pdf

8- Havermans, Jos, "Burundi: the peace accord-impact and projects", in **The United Nations High Commissioner for Refugees Paper** (UNHCR) (Geneva: UN, Written Paper No. 15, July 2002)

https://www.ecoi.net/en/file/local/1413823/470_1164104125_3d8f0dc54.pdf

9- Költzow, Sarah, 'Monitoring and Evaluation of Peacebuilding: The Role of New Media", in **The Graduate Institute of International and Development Studies Paper** (Geneva: The Geneva Peacebuilding Platform, No. 9, 10 Nov 2014)

https://repository.graduateinstitute.ch/record/288063/files/GPP%20_P_09_2013.pdf

10 Rufyikiri, Gervais, "Resilience in Post-civil War Authoritarian Burundi: What Has Worked and What Has Not?", in **The Geneva Paper** (The Geneva Centre for Security Policy, No. 28/21, March 2021)

https://dam.gcsp.ch/files/doc/resilience-in-post-civil-war

11 Tayeebwa, William, Framing Peace, "The case of conciliatory radio programming in Burundi and Uganda", in **The CGHR Working Paper** (Cambridge: University of Cambridge Centre of Governance and Human Rights, No. 8, March 2014)

https://www.repository.cam.ac.uk/bitstream/handle/1810/245230/CGHR_WP_8_2014_Tayeebwa.pdf?sequence=1&isAllowed=y

12 Vandeginste, Stef, "Arusha at 15: reflections on power-sharing, peace and transition in Burundi", in **The Institute of Development Policy and Management** discussion paper (Antwerpen: University of Antwerp, February 2015)

https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/Publications/DP/2015/01-vandeginste.pdf

13 Vandeginste, Stef, Burundi's crisis and the Arusha Peace and Reconciliation Agreement: which way forward?", in **The Institute of Development Policy and Management AnalysIs and Policy Brief** (Antwerpen: University of Antwerp, No. 17, December 2015)

https://issat.dcaf.ch/ara/Learn/Resource-Library/Policy-and-Research-Papers/Burundi-s-crisis-and-the-Arusha-Peace-and-Reconciliation-Agreement-which-way-forward

14 Vandeginste, Stef, "Exit Arusha? Pathways from Power-Sharing in Burundi", in **The Institute of Development Policy and Management (IOB)** working paper (Antwerp: University of Antwerp, January 2017)

https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2673/files/Publications/WP/2017/wp-201701.pdf

E- Reports:

1. Agoagye, Festus, "The African Mission in Burundi: Lessons learned from the first African Union Peacekeeping Operation", in **The Institute for Security Studies** (Pretoria: The Institute for Security Studies, 26 Aug 2004)

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A9855753EAA17D80C1256F120041EE3F-iss-bur-26aug.pdf

2. Anderlini, Sanam Naragui, Camille Pampell Conaway and Lisa Kays, "Transitional Justice and Reconciliation", in **The International Alert organization** (London: International Alert, 2004)

https://tavaana.org/sites/default/files/49_transitional_justice.pdf

3. Astère, Muyango, "Opportunities for setting up a TRC in Burundi", in **The Institute for justice and reconciliation Policy Brief** (Cape Town: No. 3, Dec 2011)

https://media.africaportal.org/documents/IJR_Policy_Brief_No_3_December_2011_Astere_Muyango_English_summary_txt.pdf

4. Barltrop, Richard, "The Negotiation of Security Issues in the Burundi Peace Talks", in The Negotiating Disarmament (Geneva: The Centre for Humanitarian Dialogue, No. 1, March 2008)

https://www.files.ethz.ch/isn/95072/HD%20Centre%20NegDis%20Burundi%20Country%20Study%20PDF.pdf

5. Boutellis, Arthur and Paul D. Williams, "Peace Operations, the African Union, and the United Nations: Toward More Effective Partnerships", in **The International Peace Institute** (New York: International Peace Institute, April 2013)
https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi_rpt_peace_operations_revised.pdf

6. Bugnacki, John, "Why Burundi's Election Crisis Matters to the United States and the World", in **The Center FOR strategic communications** (Arizona: Arizona state university, 28 May 2015)

https://csc.asu.edu/2015/05/28/why-burundis-election-crisis-matters-to-the-united-states-and-the-world/

7. "Burundi: a bloody first year of challenged presidency for Pierre Nkurunziza", in **The International Federation for Human Rights report** (Geneva: International Federation for Human Rights, 28 July 2016)

https://www.fidh.org/en/region/Africa/burundi/burundi-a-bloody-first-year-of-challenged-presidency-for-pierre

8. "Burundi: Between hope and fear", in **The Amnesty International report** (London: Amnesty International organization, 22 March 2001)

https://www.amnesty.org/en/documents/afr16/007/2001/en/

9. "Burundi: Charm Offensive or Real Change?", in **The Crisis Group Africa report** (Brussels: International Crisis Group, 2 July 2021)

https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/burundi/burundis-peace-process-road-arusha

10. "Burundi Country Report 2020", in **The BTI Transformation Index** (Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 30 June 2021)

https://www.bti-project.org/de/berichte/country-report-BDI-2020.html

11. "Burundi Crisis: The legacy of 2015 brings fear for 2020", in **The Amnesty International report** (Belgique: La Libre Afrique, 30 April 2019)

https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2019/05/burundi-crisis-the-legacy-of-2015-brings-fear-for-2020/

12. "Burundi: Democracy and peace at risk", in **The Africa Report** (Brussels: International Crisis Group, N. 120, 30 November 2006)

https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/burundi/burundi-democracy-and-peace-risk

13. "Burundi Events of 2009", in **The Human rights watch report** (New York: Human rights watch, 9 Aug 2021)

https://www.hrw.org/world-report/2010/country-chapters/burundi

14. "Burundi on the brink looking back on two years of terror report", in **The International Federation for Human Right report** (Geneva: International Federation for Human Rights Feb 2017)

https://www.fidh.org/en/region/Africa/burundi/burundi-on-the-brink-looking-back-on-two-years-of-terror

15. "Burundi: The Challenges and Opportunities that Lie Ahead An Address by President Pierre Nkurunziza", in **The Wilson center Africa program (**Washington DC: Wilson Center, 6 February 2008)

https://www.wilsoncenter.org/event/burundi-the-challenges-and-opportunities-lie-aheadan-address-president-pierre-nkurunziza

16. "Burundi: The Issues at Stake. Political Parties", Freedom of the Press and Political Prisoners", in **The ICG Africa Report** (Brussels: International Crisis Group, No.23, 12 July 2000)

https://www.files.ethz.ch/isn/28687/023_burundi.pdf

17. "Burundi's TRC officially launched: but will victims participate?", in **The Policy Brief for Burundi Country Programme** (The Hague: Impunity Watch, March 2016)

https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2673/files/Burundi%20DPP/justice%20transitionnelle/CVR%20et%20TS/analyses/IW0316E.pdf

18. "Burundi: Time for change: a human rights review", in **The Amnesty International Submission to the UN Universal Periodic Review** (London: Amnesty International organization, January-February 2013)

https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/06/afr160032012en.pdf

19. Campbell, Susanna and others, "Independent External Evaluation UN Peacebuilding Fund Project Portfolio in Burundi 2007 – 2013", in **The Graduate Institute of International and Development Studies and Centre on Conflict** (Geneva: Center of Development and Peacebuilding, 1 February 2014)

https://repository.graduateinstitute.ch/record/293211?ln=en

20. “Dialogue and Exchange: Programme Report, Study tour of the Burundian truth and reconciliation commissioners”, in **The Institute of Justice and Reconciliation** (Cape Town: Institute for Justice and Reconciliation, 23–26 March 2015)

https://www.ijr.org.za/portfolio-items/study-tour-of-the-burundian-truth-and-reconciliation-commission/

21. D. Nkurunziza, Janvier, “The origin and persistence of state fragility in Burundi”, in **The LSE-Oxford Commission on State Fragility, Growth and Development** (London: International growth center, Mach 2018)

https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2018/04/Burundi-report-v2.pdf

22. D. Nkurunziza, Janvier and Floribert Ngaruko, “Why has Burundi grown so slowly?”, in **The Cambridge Country case studies** (Cambridge: Cambridge University Press, 2008) PP. 51-85

https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.598.6994&rep=rep1&type=pdf

23. E. Jones, Cara, “There are signs of renewed ethnic violence in Burundi”, in **The Washington Institute** (Washington: AIPAC, 15 Dec 2015)

https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/12/15/there-are-signs-of-renewed-ethnic-violence-in-burundi/

24. E. Mayanja, Namakula, “Burundi’s Enduring Legacy of Ethnic Violence and Political Conflict”, in **The Rosa Luxemburg Foundation** (Berlin: Rosa Luxemburg Foundation, February 2019)

https://www.rosalux.de/en/publication/id/39987/burundis-enduring-legacy-of-ethnic-violence-and-political-conflict/

25. Hagos, Asgede, “Case study six: Media Intervention in Peace Building in Burundi - The Studio Ijambo Experience and Impact”, in **The Greater Horn of Africa Peace Building Project** (Washington DC: Management Systems International, USAID, March 2001)

https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACY570.pdf

26. Howard, Ross, “An operational framework for media and peacebulding”, in **The Institute for Media, Policy and Civil Society** (Vancouver: Institute for Media, Policy and Civil Society, Canada, March 2002)

http://migs.concordia.ca/links/documents/OperationalFrameworkforMediaandPeacebuildingRossHoward.pdf

27. Hatungimana, Adelin, Jenny Theron and Anton Popic, "Peace Agreements in Burundi: Assessing their Impact," in **The Conflict Trends** (Durban:Africa Center for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), Issue 3, 2007)

http://www.guillaumenicaise.com/wp-content/uploads/2014/08/Hatungimana_Theron_POPIC_Peace-agreements-in-Burundi.pdf

28. Jamar, Astrid,"Escalating Conflict in Burundi the Challenges of Overcoming Radicalisation", in **The Political Settlements Programme Consortium Briefing Paper** (Edinburgh: Global Justice Academy, School of Law, University of Edinburgh, No. 10, June 2016)

https://www.politicalsettlements.org/wp-content/uploads/2017/09/2016_BP_10_Jamar_Conflict-in-Burundi.pdf

29. Kaka, Kalou, "Burundi conflict: A timeline of how the country reached crisis point", in **The international federation for human rights (FIDH) report** (Geneva: International federation for human rights, 22 April 2016)

https://www.fidh.org/en/region/Africa/burundi/burundi-conflict-a-timeline-of-how-the-country-reached-crisis-point

30. Legatis, Rousbeh, "Media-Related Peacebuilding in Processes of Conflict Transformation", in **The Berghof Foundation Handbook** (Berlin: Berghof Foundation, 21 May 2105)

https://berghof-foundation.org/files/publications/legatis_handbook_e.pdf

31. "Lessons Learned from Truth and Reconciliation Commissions", in **The Report on the international conference** (Bujumbura: American Friends Service Committee, August 2011)

https://www.afsc.org/sites/default/files/documents/Burundi-TRC-report-EN.pdf

32. M. Khadiagala, Gilbert, "Mediation efforts in Africa's Great Lakes Region", in **The Africa mediators retreat, the Africa Portal** (Ontario: Centre for International Governance Innovation, 1 April 2007)

https://media.africaportal.org/documents/Mediation_Efforts_in_Africas_Great_Lakes_Region.pdf

31 "Modern conflicts: conflict profile", in **The political economy research institute** (Amherst: University of Massachusetts, 2 Oct 2021)

https://peri.umass.edu/fileadmin/pdf/dpe/modern_conflicts/burundi.pdf

32 Nantulya, Paul, "Burundi, the Forgotten Crisis, Still Burns", in **The Africa Center for Strategic Studies** (Washington: U.S. Department of Defense, 24 Sep 2019)

https://africacenter.org/spotlight/burundi-the-forgotten-crisis-still-burns/

33 Nantulya, Paul, "Post-Nkurunziza Burundi: The Rise of the Generals", in **The Africa center for strategic studies** (Washington: U.S. Department of Defense, 22 June 2020)

https://africacenter.org/spotlight/post-nkurunziza-burundi-the-rise-of-the-generals/

34 Paviotti, Antea, "Us and "them": reciprocal perceptions and interactions between amoko in contemporary Burundi', in **The Institute of Development Policy** (Antwerpen: University of Antwerp, Sep 2021)

https://repository.uantwerpen.be/desktop/irua

35 "Pulling Back from the Brink: Options for National Dialogue in Burundi", in **The Report of the Maendeleo Policy Forum** (Addis Ababa: Maendeleo policy forum, UNDP Regional Service Centre for Africa, 8 October 2015)

https://www.undp.org/content/dam/rba/docs/Reports/undp-rba-maendeleo-burundi-2015.pdf

36 Roth, Kenneth, "Burundi Events of 2018", in **The Human rights watch report** (New York: Human rights watch, 17 May 2018

https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/burundi

37 Rugiririza, Ephrem, 'Burundi: A Truth commission as political diversion", in **The justice info** (Lausanne: Fondation Hirondelle, 1 Nov 2018)

https://www.justiceinfo.net/en/39395-burundi-a-truth-commission-as-political-diversion.html

38 Rugiririza, Ephrem, "Burundi: The commission of divided truths", in **The Justice Info** (Lausanne: Fondation Hirondelle, 25 Nov 2019)

https://www.justiceinfo.net/en/43042-burundi-the-commission-of-divided-truths.html

39 "Radio silence Burundi's media during the 2015 election crisis", in **The International Media Support report** (Copenhagen, International Media Support (IMS), June 2015)

https://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2015/06/radio-silence-burundi-ims-2015.pdf

40 Reyntjens, Filip, “Scenarios for Burundi”, in **The IOB Analyses & Policy Briefs** (Antwerp: Universiteit Antwerpen, Institute of Development Policy, No. 11, April 2015)

https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/Publications/PolicyBriefs/APB/11-Reyntjens.pdf?_ga=2.202639063.736543045.1639515236-272710724.1639515236

41 “Social Media Impacts on Conflict Dynamics”, in **The Toda Peace Institute Policy Brief** (Tokyo: Toda Peace Institute Policy, No. 73, May 2020)

https://toda.org/assets/files/resources/policy-briefs/t-pb-73_lisa-schirch_san-diego-report-social-media-impacts-on-conflict-dynamics.pdf

42 “The East African Community takes on the Burundi crisis ", in **The Central Africa Report** (Pretoria: Institute for Security Studies, No. 8, August 2016)

https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/car8-v2.pdf

43 “The role of parliaments in the national reconciliation process in Africa”, in **The Regional seminar organized jointly by the parliament of Burundi** (Bujumbura: The Inter-Parliamentary union and the national institute for democracy and electoral assistance, 7-9 November 2005)

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-role-of-parliaments-in-the-national-reconciliation-process-in-africa.pdf

44 “The Transformation Index, a project of Bertelsmann Stiftung”, in **Transformation Index for Burundi Country Report 2020** (Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 30 Nov 2021)

https://bti-project.org/en/reports/country-report/BDI

45 Vandeginste, Stef, “Burundi’s institutional landscape after the 2020 elections”, in **The Africa policy brief** (Brussels: Royal Institute for International Relations, No. 30, April 2020)

http://www.egmontinstitute.be/content/uploads/2020/04/APB30-final.pdf

46 Vanderginste, Stef, “Transitional Justice for Burundi: A Long and Winding Road”, in **The Crisis Management Initiative Study “Workshop 10 report– Alternative Approaches to Dealing with the Past** (Antwerp: University of Antwerp, 25 – 27 June 2007.

https://medialibrary.uantwerpen.be/oldcontent/container2143/files/DPP%20Burundi/Justice%20Transitionnelle/Vandeginste_Long_Winding_Road_2009.pdf

47 Wielenga, Cori, “Peacebuilding in Burundi: Is a truth and reconciliation commission the answer?”, in **The Conference: Peacebuilding in Africa: evolving challenges, responses and new African thinking** (Pretoria: University of Pretoria, February 2015)

https://www.researchgate.net/publication/310800216_Peacebuilding_in_Burundi_Is_a_truth_and_reconciliation_commission_the_answer

F- Theses:

1. Engilbertsdóttir, Hildigunnur, “Colonial Legacy in the Great Lakes Region”, T**he Department of Ecoomics School of Social Sciences (**BA thesis**,** University of Iceland, June 2011)

https://bit.ly/3f9r11K

2. J Kameir, Said, Tanzanian’s role in Burundi’S peace process”, **The Graduate School for the Humanities and Social Sciences, Faculty of Humanitaries** (Mater, University of the Witwatersrand, 2009)

https://core.ac.uk/download/pdf/39666323.pdf

3. Makundi, Athanas, “Media and conflict resolution: the role of radio in the management of Burundi conflict”, **School of journalism and mass communications studies** (Master, University of Nairobi, Nov 2011)

http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/3275/Athanas_Media%20and%20Conflict%20Resolution%20the%20Role%20of%20Radio%20in%20the%20Management%20of%20Burundi%20Conflict.pdf?sequence=1

4. Mwiza, Tania and Emmanuel Okinedo, “A case study of Ethnic Identity and Ethnic Conflicts in Burundi”, **Faculty of culture and society** (Bachelor Thesis, Malmö University, April 2018)

http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1481449/FULLTEXT01.pdf

5. Ndayisenga, Egide, "Religious and Cultural Foundation of Reconciliation: The “Truth and Reconciliation Commission” in South, Licentiate in Sacred Theology (STL)”, **Jesuit School of Theology Dissertations**, (Student Scholarship, Santa Clara University, April 2017)

https://scholarcommons.scu.edu/jst_dissertations/5/

6. Vigny Nimuraba, Sixte, “Establishing a Truth and Reconciliation Commission in Burundi: Perspectives on Possibilities and Challenges”, **School for Conflict, Analysis and Resolution** (Master thesis, George Mason University, 2014)

https://catalog.ihsn.org/index.php/citations/83200

7. Vimberg, Veronika, “transitional Justice and National Reconciliation in Burundi”, **Faculty of Law** (Master, University of Oslo, 15 May 2015)

https://www.duo.uio.no/bitstream/handle/10852/46869/M_Thesis_Veronika_Vimberg_2015.pdf?sequence=1

8. Yinkfu, Jini Ralph” The Hutu -Tutsi problem in Burundi and Rwanda: An analysis of A lingering problem of the 21 St century”, **Faculty of Social Sciences, Department of Political science** (Master thesis, University of Nigeria, Nov 2011) PP. 49- 59

http://www.unn.edu.ng/publications/files/images/JINI%20RALPH%20YINKFU.pdf

G- Newspapers and magazines:

1. J. Kuperman, Alan, "Burundi's Balancing Act", Foreign Affairs, August 28, 2015

https://www.foreignaffairs.com/articles/burundi/2015-08-28/burundis-balancing-act

2. Nimubona, Desire, “Will Burundi’s New President Seize the Moment?”, Foreign Policy, JUNE 15, 2020

https://foreignpolicy.com/2020/06/15/will-burundi-new-president-seize-the-moment/

3. Okello, Christina, “Burundi’s new president Ndayishimiye faces tough task of reconciliation”, RFI, 18 June 2020

https://www.rfi.fr/en/africa/20200618-burundi-new-president-ndayishimiye-takes-the-reins

H- Interview:

Interview with Burundian manager for independent broadcast in Burundi, By Email, 4 Aug 2021

I- Internet resources:

1. "Burundi – Politics", Global Security, Jan 2019

https://www.globalsecurity.org/military/world/war/burundi5.htm

2. Jules Bizimana, Aimé and Oumar Kane, "How Burundi's independent press lost its freedom", The Conversation Africa, 23 July 2020

https://theconversation.com/how-burundis-independent-press-lost-its-freedom-143062

3. "Media in the Great Lakes Regionfoster social dialogue", World Association for Christian Communication (WACC), 09 Feb 2014

https://waccglobal.org/media-in-the-great-lakes-region-foster-social-dialogue/

4. OCAF, "Burundi: A Political Crisis or a Crisis in Politics?", African Arguments, 5 August, 2011

https://africanarguments.org/2011/08/burundi-a-political-crisis-or-a-crisis-in-politics/

5. Sindayigaya, Adrien, "Studio Ijambo, The Communication Initiative Network", 15 Feb 2002

https://www.comminit.com/global/content/studio-ijambo

6. Wolters, Stephanie, "Burundi: Can newly-elected President Ndayishimiye deliver change?", African Arguments, JUNE 2, 2020

https://africanarguments.org/2020/06/burundi-can-newly-elected-president-ndayishimiye-deliver-change/

7. United Nations mission in Burundi website, 12 April 2022

https://bnub.unmissions.org

كلمة أخيرة إلى الشعوب الإفريقية

لا تنتظروا أن تأتي المصالحة لتطرق أبوابكم بل أذهبوا إليها وأبدءوا في تحقيق مصالحة مع أنفسكم أولاً ثم بعد ذلك توجهوا لمجتمعاتكم لتتصالحوا معها.

و

تذكروا دائماً أن تحقيق ما تعتقدون إنه مستحيلاً يبدأ بخطوة واحدة.